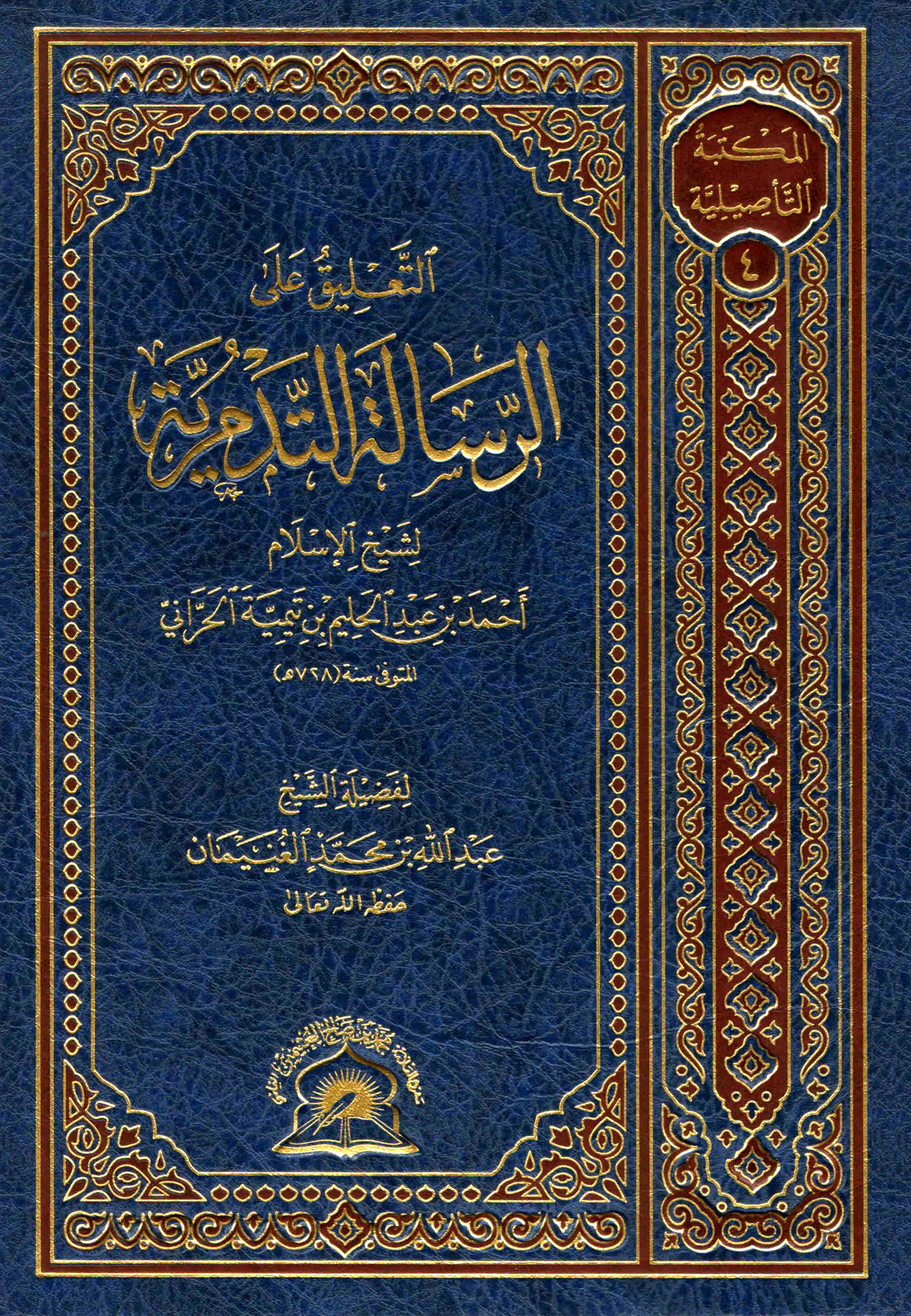


المكتبة التأصيلية
٤
التعليق على
الرسالة التدمرية
لشيخ الإسلام
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني
المتوفى سنة (٧٢٨هـ)
لفضيلة الشيخ
عبد الله بن محمد الغنيمان
حفظه الله تعالى

التعليق على

الرسالة التدمرية

الطَّبْعَة الثَّانِيَة

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

ردمك : ٣-١٨٩٤-٠-٩٩٢١-٩٧٨





مشروع العلامة

محمد بن صالح العثيمين

العلمي

دولة الكويت

الموزع الرسمي



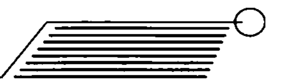


rakaezkw.com rakaez.kw@gmail.com

@dar_rakaezkw t.me/rakaezkw

+٩٦٥ ٥٠٦٧٤٥٣٣


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الناشر

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد:

فيسرُّ مشروع العلامة محمد بن صالح العثيمين العلمي بدولة الكويت أن يقدم لطلبة العلم الكرام **الإصدار الرابع** من «المكتبة التأصيلية»، وهو بعنوان «التعليق على الرسالة التدمرية» لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة (٧٢٨هـ).

حيث قام فضيلةُ الشيخ العلامة **عبد الله بن محمد الغنيمان** ـ حفظه الله ـ بالتعليق على هذه الرسالة، وتوضيح معانيها، وذلك من ضمن دروس الدورة العلمية العاشرة، والتي عُقِدتْ في مسجد فهد الزبن بمنطقة «بيان» بعد صلاة الفجر، وذلك بتاريخ ٢٢ رجب إلى غرة شعبان عام ١٤٣٢هـ، الموافق ٢٣/ ٦ إلى ٢/ ٧/ ٢٠١١م.

وكان المنهجُ العامُّ المتبعُ في إخراج هذا الكتاب ما يلي:

١ ـ تفريغ الدروس الصوتية إلى مكتوبة، ثم مقابلة النصِّ المكتوب على المسموع مرةً أخرى.

٢ ـ صياغة النصِّ وتهذيبه، وربطُ المتن بالشرح مع تمييز المتن بلون مختلف.

٣ ـ خدمةُ النصِّ، وذلك بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف، والتخريج المختصر للأحاديث المرفوعة، وبيان غريب

الألفاظ، وتوثيق الأقوال وعزوها إلى مصادرها.

٤ ـ تدقيق النصّ من الناحية اللغوية والإملائية، وضبطُ علامات الترقيم، وضبط ما يُشكل من الألفاظ.

وبعد ذلك تكرَّم الشيخ ـ حفظه الله ـ بمراجعة الكتاب، وتعديل ما يلزم تعديله، وإضافة ما يحتاج إلى إضافة وتوضيح، ثم أذِن بطباعته، فجزاه الله خيراً، وشكر سعيه، وبارك في عمُره ووقته، وأجزل له المثوبة.

وختاماً نسأل الله تعالى أن يجعلَ هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ونشكر كلَّ مَن أسهم في إخراج هذا العمل، وأن يَعمَّ نفعه للإسلام والمسلمين، والحمد لله ربِّ العالمين.

مشروع العلامة
محمد بن صالح العثيمين
العلمي
دولة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد
وبعد سبق أن ألقيت دروساً في دورة الشيخ محمد
بن عثيمين رحمه الله وقد أذنت للقائمين عليها
في طباعة تلك الدروس وفوضت إليهم التصرف
فيها والله ولي الجميع بالتوفيق وصلى الله وسلم على
نبينا. قاله وكتبه عبد الله بن محمد الغنيمان في ٢/١٢/١٤٢٨هـ

التعليق على الرسالة التدمرية(١)
تحقيق الإثبات للأسماء والصفات
وحقيقة الجمع بين القدر والشرع
وبه نستعين

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، شيخ الإسلام، مفتي الأنام، أوحد عصره، وفريد دهره، ناصر السُّنَّة، وقامع البدعة، تقي الدين، أبو العباس، أحمد ابن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين عبد الحليم ابن الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية الحراني، رضي الله عنه وأرضاه:

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قوله: «**الحمد لله نحمده ونستعينه... إلخ**» هذه الخطبة تسمى خطبة الحاجة، وكثيراً ما يبتدئ بها شيخ الإسلام ابن تيمية.

وأما الجملة الأولى: «**قال الشيخ...**» فهذه من النساخ الذين ينسخون

---

(١) التَّدْمُرِيَّة: نسبة إلى مدينة «تدْمُر» في سورية، وتبعد عن العاصمة «دمشق» حوالي (٢١٥كم).

أما بعد: فقد سألني من تعينت إجابتهم أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني..

الكتاب، وقد كان يكره أن يُسمى **«شيخ الإسلام»** أو **«مفتي الأنام»** أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذه الألقاب إنما جاءتنا من الأعاجم، ولا خير فيها، والإنسان ليس له إلا عمله.

ثم إن هذه الرسالة جواب لسؤال، وهكذا كانت رسائل الشيخ وكتبه كلها أو جلها، حتى كتبه الكبار مثل **«منهاج السُّنَّة»** وغيره.

وقد كان الشيخ رَحِمَهُ اللهُ مجاهداً في سبيل الله، فأفنى عمره في الجهاد، ولهذا ما تهيأ له أن يتزوج، ومعلوم أن كل أحد يعمل لنفسه، ولكن من تعدى نفعه إلى المسلمين بهذا الشكل؛ فهو بمنزلة أمة، والله ـ جل وعلا ـ يقيِّض لدينه من ينصره، وهو الذي يتولى نصر دينه، فقد واجه ما واجه في وقته من الأذى، ولكنه تحمل ذلك في سبيل الله.

وقد انتشرت كتبه ونفعت، ولا يزال الناس ينتفعون بها، وهذا فضل الله ـ جل وعلا ـ.

قوله: «**فقد سألني من تعينت إجابتهم**»، وذلك أن الله ـ جل وعلا ـ قد توعد من كتم علماً بأن يلجمه لجاماً من نار[1]، فمن هنا تتعين الإجابة لمن سأل عن العلم.

قوله: «**أن أكتب لهم مضمون ما سمعوه مني**»، الظاهر أنه كان يتكلم في مجالس العلم أو في العموم، فسمعوا كلاماً في التوحيد،

---

(١) أخرجه أحمد (٨٦٣٨)، وأبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي «حديث حسن». وقال الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨١): «صحيح على شرط الشيخين».

في بعض المجالس من الكلام في التوحيد والصفات، وفي الشرع والقدر ....

فطلبوا منه أن يكتبه؛ ليكون مرجعاً لهم؛ لأن الكلام المسموع قد يفوت بعضه، وقد لا يحفظه السامع.

وقوله: «من الكلام في التوحيد والصفات» عطف الصفات على التوحيد مع أن الصفات أيضاً توحيد، ولكن هذا من عطف الخاص على العام؛ لأن التوحيد أعم من توحيد الصفات، فيدخل فيه توحيد العبادة وتوحيد الربوبية وكذلك توحيد الصفات.

والصفات جمع صفة، والمقصود بها صفات ربنا ـ جل وعلا ـ، ويدخل فيها الأسماء؛ لأن هذا من توحيد الاعتقاد والعلم الذي يجب أن يكون غيره مبنياً عليه، فيكون هو الأصل.

وقوله: «وفي الشرع والقدر» الشرع المقصود به العبادة والأمر والنهي التي جاء بها الرسول ﷺ، والقدر هو ما قضاه الله ـ جل وعلا ـ في الأزل وقدره، والجمع بينهما قد اضطرب فيه كثير من الناس، ورأوا أن فيه منافرة ومضادة، وليس الأمر كذلك، ولكن العقول قد لا تتسع للجمع بين الشرع والقدر إلا إذا رجعت إلى كتاب الله وما جاء به المصطفى ﷺ. فهذا أمر ذكره الله ـ جل وعلا ـ عن كثير من الخلق وأوّلهم الشيطان، والمشركون حاجوا النبي ﷺ في ذلك فقالوا له: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ أي: يقولون: إن الشرك وقع بمشيئة الله، وهذا دليلٌ على أن الله يرضاه، وأنت جئتنا بالنهي عنه، فهذا دليل على أن ما جئت به باطل، وليس قولُهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ إيماناً منهم بعموم مشيئة الله، وإنما يرون أنه مضاد لما هم عليه.

وهكذا القدرية اختلفوا، فقال فريق منهم: إن القدر ليس داخلاً في

لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين وكثرة الاضطراب فيهما، فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما ومع أن أهل النظر والعلم والإرادة والعبادة لا بد أن يخطر لهم في ذلك..........................

تقدير الله وعلمه وكتابته وخلقه، وإنما هي أمور مستأنفة يعملها الإنسان باستقلاله وإرادته. وفريق آخر عكسوا ذلك، فقالوا: إن الإنسان كالآلة مسير ولا اختيار له ولا قدرة، والأفعال كلها لله - جل وعلا -، وهذا اضطراب وتضاد وضلال بيِّن.

فهذا مقصود الشيخ في القدر وأنه يجتمع مع الشرع مع أمره ونهيه - جل وعلا -، وهذا أمر واجب على كل مكلف، ولهذا يقول: «**لمسيس الحاجة إلى تحقيق هذين الأصلين**»؛ يعني: في الشرع والقدر، «**وكثرة الاضطراب فيهما**»؛ يعني: اضطراب المتكلمين والناس الذين لم يفهموا عن الله وعن رسوله ﷺ، «**فإنهما مع حاجة كل أحد إليهما**»؛ لأن هذا مما يتعين الإيمان به وقبوله والعمل به.

قوله: «**ومع أن أهل النظر**» هم أهل الكلام الذين يعتمدون على القواعد التي قعّدوها عقلاً، ويرون أن هذا هو الطريق إلى معرفة الله والسلوك إليه، وأن من لم يعرف ذلك؛ فإنه لا يكون مؤمناً الإيمان الذي ينجيه من عذاب الله، وربما حكموا عليه بالكفر.

وأما قوله: «**والعلم والإرادة والعبادة**»، فهم أصحاب التعبد والتقشف والتزهد والتبتل إلى الله - جل وعلا -، وهذه الأمور أيضاً لا بد أن تُبنى على علم؛ لأن أصل التوحيد والعبادة العلم بالله - جل وعلا -، كما قال: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، فأمر بالعلم أولاً، ثم أمر بالعمل بعد ذلك.

وقوله: «**لا بد أن يخطر لهم في ذلك من الخواطر**» الخواطر هي

من الخواطر والأقوال ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال، لا سيما مع كثرة من خاض في ذلك بالحق تارة وبالباطل تارات،

الأفكار التي لا بد منها فيما يعمله الإنسان وما يفكر فيه، وأهمها وأعظمها معرفة الرب المعبود، ومبناها على معرفة الرب ـ جل وعلا ـ، والله ﷻ لا يُعرف إلا بما أخبر به عن نفسه أو أخبرت به رسله، وإن كان في الجملة يُعرف بأفعاله ومخلوقاته، ولكنَّ هذا لا يكفي؛ لأن هذا يقر به المؤمن والكافر، ولا يدخلهم في الإسلام، ولكن الذي يتعين هو ما جاءت به الرسل من معرفة الأمر والنهي، ومعرفة ما وصف الله ـ جل وعلا ـ به نفسه؛ لقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فلا يُدعى إلا إذا عرف وعلم، ومعنى قوله: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾؛ أي: اعبدوه بها.

وقوله: «من الخواطر والأقوال»؛ يعني: أنه لا بد أن يقول قولاً؛ لأن الذي في القلب لا بد أن يظهر أثره على اللسان والجوارح.

قوله: «ما يحتاجون معه إلى بيان الهدى من الضلال» إذا التبس الهدى بالضلال التبس على المرء الطريق وضل في ذلك، ولهذا نزلت الكتب من عند الله، وأرسل الرسل؛ ليتميز هذا من هذا، وبعض من أوتي علماً يَلْبِسُ الحق بالباطل حتى يتوصل إلى مراده أو يصل إلى ما يعتقده ويراه.

وقوله: «ولا سيما مع كثرة من خاض في ذلك، بالحق تارة، وبالباطل تارات» مقصوده كثرة الكلام في هذا من المتكلمين الذين اختلفوا في ربهم، وصاروا يتجادلون فيه، وكل فريق يجادل الآخر ويخاصمه في الله ـ جل وعلا ـ، وهذا كثر في الأمة الإسلامية،

وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه التي توقعها في أنواع الضلالات.

فالكلام في باب التوحيد والصفات هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات.

فوجدت الحروب الكلامية التي شتَّتَتْهم وفرَّقتهم، ولا يزال أثر ذلك فيهم إلى اليوم.

وقوله: «وما يعتري القلوب في ذلك من الشبه»؛ يعني: أن هذه الأفكار وهذا القول والخوض بالباطل مراتٍ وبالحق مرةً لا بد أن يكون له أثر في السامعين والقارئين الذين يقرؤون كلام هؤلاء، وإن كان كتاب الله واضحاً، ولكن هؤلاء يوردون الشُّبه، فإذا سمع الإنسان ما يُشكل عليه؛ فإنه يحتاج إلى من يعينه على ذلك، إن لم يجعل الله له نوراً؛ وإلا فإن هذه القوادح والشُّبه تؤثّر في قلبه وسلوكه.

يقول: «فالكلام في باب التوحيد والصفات» عطف الصفات على التوحيد مع أنهما شيء واحد لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولكن قصده أن التوحيد الذي هو توحيد العبادة يكون واضحاً، والصفات وقع فيها الخلاف والاضطراب أكثر، ولهذا عطفها عليه.

قال: «هو من باب الخبر»؛ يعني: الذي أخبر الله به عن نفسه، فالتوحيد خبر جاء الأمر به؛ لأن الخبر يكون أمراً ويكون نهياً، ويكون مجرد إخبار، فمعنى ذلك أنه لا يحتاج إلى أن نقيس أو أن نسلك مسالك المتكلمين، وإنما علينا أن نتبع الكتاب الذي أنزله ربنا وبيَّنه رسولنا ﷺ.

فالتوحيد هو عبادة الله وحده بطاعة أمره واجتناب نهيه، وأما الصفات فهي أن نصف الله ـ جل وعلا ـ بما وصف به نفسه أو وصفه به

والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب والإرادة الدائر بين الإرادة والمحبة، ....

رسوله ﷺ، وهذا يتوقف على خبره.

فقوله: «هو من باب الخبر الدائر بين النفي والإثبات»؛ يعني: أن الصفات تأتي مثبتة، وتأتي منفية، كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝﴾ [مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص]، فهذا كله نفي، فالله يوصف بالنفي كما يوصف بالإثبات، ولذلك **قال: «الدائر بين النفي والإثبات»**، ولكن النفي لا بد فيه من إثبات كمال ضد المنفي، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝﴾؛ لأنه الكامل الذي لا يدانيه شيء. أما النفي المحض فلا يدخل في صفات الله.

وأما قوله: «والكلام في الشرع والقدر هو من باب الطلب»؛ أي: الشرع الذي جاءت به الرسل لا يخلو من هذين الأمرين؛ يعني: الشرع والقدر والعبادة والعلم.

فالشرع مثل إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فالله يأمرنا بهذا.

أما القدر الذي قدَّره الله ـ جل وعلا ـ فهو صفة من صفاته، وهو عبارة عن علم الله الأزلي السابق، ومشيئته لما يقع، وخلقه لكل حادث، وكتابته إياه، فهذا كله يرجع إلى صفات الله تعالى.

وقوله: «الدائر بين الإرادة والمحبة»؛ يعني: الإرادة لا بد منها، فالإنسان حارث همام، والهم هو الإرادة، والإرادة تكون قبل الفعل. وأما المحبة؛ فمبناها على التأله، فلا بد أن يكون للعبد إلـه، فإن لم يأله الإلـه الحق؛ ألِهَ ما يدور حوله من المظاهر وأمور الدنيا، وهذا من

وبين الكراهة والبغض نفياً وإثباتاً.

والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات، والتصديق والتكذيب، وبين الحب والبغض، والحض والمنع، حتى إن الفَرْقَ بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة، معروف عند أصناف المتكلمين في العلم، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان، ....

حكمة الله ـ جل وعلا ـ؛ حتى يرجع العباد إليه إذا فكروا واعتبروا، ولهذا لا تجد إنساناً إلا وله إرادة ومحبة، والإرادة تميله وتدعوه إلى مراده، وأما المحبة فهي الدافع له لهذا، ولكن إذا كان الأصل محبة الله وتألهه؛ فيكون كلُّ شيء تبعاً لها، وكلُّ شيء مبنياً على هذا.

وقوله: «بين الكراهة والبغض»؛ يعني: أن المؤمن الذي يتأله الله لا بد له أن يكره الأصنام، ويكره مَنْ يعبدها ويبغضها، وهكذا فكل من عرف الحق كره الباطل وأبغضه، وهذا كله دينٌ كلَّفَ الله ـ جل وعلا ـ به عباده، ومقصود المؤلف أن هذه الرسالة كلها تدور حول هذين الأمرين.

قوله: «والإنسان يجد في نفسه الفرق بين النفي والإثبات» وذلك أن النفي غير الإثبات؛ لأنهما متضادان.

وكذلك **«التصديق والتكذيب»**، فالتصديق: اعتقادُ ثبوتِ مدلول الخبر، وكونه مطابقاً للواقع، والتكذيب: اعتقاد عدم ثبوت مدلول الخبر، وكونه غير مطابقٍ للواقع.

وقوله: «وبين الحب والبغض»؛ يعني: الفرق بين الحب والبغض، **«والحض والمنع»**، المقصود بالحض والمنع: الأمر والنهي، **«حتى إن الفرق بين هذا النوع وبين النوع الآخر معروف عند العامة والخاصة»**، فهو ظاهر وجلي عند كل من يتكلم بالعلم وينظر فيه ويستمع إليه، **«كما ذكر ذلك**

وكما ذكره المقسِّمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان، فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء، والخبر دائر بين النفي والإثبات، والإنشاء: أمر أو نهي أو إباحة.

وإذا كان كذلك: فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال،

الفقهاء في كتاب الأيمان»؛ يعني: أن هذه الأمور ظاهرة في هذا، فهم يبنون عليها الأحكام، **«وكما ذكره المقسِّمون للكلام من أهل النظر والنحو والبيان»**؛ يعني: أن الكلام ينقسم إلى أمر ونهي، أو خبر وإنشاء كما هو معروف، وأهل البيان هم أهل البلاغة.

قال: «فذكروا أن الكلام نوعان: خبر وإنشاء» الخبر إما أن يكون مطابقاً للواقع فيكون صدقاً، أو يكون مخالفاً للواقع فيكون كذباً، والله ـ جل وعلا ـ خبره حق، وكذلك خبر أنبيائه ﷺ، **«والخبر دائر بين النفي والإثبات»** الفرق بين النفي والإثبات واضح وجلي.

قوله: «والإنشاء: أمر أو نهي أو إباحة»، الإباحة لا تدخل في الدين، فلا يُكلَّف الإنسان بها، ولا يثاب ولا يعاقب عليها، إلا إذا اقترن بها ما يجعلها عبادة.

قوله: «وإذا كان كذلك»؛ يعني: على هذا التقسيم السابق **«فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال»**؛ يعني: أن الله ـ جل وعلا ـ صفاته كلها كمال، ولا يلحقها نقص بوجه من الوجوه، **«وينفي عنه ما يجب أن ينفى عنه مما يضاد هذه الحال»**؛ أي: من صفات الكمال، فكل ما ضاد الكمال فالله لا يوصف به؛ لأنه المنزه عن النقص، وله الكمال من كل وجه، ومع هذا فنحن لا نفعل ذلك من عند أنفسنا أو نبتكر شيئاً من هذه الأمور ابتكاراً بعقولنا وأفكارنا، بل لا بد

. . . .

أن نكون في النفي والإثبات متبعين قول ربنا وقول رسولنا ﷺ؛ لأن الله ـ جل وعلا ـ غيب، فلا يطلع عليه أحد فيصفه، وليس له مثيل فيقاس عليه، وإنما الإخبار عنه بالنفي أو الإثبات يتوقف على خبر الله ورسوله ﷺ.

ولهذا يقول العلماء: «**صفات الله مبناها على السمع**»؛ أي: أنها توقيفية، ولا بد أن نقف مع الخبر الذي جاءنا عن ربنا ـ جل وعلا ـ أو رسوله، وليس الخبر من الناس، فهو أعلم بنفسه من غيره، فإذا وصف نفسه بصفة قلنا بها واعتقدنا مدلولها وما تدل عليه من مضمون يطابق ذلك.

وكذلك الأمر في النفي؛ فإذا نفى عن نفسه شيئاً؛ فإنه يجب أن ننفيه عنه، والله ـ جل وعلا ـ ينفي عن نفسه النقائص حتى تثبت الكمالات له، فهو لا يكون نفياً خالصاً محضاً، وإنما ينفي صفة ليثبت كمال ضدها، فمثلاً في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ۝٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]، ففي الآية نفي الظلم عن الله ﷻ، ويقابل الظلم العدل، فيثبت له كمال العدل.

وكذلك إذا نفى عن نفسه الولد؛ ذلك لأنه صمد غني بذاته عن كل ما سواه، فهو صامد بنفسه، وكل مخلوق يصمد إليه ويحتاج إليه، إما بوجوده، إذ لا وجود للمخلوق إلا بالله، أو لإنالته ما فيه بقاؤه، أو لإزاحته عنه ما لا يستطيع إزاحته، فهذا النفي يكون مقابله كمالاً لله، أما النفي المحض؛ فهذا لا يكون إلا في المخلوق.

ولهذا قال: «**إذا كان كذلك فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات الكمال**»؛ يعني: التي أثبتها هو لنفسه ـ جل وعلا ـ، «**وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال**»؛ يعني: يضاد الكمال فينفى عنه، وكل هذا مبني على ما جاء به كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، ولو سلكنا

ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل، ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل.

هذا الطريق لسلمنا من الخلافات والانحرافات والشقاق والشجار.

قوله: «**ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره**» الخلق؛ يعني: أنه ـ جل وعلا ـ هو الخالق وحده، فكل ما يحدث وما حدث وما يكون من حركة وغيرها؛ فهو الذي خلقها وشاءها، ولولا ذلك؛ لما وُجد شيءٌ من ذلك. أما الأمر فهو أمره، فنؤمن بهذا ونقبله ونتبعه ونعبد الله ـ جل وعلا ـ به.

قوله: «**فيؤمن بخلقه المتضمن كمال قدرته**»؛ لأنه ـ جل وعلا ـ هو القادر على كل شيء، وليس معه مدبر أو مالك، فهو المالك لكل شيء، المتصرف في كل شيء، ولا قيام ولا وجود لشيء إلا بقدرته «**وعموم مشيئته**».

قوله: «**ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه**»؛ يعني: عبادته بأنواع العبادة التي أمر بها، «**من القول والعمل**» القول؛ أي: أن نذكره فنقول: لا إلـه إلا الله، ونحو ذلك، وأن نتلوَ كتابه، وأن نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، وننصح لمن أمرنا الله ـ جل وعلا ـ بالنصح له وما أشبه ذلك من الأقوال. وأما العمل؛ فهو أن نعبده بأفعالنا من صلاة وصدقة وحج وما أشبه ذلك، وهو ظاهر.

قوله: «**ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل**» يعني: خالياً من الأفكار ومن منتجات العقول التي تخالف أمر الله ـ جل وعلا ـ ونهيه، والمصيبة أن كثيراً من الناس عَكَسَ هذه القضية، فجعل العقل هو الأصل، وصار يقيس الشرع عليه، ولهذا ضلوا وحادوا عن الحق وابتعدوا.

وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له، وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول، كما دلت على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، ودلت على الآخر سورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾ [الكافرون]، ....

يقول: «**وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له**»؛ يعني: الأفعال التي يفعلها الإنسان، وهذا هو توحيد العبادة، يقول ـ جل وعلا ـ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، فنحن نعبده بأمره ونهيه، ونمتثل أمره ونجتنب نهيه.

ولهذا قال: «**وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل**» القصد والإرادة كلاهما عمل، فهو عمل يصدر من العبد، ولهذا سُمي توحيد العبادة؛ أي: إفراد الله بأفعال العبد، فيجب أن تكون له وحده لا شريك له، ولا يقصد بها أمراً آخر، ثم لا بد أن يكون هذا التوحيد على وفق أمره واجتناب نهيه.

يقول: «**والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول**»؛ يعني: أن توحيد الأسماء والصفات في العلم والقول، وذلك بأن يصف الله ـ جل وعلا ـ بصفات الكمال، مثل أنه الأحد والصمد... إلخ، ومعلوم أن القول لا بد أن يسبقه العلم، كما أن العمل يسبقه العلم، فالعلم يكون بالقلب أولاً.

قوله: «**كما دلت على ذلك سورة** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾»؛ لأنها كلها خبر عن الله ـ جل وعلا ـ، «**ودلت على الآخر**»؛ أي: الأمر الآخر «**سورة** ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١﴾».

يقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ۝١ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾ نفى الله تعالى أن تكون العبادة لغيره، ولا بد من نفي

وهما سورتا الإخلاص، وبهما كان يقرأ ﷺ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك.

وإثباتٍ في هذا، وشهادة التوحيد تتضمن النفي والإثبات، فـ«لا إلـٰه» نفي من أن يكون هناك آلهة تعبد في الكون كله، ثم استثنى الله «إلا الله»، فبهذا النفي والإثبات بَطَلَتِ الآلهة كلها التي تعبد من دون الله.

وهذه السورة يقول الله ـ جل وعلا ـ فيها: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾؛ أي: الذين كفروا بما جاء به الرسول، وفي هذا النداء تنبيهٌ ولَفْتٌ لأنظارهم حتى يسمعوا وينتبهوا؛ لأن هذا الأمر مهم، يقول: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢﴾: لا أعبد معبوداتكم التي تعبدونها من دون الله، ومعلوم أنهم يعبدون آلهة كثيرة، ويعبدون الله أيضاً، ولكن هذه العبادة المخلوطة بالحق والباطل باطلة، وهي غير عبادة لله ولا تكون عبادة لله صحيحة إلا إذا كانت خالصة له وحده فقط، ولهذا قال: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾، وهذا يدل على أنهم وإن كانوا يعبدون الله إلا أن عبادتهم باطلة.

يقول: ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٥﴾ لوجود الشرك، وهو مفسد للعمل كله، ويجعله مردوداً وغير معتبر.

وأما قوله: «وهما سورتا الإخلاص» ففي السورة الأولى إخلاص العلم والقول، وفي الثانية إخلاص الإرادة والقصد والعبادة، ولا بد من اجتماع هذين التوحيدين، ويدخل في ذلك توحيد الخَلْق، فالله هو الخالق وحده لا شريك له، وتوحيد الخلق هو الأصل في وجوب هذين الشيئين، فبظهوره وجلائه كان هو الأصل في توحيد العبادة وتوحيد الأسماء والصفات، ولهذا كثيراً ما يستدل الله ـ جل وعلا ـ به على المشركين في وجوب عبادته، فقال ـ جل وعلا ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١﴾ [البقرة]، فهذا لا

....

حيلة لهم فيه، فلا يمكن أن يقولوا: إنه خلقنا معه غيره، فهو الذي خلقهم وخلق من قبلهم، فإذا كان هو الذي خلقهم وخلق من قبلهم فإنه يجب أن يعبدوه وحده، فالخالق هو الذي يجب أن يُعبد.

ثم قرر هذا وأكده وبيَّنه ووضَّحه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾ [البقرة]، فهم يعلمون أنه هو المتفرد بخلق الأرض والسماء وإنزال المطر وإنبات النبات، كما أنهم يعلمون أنه هو المتفرد بخلقهم وخلق من قبلهم، فإذا كان الأمر كذلك؛ فإنه يتعين أن تكون العبادة له وحده، وكثير من الآيات في القرآن على هذا، ولهذا قال كثير من العلماء: إن هذا لا يلزم أن تأتي الرسل به أو تنزل الكتب به؛ لظهوره وجلائه، فمن عبد غير الله؛ فلا حجة له ولا عذر له، وسيكون في النار سواء جاءته الرسل أو لم تأته؛ لظهور هذا وجلائه بالنظر، والله ـ جل وعلا ـ رزق الإنسان عقلاً، فيجب أن يتبصر به ويعقل وينظر في هذه المخلوقات، فلم يخلق الله هذه المخلوقات عبثاً، وإلا لماذا جعل فيه العقل، وجعل فيه الإرادة والنظر والفكر؟! فإذا عطل عقله عذب وهلك.

ولهذا يقول الذين يطيعون رؤساءهم وكبراءهم طاعة عمياء يوم القيامة: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴿٦٧﴾ رَبَّنَا آتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب]؛ فصاروا يعادونهم؛ لأنهم يرون أن الضلال كان بسببهم، ولكنْ جزاؤهم بسبب عدم النظر والتفكر، وهذا كثير في كتاب الله ـ جل وعلا ـ.

ومثل هذا: الأمور الظاهرة التي لا يعذر أحد بارتكابها؛ لكونها معلومة من الدين بالضرورة، مثل: قتل النفس بغير حق، وأخذ أموال الناس بالباطل، وانتهاك الأعراض، فكل هذه الأمور لا يعذر من فعلها،

فأما الأول، وهو التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله نفياً وإثباتاً، فيُثبت لله ما أثبته لنفسه، ويُنفى عنه ما نفاه عن نفسه.

ولهذا يقول العلماء: إنها من الضروريات التي أجمع عليها الخلق.

قوله: «**فالأول هو توحيد الصفات**» هذا بيان لما سبق، ومعنى توحيد الصفات؛ أي: أن صفات ربنا ـ جل وعلا ـ خاصة به، ولا يشاركه فيها أحد، أما المشاركة التي مبناها على فكر كثير من الناس فهي أصل الضلال، وهي أصل الإلحاد والتعطيل والتشبيه، فالله فرد في صفاته لا يشاركه أحد فيها، وإذا وحدنا الله في صفاته؛ فإن معناه أنها مختصة به، ولا يكون له نظير فيها، سواءٌ ذكرت هذه الصفات لنا بالألفاظ التي نتعارف عليها، أو جاءت في شيء لا نعرفه إلا بتعريف الله لنا، ولكن الكلام الذي يكون عن المغيبات لا بد أن يكون عندنا منه شيء نعرفه بالاسم أو المعنى، فمثلاً لو لم يكن عندنا شيء من صفة السمع فإننا لن نعرف معنى صفة السمع لله، وكذا البصر، ولهذا قال الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فإذا تلا القارئ هذه الآية فإنه لا يتوهم أن سمع الله وبصره مثل سمع المخلوقين وبصرهم، فالله ليس كمثله شيء. فإذاً هذا هو معنى توحيد الصفات؛ أي: أن الله واحدٌ في صفاته وأفعاله لا يشاركه فيها أحد، وإذا أضيفت الصفة إليه فإنها تكون خاصة به، أما إذا أضيفت إلى المخلوق فإنها تكون خاصة به وليست كصفة الخالق.

وهذا هو الذي لم يفهمه المتكلمون، فحاروا وضلوا وقالوا: إن مجرد الاشتراك في اللفظ والمعنى المطلق يدل على التشبيه، وعلى هذا لا يصفون الله ـ جل وعلا ـ بهذه الصفات حتى لا يقعوا في التشبيه، هكذا قالوا.

وقد عُلم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثباتُ ما أثبته من الصفات من غير تكييف ولا تمثيل، ....

يقول: «**وقد عُلم**»؛ يعني: بالشرع الذي جاء به الرسول ﷺ، والعقل يطابقه، ولكننا لا نعتمد على العقل في هذا، وهو تابع للشرع، والشرع يكون مرشداً للعقل ودالّاً عليه، فالعقل يكون تبعاً ولا يكون مستقلاً؛ لأن العقل يحار في أشياء كثيرة، والشرع جاء بأمور لا يعرفها العقل ولا يعلمها ولا يحيط بها.

قوله: «**وقد علم أن طريقة سلف الأمة**»؛ يعني: الصحابة ومن اتبعهم، «**وأئمتها**»؛ يعني: علماء الأمة «**إثبات ما أثبته من الصفات**» لنفسه تعالى وتقدس «**من غير تكييف ولا تمثيل**» التكييف هو طلب الكيفية، والكيفية هي الحال التي يكون عليها الموصوف، وهذا يتوقف على المشاهدة، وهي ممتنعة، فلا أحد يشاهد الله ـ جل وعلا ـ، وبهذا يعلم أن نفي الكيفية هو نفي علم الخلق بها، وليس نفي الكيفية ذاتها عن الرب، فكل شيء له كيفية، ولكنها مغيبة عن المخلوق فلا علم له بها، لأنها غيب ولا نظير له.

قوله: «**ولا تمثيل**» وهو التشبيه الذي يكثر ذكره، فالله ليس له مثيل لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولا في حقه أيضاً، وهذه أربعة أمور يجب أن تكون خالصة لله ـ جل وعلا ـ.

أما الأول فهو متفق عليه ولم يخالف فيه أحد، فلا مثل له في ذاته، فإذا كان كذلك؛ فيجب أن يكون أصلاً، وعليه يلزم أنه لا مثيل له في صفاته وفي أفعاله أيضاً، فأفعاله لا مثيل لها، مثال ذلك كثرة الذاكرين لله تعالى، فكلهم يستمع الله إليه في آن واحد، لا يَشْغَلُه سماعه لهذا عن سماعه لهذا، فهل يوجد شيء من الخلق يستطيع مثل هذا؟ فنقول: لا مثيل له في أفعاله، وأفعاله كلها على هذا المنوال.

ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع ما أثبته من الصفات، من غير إلحاد، لا في أسمائه ولا في

ولا مثيل له أيضاً في حقه، وهو العبادة، فلا يمكن أن يكون له مثيل يعبد، ولهذا أخبر أنه ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ﴾؛ يعني: في السماء والأرض ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يمكن أن تستقيم، ولا بد أن يكون هو المعبود وحده.

قال: «ومن غير تحريف ولا تعطيل» أما التحريف فهو تحريف الكلام أو تحريف المعنى، فلا يراد به مقصود المتكلم، وهو مأخوذ من الحرف، والحرف هو الجانب، والواجب أننا نتعرف على مقصود المتكلم ثم نؤمن به على مراده هو، وليس على مرادنا، وهو ما يفعله أهل التأويل، فهم يصرفون الكلام عن مراد المتكلم إلى معنىً بعيد غير مراد.

أما التعطيل فيكون تعطيلاً أيضاً للمعنى الذي أراده ـ جل وعلا ـ فهو مأخوذ من الخلو والفراغ، فالتعطيل هو الخلو والفراغ؛ أي: إخلاء الكلام عن معناه المراد، ولهذا يقول: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [الحج: ٤٥]؛ يعني: معطلة عن العمل، ومن كلام العرب في الأوصاف يقولون: «جيد عاطل» الجيد هو عنق المرأة، عاطل ليس فيه حلي؛ أي: خالي من الحلي، فالتعطيل هو الفراغ والخلو من المعنى المراد، وهذا مسلك المتكلمين، عطلوا صفات الله، سواء كانوا مؤوّلة أو معطلة مبطلة، فكلهم وقعوا في التعطيل لأن المؤولة عيَّنوا معنى ليس هو المعنى الذي أراده الله، فعطلوا معنى الكلام عن المعنى الحق المراد منه فصاروا من المعطلة.

قال: «لا في أسمائه ولا في آياته» آياته يدخل فيها القولية والخلقية، فإن الله ذم الذين يلحدون في أسمائه وآياته، والإلحاد هو الميل في

آياته، فإن الله ذمّ الذين يلحدون في أسمائه وآياته، كما قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾ [فصلت].

آياته، والتأويل يدخل في الأحكام ويدخل في الأخبار، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ والحسنى هي التي بلغت الغاية في الحسن، فأصبحت خالية من أي نقص أو عيب، والله لا يوصف إلا بالكمال، ولهذا قال: ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ﴾؛ يعني: اعبدوه بها، وعبادة الله ـ جل وعلا ـ تكون بأمره، وتكون بخبره الذي هو وصفه، ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ﴾؛ يعني: لا تهتمون بهم، فإن جزاءهم أمامهم، وسوف يتولى الله جزاءهم، وهذا وعيد شديد للملحدين في أسمائه، ولهذا قال: ﴿سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾؛ أي: من يصف ربه ـ جل وعلا ـ بالنقائص أو بما لا يصف به نفسه؛ فإنه تعرض لأمر عظيم.

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا﴾، هذه الآية فيها وعيد شديد، والآيات يدخل فيها الآيات الأمرية والخلقية والخبرية التي هي صفاته ـ جل وعلا ـ.

وقوله: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ﴾؛ يعني: أنه ـ جل وعلا ـ محيط بهم وبكلامهم وأعمالهم، فهي محفوظة لديه، ولا يخفى عليه شيء.

ثم بيَّن الفرق العظيم بين من يلحد في آياته وبين من يؤمن بها ويتبعها، ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ﴾ فلا يستوي هذا مع هذا؛ ومعنى ذلك: أن من يفعل هذه الأفعال فإنه يكون من أهل

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتاً بلا تشبيه، وتنزيهاً بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ رد للإلحاد والتعطيل.

النار، وسوف يُلقى في النار، ولهذا قال: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ وهذا تهديد، فالعمل سيكون في وقت مؤجل وقريب ثم ينتهي، ثم مرجعكم إلى الله فتلقون جزاءكم.

وقوله: ﴿إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾﴾؛ يعني: بصير بما تقولونه وما تعملونه، و﴿بَصِيرٌ﴾ على وزن فعيل، ففيه المبالغة في بصره.

يقول: «**فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات**»؛ يعني: قبولها مع نفي مماثلة المخلوقات له.

قال: «**إثباتاً بلا تشبيه**»؛ يعني: أن صفاته ـ جل وعلا ـ تخصه فلا يشبهه شيء من خلقه.

قال: «**وتنزيهاً بلا تعطيل**»؛ يعني: نفياً يتضمن الكمال، وقد تقدم أن النفي لا يكون نفياً محضاً في حق الله، ولا بد أنه يتضمن إثبات كمال الضد.

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾؛ يعني: جاء بالأمرين: النفي الذي يقصد به صفات الكمال، والإثبات الذي يجب أن يثبت على مراد الله ـ جل وعلا ـ، ولا يجوز أن يكون فيه شيء من التشبيه.

ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفي للتشبيه، وفي قوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ نفي للإلحاد والتعطيل.

والله ﷻ بعث رسله بإثبات مفصَّل، ونفي مجمل، فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل، كما قال تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡهُ وَٱصۡطَبِرۡ لِعِبَٰدَتِهِۦۚ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، ....

يقول: «**والله ﷻ بعث رسله بإثبات مفصل ونفي مجمل**» والمتكلمون عكسوا هذا الأمر، فجاؤوا بنفي مفصل وإثبات مجمل، وقالوا: هو موجود، هو حق، أما النفي فهم يقولون: ليس فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا في العالم، ولا فوق العالم، ولا يجري عليه زمان، ولا يكون في مكان، وليس بعرض، وليس بجوهر... إلخ.

ولهذا لما سمع هذا الكلامَ بعضُ أمراء المسلمين قال: لو قلنا لك: صف لنا العدم، فلا تجد أكثر من هذا!! فهذا الذي يصفونه هو العدم، وهذا هو التعطيل المحض.

قال: «**فأثبتوا له الصفات على وجه التفصيل، ونفوا عنه ما لا يصلح له من التشبيه والتمثيل**» ومعلوم أن النفي المفصل فيه سوء أدب ونقص، وهذا حتى في المخلوق، فلو قابل إنسان أميراً فقال له: أنت لست كالحجام، ولست كالحلاق، ولست كالكناس، ولست كالخباز، ولست كذا وكذا؛ فإن في هذا إساءة أدب، بخلاف ما لو قال: أنت لست كأحد من شعبك، فهذا فيه الإجمال، وفيه الأدب، فالتفصيل في النفي فيه إساءة الأدب في حق الله، وفيه الضلال عن الحق.

والله ـ جل وعلا ـ في وصفه لنفسه جاء بالكمال في الإثبات المفصل؛ كصفة العلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والحياة والقوة والعلو والنزول وغير ذلك، وهذا على سبيل التفصيل.

أما النفي فهو على سبيل الإجمال؛ كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ

قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾؛ أي: نظيراً يستحق مثل اسمه، ويقال: مُسامِياً يُساميه. وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلاً أو شبيهاً.

وقال تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]، ....

شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وما أشبه ذلك، فهذا هو الكمال. ولا ينتقض هذا أنه فصّل في النفي في بعض الأمور، مثل الولد والصاحبة، فالله نفى ذلك بخصوصه، والسبب أن بعض المشركين أثبتوه لله، فنفاه بعينه ـ جل وعلا ـ، فلا تنتقض هذه القاعدة في ذلك.

ولهذا يقول: «**قال أهل اللغة: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾؛ أي: نظيراً يستحق مثل اسمه، ويقال: مُسامِياً يُساميه. وهذا معنى ما يُروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلاً أو شبيهاً**»؛ يعني: في الاسم وفي المعنى.

قوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ هذا نفي مفصل؛ لأنه نص على الولد، ولكنه في المعنى مجمل؛ يعني: أنه ليس له أصل تولّد منه، وليس له فرع يتولد منه، فهو ـ جل وعلا ـ قائم بنفسه، غني بنفسه عن كل شيء، فلا يحتاج إلى شيء، وكل شيء محتاج إليه، وهذا معنى قوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾؛ يعني: أنه صامد بنفسه، وهو غني بذاته عن كل ما سواه، وهذا الذي يسميه أهل الكلام «واجب الوجود»؛ يعني: أن وجوده حتم لا بد منه.

وللصمد معنىً آخر، وهو الذي تصمد إليه الخلائق لحاجتها في الوجود، فلا وجود لهم إلا به، فهو الذي أوجدهم، ومثله البقاء والحياة والنفع والضر وغير ذلك، فكل الخلق يصمدون إليه ويقصدونه لحاجتهم إليه، ولا وجود لهم ولا بقاء لهم إلا به.

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾؛ يعني: أنه لم يكن له مكافئ ومماثل يماثله، فهو فرد ـ جل وعلا ـ متوحد في ذاته وأوصافه وأفعاله.

وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾؛ يعني: لا تجعلوا له شركاء وأنتم تعلمون أنه هو المتفرد بالخلق.

أما قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ هذا في شرك المشركين، فهم يحبون أندادهم محبة ذل وتعبد وخوف، وكذلك هم يحبون الله، وهذا هو الشرك الذي يجعل العبادة باطلة، وهي وإن كانت تسمى عبادة في اللغة إلا أنها لا تسمى عبادة في الشرع لوجود الشرك، وكل عبادة دخلها الشرك فليست عبادة في الشرع.

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾؛ لأن الذين آمنوا أخلصوا حبهم لله، فصار أشد وأجمع وأحق؛ لأنه يكون توحيداً وعبادة.

وقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾؛ يعني: أنهم قالوا: إن الجن شركاء لله. وقوله: ﴿وَجَعَلُوا﴾ هنا يجوز أن يكون لمجرد القول، ويجوز أن يكون بسبب الاعتقاد.

وقوله: ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾؛ يعني: كيف يكونوا شركاء وهو خالقهم؟!

وقوله: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ﴾؛ يعني: كذبوا وقالوا: إن له بنين، ﴿وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فيقولون: إن الملائكة بنات الله، ويقولون: إن له مصاهرة مع

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾﴾ [الأنعام: ١٠٠، ١٠١].

وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان].

الجن، تعالى الله وتقدس عن هذا القول، ولهذا قال: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾﴾؛ يعني: أنه بعيد كل البعد عن قولهم هذا. وقوله: ﴿سُبْحَانَهُ﴾ مأخوذ من السبح، وهو البعد في الجري. ﴿وَتَعَالَى﴾؛ يعني: تعاظم وتقدس أن يكون كما قال هؤلاء الظالمون.

ثم قال: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ﴾؛ يعني: هو الذي ابتدأ خلقها من غير أن يكون لها نظير أو مثيل، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ ومن فيها ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ والولد من باب النقص في حق الله، وإن كان في بني آدم كمالاً، فالذي يولد له أكمل من الذي لا يولد له؛ لأن ابن آدم كله ناقص.

وقوله: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ﴾؛ يعني: زوجة، وذلك أن الولد يكون من بين الزوج والزوجة، والله يتعالى ويتقدس أن يكون محتاجاً إلى ذلك أو أن يفعل هذا.

وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾؛ يعني: أنه هو الخالق لكل شيء، فلا يحتاج إلى شيء، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ أي: علمه محيط بكل شيء.

وقوله: ﴿تَبَارَكَ﴾ يعني: تعاظم، فهو العظيم الذي ليس شيء أعظم منه، ﴿الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾؛ أي: أنزل القرآن على رسوله ﷺ، والفرقان هو الذي فرق بين الحق والباطل، وبين الشرك والتوحيد، وبين

وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾ أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ ....

وصف المخلوق ووصف الخالق ـ جل وعلا ـ، وبين كل ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه، ﴿لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾﴾؛ يعني: أن القرآن يكفي أن يكون نذيراً للناس، ولهذا تولى الله ـ جل وعلا ـ حفظه، فهو نذير لكل من بلغه القرآن، ومن لم يؤمن به كان كافراً، وبلوغ القرآن؛ معناه: أن يعلم أنه نزل من عند الله، وليس معناه أن يفهم ويعرف تفسيره، ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهذا من مدحه والثناء عليه ـ جل وعلا ـ، فهو المالك لكل شيء، ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ فله الكمال كله ـ جل وعلا ـ.

وقوله: ﴿فَٱسْتَفْتِهِمْ﴾ اسألهم ﴿أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾﴾؛ يعني: أنهم يضيفون البنات إلى الله، فيقولون: الملائكة بنات الله، وهم يأنفون من البنت، فإذا ولد لأحدهم بنت حزن؛ لذلك قال الله ـ جل وعلا ـ فيهم: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾﴾ [الزخرف].

ثم يقول ـ جل وعلا ـ: ﴿أَمْ خَلَقْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِنَٰثًا وَهُمْ شَٰهِدُونَ ﴿١٥٠﴾﴾ هم يقولون: إن الملائكة بنات الله، فهل شهدوا خلقهم؟ وهذا كله تكذيباً لهم ووعيداً لهم.

ثم يقول: ﴿أَلَآ إِنَّهُم مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ ٱللَّهُ﴾؛ يعني: إنه إفك وكذب، والإفك هو أشد الكذب وأعظمه، ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿٢٨﴾ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾﴾؛ يعني: أهو اختار البنات على البنين؟!

أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿١٦٠﴾﴾ [الصافات]، إلى قوله تعالى:

أنتم تضيفون البنات إلى الله وأنتم تختارون البنين، فهذا معناه: أن البنين أفضل من البنات، واليوم انعكست القضية عند من عكس الله عقولهم وأنظارهم، فجعلوا النساء أفضل من الرجال، ويريدون أن يقلبوا الأوضاع، ويجعلوا ما للرجل للمرأة، أو يجعلوا المرأة مع الرجل سواء بسواء، والمقصود من ذلك كله أن يشبعوا غرائزهم من شهواتهم، وكذلك يريدون أن يمضوا المسلمين على ما عهدوا عليه الكفار، فصاروا يتكلمون على كتاب الله ـ جل وعلا ـ ويقدحون فيه بهذا، فبئس الحال وبئس المصير، والله ينكر أن يكون الولد مثل البنت ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾؛ أي: ما هذا الحكم الجائر الكاذب الباطل؟ ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٥﴾﴾؛ يعني: تعتذرون وتنظرون بعقولكم وأفكاركم، ولكن المبطل لا عقل له؛ لأنه ينتكس فتصبح البهيمة أحسن منه.

وقوله: ﴿فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾﴾؛ يعني: ائتوا بالدليل على هذا القول الذي تقولونه، ولا دليل لهم على هذا، وإنما هي أفكار منحرفة خبيثة اتباعاً للشيطان.

وقوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ﴾؛ أي: بين الله ﴿وَبَيْنَ الْجِنَّةِ﴾؛ أي: الجن ﴿نَسَبًا﴾ فقالوا: إنه صاهر الجن، فتعالى الله وتقدس عن هذا القول، وهذا من الجرأة والكفر، مما استحقوا به أن يكونوا في طبقات جهنم، نسأل الله العافية.

قال: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾؛ يعني: أن الجن أعلم

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٨٢﴾ [الصافات: ١٨٠ ـ ١٨٢].

فسبَّح نفسه عما يصفه المفترون المشركون، وسلَّم على المرسلين؛ لسلامة ما قالوه من الإفك والشرك، وحَمِدَ نفسه إذ هو سبحانه مستحق للحمد؛ لما له من الأسماء والصفات وبديع المخلوقات.

منهم في هذا، فهم محضرون في عذاب الله بسبب هذا القول.

قال: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٥٩﴾ فسبَّح نفسه عن هذا القول الذي يقولونه، فهو بعيد عن ذلك، ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ۝١٦٠﴾ فهم يقدسون الله ويكبرونه من أن يكون له شيء مما يقوله هؤلاء المجرمون.

ثم قال: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠﴾؛ يعني: بعيداً كل البعد عما يقول هؤلاء، و﴿رَبِّ الْعِزَّةِ﴾؛ يعني: صاحب العزة؛ لأن الرب إذا أضيف إلى معنى؛ فالمعنى يكون وصفاً له أو يكون مفعولاً له، وهذا لا يصح أن يكون مفعولاً، فإذاً لا بد أن نقول: صاحب العزة، فنزه نفسه عما يصفه هؤلاء الكاذبون المفترون.

قال: ﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ۝١٨١﴾ الذين لا يكون في قولهم أو فعلهم أو عقيدتهم شيء مما يقوله هؤلاء، ﴿وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝١٨٢﴾ فهو المحمود في أفعاله وعلى صفاته وعلى خلقه وعلى كل ما يصدر منه تعالى وتقدس، فله الكمال المطلق.

وأما الإثبات المفصل؛ فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥] الآية بكمالها، ....

وقوله: «**وأما الإثبات المفصل؛ فإنه ذكر من أسمائه وصفاته ما أنزله في محكم آياته**» هذا مثال لما سبق، فالله ـ جل وعلا ـ وصف نفسه بالإثبات المفصل والنفي المجمل.

وقوله: «**من أسمائه وصفاته**»؛ يعني: أن أسماءه ليست محصورة فيما ذُكر، فله أسماء كثيرة، بعضها أنزلها في كتابه، وبعضها علّمها من يشاء من خلقه، وبعضها استأثر بها في علم الغيب عنده، ولهذا وصف نفسه بأنه الحميد المجيد الذي لا يحاط به في وصفه، فهو واسع الأوصاف تعالى وتقدس.

قوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ الألف واللام في ﴿ٱلۡحَيُّ﴾ تدل على الكمال، فيكون موصوفاً بجميع صفات الذات من العلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر وغير ذلك، و﴿ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ هو الذي قام بنفسه بدون مقيم له، واستغنى بنفسه عما سواه، وهو المقيم لكل شيء، وكل شيء لا قيام له إلا به.

وقال بعض العلماء: إن «الحي القيوم» الاسم الأعظم لله؛ لجمعهما معاني الأسماء والصفات كلها.

وقوله: «**الآية بكمالها**»؛ أي: تمام آية الكرسي ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ لكمال حياته، والسِنَة هي مبادئ النوم، والنوم شبيه بالموت، ثم قال: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾؛ يعني: ملكاً وتصرفاً، ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ لتمام ملكه، فلا أحد يجرؤ أن يشفع عنده إلا إذا أمره الله.

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ السورة [الإخلاص]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ۝٢﴾ [التحريم: ٢]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٤﴾ [إبراهيم]، ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٠٧﴾ [يونس]،

قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ لعظم الكرسي الذي يكون هو أيضاً تحت العرش، فهو أوسع من السماوات والأرض، والعرش أعظم منه فأخبر بمخلوقاته العظيمة؛ ليدل ذلك على عظمة الله تعالى وتقدس، قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ يعني: لا يثقله ولا يتعبه حفظ السماوات والأرض، فهو الذي يحفظهما ولا يكترث بذلك، ولا يكون عليه ثقيلاً، بل سهلاً ميسوراً.

وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ تقدم الكلام على هذه السورة.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ﴾ صيغة مبالغة من العلم، فهو الذي لا يخفى عليه شيء، وعلمه محيط في الأزل وفي المستقبل وفي الحال، فلا يفوته شيء، و﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي يضع الأشياء في مواضعها، ولا يفعل شيء إلا لحكمة عظيمة، وقد يُطْلع عليها بعض خلقه، وقد لا يطلع عليها أحداً.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ۝٥٤﴾ القدير: هو القادر على كل شيء الذي لا يعجزه شيء.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٤﴾ العزيز هو الذي قهر كل شيء وغلبه، وهو القوي الذي لا يمانَع، وقوته لا تقاس بقوة، وهو الممتنع في نفسه تعالى وتقدس.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٠٧﴾ الغفور هو كثير المغفرة، و﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ بليغ الرحمة، وقد تكون ﴿ٱلرَّحِيمُ﴾ خاصة بالمؤمنين كما

﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج].

﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾ هُوَ ٱلَّذِي

دلت عليه بعض الآيات؛ كقوله تعالى عن النبي ﷺ: ﴿وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا ﴿٤٣﴾﴾ [الأحزاب: ٤٣]، فلم تأتِ في الخلق عامة، بخلاف ﴿ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ فإنه أوسع وأعم.

وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ الودود كثير الود لعباده المؤمنين والمحسنين والمتقين، والمودة خالص المحبة وصافيها.

وقوله: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾، بالرفع أو بالكسر، فيجوز أن يكون المجيدُ وصفاً لله، ويجوز أن يكون وصفاً للعرش، والمجد هو السعة في الصفات والحسن والجمال.

وقوله: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾؛ يعني: أنه يفعل ما يشاء، وهو الذي جبر كل شيء على ما يريد، فهو قهار جبار، له الكبر والكبرياء تعالى وتقدس، ومن نازعه شيئاً منها فإنه يلقيه في جهنم، فالمشركون لا يعرفون أوصاف الله ولا يَقْدرونه قدره، فيسبح الله نفسه عما يقوله الظالمون.

قوله: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾ هذه الأسماء الأربعة متقابلة، ولا تكون إلا لله تعالى، فهو ﴿ٱلۡأَوَّلُ﴾ الذي ليس قبله شيء، كما صح عن النبي ﷺ قوله في ثنائه على ربه: «**اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء، والآخر فليس بعدك شيء، والظاهر فليس فوقك شيء، والباطن فليس دونك شيء**»[1]، وهذا أولى ما فسرت به هذه الأسماء الكريمة.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ﴾؛ أي: خلق

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد: ٣، ٤].

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [محمد].

وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

وقوله: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

وقوله: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾﴾ [النساء].

السماوات والأرضين وما فيهن وحده، ليس له مشارك ولا معين، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؛ أي: ارتفع وعلا عليه بدون حاجة إليه، بل هو يحمل العرش والسماوات بقدرته، ومع علوه لا يخفى عليه شيء في السماوات ولا في الأرض.

وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾؛ أي: بعلمه واطلاعه وإحاطته، ولا يخفى عليه شيء، فلا ما يخفى عليه شيء يعرج إلى السماء أو ينزل منها، أو يخرج من الأرض أو يدخل فيها، وهو بصير بعمل عباده لا يخفى عليه شيء من ذلك ولا غيره.

وقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ﴾ فهو جل وعلا يسخط على من يشاء من عباده الذين يعملون بمساخطه تعالى وتقدس، كما أنه تعالى يرضى على من يتبع مرضاته ممن يوفقهم لما يحبه ويرضاه.

وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ﴾ فيحب من يعمل بطاعته من المتقين والمحسنين والتوابين والمتطهرين، ويرضى عمن يشاء من أهل الطاعة.

وقوله: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ﴾ فالله تعالى يغضب ويلعن من

وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [غافر].

وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [فصلت].

وقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾﴾ [مريم].

يشاء من أهل المعصية، ومن يرتكب ما نهاه عنه إذا لم يتب، كمن يقتل المؤمن متعمداً.

وقوله: ﴿لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ فهو تعالى يمقت أهل الكذب والإفك والكفر.

وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ فالله يأتي إلى الأرض يوم القيامة لفصل القضاء بين خلقه ويحاسبهم، فيأتي وهو على عرشه فوق جميع مخلوقاته، فلا يكون شيئاً فوقه تعالى وتقدس.

وقوله: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ فهو يتكلم إذا شاء، ويكلم من يشاء من عباده، ويقول وقوله الحق.

قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ فمن صفات الله تعالى الكلام، فهو يتكلم إذا شاء، ويسمع كلامه من يشاء من خلقه، ولهذا قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾، و﴿تَكْلِيمًا﴾ مصدر يؤكد أنه كلام حقيقة.

وقوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [القصص].

وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس].

وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾

ومن ذلك المناداة في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾ فهي كلام بصوت مرتفع كما هو معلوم، ولهذا صار النداء له أحرف تدل على رفع الصوت، مثل: الياء.

وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا﴾ والإرادة نوعان: إرادة شرعية دينية، وإرادة كونية قدرية، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

ومن أسمائه الحسنى ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ والقدوس؛ أي: الطاهر المتنزه عن كل عيب ونقص، فله الكمال المطلق من كل وجه.

ومن أسمائه الحسنى ﴿ٱلسَّلَٰمُ﴾؛ لأنه تعالى سالم من كل نقص أو عيب.

ومنها: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ﴾ ومن معانيه: أنه آمن لعباده المرسلين، فصدقهم بآياته وأفعاله، وهو تعالى يُؤمّن الخائفين منه.

ومنها: ﴿ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ الذي هيمن على كل شيء وراقبه وأحاط به، فلا يخفى عليه شيء، ولا يعزب عنه شيء، ولا يمتنع منه شيء تعالى وتقدس.

ومن أسمائه: ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ وتقدم معناه.

هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢ ـ ٢٤].

إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث.............

ومنها: ﴿ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ الذي جبر كل شيء على ما يريد، وهو المتكبر فله الكبرياء والعظمة.

وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾؛ يعني: أن هذا من خصائصه، فهو الله الذي يُؤْلَه ويُعْبَد، ويجب أن يكون له التأله وحده، ﴿ٱلْخَٰلِقُ﴾ الذي تفرد بالخلق ولا يشاركه فيه أحد، ﴿ٱلْبَارِئُ﴾؛ يعني: الذي جعل لكل مخلوق صورة تخصه، ﴿ٱلْمُصَوِّرُ﴾ الذي صور كل ما يريد على صورة معينة، والمصور من أسمائه ومن خصائصه، ولهذا توعد المصورين بأشد العذاب؛ لأنهم يضاهؤون الله في المعنى الذي يخصه تعالى وتقدس.

ثم قال: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ التي بلغت في الحسن الكمال، فلا يلحقها نقص ولا عيب، ثم قال: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ يعني: كل من في السماوات والأرض يعبده إلا بعض بني آدم وبعض الجن، أما غيرهم فهم يسبحونه ويعبدونه، والذي يعبد مع الله غيره؛ فهو وإن كان يسبح لله إلا أنّ تسبيحه باطل غير مثاب عليه؛ لأنه خلطه مع الباطل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ﴾ العزيز الذي له العزة الكاملة، والقوة والقدرة والامتناع، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي أحكم كل شيء، وإذا فعل الشيء فإنه يفعله لحكمة.

قوله: «إلى أمثال هذه الآيات والأحاديث» الأحاديث لم تذكر بعد، ولكن هو يشير إلى أن الأحاديث التي جاءت عن الرسول الله ﷺ تتفق مع الآيات التي ذكرها؛ لأن المخرج واحد، فكلها من عند الله ـ جل وعلا ـ، ومن كان من عند الله فهو متفق لا يختلف، وإنما الاختلاف يقع

الثابتة عن النبي ﷺ، في أسماء الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل، وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل، فهذه طريقة الرسل صلى الله عليهم أجمعين.

في أذهان الناس وآرائهم.

ومقصوده بهذا أن الطريقة التي يجب أن تُسلك هي اتباعُ كتاب الله - جل وعلا - واتباع ما قاله الرسول ﷺ، لا ما يقوله أصحاب المقالات الذين يقولون: إن الأصل في كل ما يجب على الإنسان هو العقل، والكتاب والسُّنَّة تبع للعقل!! يقولون: لأننا عرفنا صدق الرسل بالعقول، فصارت أصلاً!! وهذا لا أصل له في كتاب الله، وإنما الأصل هو ما قاله الله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

وقوله: ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ لا يخرج عنه شيء، لا في الأصول ولا في الفروع، والذي يشجر هو الخلاف، والذي يفصل بينهم هو كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وإلا لا يكون الإنسان مؤمناً.

وقوله: «الثابتة عن النبي ﷺ»؛ يعني: أن الأصل في هذا أن تكون الأحاديث صحيحة، وتثبت في نقل العدول الضابطين عن أمثالهم، أما الأحاديث الضعيفة؛ فلا يجوز الاعتماد عليها، لا في الأصول ولا في الفروع.

قوله: «في أسماء الرب تعالى وصفاته، فإن في ذلك من إثبات ذاته وصفاته على وجه التفصيل وإثبات وحدانيته بنفي التمثيل ما هدى الله به عباده إلى سواء السبيل»، هذا لمن قَبِلَ ذلك وآمن به، أما الذي يتردد ويتشكك؛ فإن الله يضله سواء السبيل، **«فهذه طريقة الرسل صلى الله**

وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم من الكفار والمشركين والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة والمتفلسفة والجهمية

عليهم أجمعين».

قوله: «وأما من زاغ وحاد عن سبيلهم»؛ أي: اتبع خلاف ما جاءت به الرسل، وأكثر الناس على هذا النهج؛ فإنهم زاغوا وحادوا عن الطريق، إما قصداً وعمداً، وإما ضلالاً في كونهم اعتمدوا على غير ما جاءت به الرسل، وزعموا أن هذا هو الأصل، كما يقوله مَنْ يقوله من المتكلمين، فإنهم اتبعوا في ذلك مَنْ رَدَّ دعوة الرسل ﷺ.

قوله: «من الكفار والمشركين»؛ أي: ومن اتبعهم من الكفار والمشركين، فهم تركوا سبيل الرسل عناداً وتكبراً وإباءً، والذين زعموا أنهم استجابوا للنبي ﷺ ولم يتبعوا طريقته، وإذا وردت عليهم آية من آيات الله ـ جل وعلا ـ أو حديث من أحاديثه النبي ﷺ اجتهدوا كل الاجتهاد في صرفها عن ظاهرها إلى أمور لا تدل عليها إلا بالتكلف وجلب غريب اللغات والألفاظ، وهم المقصودون هنا في كلام المؤلف، هذا هو مسلكهم في النصوص.

وقوله: «والذين أوتوا الكتاب، ومن دخل في هؤلاء من الصابئة» الصابئة: هم بقايا قوم إبراهيم ﷺ الذين كانوا يعبدون الكواكب ويبنون لها الهياكل، ويجعلون لها أماكن يعبدونها فيها، ويزعمون أن الكواكب لها روحانيات، وأنها تتنزل عليهم حينما يدعونها، ويتجهون إليها، والواقع أن الذي يتنزل عليهم شياطين تضلهم كما وقع للمشركين الذين تكلمهم الشياطين من الشجر والحجر وغيرها، فهؤلاء مشركون مثل أولئك.

قوله: «والمتفلسفة» أصل التفلسف كلمة يونانية، وهي مجموعة من محبة الحكمة أو اتباع الحكمة، فالحكمة عندهم ما تنتجه العقول،

والقرامطة الباطنية ونحوهم، فإنهم على ضد ذلك، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً لا حقيقة له عند التحصيل، ....

والفلاسفة يتكلمون حسب ما يهديهم إليه نظرهم وعقلهم فقط، وكثيرٌ منهم لا يؤمن بالله، ولا يؤمن بأن بعد هذه الدنيا حياة وجزاء، ويقولون: إن هذا الكون وُجد ليبقى ولن يزول، فهؤلاء كفار لا قيمة لكلامهم ولا لاستنتاجاتهم فيما يتعلق بالله - جل وعلا - وبالدين، ولكن لما عُرِّبت كتبهم من اليونان صار يُنقَلُ كلامهم في كتب المسلمين، وهذه فتنة وبلوى ولا خير فيها، بل هي ضرر محض.

وقوله: «**والجهمية**» هم: أتباع الجهم بن صفوان.

وقوله: «**والقرامطة الباطنية**» هم: أتباع قرمط، وهو رأس الملاحدة، ويدخل في هؤلاء كل من سلك طريقهم من الباطنية الذين يعتقدون خلاف الحق ويظهرون خلاف ما يعتقدون.

ولهذا قال: «**فإنهم على ضد ذلك، فإنهم يصفونه بالصفات السلبية**» السلب هو: النفي، ووصفهم لله - جل وعلا - بالسلب على سبيل التفصيل لا الإجمال، وقد تقدمت الإشارة إليه.

يقول: «**على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجوداً مطلقاً**» الوجود المطلق هو الذي لا وجود له في الحقيقة، وإنما هو في الأذهان، فيقولون: هو موجود، ولكن لا يثبتون العلو ولا المكان، ولا يثبتون له صفات.

ولهذا **يقول**: «**لا حقيقة له عند التحصيل**»؛ أي: لا حقيقة لإثباتهم عند التحصيل والنظر، فهو نفي وليس إثباتاً، وهذا يقوله كثيرٌ منهم تستراً وخوفاً من المسلمين خشية أن يقتلوهم؛ لأن هذا القول كفر بالله.

فهؤلاء يرجع إثباتهم إلى وجود في الأذهان وهو لا حقيقة له، فهو

وإنما يرجع إلى وجود في الأذهان يمتنع تحققه في الأعيان، فقولهم يستلزم غايةَ التعطيل، وغايةَ التمثيل، فإنهم يمثلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات.

مجرد خيال يتخيله فقط، وهذا هو حقيقة ما يقوله أهل التأويل؛ لأنهم في الحقيقة لا يثبتون صفات الله تعالى، وإنما يثبتون شيئاً في أذهانهم، وإن كان هؤلاء أقل من أولئك ضلالاً.

يقول: «**يمتنع تحققه في الأعيان**» مثل قولهم: ليس بعرض ولا بجوهر، ولا يجري عليه زمان ولا يكون في مكان، ولا تصح إليه الإشارة... إلخ، فهذا كله نفي، فالذي يقولونه نفي محض.

ولهذا **قال**: «**فقولهم يستلزم غايةَ التعطيل**» لأنهم لا يثبتون صفة لله، فهم يعطلون صفات الله وينفونها، ويعطلون المخلوق عن خالقه، فهم قالوا بنوعي التعطيل.

قال: «**وغايةَ التمثيل**» وهذا من المتضادات، فهم يعطلون صفات الله، وفي الوقت نفسه يمثلونه بالمعدومات، بل بالمستحيلات، وهذا غاية في الضلال والكفر، ثم هم مع ذلك يزعمون أنهم على الحق.

قوله: «**فإنهم يمثلونه بالممتنعات**»، والممتنع هو الذي لا يمكن وجوده. «**والمعدومات والجمادات، ويعطلون الأسماء والصفات تعطيلاً يستلزم نفي الذات**» هذا حقيقة مذهبهم الذي يقولونه بأفكارهم وعقولهم ويدعون الناس إليه، فقد أضلوا كثيراً من خلق الله ـ جل وعلا ـ.

قوله: «**وهذا ممتنع في بدائه العقول**» فهم لبّسوا على الناس، وزعموا أن هذا هو الذي يجب على العبد أن يعتقده بقلبه ويقول بلسانه، فَضَلَّ بذلك كثيرٌ من الناس، ولا سيما أنهم اعتقدوا أنهم علماء وأنهم

فغلاتهم يسلبون عنه النقيضين، فيقولون: لا موجود، ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل؛ لأنهم - بزعمهم - إذا وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالموجودات، وإذا وصفوه بالنفي شبهوه بالمعدومات، فسلبوا النقيضين.

وهذا ممتنع في بداهِ العقول، وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب، وما جاء به الرسول ﷺ، ووقعوا في شرّ مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين، كلاهما من الممتنعات.

هم الذين يُميِّزون بين المعقول وغير المعقول، وهذا سبيل المُقَلِّدة، فهم يهلكون في كل واد سحيق.

ولهذا قال: «**وحرفوا ما أنزل الله من الكتاب، وما جاء به الرسول ﷺ، ووقعوا في شرّ مما فروا منه**»؛ يعني: أنهم ضلوا بأنفسهم وأضلوا غيرهم ممن وثق بهم واتبعهم، فوقعوا في الشر كله؛ لأن الأصل في عبادة الله واتباع الرسل هو العلم بالله - جل وعلا -، فمن لم يعلم بالله على ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ؛ فإنه لا يمكنه أن يعبد الله، فلما ضلوا في هذا صاروا يدعون إلى هذا الضلال، فأضلوا كثيراً من الناس.

وقوله: «**فإنهم شبهوه بالممتنعات، إذ سلب النقيضين كجمع النقيضين**»؛ يعني: كونه لا موجود ولا معدوم، فهذا نفي للنقيضين، ومعنى هذا: أنهم نفوا العدم ونفوا الوجود، وهذا يعد نقضاً للوجود الذي ينافي العدم، وكذلك نقض للعدم المنافي للوجود، ولهذا تعذر الجمع بينهما، فيكون الجمع بينهما كنفيهما جميعاً، وكل هذا من الممتنع، وهذا كفر واضح وجلي، والوقوف عنده لا داعي له.

وقد علم بالاضطرار أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته غني عما سواه، قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم.

يقول: «وقد علم بالاضطرار» الاضطرار: هو الذي لا يحتاج إلى استدلال، وأمره ظاهر جلي، لا يحتاج إلى إمعان النظر وكد الفكر فيه.

يقول: «أن الوجود لا بد له من موجد واجب بذاته» وذلك أن الموجودات الظاهرة مثل: الأرض، والسماء، والحوادث من السحاب والأمطار، والنبات، والحياة، والموت وغير ذلك، مشاهدة ولا تأتي بنفسها، بل لا بد لها من موجد، والموجد لا يجوز أن يكون شبيهاً لها؛ لأنها تبين أنها لا تملك لأنفسها نفعاً ولا ضراً، ولا المخلوق يوجَد مخلوقاً مثله، ولا بد أن يكون الذي أوجدها **«غني عما سواه»**، وهذا الذي يسمى واجب الوجود، فيطلقون عليه واجب الوجود، فلا يحتاج لوجوده إلى موجد، فهو ـ كما مضى ـ الصمد الذي صمد بنفسه وصمد إليه كل أحد، وهذا شيء ظاهر جلي.

ولهذا لا تجد عاقلاً أنكر وجود الله، والكفار الذين أُرسلتْ إليهم الرسل ـ كما قص الله علينا قصصهم ـ إنما يدعونهم إلى عبادة الله وحده ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ولم يقولوا لهم: انظروا إلى المخلوقات واستدلوا على وجود الله حتى تعبدوه كما يقوله هؤلاء الضُّلَال.

وقوله: «قديم أزلي، لا يجوز عليه الحدوث ولا العدم»؛ أي: أن وجوده لا بداية له فهو أزلي، كما أن بقاءه لا نهاية له، فهو أول بلا ابتداء، وآخر بلا انتهاء، تعالى وتقدس.

والمخلوقات كلها حدثت بعد أن كانت عدماً، وما وجد بعد العدم فإنه فقير يحتاج إلى موجد، ويحتاج إلى من يقوم به، فإذاً الموجودات لا تعدو نوعين:

فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلاً عن الوجوب، أو الوجود، أو القدم.

الأول: موجود قائم بنفسه غني بذاته عن كل ما سواه، وهذا لا يكون إلا لله وحده ـ جل وعلا ـ.

والثاني: موجود مفتقر إلى غيره، لا قيام له بنفسه، ولا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا جلباً ولا دفعاً؛ إلا بإذن واجب الوجود.

والطريقة التي يسلكها أهل الضلال في الاستدلال على وجود الله طريقة عقلية، وهذه الطريقة لم تأت بها الرسل؛ لأن وجود الله ـ جل وعلا ـ ظاهر جلي، ولهذا قالت قال بعض الرسل لقومهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿فَاطِرِ﴾؛ يعني: الذي خلقهما بلا مثال سابق، فهم لا يشكون في وجود الله تعالى، فهم يعرفون الله ويعلمون أنه هو الذي خلقهم ورزقهم، ولكنهم يصرفون العبادة إلى غيره، ولهذا أرسل الله الرسل ليُخْلِصوا العبادة لله وحده لا شريك له.

قوله: «**فوصفوه بما يمتنع وجوده، فضلاً عن الوجوب، أو الوجود، أو القدم**»، مثل قولهم: لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين ولا شمال، ولا له مكان، ولا يجري عليه زمان.

وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم، فوصفوه بالسلوب والإضافات، دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق.

قوله: «وقاربهم طائفة من الفلاسفة وأتباعهم، فوصفوه بالسلوب»؛ أي: النفي.

و**«الإضافات»**؛ يعني: أضافوا له صفات، مثل قولهم: إن الله مبدأ الكائنات، وعلى الموجودات.

وقوله: **«دون صفات الإثبات، وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق»**؛ يعني: أن الله ـ في زعمهم ـ مجرد عن جميع الصفات الثبوتية، فليس له حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام.

وقوله: **«وجعلوه هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق»** الوجود المطلق لا حقيقة له، وإنما يتصور في الذهن كقوله: «الإنسانية» أو «الحيوانية»، فلا وجود لشيء اسمه إنسانية أو حيوانية إلا في الأذهان، وهذا غاية التعطيل والجحود والكفر الذي لم يصل إليه كفر إبليس.

وسبق أن الموجود لا بد له من موجد غني بنفسه عمن سواه، فمن أضل من هؤلاء الذين جعلوا وجود الله تعالى الذي هو أظهر وأبين من الليل والنهار والشمس والقمر؛ جعلوه عدماً محضاً!

وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن، لا فيما خرج عنه من الموجودات.

قوله: «وقد علم بصريح العقل أن هذا لا يكون إلا في الذهن»؛ يعني: أن هذه المتضادات لا وجود لها، ولا يمكن أن يكون الإنسان قائماً جالساً في آنٍ واحد، أو أنه حي ميت، أو عالم جاهل، فالمتضادات لا تجتمع، وكذلك الجمع بين الممتنعات من هذا القبيل.

ومن ذلك قولهم: إن الله ـ جل وعلا ـ ذكر أنه على كل شيء قدير، فهل هذا على إطلاقه؟

إذا قلت: إنه على إطلاقه؛ قالوا: فهل يقدر على أن يخلق مثله؟!!

وهذه من الأمور الباطلة الممتنعة، والممتنع ليس بشيء، والله ـ جل وعلا ـ على كل شيء قدير على الإطلاق، والممتنع لا يكون، فهم في الواقع يلبسون على مَنْ لم يعرف كلامهم ومقصودهم.

وقد يتأثر بعض الناس بكلامهم، حتى تجد بعض العلماء قد ينقل شيئاً من كلامهم، كما نقل ذلك السيوطي: في تفسير سورة المائدة في آخر آية منها ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٢٠﴾﴾ [المائدة]، قال: «خص العقلُ ذاتَه، فليس عليها بقادر»[1]، وهذا لا يقوله عاقل، فهو يقول: إن الله تعالى لا يقدر على أن يخلق مثل نفسه، وهذا كلام هؤلاء المتفلسفة، فكيف ينقل السيوطي مثل هذا الكلام؟ لأنه لم يتصور حقيقة قولهم، وهذا غاية الامتناع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا هو السؤال الذي يقال: إن

---

(١) «تفسير الجلالين» ص١٨٩، وتتمة كلامه: «أي: لا تتعلق بها قدرته تعالى؛ لأن القدرة تتعلق بالممكنات فقط، لا بالواجب، ولا بالمستحيل، والله تعالى واجب الوجود وحده».

وقد حذفت هذه العبارة من طبعة دار ابن كثير في دمشق.

وجعلوا الصفة هي الموصوف، فجعلوا العلم عين العالم، مكابرة للقضايا البديهيات، وجعلوا هذه الصفة هي الأخرى، فلم يميزوا بين العلم والقدرة والمشيئة؛ ....

بعض ملوك الهند أورده على بعض متكلمة المسلمين في إمارة هارون، فقال: هل يستطيع ربك أن يخلق مثل نفسه؟ إن قلتَ: نعم؛ فقد جعلتَ له مثلاً، وإن قلت: لا؛ فقد عجَّزته. فقال له: هذه المسألة ممتنعة مستحيلة في نفسها، وإذا كانت في نفسها ممتنعة لم يكن جوابها إلا كذلك؛ لأنك إذا قلت: خلق مثل نفسه؛ فقد فرضت مِثْلين: أحدهما خالق الآخر، ولو كان مِثْله لم يكن مخلوقاً له ولا كان الآخر خالقاً له، فإن التماثل يمنع هذا الاختلاف، ويوجب التساوي في القدم والحدوث، فبهت الذي كفر»[1].

فالله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ﴾ غيره في السماوات والأرض ﴿إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يمكن أن تكون، وكل آلهة تؤله ويتجه إليها فهي باطلة، فكيف يكون معه مثله؟!

ولهذا كان من أعظم الأدلة التي استدل الله ـ جل وعلا ـ بها على المشركين أن الخلق متسق لخالق واحد، ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾؛ يعني: شركاءهم، ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأحقاف: ٤]، كلهم يعلم أن الخالق واحد، وكل ما في الكون ملكُه وتدبيره، وليس معه مالك ولا مدبر.

قوله: «وجعلوا الصفة هي الموصوف... إلخ» هذه هي طريقة المعتزلة، فهم يثبتون الاسم ويبادرون إلى نفي الصفة، ثم إذا قيل لهم: الاسم؛ قالوا: هذا هو كذلك، هذا الاسم هو هذا الاسم، أو هذه

---

(١) «جواب الاعتراضات المصرية» ص١٢٠ ـ ١٢١.

جحداً للعلوم الضروريات.

وقاربهم طائفة ثالثة من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتّبعهم، فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنه من الصفات، فمنهم من جعل العليم والقدير والسميع والبصير كالأعلام المحضة المترادفات، ومنهم من قال: عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، سميع بصير بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسم دون ما تضمّنه من الصفات.

الصفة هي هذه الصفة، هذه مكابرة، فكيف يكون العلم هو الحياة؟ أو يكون مثلاً السمع والبصر؟

وهم يزعمون أنهم يسلكون طريق العقل، فهم يكابرون في بعض الأمور، وإذا أُلزموا بالحجة وبالدليل كابروا.

وقوله: «جحداً للعلوم الضروريات» وهي الأمور التي لا تحتاج إلى استدلال؛ لظهورها ولوضوحها.

قوله: «فأثبتوا له الأسماء دون ما تضمنه من الصفات» الاسم هو ما دلَّ على المسمى، والصفة هي المعنى الذي قام بذات المسمى، ففرقٌ بين هذا وهذا، والمعتزلة لا يفرقون بين الاسم والصفة، ويجعلون الاسم هو الصفة.

وقوله: «فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات»؛ يعني: أنهم يثبتون الاسم مجرداً بدون ما تضمنه من الصفات، فيقولون: سميع بلا سمع! ويقولون: إنه سميع على سبيل المجاز، والحق أن السميع صيغة مبالغة في إثبات السمع، وهو إدراك المسموعات، وكذا «البصير» أُخذ من البصر، وهو إدراك المبصرات، و«الرحمٰن» أُخذ من الرحمة، و«العزيز» من العزة، وهكذا في سائر الأسماء، فتشتق من الصفات.

ولما كان المسلمون يصفون ربهم بالصفات؛ صار المعتزلة ينفونها زاعمين أن هذا تشبيه؛ لأن المخلوق له سمع وبصر.

والكلام على فساد مقالة هؤلاء وبيان تناقضها بصريح المعقول المطابق لصحيح المنقول مذكور في غير هذه الكلمات.

وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء، فيقعون في نظيره، وفي شر منه،

فالمقصود أن ضلال هؤلاء في اتباع أهوائهم، والمعتزلة طوائف متعددة، وقد بلغت أكثر من أربع وعشرين طائفة، وكل طائفة تضلل الأخرى، وكذلك المرجئة والخوارج وغيرهم، فقد انقسموا إلى فرق.

ويقول العلماء: أصل الاثنين والسبعين التي أخبر عنها الرسول ﷺ أربعُ طوائف، وهي: الرافضة، والقدرية، والخوارج، ونفاة الصفات، سواء سميتهم جهمية أو معتزلة أو أشاعرة، فكلهم يدخلون في هذا، وما عدا ذلك من الطوائف الأخرى فهي ترجع إليهم والمرجئة.

قوله: «والكلام على فساد مقالة هؤلاء.. إلخ»؛ يعني: أنه ردّ عليهم في كتبه الأخرى؛ لأنه كثيراً ما يتكلم عليهم، حتى سئل: لماذا لا تتكلم في تفسير القرآن وأحاديث الرسول ﷺ؟ فقال: «إني رأيت هؤلاء أضلوا المسلمين، وتأثيرهم في أفكار المسلمين لا نظير له، فالكلام فيهم وبيان ضلالهم من أعظم الجهاد في سبيل الله».

فمن أعظم ما يجب على المسلم الذي يعرف ضلالهم وانحرافهم عن الحق أن يبين ضلالهم وانحرافهم، ولهذا كثر معادوه، وكثرت أذيتهم له، ومع ذلك أظهر الله ـ جل وعلا ـ الحق على يده، ولا يزال الناس ينتفعون بكتبه.

وقوله: «وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء، فيقعون في نظيره، وفي شر منه» وهذا يشمل أهل التعطيل والتأويل، فالمعطلة فروا من التشبيه فوقعوا في التعطيل، وأهل التأويل فروا من التشبيه فوقعوا فيه أو في شر منه، مثل الأشاعرة الذين تأولوا صفة الرحمة، فقالوا: هي إرادة

مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرّقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات، ولكانوا من الذين أتوا العلم الذين يرون أن ما أُنزل إلى الرسول هو الحق من ربه ويهدي إلى صراط العزيز الحميد، ولكنهم من أهل

الإحسان؛ لأن الرحمة رقة في القلب تقتضي ميل الراحم إلى المرحوم، وفي هذا تشبيه للخالق بالمخلوق.

والجواب أن يقال: إن هذا الذي ذهبتم إليه في وصف الرحمة هو رحمة المخلوق، أما رحمة الله فهي معنى عظيم قائم بذاته، ولا يجوز أن تكون شبيهة برحمة المخلوق.

ثم يقال: ما هو الإحسان؟ الإحسان هو الميل إلى المحسن إليه، ففروا من التشبيه ووقعوا فيه، أو في شر منه.

وكذلك صفة الغضب، يقولون: المراد إرادة الانتقام، ويقولون: إن الغضب غَلَيانُ دمِ القلب لطلب الانتقام.

فنقول: هذا غضب المخلوق، أما غضب الله ـ جل وعلا ـ فلا يجوز أن يكون مشابهاً لهذا، وهو تعالى يخصه بخصائصه لا يشاركه المخلوق فيها.

ثم نقول أيضاً: طلب الانتقام أليست ميلاً لذلك وحباً له؟ فإذاً هذا كما تقولون: إن الغضب غليان دم القلب إلى آخره، فهل تصفون الله ـ جل وعلا ـ بذلك؟ فيقولون: لا، نحن فررنا من هذا التشبيه. فنقول: هذا من عندكم، ولو آمنتم بغضب الله ـ جل وعلا ـ على ما جاء لسلمتم من هذه التأويلات الباطلة.

وقوله: «مع ما يلزمهم من التحريفات والتعطيلات، ولو أمعنوا النظر لسوّوا بين المتماثلات، وفرّقوا بين المختلفات... إلخ»، هذا تفسير لما سبق

المجهولات المشبهة بالمعقولات، يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات.

وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات، ....

من كونهم جمعوا بين الأمور الممتنعة، ووصفوه بالمعدومات أو بالممتنعات أو بالإضافات، والسبب في هذا أنهم نظروا إلى عقولهم، فصارت عقولهم تقيس رب العالمين ـ الذي هو غيب لا يعلمونه ولا نظير له ـ على الموجودات؛ فضلوا في ذلك؛ لأنهم لما قاسوا قالوا: هذا تشبيه، فنفوا عنه الصفات.

وقوله: «وذلك أنه قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من موجود قديم غني عما سواه»؛ يعني: أن المخلوق لا بد له من خالق، والموجود المشاهَد المعيَّن لا بد له من موجِد، وهذا أمر لا مَحيدَ عنه؛ لأنه لا يمكن أن يقال: إن هذا البناء وُجد بنفسه؛ فلا بد أن يكون هناك مَنْ بناه وجعله على هذه الصفة، ويمتنع أن يوجِدَ نفسَه، فكيف بهذا الكون المتقن: الأرض والسماء، والشمس والقمر والنجوم وغيرها، وهي تسير بأدق نظام وأحسنه؛ فلا بد أن لها مدبراً وخالقاً وموجداً.

وقوله: «لا بد من موجود قديم»؛ أي: أن هذا الموجد قديمٌ أزليٌّ، وليس من أسماء الله «القديم» ولا «الأزلي»، وإنما هذا من باب الإخبار ومخاطبة الناس بما يعرفون، وإنما من أسمائه «الأول» وهو أحسن من «القديم»؛ لأن «القديم» نسبة لما جاء بعدَه، فكل نوع مُتجدِّد يكون ما قبله قديماً، كما قال الله ﷻ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ۝٣٩﴾ [يس: ٣٩]؛ يعني: الذي جاء بعده عرجون آخر. وقالوا ليعقوب: ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَٰلِكَ

والحادث ممكن، ليس بواجب ولا ممتنع، وقد عُلم بالاضطرار أن المحدَث لا بد له من محدِث، والممكن لا بد له من واجب، ......

ٱلْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾﴾ [يوسف: ٩٥]؛ يعني: الذي تتوهم بوجود يوسف، فالقديم ليس من الأسماء الحسنى، وكذلك «الممكن»، و«الأزلي» و«الصانع»، وما أشبه ذلك.

وذكر الله ـ جل وعلا ـ شيئاً من هذا في كتابه على سبيل الإخبار كقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الواقعة]، فالله ـ جل وعلا ـ ليس من أسمائه «الزارع»، ولكن يخبر عنه بأنه هو الذي ينبت الزرع وهو الذي يصلحه، ولا شيء يوجد في الموجودات إلا بفعله وإرادته، تعالى وتقدس.

فالمقصود أن الكلام في الاصطلاح فيما يتعارف عليه الناس لا يلزم منه الوصف ولا التسمية.

وقوله: «**والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع**»، الممكن هو ما جاز وجوده وعدمه.

وقوله: «**وقد علم بالاضطرار**»؛ لأنها أمور ظاهرة وجلية.

وقوله: «**فالمُحدَث لا بد له من مُحدِث، والممكن لا بد له من واجب**»، العبارتان بمعنى واحد، فالممكن والمحدَث هو المخلوق، والمحدِث والواجب هو الله، والواجب يقابله الجائز، هكذا يعبرون، وهي عبارات المتكلمين، فيقولون: إن الوجود كله لا يخلو من أن يكون واجباً أو جائزاً، فالجائز هو المخلوق الذي جاز عليه العدم، كما أنه سبقه العدم، وكل ما سبقه العدم يلحقه العدم. أما الواجب فهو الذي استغنى في ذاته عن كل ما سواه، فليس محتاجاً إلى شيء من المخلوقات أو غيرها، تعالى الله وتقدس.

كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ۝٣٥﴾ [الطور]، فإذا لم يكونوا خُلقوا من غير خالق، ولا هم الخالقون لأنفسهم؛ تعين أن لهم خالقاً خلقهم.

ثم استدل المؤلف بقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، والتقدير في هذا عقلي، وهو أن المخلوق لا يخلو من ثلاث حالات:

الأولى: إما أن يكون خلق نفسه، وهذا ممتنع.

الثانية: وإما أن يكون خلقه نظيره، وهذا ممتنع أيضاً.

والثالثة: وإما أن له خالقاً عليماً قديراً غنياً بذاته عن كل ما سواه.

وطريقة القرآن أنه إذا ذكر الباطل فإنه يسكت عن الحق؛ حتى ينظر العاقل ويتفكر في ذلك.

فوقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾؛ يعني: من غير خالق، وهذا ممتنع، فلا يوجد شيء إلا وله موجد.

وقوله: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾؛ يعني: أنهم خلقوا أنفسهم، وهذا ممتنع أيضاً.

وبقي التقدير الثالث، وهو أن لهم خالقاً عظيماً، وهذا قد فُطِر عليه الخلق، فكل محدَث له محدِث، ولهذا **قال المؤلف**: «**فإذا لم يكونوا خُلقوا من غير خالق، ولا هم الخالقون لأنفسهم؛ تعين أن لهم خالقاً خلقهم**».

فالمقصود أن المخلوق لم يخلق نفسه، ولم يخلقه نظيره، بل خلقه الله تعالى وتقدس.

وهذه المعرفة لا تكفي في دخول الإسلام، وذلك أن الكفار كلهم يعلمون هذه القضية ويوقنون بها، كما قال الله تعالى عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ

. . . .

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٩﴾﴾ [الزخرف]، وقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فهم يقرون بهذا ولا ينكرونه، ومع ذلك لم ينفعهم هذا في دخول الإسلام، وإنما يدخل الإنسان الإسلام بشهادة التوحيد، وهي أن يشهد أن لا إلـٰه إلا الله، فالله هو المألوه وحده، وكل مألوه غيره باطل، وهذا أمر اتفقت عليه الرسل.

وغاية هؤلاء المتفلسفة أنهم يستدلون على وجود الله بالعقل، وهذا أمر فطري لا يشك فيه أحد، فهم قد أتعبوا أنفسهم غاية التعب على هذه المسألة، ولو سألتهم عن معنى «لا إلـٰه إلا الله» لما عرفوا الجواب!! وهذا من العجب، ولما سئل أحد كبرائهم عن ذلك قال: «هو القادر على الاختراع»!!

القادر على الاختراع هو الرب جل وعلا، أما الإلـٰه فهو المألوه الذي تألهه القلوب حباً وخوفاً وذلاً وإنابةً وقصداً.

وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو مُحْدَث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا

وقوله: «وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه... إلخ»؛ يعني: أن وجود الله تعالى واجب الوجود بنفسه، وأما وجود المخلوق فهو محدث، ويسبقه العدم ويلحقه العدم، وكلاهما موجود، ولكن فرقٌ بين وجود الله ووجود المخلوق.

ولهذا قال: **«ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى «الوجود» أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا»**؛ يعني: أنه لا يلزم من اشتراكهما في الاسم التشبيه أو التمثيل، وهذا الكلام أصل يجب أن يُعتنى به، وهو الذي يزيل شُبه هؤلاء؛ لأنهم زعموا أن الذي حداهم إلى هذه الأقوال الفاسدة الباطلة هو الخوفُ من الوقوع في التشبيه، ومعنى ذلك: أن كتاب الله وسُنَّة رسوله عندهم يدلّانِ على التشبيه، وكلا التصورات باطلة عندهم.

وقوله: «واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتقييد والتخصيص ولا في غيره»؛ يعني: أن مجرد الاتفاق في اسم عام لا يلزم منه التشبيه أو التمثيل في حال إضافة هذا الاسم أو تقييده، فيقال لهم: إن الموجودات لا تتماثل في الاسم إلا عند الإطلاق، أما إذا جاء التقييد للاسم أو الإضافة فإنها تختلف، وهذا ظاهر في المخلوقات، فمثلاً عمرو وزيد كل واحد منهما له عقل وفكر، وعلم وجهل، وهما مخلوقان، ولكن لكل واحد منهما وصف يخصه لا

في غيره، فلا يقول عاقل ـ إذا قيل: إن العرش شيء موجود وإن البعوض شيء موجود ـ إن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى «الشيء» و«الوجود»؛ لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنىً مشتركاً كلياً هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل: هذا موجود وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما.

يشركه أحد، فكيف بين الخالق والمخلوق، فلا شك أنه أولى في عدم الاشتراك.

ثم المؤلف ذكر مثالاً على هذا، **فقال**: «**إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود**»، العرش هو أكبر المخلوقات على الإطلاق، والبعوض من أصغر المخلوقات، وكلاهما يطلق عليه أنه موجود، ولا يكون بينهما اشتراك أو تشابه أو تماثل.

وهكذا يقال في حق الله ـ جل وعلا ـ، فهو موجود، والخلق موجود، ولا يشترك بين الخالق الغني بذاته، وبين الفقير الذي احتاج إلى من يوجده ومن يرزقه ويعافيه ويزيل عنه المانع لبقائه.

فإذاً هذا الزعم الذي يزعمونه من وقوع التشابه بين الله ـ جل وعلا ـ وبين خلقه زعمٌ باطل، وكذب وتزوير وبهت، وأكثرهم يريد الفساد ولا يريد الإصلاح، وليس يفر من التشبيه كما زعم، ولهذا تجدهم يكابرون، ولو جئتهم بأوضح آية من كتاب الله لم يقبلوها، وكذلك إذا جئتهم بأحاديث رسوله ﷺ؛ فإنهم لا يقبلونها.

وبناءً على هذا؛ يكون الصحابة ﷺ ـ على زعمهم ـ ضالين، ويكون الرسول ﷺ لم يبين الحق؛ لأن الحق في عقولهم!!

فهؤلاء من أبعد الخلق عن الإسلام، فهم أرادوا إفساد دين

. . . .

المسلمين، فصاروا يُلبسون عليهم فيما يعتقدونه، وكثير من الناس يتبعهم على سبيل التقليد وحسن الظن بهم، فوقعوا في الضلال بهذا السبيل.

ومثل ذلك يقال في أهل التأويل، ففي قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، والاستواء هو الجلوس، فيقولون: إن الجلوس فعل مخلوق، وعلى هذا تكون مشبهاً، فنقول: إن استواء الله يخصه ويليق به، وجلوس المخلوق يخصه ويليق به.

ومثل ذلك يقال في صفة الحياة، فالله ـ جل وعلا ـ حي، والمخلوق كذلك حي، ولا يمكن أن يقال: إن في هذا تشبيهاً أو تمثيلاً؛ لأن كل ما أضيف إلى الله فهو يخصه ولا يشاركه فيه المخلوق، وما أضيف إلى المخلوق فهو يخصه ولا يشاركه الله فيه.

ولهذا نقول: تتميز الصفات والأسماء بأمرين:

الأول: التخصيص، فإذا قيل: هذا اسمٌ لله؛ فإن هذا مختص بالله وحده، وكذا إذا قيل: هذا اسمٌ للمخلوق؛ فهو مختص به أيضاً.

الثاني: الإضافة، فإذا قيل: سمعُ الله، علمُ الله، حياة الله... إلخ، فهذه الصفات أضيفت إلى الله، ولا يشركه فيها المخلوق. وكذا إذا قيل: حياة زيد، علم زيد... إلخ؛ فهذا الإضافة أزالت الاشتراك.

ويكون الاشتراك عند الإطلاق؛ كإطلاق لفظ الحياة أو العلم أو القدرة... إلخ، فهذا ليس فيه تخصيص أو إضافة إلى أحد، فهذا لا يمكن أن يكون شيئاً قائماً بنفسه، ولا بد أن يضاف أو يخص بمن يقوم به، فإذا أضيف أو خُص بمن يقوم به صار خاصاً به، سواء كان الكريم العلي الكامل من كل وجه، أو كان الفقير الضعيف الذي يحتاج لحياته وبقائه إلى من يحييه ويبقيه ويرزقه.

ولهذا سمى الله نفسه بأسماء، وسمى صفاتِه بأسماء، فكانت تلك الأسماء مختصة به إذا أضيفت إليه لا يشركه فيها غيره، وسمّى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين وتماثل مسمَّاهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة والتخصيص، لا اتفاقُهما، ولا تماثلُ المسمى عند الإضافة والتخصيص، فضلاً عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص.

فالمقصود أن الأمر في هذا من أوضح الأمور، فهم يزعمون أنه من أشكل الأمور وأصعبها بناءً على ضلالهم، والعجب أن بعضهم يصرح بأن الأخذ بظاهر القرآن تشبيه! نسأل الله العافية، فهل صار ظاهر القرآن كفراً؟!

أما الأحاديث فهي أوضح، وقد صرح أحدهم بأن بعض الرسل مشبهة!! فهل يقول هذا مسلم؟! هذا ضلال ظاهر.

قوله: «ولهذا سمى الله نفسه بأسماء... إلخ» هذا الكلام تقدم شرحه، وهو إيضاح وبيان للجملة السابقة، وستأتي الأمثلة على ذلك.

فقد سمَّى الله نفسه حياً، فقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وسمى بعض عباده حياً، فقال: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الروم: ١٩]، وليس هذا الحي مثل هذا الحي؛ لأن قوله: «الحي» اسم لله مختص به، وقوله: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾ اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أُطلقا وجُرِّدا عن التخصيص؛ ولكن ليس للمطلق مسمّىً موجودٌ في الخارج،

قوله: «فقد سمى الله نفسه حياً... إلخ»؛ يعني: أن الله سمى نفسه بـ«**الحي**»، وسمى المخلوق بذلك أيضاً، وليس في هذا اشتراك؛ فحياة الله غير حياة المخلوق.

وهذه المسألة أشكلت على كثير من المتكلمين، فقالوا: إذا قلنا: إن الله فوق أو إن الله استوى؛ فقد شبهنا الله بخلقه؛ لأن هذه الصفات يتصف بها المخلوق أيضاً، وهذا الذي جعلهم يؤولون الصفات أو يعطلونها.

وقوله: «وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص»؛ يعني: أنه لا يوجد اسم مطلق عام، وإنما هذا يكون في الذهن فقط، فمثلاً إذا قلت: حياة أو علم أو قدرة، فهذه الأوصاف لا وجود لها في الخارج، وليست هي قائمة بنفسها، بل لا بد أن تضاف إلى من تقوم به، وهذا الذي يكون فيه الاشتراك.

ولهذا **قال: «ولكن ليس للمطلق مسمَىً موجودٌ في الخارج»** فإذا قلنا: علم أو قدرة أو حياة بدون إضافة أو تخصيص؛ فإن هذه الصفة مطلقة، ولا تقوم بنفسها، فهنا يكون فيه اشتراك في الذهن فقط، ولا بد من إضافتها إلى من تقوم به؛ لأن الصفة لا تقوم بنفسها بل بغيرها.

ولكن العقل يَفْهَمُ من المطلق قدراً مشتركاً بين المسمَّيَيْنِ، وعند الاختصاص يقيّد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق.

فمثلاً الألوان، فنحن لا نجد لوناً من الألوان إلا ويقوم بشيء يُرى به؛ كالجسد أو الجدار أو ما أشبه ذلك، أما أن تجد لوناً قائماً بنفسه فهذا لا وجود له.

وكذلك المعاني؛ كالحياة والقدرة والعلم والمرض والصحة وغير ذلك؛ فهذه أمور لا تجدها قائمة بنفسها وتشاهدها، فإذا ذكرت هذه الأشياء فإنها ستتصور في الذهن فقط، ولهذا **قال**: «**ولكن العقل يفهم من المطلق قدراً مشتركاً بين المسميين**» أما في الخارج فلا تجدها محسوسة، بل لا بد أن تقوم بغيرها.

وقوله: «**وعند الاختصاص يقيّد ذلك بما يتميز به الخالق عن المخلوق، والمخلوق عن الخالق**»؛ يعني: إذا وجدت الإضافة أو التخصيص فإنه يزول الاشتراك فيها، والاشتراك المطلق لا بد منه؛ لأنه لو لم يكن عندنا شيء اسمه «يد» فلا نعرف شيئاً اسمه «يد»، ثم يخاطبنا الله ـ جل وعلا ـ فيقول: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، ويقول ـ جل وعلا ـ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلا يمكن أن نعرف هذا الشيء.

وهذا كذلك يكون في المخلوق، فلو لم يكن عندنا في الدنيا شيء نعرفه من عنب أو نخل أو رمان أو ما أشبه ذلك؛ فإننا لا نعرف ما يخاطبنا به ربنا مما في الجنة؛ لأنه لا وجود له، ثم نخاطب به أن في الجنة كذا وكذا؛ فلا يمكن أن نعرفه.

ثم إن ما في الجنة يتميز عما يكون في الأرض؛ قال ابن عباس:

....

ليس عندكم في الدنيا مما في الجنة إلا مجرد الأسماء[1]. أما اللون والطعم والرائحة وغيرها؛ فهي مختلفة، فإذا انتفى التماثل بين المخلوق والمخلوق كما مثَّل المؤلف بين العرش والبعوضة، فكيف بين الخالق والمخلوق تعالى وتقدس؟

ولكن نقول: إن الاشتراك قبل الإضافة يصح أن يوصف به المخلوق والخالق، ولكن هذا لا حقيقة له إلا في الذهن فقط، فإذا أضيف أو خُص زال الاشتراك، وهكذا في جميع الصفات.

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٣٢٩).

ولا بد من هذا في جميع أسماء الله وصفاته، يُفهَم منها ما دلَّ عليه الاسم بالمواطأة والاتفاق، وما دل عليه بالإضافة والاختصاص، المانعة من مشاركة المخلوق للخالق في شيء من خصائصه ﷻ.

قوله: «يفهم ما دل عليه الاسم بالمواطاة والاتفاق»؛ أي: الاتفاق في المعنى والاسم.

وقوله: «وما دل عليه بالإضافة والاختصاص»، وهذا ظاهر وبيِّن، فالله ـ جل وعلا ـ لا يمكن أن تكون صفته كصفة المخلوق، كما أن ذاته باتفاق جميع الطوائف لا تشبه ذوات المخلوقين، والصفات تكون تبعاً للذات، فنسير على هذا النهج ونحتذي هذا الحذو.

فالمقصود من كلام المؤلف: أن الله ـ جل وعلا ـ لا يشبهه أحد من خلقه في ذاته، فكذلك الحال في أسمائه وصفاته وأفعاله، فهي لا تشبه أسماء المخلوقين ولا صفاتهم ولا أفعالهم، ولو سلك الناس هذا الطريق؛ لسلموا من المجادلات والخلافات والضلالات التي أضلت كثيراً من الناس.

وكذلك سمَّى الله نفسه عليماً حليماً، وسمى بعض عباده عليماً، فقال: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٢٨﴾ [الذاريات: ٢٨]؛ يعني: إسحاق، وسمى آخر حليماً فقال: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ۝١٠١﴾ [الصافات]؛ يعني: إسماعيل، وليس العليم كالعليم، ولا الحليم كالحليم.

وسمَّى نفسه سميعاً بصيراً، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء]، وسمى بعض عباده سميعاً بصيراً، فقال: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾ [الإنسان]، وليس السميع كالسميع، ولا البصير كالبصير.

وسمَّى نفسه بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٦٥﴾ [البقرة: ١٤٣]، وسمى بعض عباده بالرؤوف الرحيم، فقال: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٢٨﴾ [التوبة]، وليس الرؤوف كالرؤوف، ولا الرحيم كالرحيم.

وسمَّى نفسه بالمَلِك، فقال: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمى بعض عباده بالملك، فقال: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝٧٩﴾

قوله: «وسمى نفسه بالملك» كما قال أيضاً: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وقال: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢﴾ [الناس]، **«وسمى بعض عباده بالملك»** وفرق بين الملك والملك، فالله ملكه تام وكامل، فهو يملك كل شيء، وملكه لا يزول.

وأما ملك المخلوق فهو قاصر، ومآله إلى الزوال والفناء.

[الكهف: ٧٩]، ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِي بِهِۦ﴾ [يوسف: ٥٠]، وليس الملك كالملك.

وسمَّى نفسه بالمؤمن، فقال: ﴿ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمى بعض عباده بالمؤمن، فقال: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴿١٨﴾﴾ [السجدة]، وليس المؤمن كالمؤمن.

وسمَّى نفسه بالعزيز، فقال: ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]، وسمى بعض عباده بالعزيز، فقال: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وليس العزيز كالعزيز.

وسمَّى نفسه الجبار المتكبر، وسمى بعض خلقه بالجبار المتكبر، قال: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴿٣٥﴾﴾ [غافر: ٣٥]، وليس الجبار كالجبار، ولا المتكبر كالمتكبر، ونظائر هذا متعددة.

وقوله: «وسمى نفسه بالعزيز»، وهذا لا اشتراك فيه؛ لأن الاسم إذا أضيف أو خُص فإن الاشتراك يزول.

وقوله: «ونظائر هذا متعددة»؛ أي: في أسماء الله تعالى، فنسلك فيها منهجاً واحداً، وكذلك الأمثلة في صفات الله تعالى، والطريقة واحدة.

وكذلك سمَّى صفاته بأسماء، وسمى صفات عباده بنظير ذلك، فقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥].

وسمَّى صفة المخلوق علماً وقوةً، فقال: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقال: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف: ٧٦]، وقال: ﴿فَرِحُوا۟ بِمَا عِندَهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم]، وقال: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]. وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]؛ أي: بقوة، وقال: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [ص: ١٧]؛ أي: ذا القوة، وليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة.

وكذلك وصف نفسه بالمشيئة، ووصف عبده بالمشيئة، فقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان].

وكذلك وصف نفسه بالإرادة ووصف عبده بالإرادة، فقال: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنفال: ٦٧].

....

ووصف نفسه بالمحبة، ووصف عبده بالمحبة، فقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ووصف نفسه بالرضا، ووصف عبده بالرضا، فقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، ومعلوم أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة عبده، ولا إرادته مثل إرادته، ولا محبته مثل محبته، ولا رضاه مثل رضاه.

وكذلك وصف نفسه بأنه يمقت الكفار، ووصفهم بالمقت، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾﴾ [غافر]، وليس المقت مثل المقت.

وهكذا وصف نفسه بالمكر والكيد كما وصف عبده بذلك، فقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَـٰكِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾ [الطارق]، وليس المكر كالمكر، ولا الكيد كالكيد.

ووصف نفسه بالعمل، فقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ

قوله: «يمقت الكفار» المقت هو أشد البغض.

وقوله: «وصف نفسه بأنه يمقت الكفار»، وقوله: «بالمكر، والكيد» هذه ليست أوصافاً مطلقة لله، وإنما هذا فعل يضاف إلى الله على ما جاء في الكتاب والسُّنَّة فقط؛ وليست من الأسماء الحسنى أو الصفات العليا، والوصف أو الاسم الذي يدخل فيه احتمال المدح أو احتمال الذم لا يدخل في أسماء الله ولا صفاته.

﴿أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس]، ووصف عبده بالعمل، فقال: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة] وليس العمل كالعمل.

ولهذا لا يطلقه العلماء على الله إلا كما جاء في كتاب الله مقيداً، فهذا يوصف الله ـ جل وعلا ـ به؛ لأنه يقول: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف]، ويقول ـ جل وعلا ـ في الكفار: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [غافر: ١٠].

فالمقصود أن هذه الصفات لا يوصف الله بها على الإطلاق، بل هي مقيدة على ما جاء في كتاب الله على سبيل الإخبار؛ لأنها تحتمل المدح والذم، والحق والباطل.

أما تعبير المؤلف فيها؛ فهو لا يقصد أنها وصف، ولكن يقصد أن هذا ذُكر لله وأضيف إليه، كما ذكر للمخلوق وأضيف إليه، وليس هذا كهذا.

ووصف نفسه بالمناداة والمناجاة في قوله: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا ٥٢﴾ [مريم]، وقال: ﴿وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ﴾ [القصص: ٦٢]، وقال: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ووصف عباده بالمناداة والمناجاة، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلۡحُجُرَٰتِ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ٤﴾ [الحجرات]، وقال: ﴿إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المجادلة]، وقال: ﴿إِذَا تَنَٰجَيۡتُمۡ فَلَا تَتَنَٰجَوۡاْ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وليس المناداة كالمناداة، ولا المناجاة كالمناجاة.

ووصف نفسه بالتكليم في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ووصف عبده بالتكليم في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلِكُ ٱئۡتُونِي بِهِۦٓ أَسۡتَخۡلِصۡهُ لِنَفۡسِيۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلۡيَوۡمَ لَدَيۡنَا مَكِينٌ أَمِينٞ ٥٤﴾ [يوسف]، وليس التكليم كالتكليم.

ووصف نفسه بالتنبئة، ووصف بعض الخلق بالتنبئة، فقال: ﴿وَإِذۡ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعۡضِ أَزۡوَٰجِهِۦ حَدِيثٗا فَلَمَّا نَبَّأَتۡ بِهِۦ وَأَظۡهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ٣﴾ [التحريم]، وليس الإنباء كالإنباء.

ووصف نفسه بالتعليم، ووصف عبده بالتعليم، فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ٤﴾ [الرحمن]، وقال: ﴿تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ﴾ [المائدة: ٤]، وقال: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وليس التعليم كالتعليم.

وهكذا وصف نفسه بالغضب، فقال: ﴿وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ﴾ [الفتح: ٦]، ووصف عبده بالغضب في قوله: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وليس الغضب كالغضب.

ووصف نفسه بأنه استوى على عرشه، فذكر ذلك في سبع مواضع من كتابه أنه استوى على العرش، ووصف بعض خلقه بالاستواء على غيره في مثل قوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، وقوله: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤]، وليس الاستواء كالاستواء.

ووصف نفسه ببسط اليدين، فقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ووصف بعض خلقه ببسط اليد في قوله: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وليس اليد كاليد، ولا البسط كالبسط، وإذا كان المراد بالبسط الإعطاء والجود؛ فليس إعطاء الله كإعطاء خلقه، ولا جوده كجودهم. ونظائر هذا كثيرة.

وقوله: «ونظائر هذا كثيرة»؛ أي: في سائر صفات الله تعالى.

والخلاصة فيما سبق: أن القدر المشترك بين أسماء وصفات الخالق والمخلوق لا يلزم منه التشبيه؛ لأن هذا القدر المشترك يكون في الذهن، ولا يكون في الخارج، فليس فيه اشتراك، فإذا أضيفت الصفة أو الاسم لله ـ جل وعلا ـ أصبح مختصاً، وكذا الأفعال والأسماء، وأما إذا أضيفت إلى المخلوق فإنها تخصه ولا يشركه فيها أحد، فعند التخصيص والإضافة يزول الاشتراك الذي يقوم في الذهن.

فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه، ونفي مماثلته لخلقه، فمن قال: ليس لله علم ولا قوة ولا رحمة ولا كلام، ولا يحب ولا يرضى، ولا ينادي ولا يناجي، ولا استوى؛ كان معطلاً جاحداً ممثلاً لله بالمعدومات والجمادات. ومن قال: له علم كعلمي، أو قوة كقوتي، أو حب كحبي، أو رضاً كرضاي، أو يدانِ كيدَيَّ، أو استواء كاستوائي؛ كان مشبِّهاً ممثلاً لله بالحيوانات، بل لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل.

وقوله: «**فلا بد من إثبات ما أثبته الله لنفسه**»؛ يعني: أن هذا أمر ملزم، ولا يكون الإنسان مسلماً إلا بهذا؛ لأن هذا هو التوحيد، ولا يمكن أن يكون الإنسان عابداً إلا إذا أثبت لله ـ جل وعلا ـ ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات على ما يليق بعظمة الله تعالى بلا تشبيه.

وقوله: «**ونفي مماثلته لخلقه**» وكذلك يجب أن ينفي عنه مماثلته لخلقه، فالله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلا يشبه الله بأحد من خلقه. والتشبيه قد يكون في شيء معين وقد يكون بمعدوم، وهذه كلها واقعة من كثير من الناس، كمن يقول: يد الله كيد فلان، أو علمه كعلم فلان... إلخ. وكذلك يجب إثبات أفعال الله تعالى التي تليق به؛ كالاستواء والنزول والمجيء وغيرها.

وقوله: «**فمن قال: ليس لله علم ولا قوة... إلخ**»؛ يعني: من نفى عن الله صفاته فقد وقع في التعطيل، وعلى هذا يكون شبهه بالمعدومات كما تقدم.

وقوله: «**ومن قال: له علم كعلمي، وقوة كقوتي... إلخ**»؛ يعني: يشبه الله بالمخلوقين ويمثله بهم.

وقوله: «**بل لا بد من إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل**»؛ يعني:

ويتبين هذا بأصلين شريفين، وبمَثَلين مضروبين ـ ولله المثل الأعلى ـ، وبخاتمة جامعة.

أن الطريقة السليمة هي أن نثبت لله ما أثبته لنفسه ورسولُه على ما يليق به، ولا نشبهه بخلقه، وأن ننفي عنه مماثلته لخلقه من غير أن نعطل صفاته الثابتة له.

وقوله: «**ويتبين هذا بأصلين شريفين**»؛ يعني: أن هذا الكتاب كله سيكون في هذين الأصلين وبالمَثَلَيْن والخاتمة، أما هذا الذي تقدم فهو مقدمة وأمثلة، وسيأتي بمثالين بين الخالق والمخلوق، ويبين الفرق والبون الشاسع بين الخالق والمخلوق، وسيبين أن مجرد الموافقة في الاسم والصفة ليس فيه تشبيه بين الخالق والمخلوق، وأن الذي يتصور ذلك قد ضل ضلالاً بعيداً.

وأما الأصلان؛ فإنه سيتكلم فيها بقواعد كما سيأتي.



فصل

فأما الأصلان: فأحدهما أن يقال: القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كان المخاطب ممن يقرُّ بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة. ويجعل ذلك كله حقيقة، ....

قوله: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض»؛ يعني: أن كل من يؤمن بالله يقول: إن له ذاتاً لا تشبه ذوات المخلوقين، وهذا لا خلاف فيه، فإذا كان كذلك؛ فإنه يلزمه أن يقول: وصفاته وأسماؤه لا تشبه صفات المخلوقين ولا أسماءهم.

وهذه القاعدة جعلها المؤلف أصلاً، وهذا القول قاله الخطابي.

وقوله: «فإن كان المخاطب... إلخ» ابتدأ المؤلف بالكلام على الأشاعرة، وبدأ بهم لأنهم أشد الناس تلبيساً وإضلالاً لكثير من الناس، حتى قال بعض العلماء: إن شرهم أعظم من شر المعتزلة؛ لأن المعتزلة أمرهم ظاهر وجلي ولا يخفى، أما الأشاعرة فقد أوّلوا الصفات وعيّنوا لها معاني غير مرادة، وقالوا: هذا هو الحق، ونحن أهل السُّنَّة! واغتر بهم كثير من الناس بذلك.

ولهذا **قال: «فإن كان المخاطب ممن يقر بأن الله حي بحياة»**؛ يعني: أن له صفة، والأشاعرة يثبتون سبع صفات: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، وهذه الصفات السبع لا يثبتونها إثباتاً

وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازاً، ويفسره إما بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات.

حقيقياً، فمثلاً يقولون: نثبت لله صفة الكلام، ولكن الكلام عندهم هو المعنى الواحد القائم بذات الرب! أما الكلام الذي يُسمع ويشتمل على حرف وصوت فهذا لا يصفون الله به ولا يثبتونه، والمعنى الذي يقوم بالذات ليس بكلام، وإذا كان يقوم بذاته فمن الذي يتكلم عنه؟

ولهذا قالوا: إن القرآن عبارة عن كلام الله! فإذا كان القرآنُ عبارةً عن كلام الله؛ فلا بد أن يكون هناك مُعَبِّرٌ عبَّر عما في نفس الله، وهذا نقص في حق الله تعالى وتقدس.

وقوله: «وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته» فيثبتون سائر الصفات مجازاً، **«ويفسره»**؛ أي: يؤوّلونها إلى معنىً آخر على غير مراد الله، **«إما بالإرادة»** فمثلاً قالوا في صفة الغضب: إنه إرادة الانتقام، وفي الرحمة قالوا: إنها إرادة الإحسان، **«وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات»**.

قيل له: لا فرق بين ما نَفَيْته وبين ما أثبتَّه، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به، وله رضاً وغضب يليق به، وللمخلوق رضاً وغضب يليق به.

قوله: «**لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته... إلخ**» فالطريق واحدة، فما دام أنكم أثبتم لله الحياة، وقلتم: إنها حياة لا تشبه حياة المخلوق؛ فهذا يلزمكم أن تثبتوا لله الغضب والرضا والرحمة، وتقولون أيضاً: إنها تخصه ولا تشبه صفة المخلوقين، فالقول في بعض الصفات كالقول في الآخر، وإلا وقعتم في التناقض.

ولهذا ينبغي أن لا ننسى هذه القاعدة، وهي أن الله لا يوصف إلا بما وصف به نفسه، فلم يأت في أسماء الله أنه «متكلم»، وإنما الذي ثبت أنه تكلم فنثبت له صفة الكلام، أما اسم «المتكلم» اسم فاعل فهذا لم يثبت لله؛ لأن الصفات أوسع من الأسماء، ولا يشتق من الصفات أسماء، إلا إذا ثبت ذلك في كتاب الله أو سُنَّة رسوله ﷺ؛ لأنه اتفق أهل السُّنَّة أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية؛ أي: نتوقف على النص عليها، ولا ينافي هذا أن الأسماء اشتقت من الصفات؛ لأن المقصود أن لها معانيَ أخذت منها، فمثلاً «الرحمٰن» أُخذ من الرحمة، و«العزيز» من العزة، وهكذا.

وإن قال: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام.

قيل له: والإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة.

فإن قلت: هذه إرادة المخلوق؛ **قيل لك**: وهذا غضب المخلوق.

قوله: «**الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام**»؛ يعني: أنهم تأولوا الغضب بإرادة الانتقام، ولا يصفونه بالغضب؛ لأن هذا هو الذي تعقله عقولهم.

فيقال في الجواب عن ذلك أن: «**الإرادة**» التي وصفتم الله ـ جل وعلا ـ بها هي «**ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة**»، فإن قالوا: «**هذه إرادة المخلوق**» وهي إرادة خاصة به؛ قيل لهم أيضاً: «**وهذا غضب المخلوق**» الذي يخصه ولا يشركه فيه أحد، فنثبت الغضب ولا نشبهه بغضب المخلوق.

أما غضب الله وإرادة الله وكذلك سائر صفاته فهي لا تشبه صفات المخلوقين، ولهذا يجب أن يسلكوا هذا المسلك حتى يسلموا من التأويل ومن التعطيل ومن التناقض؛ لأن كل مُؤوّل معطل ولا بد؛ لأنه إذا أوّل الصفة عن المعنى الذي أريد به إلى معنىً آخر؛ فإنه قد وقع في التعطيل.

والذي حملهم على التأويل هو الخوف من الوقوع في التشبيه، والحقيقة أن التشبيه مستقرٌ في نفوسهم، فقالوا: إننا نخاف أن نقع في التشبيه وهو كفر؛ فلا بد من التأويل، ولهذا يوجبون التأويل، وهذا أمر عجيب، فيقولون: يجب أن تُؤَوَّل أو تفوض!!

أما أن تأخذ ظاهر النص؛ فهذا لا يجوز بل كفر، فصار الحق محرماً عندهم والباطل واجباً! وهذا من أعجب الأشياء! نسأل الله السلامة.

وكذلك يلزم بالقول في كلامه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته، إن نفى عن الغضب والمحبة والرضا ونحو ذلك ما هو من خصائص المخلوقين، فهذا منتف عن السمع والبصر والكلام وجميع الصفات. **وإن قال**: إنه لا حقيقة لهذا إلا ما يختص بالمخلوقين فيجب نفيه عنه.

قيل له: وهكذا السمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

فهذا المُفَرِّق بين بعض الصفات وبعض، يقال له فيما نفاه كما يقوله هو لمنازعه فيما أثبته، فإذا قال المعتزلي: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات، فإنه يبين للمعتزلي أن هذه الصفات يتصف بها القديم، ولا تكون كصفات المحدثات. فهكذا يقول له المثبتون لسائر الصفات من المحبة والرضا ونحو ذلك.

قوله: «**وكذلك يلزم بالقول في كلامه وسمعه... إلخ**»؛ يعني: أن بين الأشاعرة والمعتزلة خلاف؛ لأن المعتزلة لا يثبتون شيئاً من الصفات، وأما الأشاعرة فإنهم يثبتون سبع صفات، فالمعتزلة يقولون: ليس له إرادة ولا كلام قائم به؛ لأن هذه الصفات لا تقوم إلا بالمخلوقات.

فإذا جاء المعتزلي للأشعري وقال: إذا أثبتم الصفات السبع؛ فإنه يلزمكم التشبيه!! فيرد الأشعري على المعتزلي بقوله: إن هذه الصفات يتصف بها رب العالمين ـ جل وعلا ـ، ولا تكون كصفات المخلوقين المحدثين.

وهكذا يقال له هو أيضاً في الصفات التي تأولها؛ كالرحمة والغضب والرضا، فيقال له: الأمر الذي فررت منه هذه صفة المخلوقين، أما صفات الله ـ جل وعلا ـ فإنها لا تشبه صفات المخلوق،

. . . .

فيجب أن تسلك مسلكاً واحداً في جميع الصفات حتى تسلم من التناقض، وتسلم أيضاً من كون الذي لا يوافقك في إثبات الصفات يجادلك وينقض عليك قولك؛ لأنه كما قال: الغضب إرادة الانتقام، أو هو الانتقام، فيقال: الإرادة التي زعمت أنه الغضب هي الميل إلى المراد، وهذه صفة المخلوق، أما الانتقام؛ فهو مخلوق، فهل نجعل صفة الله مخلوقة! وهكذا يقال في كل صفة يؤوّلونها.

فإن قال: تلك الصفات أثبتُّها بالعقل؛ لأن الفعل الحادث دلَّ على القدرة، والتخصيص دلَّ على الإرادة، والإحكام دلَّ على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك.

قال له سائرُ أهل الإثبات: لك جوابان:

أحدهما: أن يقال: عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فهب أن ما سلكت من الدليل العقلي لا يثبت ذلك، فإنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي عليه الدليل، كما على المثبت. والسمع قد دل عليه، ولم يعارض ذلك معارض عقلي ولا سمعي، فيجب إثبات ما أثبته الدليل السالمُ عن المعارِض المقاوم.

وقوله: «تلك الصفات أثبتها بالعقل»؛ يعني: أن هذه الصفات السبع أثبتها عن طريق العقل، ووجه استدلالهم العقلي أنهم قالوا: **«الفعل الحادث دل على القدرة، والتخصيص دلَّ على الإرادة، والإحكام دلَّ على العلم، وهذه الصفات مستلزمة للحياة، والحي لا يخلو عن السمع والبصر والكلام أو ضد ذلك»**.

فيقال لهم: إن الصفات التي نفيتموها أنت إنما نفيتموها على قياس عقلي، فتقولون مثلاً: الغضب إرادة الانتقام، والرحمة إرادة الإحسان، وهكذا بقية الصفات يتأولونها كلها، وترجع إلى الإرادة كما تقدم، وهي صفة للمخلوق.

وذكر المؤلف الجواب على هذا الاستدلال العقلي من وجهين:

الوجه الأول: قال: «عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين» أي: لو سلمنا أن هذا الاستدلال صحيح؛ فيقال: لكن ليس لك

. . . .

دليل فيما نفيته من الصفات، فكونك لم تعرف الدليل أو أنك تقول: إن على هذه الصفات دليلاً عقلياً، وتلك الصفات ليس عليها دليل عقلي، فيقال له: هب أنها ليس عليها دليل عقلي عندك، ولكن غيرك أوجد لها دليلاً عقلياً مع دليل آخر سمعي، فلا يجوز أن تنفي شيئاً بحجة أنك لم تدرك الدليل في هذا الشيء، وهذا جواب عام.

الثاني: أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات، فيقال: نفع العباد بالإحسان إليهم دلَّ على الرحمة؛ كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته ـ وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته

الوجه الثاني: قال: «**يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبتَّ به تلك من العقليات**»؛ يعني: تخصيص العقل هذه الصفات السبع تخصيصٌ باطل ولا يُسلم به، فكما أنه استعمل العقل في إثبات القدرة والإرادة والحياة؛ فإنه لا مانع من استعماله في إثبات بقية الصفات، فيمكن أن تُثْبَتَ في نظير ما أثبتَّه.

فيقولون: إن هذه الصفات السبع اجتمعت عليها أدلة العقل وأدلة السمع فأثبتناها، وأما البقية فيجب علينا أن نؤَوِّلَها، فيقال لهم: والبقية يدل عليها العقل أيضاً.

فمثلاً الرحمة يقال فيها: «**نفع العباد بالإحسان إليهم دلّ على الرحمة**»، وكذلك الإتقان في المخلوقات يدل على الحكمة، وهم ينفون حكمة الله ـ جل وعلا ـ، وهكذا بقية الصفات.

مع أن القاعدة في إثبات صفات الله وأسمائه هي مجيء الخبر بها من الكتاب والسُّنَّة وليس العقل، ولكن يقال هذا في المجادلة، ومن باب إبطال الباطل وإحقاق الحق.

قوله: «**وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكافرين يدل على بغضهم**» فالله يثيب الطائع وجزاؤه في الجنة، وهذه تدل على محبة الله للمؤمنين، وكذا عقاب الكافرين يدل على بغضهم ومقتهم.

وكذلك يقول: «**والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته..**

من العواقب الحميدة ـ تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة وأَوْلى، لقوة العلة الغائية، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في مخلوقاته من النعم والحكم أعظمَ مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

تدل على حكمته البالغة»؛ يعني: أن الأمور المحمودة التي تشاهد وترى في مخلوقات الله ـ جل وعلا ـ تدل أيضاً على حكمته ورحمته وإحسانه وإتقانه لكل شيء، فهو حكيم ورحيم وحليم، وهم لا يثبتون هذه الصفات.

وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات، ويقر بالأسماء كالمعتزلي الذي يقول: إنه حي عليم قدير، وينكر أن يتصف بالحياة والعلم والقدرة.

قيل له: لا فرق بين إثبات الأسماء وبين إثبات الصفات، فإنك إن قلت: إثبات الحياة والعلم والقدرة يقتضي تشبيهاً وتجسيماً؛ لأنا لا نجد في الشاهد متصفاً بالصفات إلا ما هو جسم. قيل لك: ولا تجد في الشاهد ما هو مسمّىً بأنه حي عليم قدير إلا ما هو جسم، فإن نفيتَ ما نفيتَ لكونك لم تجده في الشاهد إلا لجسم، فانْفِ الأسماء، بل وكل شيء، لأنك لا تجده في الشاهد إلا للجسم.

قوله: «**وإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات..**» هذه الأوجه التي ذكرها الشيخ أوجهٌ عقليةٌ ملزمةٌ لهؤلاء الذين لا يثبتون شيئاً لله تعالى من الأسماء أو الصفات؛ لأن مَنْ أثبتَ شيئاً ونفى نظيره يكون متناقضاً ولابد، فإما أن يلتزم النفي مطلقاً، وهذا تعطيل وكفر، وإما أن يلتزم الإثبات في الكل، وقد وضح ذلك بقوله: «**فإن كان المخاطب ممن ينكر الصفات ويُقر بالأسماء كالمعتزلي؛ قيل له: لا فرق بين الأسماء والصفات.. إلخ**»، ولهذا يلزمه من نفى ما يثبته بنفي ذلك الذي أثبته بالحجة التي يحتج بها على النفي.

ولا فرق في ذلك بين المعتزلة والأشعرية الذي يثبتون بعض الصفات ويُأوِّلون البعض، فيقال: يلزمكم فيما أثبتموه ما أولتموه، فالمعتزلة يقولون: إذا أثبتنا الصفات لزم إثبات قدماء كثيرون! فيقال: يلزمكم ذلك أيضاً فيما أثبتموه.

والأشعرية يقولون فيما أولوه: إنه يلزم من إثباته على ظاهره التشبيه! فيقال: وذلك لازم لكم فيما أثبتموه فلا فرق.

فكل ما يحتج به من نفي الصفات، يحتج به نافي الأسماء الحسنى، فما كان جواباً لذلك كان جواباً لمثبتي الصفات.

وإن كان المخاطب من الغلاة، نفاة الأسماء والصفات، وقال: لا أقول هو موجود ولا حي ولا عليم ولا قدير، بل هذه الأسماء لمخلوقاته، أو هي مجاز؛ لأن إثبات ذلك يستلزم التشبيه بالموجود الحي العليم القدير.

قيل له: كذلك إذا قلت: ليس بموجود، ولا حي، ولا عليم، ولا قدير، ....

وكل ذلك يدل على بطلان النفي الذي سلكه المعتزلة، وبطلان التأويل الذي يقوله الأشعرية وكل من خالف الكتاب والسنة لزمه الباطل.

ومثل ذلك يقال للغلاة الذي يجمعون بين المتناقضات فيقال لهم: إذا قلتم لا موجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت؛ قيل لهم شبهتموه بالمعدوم، وهذا ـ أولاً ـ ظاهرُ البطلان، وثانياً تشبيه بالمعدومات.

قوله: «**وإن كان المخاطب من الغلاة**» والغلاة ينفون النقيضين! وهو غير معقول، فهم لم يلزموا لا معقولاً ولا شرعاً، فهو أشر أهلا الباطل وأبعدهم عن الحق.

والمقصود بيان بطلان مذاهب كل من خالف الكتاب والسنة، فالحق لا يعدو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، غير أن بعضهم لا يريد الحق فيما يظهر من أقوالهم، فهم إما يريدون تأييد مذهب معين أو إفساد دين المسلمين، وإذا كانوا كذلك؛ فلا فائدة في مجادلتهم بالنسبة إليهم، ولكن بيان حقيقة مذهبه يجعل الذي لا يعرف يحذر منه.

وإلا كيف يكون رب العالمين ـ الذي هو أعظم من كل شيء وأكبر من

كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات.

فإن قال: أنا أنفي النفي والإثبات.

قيل له: فيلزمك التشبيه بما اجتمع فيه النقيضان من الممتنعات، فإنه يمتنع أن يكون الشيء موجوداً معدوماً، أو لا موجوداً ولا معدوماً، ويمتنع أن يكون يوصف باجتماع الوجود والعدم، والحياة والموت، والعلم والجهل، أو يوصف بنفي الوجود والعدم، ونفي الحياة والموت، ونفي العلم والجهل.

فإن قلت: إنما يمتنع نفي النقيضين عما يكون قابلاً لهما، وهذان يتقابلان تقابل العدم والمَلَكَة، لا تقابل السلب والإيجاب، فإن الجدار لا يقال له: أعمى ولا بصير، ولا حي ولا ميت، إذ ليس بقابل لهما.

قيل لك: **أولاً**: هذا لا يصح في الوجود والعدم، فإنهما متقابلان تقابل السلب والإيجاب باتفاق العقلاء، فيلزم من رفع أحدهما ثبوت الآخر.

وأما ما ذكرته من الحياة والموت، والعلم والجهل؛ فهذا

كل شيء ـ لا يقبل الاتصاف بما وصف به نفسه كما يزعم هؤلاء الأفاكون ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

قوله: **«كان ذلك تشبيهاً بالمعدومات، وذلك أقبح من التشبيه بالموجودات»**؛ لأن التشبيه بالمعدوم أبلغ من كونه معدوماً.

قوله: **«بما اجتمع فيه النقيضان»**، المتناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولابد من وجود أحدهما ومفارقة الآخر، وإلا يكون الكلام غير مفهوم ككلام المجانين لا معنى له.

اصطلاح اصطلحت عليه المتفلسفة المشاؤون، والاصطلاحات اللفظية ليست دليلاً على نفي الحقائق العقلية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل]، فسمى الجماد ميتاً، وهذا مشهور في لغة العرب وغيرهم.

وقيل لك: ثانياً: فما لا يقبل الاتصاف بالحياة والموت والعمى والبصر، ونحو ذلك من المتقابلات، أنقص مما يقبل ذلك، فالأعمى الذي يقبل الاتصاف بالبصر، أكمل من الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما، فأنت فررت من تشبيهه بالحيوانات القابلة لصفات الكمال، ووصفته بصفات الجامدات التي لا تقبل ذلك.

وأيضاً فما لا يقبل الوجود والعدم أعظم امتناعاً من القابل للوجود والعدم، بل ومن اجتماع الوجود والعدم، ونفيِهما جميعاً، فما نفيتَ عنه قبول الوجود والعدم كان أعظم امتناعاً مما نفيت عنه الوجود والعدم. وإذا كان هذا ممتنعاً في صرائح العقول فذلك أعظم امتناعاً، فجعلت الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو أعظم الممتنعات، وهذا غاية التناقض والفساد.

وهؤلاء الباطنية: منهم من يصرح برفع النقيضين: الوجود والعدم. ورفعهما كجمعهما. ومنهم من يقول: لا أثبت واحداً منهما، وامتناعه عن إثبات أحدهما في نفس الأمر لا يمنع تحقق واحد منهما في نفس الأمر، وإنما هو كجهل الجاهل، وسكوت

الساكت، الذي لا يعبر عن الحقائق.

وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً مما يُقَدَّر قبوله لهما ـ مع نفيهما عنه ـ فما يُقدَّر لا يقبل الحياة ولا الموت، ولا العلم ولا الجهل، ولا القدرة ولا العجز، ولا الكلام ولا الخَرَس، ولا العمى ولا البصر، ولا السمع ولا الصمم، أقرب إلى المعدوم والممتنع مما يقدر قابلاً لهما مع نفيهما عنه. وحينئذٍ فنفيهما مع كونه قابلاً لهما أقرب إلى الوجود والممكن، وما جاز لواجب الوجود قابلاً؛ وجب له، لعدم توقف صفاته على غيره، فإذا جاز القبول وجب، وإذا جاز وجود المقبول وجب.

وقد بسط هذا في موضع آخر، وبيِّن وجوب اتصافه بصفات الكمال التي لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وقيل له أيضاً: اتفاق المُسمَّيَين في بعض الأسماء والصفات

قوله: «وإذا كان ما لا يقبل الوجود ولا العدم أعظم امتناعاً..»، وهؤلاء الذين ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ أنهم يجعلون رب العالمين لا يقبل الوجود ولا العدم فيقولون: لا موجود ولا لا موجود، وكذلك يقولون: لا سميع ولا أصم، ولا بصير ولا أعمى؛ فهذا هوس وجنون.

فهم لا يؤمنون بالله، بل هم ملاحدة، ولا يظن ظانٌ أنهم يقصدون التنزيه كما يقول ذلك المتكلمون، فهذا لا وجه له إلا الكفر بالله العظيم، تعالى الله وتقدس عن قول الظالمين.

قوله: «اتفاق المسلمين في بعض الأسماء والصفات ليس هو التشبيه»، وهذا لابد منه في كل موجود، ولو في مسمى الوجود والشيء ونحوهما، والذي يظهر من صنيع هؤلاء الذين ذكرهم الشيخ رَحِمَهُ اللهُ من

ليس هو التشبيه والتمثيل، الذي نفته الأدلة السمعيات والعقليات؛ وإنما نفت ما يستلزم اشتراكهما فيما يختص به الخالق، مما يختص بوجوبه أو جوازه أو امتناعه، فلا يجوز أن يَشركه فيه مخلوق، ولا يَشركه مخلوق في شيء من خصائصه ﷻ.

وأما ما نفيتَه فهو ثابت بالشرع والعقل، وتسميتك ذلك تشبيهاً وتجسيماً تمويه على الجهال، الذين يظنون أن كل معنىً سماه مُسَمٍّ بهذا

الباطنية ونحوهم أنهم لا يريدون الحق، وإنما يتسترون بنفي التشبيه، وإلا فهم يريدون إفساد دين المسلمين، وهذا لا يخفى على الشيخ رحمه الله، ولكنه أراد أن يبين بطلان أقوال الناس الذي ضلوا في ربهم تعالى، وإلا فكثير من هذه الأقوال التي ذكرها فيها تنفير الناس الذين لم يتمكنوا من معرفة الحق عن معرفة الله، فإنه تعالى تعرف إلى عباده بما يذكره في كتابه وما يذكره رسوله ﷺ من أسمائه وصفاته وما يفعله من مخلوقاته كما قال: «**بهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على الناس أديانهم وعقولهم**».

قوله: «فلا يجوز أن يشركه فيه مخلوق، ولا يشركه مخلوق في شيء من خصائصه»، وهو كذلك جل وعلا لا يشارك المخلوق في خصائصه، فالمخلوق له أوصاف وأسماء تخصه، والله جل وعلا كذلك، فصفاته تخصه، وهذا هو معنى التوحيد، فيُوحد في أسمائه وفي صفاته، وليس له مشارك فيها.

وهؤلاء تناقضوا في مثل هذا، ولهذا أهل السنة يسمون المعتزلة: مشبهة الأفعال نفاة الصفات، فهم شبهوا أفعال الرب جل وعلا بأفعال المخلوق، وعلى هذا الأساس نفوا وجود الجنة والنار، والذي دعاهم إلى هذا تشبيه الأفعال بالأفعال؛ لأنهم في الواقع لا يتبعون الدليل، والعقل لا يدل على هذا، والعقول قد تكون ناقصة، وهي مختلفة.

الاسم يجب نفيه. ولو ساغ هذا لكان كلُّ مبطلٍ يسمي الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس، ليُكَذِّبَ الناس بالحق المعلوم بالسمع والعقل.

وبهذه الطريقة أفسدت الملاحدة على طوائفَ الناس عقولَهم ودينَهم، حتى أخرجوهم إلى أعظم الكفر والجهالة، وأبلغ الغي والضلالة.

وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات، وهذا تركيب ممتنع.

وقوله: «**ولو ساغ هذا لكان كل مبطل يسمى الحق بأسماء ينفر عنها بعض الناس**»، وهذا هو نهج المفسدين في الأرض والمتكبرين يقلبون الحقائق، فيجعلون الكذب صدقاً، والباطل حقاً؛ حتى ينطلي على الناس، ولهذا يقول فرعون: ﴿ذَرُونِيٓ أَقۡتُلۡ مُوسَىٰ وَلۡيَدۡعُ رَبَّهُۥٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمۡ أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]، وهكذا تُقلب الحقائق، ويصير الحق باطلاً، وهذا ليس خاصاً بفرعون، بل كل جبارٍ ومعاند ومكابر يقول هذا، وذلك لأن الإنسان ظلوم جهول، فإذا لم يهتدي بالهدى الذي جاءت به الرسل يكون أخسَّ من الشيطان، وأضر على خلق الله من الشيطان.

ولهذا يقول جل وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ﴾ [الأنعام: ١١٢]، فالإنس لهم شياطين يغلبون شياطين الجن.

قوله: «**وإن قال نفاة الصفات: إثبات العلم والقدرة والإرادة يستلزم تعدد الصفات وهذا تركيب**»؛ يقال لهم: هذا كذب، ولا يخلو شيء له وجود إلا وله صفات متعددة، وكثرةُ صفات الله تعالى تدل على عظمته.

وكلمة «تركيب» مجملة، وأرادوا بها باطلاً فلا تقبل، وكل العقلاء

قيل: وإذا قلتم: هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول، وعاشق ومعشوق، ولذيذ وملتذ ولذة، أفليس المفهوم من هذا هو المفهوم من هذا؟ فهذه معان متعددة متغايرة في العقل، وهذا تركيب عندكم، وأنتم تثبتونه وتسمونه توحيداً.

فإن قالوا: هذا توحيد في الحقيقة، وليس هذا تركيباً ممتنعاً.

قيل لهم: واتصاف الذات بالصفات اللازمة لها توحيد في الحقيقة، وليس هو تركيباً ممتنعاً.

وذلك أنه من المعلوم بصريح المعقول أنه ليس معنى كون الشيء عالماً هو معنى كونه قادراً، ولا نفس ذاته هو نفس كونه عالماً قادراً، فمن جوَّز أن تكون هذه الصفة هي الأخرى، وأن تكون الصفة هي الموصوف، فهو من أعظم الناس سفسطة، ثم إنه متناقض، فإنه إن جوّز ذلك جاز أن يكون وجود هذا هو وجودَ هذا،

يعلمون أن اجتماع الصفات بالموصوف لا يدل على التركيب، بل يدل على الكمال، والله تعالى له الكمال من جميع الوجوه.

وقوله: «هو موجود واجب، وعقل وعاقل ومعقول..»، وهذا قول الفلاسفة، وليس عندهم أثارة من الرسل ولا عندهم أمور يعتمدون عليها، ولكن لما سمعوا هذه الأوصاف وغيرها من المسلمين؛ صاروا يتكلمون بهذا الكلام الذي يُموِّهون به، وكلها مغالطات كمغالطات السفسطية والقرامطة.

ولو أن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أعرض عنهم لكان أولى وأريح للقارئ في مثل هذا؛ لأن هذه أمور لا حقيقة لها، ولا يمكن أن تنطلي على من عنده عقل.

فيكون الوجود واحداً بالعين لا بالنوع.

وحينئذٍ؛ فإذا كان وجود الممكن هو وجودَ الواجب، كان وجود كلِّ مخلوق ـ يعدم بعد وجوده، ويوجد بعد عدمه ـ هو نفسَ وجود الحق القديم الدائم الباقي، الذي لا يقبل العدم.

وإذا قدّر هذا كان الوجود الواجب موصوفاً بكل تشبيه وتجسيم، وكلِّ نقص وكل عيب، كما يصرح بذلك أهل وحدة الوجود، الذين طردوا هذا الأصل الفاسد، وحينئذٍ فتكون أقوال نفاة الصفات باطلة على كل تقدير.

وهذا باب مطرد، فإن كل واحد من النفاة لِما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات؛ لا ينفي شيئاً ـ فراراً مما هو محذور ـ إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فرّ منه، فلا بد له في آخر الأمر من أن يثبت موجوداً واجباً قديماً متصفاً بصفات تميزه عن غيره، ولا يكون فيها مماثلاً لخلقه، فيقال له: وهكذا القول في جمع الصفات، وكل ما تثبته من الأسماء والصفات، فلا بد أن يدل على قدر مشترك تتواطأ فيه المسميات، ولولا ذلك لما فُهم الخطاب، ولكن نعلم أن ما اختص الله به، وامتاز عن خلقه، أعظم مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال.

قوله: «فيكون الوجود واحداً بالعين لا بالنوع» يعني يكون وجود هذا هو حقيقة وجود هذا المعين، وهذا لا يمكن أن ينطلي علي من عنده تمييز لا عقلي ولا علمي.

وقد تبين أن القدر المشترك بين المسميات لا يدل على التشبيه، بل ذلك لابد منه في فهم الخطاب كما بيَّنه الشيخ رحمه الله.

وهذا يتبين بالأصل الثاني، وهو أن يقال: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء؛ لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل صفات سائر الذوات.

فإذا قال السائل: كيف استوى على العرش؟

قيل له ـ كما قال ربيعة ومالك وغيرهما ـ: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنه سؤال عما لا يعلمه البشر، ولا يمكنهم الإجابة عنه.

وكذلك إذا قال: كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا؟ **قيل له**: كيف هو؟

فإذا قال: أنا لا أعلم كيفيته. **قيل له**: ونحن لا نعلم كيفية نزوله، إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف، وهو

ثم بيَّن أن أقوال المتكلمين باطلة بما ذكره من **الأصل الثاني**، وهو أن الصفات تبعٌ للذات يُحتذا بها حذوها فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء من المخلوقات في ذاته؛ فكذلك صفاته تعالى لا تشبه شيئاً من صفات خلقه تعالى وتقدس عن قول الظالمين.

أما الكيف؛ فلا علم للخلق به كما في قول الإمام مالك[1] وشيخه ربيعة[2] وغيرهما، وذلك في الصفات كلها، وكذلك أفعاله تعالى فهي تخصه.

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٤)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٦٦٤).

(٢) أخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٦٦٥)، وابن بطة في «الإبانة» (١٢٢)، ولفظه: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومِنَ الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التصديق».

فرع له، وتابع له. فكيف تطالبني بالعلم بكيفية سمعه وبصره وتكليمه ونزوله واستوائه، وأنت لا تعلم كيفية ذاته!

وإذا كنت تقر بأن له ذاتاً حقيقةً ثابتةً في نفس الأمر، مستوجبةً لصفات الكمال، لا يماثلها شيء، فسمعه وبصره وكلامه ونزوله واستواؤه ثابت في نفس الأمر، وهو متصف بصفات الكمال التي لا يشابهه فيها سمع المخلوقين وبصرهم وكلامهم ونزولهم واستواؤهم.

وهذا الكلام لازم لهم في العقليات وفي تأويل السمعيات، فإن من أثبت شيئاً ونفى شيئاً بالعقل، إذا أُلزم فيما نفاه من الصفات التي جاء بها الكتاب والسُّنَّة نظير ما يلزمه فيما أثبته، وطولب بالفرق بين المحذور في هذا، وهذا لم يجد بينهما فرقاً.

ولهذا لا يوجد لنفاةِ بعضِ الصفات دون بعض ـ الذين يوجبون فيما نفوه، إما التفويض وإما التأويل المخالف لمقتضى اللفظ ـ قانون مستقيم.

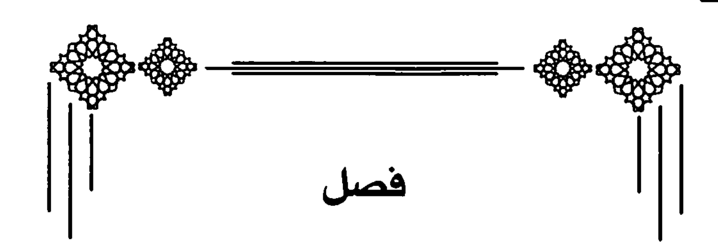
فإذا قيل لهم: لم تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي.

قوله: «لم تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي» تبيَّن فيما ذكره هنا من تناقض الأشعرية الذين يثبتون بعض الصفات ويتأولون الباقي؛ فإن يلزمهم فيما أثبتوه نظير ما فروا منه فيما تأولوه، ولو أثبتوا الجميع على ما يليق بعظمة الله تعالى؛ لسلموا من التناقض والقول على الله بلا علم، ومن لم يقبل ما جاء في كتاب تعالى وسنة رسوله على يليق بعظمة الله تعالى؛ ضلَّ ولابد، وقال الباطل.

وكذا تناقضهم في الإثبات، فإن من تأوّل النصوص على معنىً من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنىً آخر، لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه، فإذا قال قائل: تأويل محبته ورضاه وغضبه وسخطه هو إرادته للثواب والعقاب، كان ما يلزمه في الإرادة نظير ما يلزمه في الحب والمقت والرضا والسخط.

ولو فسَّر ذلك بمفعولاته ـ وهو ما يخلقه من الثواب والعقاب ـ فإنه يلزمه في ذلك نظير ما فرّ منه، فإن الفعل المعقول لا بد أن يقوم أولاً بالفاعل، والثواب والعقاب المفعول إنما يكون على فعل ما يحبه ويرضاه، ويسخطه ويبغضه المثيب المعاقب، فهم إن أثبتوا الفعل على مثل الوجه المعقول في الشاهد للعبد مثّلوا، وإن أثبتوه على خلاف ذلك، فكذلك سائر الصفات.

❊ ❊ ❊



فصل

وأما المَثَلان المضروبان: فإن الله ﷻ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات، من أصناف المطاعم والمشارب والملابس والمناكح والمساكن، فأخبرنا أن فيها لبناً وعسلاً وخمراً وماءً، ولحماً وفاكهةً، وحريراً وذهباً وفضةً، وحوراً وقصوراً.

قوله: «فإن الله ﷻ أخبرنا عما في الجنة من المخلوقات... إلخ»؛ يعني: أن الله تعالى ذكر أن في الجنة أصنافاً من النعيم من لبن وعسل وماء وفواكه، وأشياء غير هذه مما أخبرنا عنها ربنا ـ جل وعلا ـ ترغيباً فيها، وفيها أمور لا نعلمها، كما قال ﷺ: «**قال الله تبارك وتعالى: أعددت لعبادي الصالحي ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**»[1]، فمجرد الشيء الذي نعرفه أخبرنا عنه بأسماء معلومة عندنا، أما الذي لا نعرفه فقد أخبرنا أنه لم يسمع عنه مخلوق ولم يره، فالمماثلة بينهما لا وجود لها، وإنما هي مجرد أسماء.

ثم الشيء الذي نُخبَر عنه لو لم يكن له نظيرٌ عندنا في الاسم أو في المعنى؛ لما عرفناه، فمثلاً لو لم يكن عندنا سمع وبصر؛ لما استطعنا أن نعرف معنى السمع والبصر بالنسبة لله.

فالاشتراك الذي يكون بين الخالق والمخلوق إنما يكون في مجرد الاسم، وأما المعنى فيعرف بعد الإضافة أو التخصيص كما تقدم، فإذا أضيف إلى رب العالمين زال الاشتراك كلياً.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٧٢)، ومسلم (٢٨٢٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس في الدنيا شيء مما في الجنة إلا الأسماء»[١]، فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها هي موافِقةً في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم، من الخالق إلى المخلوق، وهذا بيّن واضح.

وقول ابن عباس رضي الله عنه: «**ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء**»؛ يعني: أن المعاني والطعوم والألوان والروائح والمنافع وغيرها لا توجد في الدنيا، فاشترك الاسم فقط، أما المعنى فهو مختلف تماماً عما في الدنيا.

ومن ذلك أن أهل الجنة يأكلون ويشربون وليس لهم فضلات، وطعامهم كله منافع وليس فيه مضار، بخلاف الحال في الدنيا، فهذا هو الاختلاف.

ولهذا **قال المؤلف**: «**فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق**»، فإذا كانت الفروق بين المخلوق والمخلوق متباينةً، فالتباين بين الخالق والمخلوق أعظم وأولى.

فإذا أخبر ـ جل وعلا ـ أن له يدين وسمعاً وبصراً ورحمةً وغضباً ورضاً؛ فلا يتصور أن هذا مثل الذي عند المخلوق الضعيف إلا منكوس الفكر الذي لا يعرف الله ـ جل وعلا ـ.

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٣٢٩).

. . . .

ومثل هذه الأمور التي طرأت على هؤلاء المشبهة المعطلة لم تخطر على بال الصحابة ﷺ، ولهذا لا تجد أن واحداً منهم توقف أو سأل: كيف كذا أو كيف كذا؟ ولو أن الإنسان تكلف بالبحث في كتب الحديث أو التفسير أو السِّيَر بصحيحها وضعيفها لما وجد شيئاً من هذا الذي يقوله المعطلة والمشبهة، وإنما وُجد هذا لما اختلطت اللغات والألسن بمن هو موتور في دنياه وملكه، أو هو حاقد على المسلمين ودينهم، فجعل يُوجِدُ في الأصل الشبه التي تضل من تعلق بها أو نظر فيها.

ثم ليس الناس كلهم عندهم العلم الذي يدفع الشبهات، ولا بد أن يعلق في أذهانهم وقلوبهم ما يثيره شياطين الإنس والجن.

فالمقصود أن هذا المثل الذي ذكره المؤلف بيّن واضح بين المخلوق والمخلوق، فلا يمكن أن يتقارب النعيم الذي في الدنيا بالنعيم في الجنة، وكذلك عذاب النار في الآخرة ليس كالدنيا، فكل ما في الآخرة أمورٌ لا نعرفها، فنحن نعرف أن عندنا ميزاناً وصراطاً في الدنيا، ولكنها في الآخرة مختلفة وليست كالدنيا.

فإذا كان هذا بين مخلوق ومخلوق، فالمباينة بين الخالق والمخلوق أعظم، فكيف يكون عند الإنسان شبهة في أن وجه الله كوجه المخلوق تعالى وتقدس، أو أن يده كيده، أو علمه كعلمه، أو حياته كحياته أو رحمته كرحمته، وهذا الذي حدا هؤلاء الذين حرفوا كلام الله وكلام رسوله ﷺ عما أريد به إلى أمور لا تليق بالله تعالى، فظنوا أنهم سيقعون في التشبيه إذا تركوا النصوص على ظاهرها؛ وذلك أنهم لم يعرفوا من هذه الصفات إلا ما عرفوا من أنفسهم، ولهذا يُسمّون أهل الحديث الذين يثبتون الصفات على ما جاءت به النصوص «مُشبِّهة»، وكل هذا ضلال بيِّن واضح.

ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق:

فالسلف والأئمة وأتباعهم: آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم.

قوله: «**ولهذا افترق الناس في هذا المقام ثلاث فرق**» المؤلف: إذا ذكر الفِرَق أو الافتراق وذكر المذاهب؛ فإنه يحاول أن يجمع الأقوال كلها، سواء كانت أقوال المسلمين أم الملاحدة وهم أكفر من اليهود والنصارى؛ كالباطنية والفلاسفة ونحوهم.

ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما أظن أن الله يغفل عن المأمون، ولا بد أن يقابله على ما اعتمده مع هذه الأمة من إدخال هذه العلوم الفلسفية بين أهلها»[1]، ولهذا يذكر هذه الأشياء؛ لأن كثيراً من المعتزلة وغيرهم يأخذون من كتبهم.

قال المؤلف: «**فالسلف والأئمة وأتباعهم**» هذا هو الفريق الأول، وهم الذين «**آمنوا بما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر مع علمهم بالمباينة التي بين ما في الدنيا وبين ما في الآخرة، وأن مباينة الله لخلقه أعظم**» فهم ينظرون مراد الله ومراد رسوله ويؤمنون به على ظاهره؛ لأن هذا هو الذي يدل عليه الخطاب والعقل والفطرة، ولا يمكن أن يكون ربنا ﷻ أو رسولنا ﷺ يخبرنا عن شيء ظاهره باطل، فهذا ممتنع ولا يقوله إلا من يريد أن يفسد على المسلمين دينهم، فالله ﷻ أقدر على البيان من خلقه، وقوله فيه الهدى والنور، فلا يمكن أن يدل كلامه على باطل، وإنما يدل على الحق والهداية، وكذلك رسوله ﷺ، فقد أُعطي من البيان والعلم

(١) نقلها السفاريني (١١٨٨هـ) في «لوامع الأنوار البهية» (١/٩) عن الصفدي (٧٦٤هـ) أنه قال: حدثني من أثق به أن شيخ الإسلام قال هذه المقالة.

والفريق الثاني: الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات، مثل طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم.

والنصح والهدى ما لا يكون لغيره من أمته، فلا بد من الثقة في كلام الله ـ جل وعلا ـ وكلام رسوله ﷺ، والواجب أخذه وعدم النظر إلى ما عارضه من أفكار العقول ونتائجها أو قول المتقدمين أو غيرهم من المتأخرين.

وأما الفريق الثاني؛ فهم «**الذين أثبتوا ما أخبر الله به في الآخرة من الثواب والعقاب، ونفوا كثيراً مما أخبر به من الصفات**»، فهم تأثروا بالأفكار والعقول التي يقولها المتكلمون، ويجعلون لهم قواعد في هذا، ويقولون: إن الأصل في الإيمان هو العقل؛ لأن العقل هو الذي دلنا على صدق الرسول! هكذا يقولون.

وقد قرر ذلك الفخر الرازي (٦٠٦هـ) الذي صار عمدة لمتأخري الأشاعرة، فعلى كتبه يعتمدون، وليس على كتاب الله ولا على سُنَّة رسوله ﷺ، وهو يقول: إذا تعارض العقل مع النقل؛ يعني: مع قول الله أو قول رسوله؛ فلا يعقل أن نقدم السمع؛ لأن العقل هو الأصل، فإذا تعارضا فنحن نقدم العقل على النقل[1]، هذا كلام ضلال، بل قد يكون كفراً بالله ـ جل وعلا ـ، ولهذا ضلوا في هذا المجال، والمعتزلة سلكوا هذا المسلك من قبله.

ثم قوله: «**مثل طوائف من أهل الكلام: المعتزلة ومن وافقهم**» يقصد

---

(١) ذكر الفخر الرازي هذا الكلام في كتابه «أساس التقديس» ص٢٢٠، وقد سمى هذه المسألة بـ«القانون الكلي» المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وقد جعل العقل من الدلائل القطعية، وسمّى النقل ـ الكتاب والسُّنَّة ـ بالظواهر النقلية!! وجعل القدح في العقل لتصحيح النقل قدحاً في العقل والنقل معاً.

وقد رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية: في «درء تعارض العقل والنقل».

والفريق الثالث: نفوا هذا وهذا؛ كالقرامطة الباطنية والفلاسفة أتباع المشائين، ونحوهم من الملاحدة الذين ينكرون حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر.

الذين وافقهم من الأشاعرة، ومن أتباع الأئمة الأربعة: الحنفية والشافعية والحنابلة وغيرهم، فلا يخلو هؤلاء من أن لهم اتباعاً للمعتزلة اتبعوهم في استنتاجاتهم وعقولهم وأقوالهم، فضلّوا في هذا المجال، والإنسان قد يكون عنده ضلال وهدىً، وكفر وإيمان، وفسق وطاعة، وهو لما غلب عليه.

وأما الفريق الثالث؛ فهم «**نفوا هذا وهذا؛ كالقرامطة الباطنية**» وهؤلاء أرادوا إفساد الإسلام وتحريفه، ولا يزال طوائف منهم موجودة كالإسماعيلية والنصيرية، وبعض أئمتهم يحرفون الواجبات والأركان كالصلاة والصيام، فيقولون: إن المقصود بالصيام كتم الأسرار، والمقصود بالصلاة طاعة الأئمة، وهكذا يتلاعبون بعقول الناس وأفكارهم، وكثير من الناس إذا قال له معلمه أو من يثق به قولاً اتبعه وإن كان كفراً بواحاً، فهؤلاء لا عبرة فيهم، ولا يجوز النظر فيما يقولونه أو ما يقررونه، ومقصود المؤلف هنا حصر مذاهب الناس في الباب، وهؤلاء ينكرون «**حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر**».

ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب، فيجعلون الشرائع المأمور بها، والمحظورات المنهي عنها، لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، وحج البيت، فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم، ونحو ذلك من التأويلات التي يعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ، وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله.

وقد يقولون: إن الشرائع تلزم العامة دون الخاصة، فإذا صار الرجل من عارفيهم ومحققيهم وموحديهم رفعوا عنه الواجبات، وأباحوا له المحظورات.

وقوله: «ثم إن كثيراً منهم يجعلون الأمر والنهي من هذا الباب... إلخ» هذا فريق آخر من الصوفية المتطرفة المنحرفة التي كفرت بالله، وكفرت بشرعه وبرسوله، فهم يقولون: إن التكاليف والأوامر والنواهي تلزم أهل الظاهر، أما أهل الباطن الذين وصلوا إلى الحقائق؛ فإنهم ترفع عنهم التكاليف.

ويقولون: إن الله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ ﴿٩٩﴾﴾ [الحجر]، وفسروا «اليقين» بالعلم، فإذا وصلت إلى درجة العلم الذي وصلنا إليه فليس عليك عبادة، بل قد يجعلون الإنسان يستوي مع ربه ـ جل وعلا ـ، وهذا كفر لم يصل إليه كفر الشيطان.

ومنهم من يقول: إنه إذا وصل إلى هذا الحد فليس عليه شيء محرم، وكل شيء يكون مباحاً له، فالماء والخمر سواء، والزوجة والأجنبية سواء.

....

وإذا قيل لأحدهم: إن هذا جاء في الشرع تحريمه؛ يقول: هذا محرم على أهل الحجاب الذين حجبوا عما وصلنا إليه، أما الذي وصل إلى هذا الحد فإنه رفعت عنه التكاليف، ورفع عنه التحريم.

ومعلوم أن هذه الإباحة التي يريدون أن يصلوا إليها إنما هي لنيل الشهوات من كل وجه أو إفساد أديان الناس، ومثل هؤلاء لا عبرة فيهم، والأولى أن لا ينقل كلامهم ولا يذكر؛ لأن بطلانه أظهر من أن يُرد عليه؛ كمن يقول: إن فرعون كان مؤمناً، وإنه على الحق، وإن موسى هو الذي ضاق عطنه، وأصبح نظره ضيقاً، فقال لفرعون: إنه كافر، وذلك لأن قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات: ٢٤] له وجه صحيح، فهو الأعلى على قومه وهو ربهم.

وكمن يقول: إن المشركين أخطؤوا في كونهم عينوا معبوداتهم، أما لو عبدوا كل شيء لكانوا على حق؛ لأنهم يقولون: إن الله هو الوجود كله، فلا فرق بين الخالق والمخلوق، فالخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق، فمثل هذا الكلام لا يجوز أن يُذكر؛ لأن أمرهم واضح وجلي.

ولكن الذي يجب أن نبحث فيه ونذكره هو الأمر الذي يشتبه على كثير من الناس، وهذا يُذكر ويرد عليه؛ كمن يزعم أنه على المذهب الحق مثل الأشاعرة الذين يقولون: إن الرحمة هي إرادة الإحسان، وإن الغضب إرادة الانتقام، والاستواء هو الاستيلاء، والنزول هو نزول أمر الله أو ملائكته أو عذابه أو رحمته.

فهؤلاء يجعلون المعاني التي ذهبوا إليها هي مرادَ الله ورسوله، ويقولون: هذا هو الحق الذي أراده الله ورسوله، وهذا يلتبس عل كثير من الناس، وهؤلاء خطرهم على الناس أكثر.

....

أما أولئك فكفرهم أبين وأظهر من أي كفر، فلا فائدة في الاشتغال في ذكر مذاهبهم، وإنما يجب على الإنسان أن يكون متحصناً مما يخاف أن يقع فيه.

وقد يدخل في المنتسبين إلى التصوف والسلوك من يدخل في بعض هذه المذاهب.

وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى.

وما يحتج به أهل الإيمان والإثبات على هؤلاء الملاحدة يحتج به كل من كان من أهل الإيمان والإثبات على من يَشرك هؤلاء في بعض إلحادهم، فإذا أثبت لله تعالى الصفات، ونفى عنه مماثلة المخلوقات، كما دلَّ على ذلك الآيات البينات؛ كان ذلك هو الحقَّ الذي يوافق المنقول والمعقول، ويهدم أساس الإلحاد والضلالات.

قوله: «وهؤلاء الباطنية الملاحدة أجمع المسلمون على أنهم أكفر من اليهود والنصارى»؛ بل هم أكفر من إبليس، وإبليس لا يصل إلى الكفر الذي وصلوا إليه ولم يقله، بل يقول: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي﴾ [الحجر: ٣٩]، فيقر بأن الله ـ جل وعلا ـ هو الذي يضل ويهدي، ويملك التصرف، أما هؤلاء فجاؤوا بكفر لم يعرفه إبليس.

قوله: «وما يحتج به أهل الإيمان والإثبات... إلخ»؛ أي: أن كثيراً من الناس يلبس الحق بالباطل، فيلتبس على كثير من الناس، فيجب أن يفرق بين الحق والباطل بالفرقان الذي أنزله الله تعالى هادياً للعالمين، وبما قاله رسول الهدى ﷺ، وبما بيَّنه العلماء بكتاب الله وسُنَّة رسوله، وفي ذلك غنية وهدىً.

والله ﷻ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه، فإن الله لا مثيل له، بل له المثل الأعلى، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده؛ ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلى، ....

وقوله: **«والله ﷻ لا تضرب له الأمثال التي فيها مماثلة لخلقه»**؛ يعني: أن القياس له ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قياس التمثيل، وهو الذي يذكره أصحاب الأصول، وهو أن يكون هناك أصل وفرع يقاس عليه ويجمع بينهما علة، هذا معروف للأمور التي فيها التكليف والأمر والنهي.

مثل قول الرسول ﷺ: **«كل مسكر حرام»**[(١)]، فيقولون: عصير العنب إذا غلى فهو خمر لأنه يسكر، ويكون مثل الخمر الذي لا خلاف فيه؛ والعلة الجامعة بينهما هي الإسكار، وعلى هذا يكون كل مسكر مزيل للعقل فهو ملحق في هذا العلة.

وهذا القسم لا يجوز أن يكون في حق الله تعالى، فالله لا يمثل بمخلوقاته، كما **قال المؤلف**: **«فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل»**.

القسم الثاني: قياس الشمول، وهو ما استعمل فيه الكلام الشامل، مثل قول المتكلمين: كل حادث يتصل بمخلوق فهو يدل على حدوثه، فالله ـ جل وعلا ـ لا يجوز أن يضاف إليه حدث أو أن يكون هو محل الحدث، والحدث عندهم هو الفعل، فإذا استعملوا هذا فهم جعلوه كالمخلوق تعالى الله وتقدس، وهذا الاستعمال باطل، فالله لا يجوز أن يكون مثل المخلوق أو يجمعه معه قياس في أي حكم كان.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٨٧)، ومسلم (١٧٣٣)، من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزَّهاً عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم؛ فالخالق أولى أن يُنزه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم.

القسم الثالث: قياس الأولى، وهو الذي ذكره **المؤلف بقوله**: «**وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أولى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه**»، ويكون من وجهين:

الوجه الأول: أن يكون على سبيل تحقيق الكمال.

فالمخلوق يتصف بالكلام، فلا يستوي من يتكلم بطلاقة وفصاحة ومن هو أخرس ولا يستطيع أن يتكلم، فيكون المتكلم أكمل من غير المتكلم، وهذا الكمال إنما جاء من الله تعالى، فهو الذي أعطاه هذا الكمال، وعلى هذا لا يكون واهبُ الكمال فاقداً له، والأولى أن يكون هو متصفاً بالكمال من كل وجه.

ومثل ذلك من يمتدح المخلوق بالكرم أو العدل أو الإحسان إلى الناس؛ فنقول: إن الله أولى بأن يكون هو الكريم والعادل الذي لا يظلم، وهذا من الأدلة على وجوب إثبات الكمال لله تعالى.

الوجه الثاني: أن يكون على سبيل التنزه عن النقائص.

فالمخلوق يأنف إذا كان له مملوك اشتراه بماله أن يكون شريكاً له في ملكه أو ماله أو أهله أو بيته، فكيف يكون مملوكاً ثم يكون شريكه؟ وعلى هذا ننزه الله تعالى من الشركاء والأنداد من باب أولى.

وقوله: «**ولله المثل الأعلى**» هو تعظيمه وتقديسه وتنزيهه في قلوب عباده العارفين، وهو ـ جل وعلا ـ أكبر وأعظم من أن يقاس بمخلوق تعالى الله وتقدس، فهذا الذي يقاس عليه؛ ولأنه هو واهب الكمال،

....

وكل كمال يتصف به المخلوق ليس من عند ذاته ونفسه، وإنما هو من عند ربه ـ جل وعلا ـ هو الذي وهبه له، فواهب الكمال لا يكون فاقداً له، بل هو أولى به ممن وهب له.

وهكذا القول في **المثل الثاني وهو الروح** التي فينا، فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى سماء، وأنها تُقبض من البدن، وتُسل منه كما تُسل الشعرة من العجين.

قوله: «وهكذا القول في المثل الثاني وهو الروح» هذا هو المثل الثاني الذي جعله دليلاً على مباينة الرب ـ جل وعلا ـ من مخلوقاته، ودليلاً على قصور علم الإنسان، وأنه لا يعلم إلا ما علَّمه الله ـ جل وعلا ـ.

الروح هي التي بها الحياة، وهي موجودة في ابن آدم وفي كل حيوان، وإذا خرجت الروح من بدنه مات وصار هامداً، وهي لا تُعلم، فليست هي الدم الجاري في البدن، وليست هي النفَس الذي يتردد في صدر الإنسان ويخرج من مَنْخِرَيه وفمه، ويدخل ويخرج إلى الرئة، فهي شيء آخر لا نعلمه.

وقد أخبر الله ـ جل وعلا ـ أنها تُقبض وتنتشر في البدن، وأنها تسيل من الفم كما تسيل قطرة الماء من فِيْ السقاء، وأنه يصعد بها وتحس وتتألم وتتنعم وغير ذلك.

والحقيقة أنها غير معلومة لنا، فلا ندري ما هي، والله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥]، وأصلها نفخة الله ـ جل وعلا ـ في آدم لما نفخ فيه من روحه، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر]؛ يعني: صارت فيه الحياة؛ لأنه صوره من الطين، فصار جسداً بلا روح، ثم نفخ الله فيه الروح فصار حياً سميعاً متكلماً.

أما أصلها في بني آدم؛ فهي نفخة الملك حينما يدخل في رحم

. . . .

المرأة إذا وصل الجنين المخلوق إلى حدٍّ معين وحصل تخليقه وتصويره، فيدخل الملك إليه وينفخ فيه الروح، هذا أصلها في بني آدم وغيرهم من الحيوانات.

فالروح غير معلومة لنا، ولا نعرفها مع وجود الأوصاف التي وصفت بها من الصعود والنزول، والألم والنعيم، والاقتران والافتراق، وثبت في الحديث أن الإنسان إذا كان في إقبال من الآخرة وإدبار من الدنيا؛ فإن ملك الموت يجلس عند رأس المحتضر، ويخاطب الروح، فإن كان كافراً فاجراً؛ فإنها تتفرق في بدنه وتتشبث بعروقه ولحمه، فينتزعها كما ينتزع السَّفود إذا أدخل في الصوف المبلول، والسَّفود هو الذي يشوى به اللحم إذا احتمى وأدخل في الصوف المبلول، فيتعلق عليه الصوف ويصير لزقاً، هكذا الروح إذا عرفت أنها ستخرج إلى العذاب، فإنها تتشبث بالبدن، ولا تخرج إلا بقوة ونزع.

فالمقصود أنها محسوسة مشاهدة للملائكة، وتخاطَب، وتقبل الخطاب وتصعد، فإذا خرجت من بدن الإنسان وكانت من أهل الإيمان والتُّقى فإنه يصعد بها إلى السماء، وتفتح لها أبواب السماء إلى أن تصل إلى السماء السابعة، ويقول الله ـ جل وعلا ـ للملائكة: «**اكتبوا كتابه في عليين وأعيدوه إلى الأرض**»[1]، وهذا كله يكون بين تغسيله والصلاة عليه ودفنه، فإذا وضع في قبره عادت إليه روحه فجاءته الملائكة تختبره وتسأله ببدنه وروحه، ولكنها إعادة ليست كهذه الإعادة التي في الدنيا، وإنما إعادة على شكل آخر، فهو مدفون، وهو حي، وهذا يدل على أن الروح ليست هي النفَس الذي يتردد في صدر الإنسان، وكذلك ليست هي

(١) أخرجه أحمد (١٨٥٣٤)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

....

الدم الذي يجري فيه، ولو كان كذلك لما أمكنه من الحياة في البرزخ.

فالمقصود أنها غير معلومة لنا، فإذا كانت توصف بهذه الصفات وهي غير معلومة لنا؛ فكيف يحاول العبد الضعيف الذي فكره محدود وعلمه قاصر أن يعرف ربه، ويصفه بما يصف به المخلوق، هذا هو المقصود من ذكر الروح.

والناس مضطربون فيها:

فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءً من البدن، أو صفة من صفاته؛ كقول بعضهم: إنها النفس أو الريح التي تردد في البدن، وقول بعضهم: إنها الحياة أو المزاج أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض.

وقد يقولون: إنها لا تدرك الأمور المعينة والحقائق الموجودة في الخارج، وإنما تدرك الأمور الكلية المطلقة.

وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة. وربما قالوا: ليست داخلة في أجسام العالم ولا خارجة عنها، مع تفسيرهم للجسم بما يقبل الإشارة الحسية، فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها، ونحو ذلك من الصفات السلبية التي تُلحقها بالمعدوم والممتنع.

وإذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل.

قالوا: بل هذا ممكن، بدليل أن الكليات ممكنة موجودة، وهي غير مشار إليها.

وقد غَفَلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا

قوله: «وقد غفلوا عن كون الكليات» الكليات مثل الحيوانية والإنسانية ونحو ذلك.

في الأعيان، فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال.

واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير، وسبب ذلك أن الروح ـ التي تسمى بالنفس الناطقة عند الفلاسفة ـ ليست هي من جنس هذا البدن، ولا من جنس العناصر والمولدات منها، بل هي من جنس آخر مخالف لهذه الأجناس، فصار هؤلاء لا يعرِّفونها إلا بالسلوب التي توجب مخالفتها للأجسام المشهودة، وأولئك يجعلونها من جنس الأجسام المشهودة، وكلا القولين خطأ.

قوله: «واضطراب النفاة والمثبتة في الروح كثير... إلخ» وبعضهم يقول: إنها جسم نوراني يذهب ويصعد ويأتي، كما يقول ابن القيم في كتابه «الروح»، وهذا لا دليل عليه، بل يجب أن نقول كما قال ربنا: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: ٨٥]، لا تحيطون بها، ولا تعرفونها، ولن تعرفوها.

فالمقصود أنها إذا كانت في بدن الإنسان وهو لا يعرفها، فكيف يحاول أن يعرف وصف الله ـ جل وعلا ـ بالأوصاف التي هو أولى بها من المخلوق؟ إذاً فيجب أن نصف ربنا ـ جل وعلا ـ بما وصف به نفسه، ونجعل أوصافه تليق به من العظمة، ولا يشاركه فيها المخلوق.

وإطلاق القول عليها بأنها جسم أو ليست بجسم يحتاج إلى تفصيل، فإن لفظ «الجسم» للناس فيه أقوال متعددة اصطلاحية غير معناه اللغوي.

فأهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن. وبهذا الاعتبار فالروح ليست جسماً، ولهذا يقولون: الروح والجسم، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]. وقال تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

وقوله: «**وإطلاق القول عليها بأنها جسم**»؛ يعني: إطلاق القول على الروح بأنها جسم فيه تفصيل، وذلك أن الناس تختلف في تعريف الجسم كما ذكر المؤلف.

قال: «**فأهل اللغة يقولون: الجسم هو الجسد والبدن**»؛ يعني: البدن المعروف، وعلى هذا الروح لا تكون جسماً على هذا الاصطلاح، وهم يفرقون بين الروح والجسم كما ذكر الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]. وقوله: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فالروح والجسم في اللغة متغايران.

وأما أهل الكلام، فمنهم من يقول: الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة.

ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة. وكل هؤلاء يقولون: إنه مشار إليه إشارة حسية.

ومنهم من يقول: ليس بمركب من هذا ولا من هذا؛ بل هو ما يشار إليه، ويقال: إنه هنا أو هناك.

قال: «**وأما أهل الكلام**»؛ يعني: أنهم اختلفوا في تعريف الجسم، فمنهم من يقول: «**الجسم هو الموجود، ومنهم من يقول: هو القائم بنفسه، ومنهم من يقول: هو المركب من الجواهر المفردة**» وذلك أن كل موجود في الكون لا يخلو إما أن يكون جوهراً أو يكون عرضاً، فالجوهر ما قام بنفسه وشوهد وشغل مكاناً، وأما العرض فهو ما لا يقوم إلا بغيره؛ كالألوان والعلم والجهل والمرض والصحة، فلا بد أن تكون بغيرها، ولا تجدها قائمة بنفسها.

ولهذا بعضهم يجعل الصفات أعراض ويقول: إن الله ليس بجوهر ولا عرض، وهؤلاء هم النفاة الذين يظنون أنهم ينزهون الله، وفي الواقع أنهم يعطلون صفات الله ـ جل وعلا ـ؛ لأنهم تصوروا أن الله مثلهم تعالى الله وتقدس عن قولهم علواً كبيراً.

قال: «**ومنهم من يقول: هو المركب من المادة والصورة**»؛ يعني: ما تركب من شيئين فأكثر من اللحم والدم والعظام.

قال: «**بل هو ما يشار إليه**»؛ يعني: كل ما صحت الإشارة إليه فهو جسم؛ كأن تقول: هو هنا أو هناك، أو فوق وتحت، أو يمين وشمال.

على كل حال؛ فالجسد في لغة العرب هو ما تكوَّن من اللحم

. . . .

والدم والعظام، وهو البدن كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [المنافقون: ٤]، وقال: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]، فالجسم هو المشاهد للإنسان من وجهه ويديه ورجليه وسائر بدنه.

ولهذا يقول المعطلة: «إن الله ليس بجسم»، وكل هذا نفياً لما علق في أذهانهم، فالله ـ جل وعلا ـ يجب أن نقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى: ١١]، لا نقول: ليس كجسم؛ لأن الجسم لن يأتي نفيه ولا إثباته عن الله ـ جل وعلا ـ، والشيء الذي لم يأتِ نفيه ولا إثباته فإنه يجب ألا نثبته ولا ننفيه.

ولكن لو قال قائل: إن الله ليس بجسم؛ فنقول: إن هذا الكلام يحتمل عدة احتمالات:

فإن أراد أنه بدن مركب من كذا وكذا، فالله ليس كذلك.

وإن أراد أنه لا يكون فوق ولا تحت ولا يمين، فهذا أيضاً لا يجوز، فالله فوق خلقه مستوٍ على عرشه.

وإن أراد بالجسم الذي تصح الإشارة إليه، فالله ـ جل وعلا ـ يشار إليه، والدليل أن الرسول ﷺ قال للجارية: «**أين الله**»، فقالت: في السماء[1]، فحكم ﷺ أنها مؤمنة بهذا.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

فعلى هذا إن كانت الروح مما يشار إليه ويتبعه بصر الميت، كما قال ﷺ: **«إن الروح إذا خرجت تبعها البصر، وإنها تقبض ويعرج بها إلى السماء»**[(١)]؛ كانت الروح جسماً بهذا الاصطلاح.

والمقصود أن الروح إذا كانت موجودة حية عالمة قادرة، سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات، والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً.

والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو مشاهدة نظيره، فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العقول هم أعجز عن أن يحدّوه أو يكيّفوه منهم عن أن يحدّوا الروح أو يكيفوها.

فإذا كان من نفى صفات الروح جاحداً معطلاً لها، ومن مثَّلها بما يشاهده من المخلوقات جاهلاً ممثلاً لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات، فالخالق سبحانه وتعالى أولى أن يكون من نفى صفاته جاحداً معطلاً، ومن قاسه بخلقه جاهلاً به ممثلاً، وهو ـ سبحانه ـ ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات.

قوله: «والعقول قاصرة عن تكييفها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيراً»؛ يعني: أن الذين اضطربوا في الروح وقالوا فيها الأقوال الفاسدة ولم يشاهدوها أو يشاهدوا نظيراً لها كيف يحاولون أن يعرفوا أوصاف رب العالمين تعالى الله وتقدس؟

---

(١) أخرجه مسلم بنحوه (٩٢٠)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها بالشطر الأول.

. . . .

ولو قيل مثلاً: صفوا لنا جبريل؟ لما استطاعوا، ولن يستطيع أحد من بني آدم أن يصفه؛ لأن جبريل له أكثر من ست مئة جناح، أين هذه الأجنحة؟ والرسول ﷺ رآه على صورته التي خلقه الله عليها وقد سد الأفق. ومن ملائكة الله ما هو أعظم منه وأكبر، فهي مخلوقة من مخلوقات الله ـ جل وعلا ـ.

والإنسان قد يصاب بمرض في بدنه ولا يدري ما هو هذا المرض، ثم يحاول أن يصف رب العالمين ـ جل وعلا ـ بالأوصاف التي هو أولى بها.



وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة:

القاعدة الأولى: أن الله ـ سبحانه ـ موصوف بالإثبات والنفي، فالإثبات كإخباره بأنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، ونحو ذلك، والنفي؛ كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتاً، وإلا فمجرد النفي ليس فيه مدح ولا كمال؛ لأن النفي المحض عدم محض، والعدم المحض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل: ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحاً أو كمالاً. ولأن النفي المحض يوصف به المعدوم والممتنع، والمعدوم والممتنع لا يوصف بمدح ولا كمال.

قوله: «**وأما الخاتمة الجامعة ففيها قواعد نافعة**»؛ يعني: أن خاتمة الكتاب تحتوي على قواعد يرجع إليها فروع كثيرة، والقاعدة هي التي تكون مرجعاً لما يتفرع عنها من المعاني والأقوال التي تقال.

قال: «**القاعدة الأولى: أن الله ـ سبحانه ـ موصوف بالإثبات والنفي**»، وهذا ظاهر جداً في كتاب الله وفي أحاديث رسوله ﷺ، فالله ـ جل وعلا ـ أثبت لنفسه الصفات؛ كالسمع والبصر والعلم والقدرة والحياة، والإرادة والكلام وغير ذلك، ونفى عن نفسه أن يكون مشابهاً لخلقه، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم]، وقال: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص]، وقال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وما أشبه ذلك.

قوله: «**وينبغي أن يُعلم أن النفي ليس فيه مدح ولا كمال، إلا إذا تضمن إثباتاً**» فإذا قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾

....

[فصلت: ٤٦]، ففيه نفي الظلم وإثبات كمال العدل لله - جل وعلا -، أما النفي المحض فلا يتضمن إثبات، فهذا لا يأتي في صفة الله - جل وعلا -؛ لأن النفي المحض هذا عدم، والعدم ليس مدحاً بل ذمّاً.

والعدم ينقسم إلى قسمين:

الأول: عدم مطلق، فمن ذلك الأمور التي يقدرها الذهن ويفرضها في الخيال؛ كأن يفرض جبالاً من زئبق واقفة بين السماء والأرض، أو يتخيل إنساناً نصفه ثلج ونصفه نار، وهذه أمور لا وجود لها إلا في الذهن، وهي عدم في الواقع.

الثاني: عدم مقيد مؤقت، وهو إما وجد في الأزل أو سيوجد في المستقبل، وهذا نفيه في الوقت الذي كان فيه عدماً، كما قال الله - جل وعلا -: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ①﴾ [الإنسان]، وقال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ⑨﴾ [مريم: ٩]؛ يعني: لم تكن شيئاً موجوداً، فهذا يكون في ذلك الوقت عدماً، ولكنه موجود في علم الله وكتابته أنه سيوجد.

فلهذا كان عامةُ ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح كقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

فنفيُ السِّنَة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيام، فهو مبيِّن لكمال أنه الحي القيوم.

وقول المؤلف: «فلهذا كان عامةُ ما وصف الله به نفسه من النفي متضمناً لإثبات مدح»؛ يعني: أن كل ما نفاه الله عن نفسه أو نبيُّه ﷺ فإنه يتضمن إثبات كمال الضد.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ﴾ السِّنَة هي مبادئ النوم، والنوم هو الاستغراق في فقد الإحساس، وهو شبيه بالموت، ولهذا سمّاه الله موتاً في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا وَٱلَّتِي لَمۡ تَمُتۡ فِي مَنَامِهَاۖ﴾ [الزمر: ٤٢]؛ فالنائم متوفّىً، يجوز أن ترجع روحه، ويجوز أن لا ترجع، ولهذا قال: ﴿فَيُمۡسِكُ ٱلَّتِي قَضَىٰ عَلَيۡهَا ٱلۡمَوۡتَ وَيُرۡسِلُ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ﴾؛ يعني: التي في النوم ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۚ﴾ ولو شاء لأمسكها فماتت.

وقد كان الرسول ﷺ يقول عند نومه: «**فإن أمسكت نفسي فارحمها، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين**»[(١)]، ويقول: «**اللَّهُمَّ باسمك أحيا، وباسمك أموت**»[(٢)].

وسئل ﷺ عن أهل الجنة: هل ينامون؟ فقال: «**لا، النوم أخو الموت**»[(٣)]، فأهل الجنة لا ينامون لكمال حياتهم، فهم لا يحتاجون إلى نوم، أما في هذه الدنيا فالإنسان في حاجة إلى الراحة.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه مسلم (٢٧١١)، من حديث البراء رضي الله عنه.
(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩١٩)، من حديث جابر رضي الله عنه.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ أي: لا يُكْرثه ولا يُثْقله، وذلك مستلزم لكمال قدرته وتمامها، بخلاف المخلوق القادر إذا كان يقدر على الشيء بنوع كلفة ومشقة، فإن هذا نقص في قدرته، وعيب في قوته.

وكذلك قوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، فإن نفي العزوب مستلزم لعلمه بكل ذرة في السماوات والأرض.

والله ـ جل وعلا ـ نفى عن نفسه السِّنَة وهي مبادئ النوم، فلا تعتريه ولا تتطرق إليه لكمال حياته، ونفي السِّنة والنوم يتضمن كمال حياة الله ﷻ.

وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ هذا نفي يتضمن كمال الملك، فله الملك كله، ولا أحد يستطيع أن يشفع إلا إذا أذن الله له؛ لأن الشافع ليس له شيء، ولا يشفع بمجرد الدعاء إلا إذا أذن له. وقد عرّف العلماء الشفاعة بأنها إرادة رحمة الله بالمشفوع له وإظهار كرامة الشافع، ولهذا يكرم الله ـ جل وعلا ـ رسوله بالشفاعة في الموقف، وهو المقام المحمود. **فالمقصود** أن النفي في صفات الله لا بد أن يتضمن كمالاً ومدحاً وثناءً في مقابله، وإلا فلا يدخل في أسماء الله تعالى.

قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾؛ يعني: لا يثقله، وهذا يدل على أنه كامل القدرة، فحفظ السماوات والأرض ميسور وسهل لكمال قدرته.

وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾؛ يعني: لا يغيب عنه، وهذا يستلزم كمال علمه، فعلمه محيط بكل شيء وإن دق فلا يخفى عليه شيء، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ١٦].

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق]، فإن نفي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دلَّ على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه من النصب والكلال ما يلحقه.

قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ هذه الآية نزلت جواباً لأهل الباطل وهم اليهود، فهم يقولون: إن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام، واستراح في اليوم السابع، وهو يوم السبت؛ لأنه تعب، ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٤﴾﴾ [المنافقون].

وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ اللغوب هو التعب، وهذا يدل على كمال قدرته التامة، فإنه يقول للشيء: «كن» فيكون بعد قوله بدون فاصل.

والضمير المجموع في قوله: ﴿خَلَقْنَا﴾ للعظمة والتعظيم، وليس لأن معه أعواناً أو مساعدين.

وقوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هذا يدل على أن ما بين السماء والأرض مخلوق، وفيها رد على من يقول: إنه فضاء!! فكل الكون مخلوقٌ له، ولكن ليس فوق العرش مخلوق، وإنما فوق العرش رب العالمين، والعرش محيط بالكون كله، وهو فوقه.

وخَلَق هذه الأشياء وجعل السماء مرتفعة ارتفاعاً عظيماً جداً هائلاً لا نقدره ولا نعرفه، ولهذا نجد الكفار الذين استطاعوا أن يصلوا إلى شيء من مشاهدة مخلوقات الله ـ جل وعلا ـ يصفون هذه بأوصاف قد لا تُعقل، فيقولون مثلاً: النجوم بيننا وبينها آلاف السنين الضوئية، والسنة الضوئية تقدر بشيء خيالي جداً، فيجعلون الكون كله فضاء فقط، وينكرون أن يكون هناك سماء مبنية، وذلك لبعدها عن الأنظار؛ ولأن الشيء إذا كان بعيداً فإنه لا يمكن أن يُرى إلا أن يصطدم النظر بجسم

. . . .

أمامه، وهذا تكذيب لقول الله تعالى يقول: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦]، ولا يمكن أن يأمرنا بالنظر إلى شيء عدم، وإنما يأمرنا بشيء محسوس مشاهد.

ولما عُرج برسول الله ﷺ مع جبريل استفتح جبريل باب السماء الدنيا، فقيل له: من؟ فقال: «**جبريل**». قال: ومن معك؟ قال: «**محمد**». قالوا: أرسل إليه؟ قال: «**نعم**»[١]، ففتح له، وهكذا السماء الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.

والله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠]، فيستحيل دخولهم الجنة؛ لاستحالة دخول الجمل في ثقب الإبرة فهو ممتنع، والمعلق على الممتنع يكون ممتنعاً.

والمقصود أن ربَّ العالمين خلق السماوات على سعتها وعظمها في وقت أقل من خلق الأرض، ولو شاء لخلق هذا الكون كله في لحظة، ولكن لحكمة أرادها سبحانه، ولهذا أخبرنا أنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وأول هذه الأيام هو يوم الأحد، وهذه الأيام هل هي كأيامنا هذه أو بمقدارها؟ الله أعلم أنها بتقدير أجسام أخرى غير هذه الأجسام التي عندنا، فالشمس والقمر ودورها دور آخر، أو أنها بقدر هذه الأيام، وهذا هو المتبادر عند كثير ممن يسمع الكلام.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣)، من حديث أبي ذر ﷺ.

وكذلك قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، إنما نفي الإدراك الذي هو الإحاطة، كما قاله أكثر العلماء، ولم ينفِ مجرد الرؤية؛ لأن المعدوم لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدح، إذ لو كان كذلك لكان المعدوم ممدوحاً، وإنما المدح في كونه لا يُحاط به وإن رئي، كما أنه لا يحاط به وإن عُلم، فكما أنه إذا عُلم لا يحاط به علماً، فكذلك إذا رُئي لا يحاط به رؤية.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ يعني: أنه لا تحيط به الأبصار، والرؤية غير الإدراك، وهذا يكون أيضاً في المخلوق، ومن ذلك ما قاله قوم موسى: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]؛ يعني: سوف يدركنا فرعون، فقال موسى: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]؛ لأن ربه هو الذي أمره بهذا، فنفى الإدراك مع وجود الرؤية؛ يعني: فرعون رآهم ولم يدركهم.

وربنا ـ جل وعلا ـ يُرى وجهه ولا يحاط به، فهو أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء تعالى الله وتقدس. واستدلال المعتزلة ونفاة الرؤية بالآية غير صحيح ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ وذلك أنه نفى الإدراك ولم ينفِ الرؤية.

ولهذا لما سئل عكرمة مولى ابن عباس عن الآية فقال: أليس ترى السماء؟ قال: بلى. قال: أفكلها ترى؟[1]، فالله أكبر وأعظم من ذلك، فالرؤية لا يلزم منها الإدراك والإحاطة.

وقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾؛ يعني: لعظمته وكبريائه تعالى وتقدس، فهو وإن رآه بصر المخلوق في الموقف وفي الجنة؛ إلا أنه لا يحاط به ولا يُدرك.

---

(١) «تفسير الطبري» (٢٢/ ٥١٣).

فكان في نفي الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحاً وصفة كمال، وكان ذلك دليلاً على إثبات الرؤية لا على نفيها، لكنه دليل على إثبات الرؤية مع عدم الإحاطة، وهذا هو الحق الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

وإذا تأملت ذلك وجدت كل نفي لا يستلزم ثبوتاً هو مما لم يصف الله به نفسه، فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلـٰهاً محموداً، بل ولا موجوداً.

وكذلك من شاركهم في بعض ذلك؛ كالذين قالوا: إنه لا يتكلم، أو لا يُرى، أو ليس فوق العالم، أو لم يستوِ على العرش، ويقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا مبايناً للعالم ولا محايث له، إذ هذه الصفات يمكن أن يوصف بها المعدوم، وليست هي مستلزمة صفة ثبوت، ولهذا قال محمود بن سُبُكْتِكِين لمن ادّعى

قوله: «**فالذين لا يصفونه إلا بالسلوب لم يثبتوا في الحقيقة إلـٰهاً محموداً، بل ولا موجوداً**»؛ يعني: أنهم يثبتون عدماً محضاً، والعدم ليس بشيء، فإذاً لا يعبدون إلا العدم!! وليس لهم رب - في زعمهم - معبود، بل هذا يلزم منه الإلحاد المطلق الذي يكون إلحاداً وتعطيلاً عن الخالق، فيلزم منه قولهم: هذا العالم وجد بنفسه، وسيبقى بنفسه كما تقوله الفلاسفة، وربما يكون هذا مرادهم ومقصودهم، ولكن يتسترون بهذا الكلام الذي قد ينطلي على من يجهل مرادهم.

وقوله: «**كالذين قالوا: إنه لا يتكلم، أو لا يرى، أو ليس فوق العالم... إلخ**» هذا قاله ابن فورك وهو من أتباع الأشعري، وقال: إنه ليس فوق ولا تحت، وهو قول الجهمية والمعتزلة وغيرهم.

وقوله: «**ولهذا قال محمود بن سبكتكين**» وهو أحد الكبراء الذين

ذلك في الخالق: ميِّز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم.

وكذلك كونه لا يتكلم، أو لا ينزل، ليس في ذلك صفة مدح ولا كمال، بل هذه الصفات فيها تشبيه له بالمنقوصات أو المعدومات، فهذه الصفات منها ما لا يتصف به إلا المعدوم، ومنها ما لا يتصف به إلا الجماد أو الناقص.

فمن قال: لا هو مباين للعالم، ولا مداخل للعالم، فهو بمنزلة من قال: لا هو قائم بنفسه ولا بغيره، ولا قديم ولا محدَث، ولا متقدم على العالم ولا مقارن له.

ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم.

لهم تأثير في قتال الكفار، وهو من أهل السُّنَّة، ولما تكلم ابن فورك بهذا الكلام: لا فوق، ولا تحت، ولا داخل العالم، ولا خارج العالم؛ قال له: «**ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته وبين المعدوم**»؛ يعني: هل يوجد وصف للعدم أكثر من هذا؟ والعقل لا يقبل الشيء الذي لا حقيقة له.

وقوله: «ومن قال: إنه ليس بحي ولا سميع ولا بصير ولا متكلم، لزمه أن يكون ميتاً أصم أعمى أبكم»؛ يعني: إذا وصف بالسلوب ونفى عنه الحياة والسمع والبصر والكلام؛ صار أشبه بالجماد!! لأنه لا يقبل السمع ولا البصر!!

وهذا كفر بالله ـ جل وعلا ـ وجحود؛ لأنه يعلم أن لله سمعاً وبصراً ثم نفاه، وحقيقة الأمر أن هؤلاء أرادوا أن يُلبسوا على الناس، فصاروا يأتون بالنفي والسلوب التي تقتضي أن يكون الموصوف الذي وصفوه عدماً محضاً، وهو تعطيل لله ـ جل وعلا ـ عن أن يكون موجوداً، وتعطيل للخلق عن أن يكون لهم خالق، وهذا هو كمال التعطيل.

فإن قال: العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر، وما لم يقبل البصر؛ كالحائط لا يقال له: أعمى ولا بصير.

قيل له: هذا اصطلاح اصطلحتموه، وإلا فما يوصف بعدم الحياة والسمع والبصر والكلام يمكن وصفه بالموت والصمم والعمى والخرس والعجمة.

قوله: «العمى عدم البصر عما من شأنه أن يقبل البصر»؛ يعني: قولهم هذا صفة للجماد، فالجماد لا يتصف بالسمع والبصر قالوا: لا، الجماد لا يقبل هذا، والذي لا يقبل هذا لا يقال له ذلك، فإذاً هم يقولون للشيء الذي يقبل ذلك، وأن الله ـ جل وعلا ـ ليس له هذه الأشياء، وكل هذا فراراً من التشبيه زعموا؛ لأن المخلوق له سمع وبصر وعلم وحياة وقدرة وإرادة.

وقالوا: لو وصفناه بشيء من ذلك؛ لكان مشابهاً للمخلوق، وكل هذه تعليلات باطلة، وإلا إذا قيل له: إن سمع الله ليس كسمعك ولا كسمع المخلوقات، وبصره ليس كبصرك؛ يغضب كما غضب الزمخشري في ذلك، وقال: «إنكم تتسترون بالبلفكة»[1]؛ يعني: التشبيه، فإذا قيل لكم: أنتم مشبهة، قلتم: إن سمعه بلا كيف، وبصره بلا كيف، وهذا تستر منكم عن التشبيه، فأنتم مشبهة!!

فنقول له: وأنت معطل، فقد عطلت الله ـ جل وعلا ـ عما وصف به نفسه، والذي تقوله لا تستطيع أن تثبته بدليل سمعي لا من كتاب الله ولا من سُنَّة رسوله، وإنما هو دعوى تدعيها أنت، فلا تقبل دعواك، والمرجع إلى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، وفي كلام الله ورسوله الكمالُ والمدح والثناء، وفي كلامك أنت النقص والعدم.

---

(١) «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٤٨).

....

فالمقصود أن الذي يحاول أن يصفه يكون معطلاً مبطلاً؛ فمعنى ذلك: أنه يجعله معدوماً أو يجعله على أقل تقدير كالجماد الذي لا يتصف بالحياة ولا بالسمع، ولا بالبصر ولا بغير ذلك، وهذا اجتمع فيه التشبيه والتعطيل، فكل معطل مشبه، وكل مشبه معطل.

أما الذي يسلم من التشبيه والتعطيل؛ فهو الذي يصف الله ـ جل وعلا ـ ويسميه بما وصفه وسمى به نفسه أو رسوله ﷺ.

وأيضاً: فكل موجود يقبل الاتصاف بهذه الأمور ونقائضها، فإن الله قادر على جعل الجماد حياً، كما جعل عصا موسى حية، ابتلعت الحبال والعِصي.

وأيضاً: فالذي لا يقبل الاتصاف بهذه الصفات أعظم نقصاً ممن يقبل الاتصاف بها مع اتصافه بنقائضها، فالجماد الذي لا يوصف بالبصر ولا العمى، ولا الكلام ولا الخرس، أعظم نقصاً من الحي الأعمى الأخرس.

فإذا قيل: إن الباري ﷻ لا يمكن اتصافه بذلك، كان في ذلك من وصفه بالنقص أعظم مما إذا وصف بالخرس والعمى والصمم ونحو ذلك، مع أنه إذا جُعل غير قابل لها كان تشبيهاً له بالجماد الذي لا يقبل الاتصاف بواحد منهما، وهذا تشبيه بالجمادات لا بالحيوانات، فكيف من قال ذلك على غيره ما يزعم أنه تشبيه بالحي!

وأيضاً: فنفس نفي هذه الصفات نقص، كما أن إثباتها كمال، فالحياة من حيث هي هي ـ مع قطع النظر عن تعيين الموصوف بها ـ صفة كمال. وكذلك العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والفعل ونحو ذلك. وما كان صفة كمال فهو سبحانه وتعالى أحق بأن يتصف به من المخلوقات، فلو لم يتصف به مع اتصاف المخلوق به لكان المخلوق أكمل منه.

....

واعلم أن الجهمية المحضة كالقرامطة ومن ضاهاهم ينفون عنه ـ تعالى ـ اتصافه بالنقيضين حتى يقولوا: ليس بموجود، ولا ليس بموجود، ولا حي، ولا ليس بحي.

قوله: «**واعلم أن الجهمية المحضة**» الجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان، وهو رجل ضال مضل، فكان له أثر من التعطيل والفساد والانحراف في الأمة كبير، فصار كثير من الملاحدة والمبطلة ينسبون إليه كالمعتزلة.

وأما المعتزلة؛ فهم أتباع واصل بن عطاء، وهو تلميذ الحسن البصري، وأصل فساده أنه لما جاء سائل يسأل الحسن البصري عن حكم مرتكب الكبيرة، فبادر واصل بالجواب فقال: «لا مؤمن ولا كافر»، ثم اعتزل مجلس الحسن البصري وصار يقرر هذا المبدأ. ثم صار له أتباع وعظم أمره باتباع عمرو بن عبيد الزاهد المشهور لما اتبعه وسار معه، ثم كثروا فيما بعد وصاروا جهمية، فنفوا صفات الله ـ جل وعلا ـ مطلقاً، وأثبتوا أسماء مجردة بلا صفات.

واستولوا على بعض الخلفاء كالمأمون، فصاروا هم الذين يعلمونه ويربونه، ثم لما تولى الخلافة قربهم وجعلهم قضاة، ثم ابتلى الله ـ جل وعلا ـ المسلمين بهم، فصاروا يرغمون الناس على القول بأن القرآن مخلوق، وأن صفاته مخلوقة، فكانوا جهمية، وكذلك من ضاهاهم، فكل من عطل الله ـ جل وعلا ـ صار يقال له: إنه جهمي؛ لأن الجهم هو أول من تكلم بهذا.

ومعلوم أن الخلو عن النقيضين ممتنع في بدائه العقول؛ كالجمع بين النقيضين.

وآخرون وصفوه بالنفي فقط، فقالوا: ليس بحي ولا سميع ولا بصير.

وهؤلاء أعظم كفراً من أولئك من وجه، وأولئك أعظم كفراً من هؤلاء من وجه.

فإذا قيل لهؤلاء: هذا يستلزم وصفه بنقيض ذلك كالموت والصمم والبكم.

قالوا: إنما يلزم ذلك لو كان قابلاً لذلك. وهذا الاعتذار يزيد قولهم فساداً.

وكذلك من ضاهى هؤلاء، وهم الذين يقولون: ليس بداخل العالم ولا خارجه، **إذا قيل لهم**: هذا ممتنع في ضرورة العقل، كما إذا قيل: ليس بقديم ولا محدث، ولا واجب ولا ممكن، ولا قائم بنفسه ولا قائم بغيره.

قالوا: هذا إنما يكون إذا كان قابلاً لذلك، والقبول إنما يكون من المتحيز، فإذا انتفى التحيز انتفى قبول هذين النقيضين.

فيقال لهم: علمُ الخلق بامتناع الخلو من هذين النقيضين، هو علم مطلق لا يُستثنى منه موجود. والتحيز المذكور إن أريد به كون الأحياز الموجودة تحيط به، فهذا هو الداخل في العالم، وإن أريد

قوله: «والقبول إنما يكون من المتحيز»؛ يعني: أن الله لا يقبل ذلك، فإذا كان لا يقبل ذلك فهو عدم، فالتحيز معناه عندهم أن يكون في مكان أو في جهة من الجهات.

به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها متميز عنها، فهذا هو الخروج.

فالمتحيز يراد به تارة ما هو داخل العالم، وتارة ما هو خارج العالم، فإذا قيل: ليس بمتحيز، كان معناه: ليس بداخل العالم ولا خارجه.

....

فهم غيّروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر، وهو المعنى الذي عُلم فساده بضرورة العقل. كما فعل أولئك في قولهم: ليس بحي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، ولا عالم ولا جاهل.

قوله: «**فهم غيروا العبارة ليوهموا من لا يفهم حقيقة قولهم أن هذا معنى آخر**» مثل ذلك قولهم: إن الله ليس له جارحة، أو ليس له أعضاء، أو ليس بجوهر ولا عرض.

والجارحة؛ يعني: أنه ليس له يد ولا وجه ولا رجل ولا عينين ولا يدين، فيجعلون هذه الجوارح، وهذا قد يؤثر على كثير ممن ينتسب إلى أهل السُّنَّة، كما يقول البيهقي: في كتابه «الأسماء الصفات»: «باب ما جاء في إثبات اليدين لا من حيث الجارحة»، فهذا شيء يرتسم في الذهن، أو يخاف أنه يفهم منه أن صفة الله كصفة المخلوق، وأن هذا تناقض لا يجوز مثل هذا، وهذا يوهم أنه يتصور أن يد الله كيد المخلوق تعالى الله وتقدس، ولهذا ينفيه ولا يثبته.

والمقصود أن ما ذكره المؤلف في التفريع على هذه القاعدة هو أن النفي لا يكون نفياً محضاً فيما وصف الله ـ جل وعلا ـ به نفسه، وإنما النفي الذي نفاه الله عن نفسه لا يتضمن كمالاً، أما أهل الباطل فإن دينهم النفي الخالص الذي ليس فيه إثبات شيء.

* * *

القاعدة الثانية: أن ما أخبر به الرسول عن ربه ﷻ فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أو لم نعرف؛ لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسُّنَّة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه.

قوله: «**أن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه ﷻ فإنه يجب الإيمان به، سواء عرفنا معناه أو لم نعرف**» وهذا على سبيل التنزل، وإلا فالخطاب الذي يخاطبنا الله ـ جل وعلا ـ به أو يخاطبنا به رسوله ﷺ واضح وجلي، قال الله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ۝١١٨﴾ [آل عمران].

والرسول ﷺ قد أُعطي البيانَ والفصاحة والنصح والعلم، وكان إذا تكلم تكلم بكلام قليل، ثم يكرره ثلاثاً حتى يُحفظ عنه، ويوضح للناس كل الإيضاح، فدعوى أن في الكتاب والسُّنَّة شيئاً خوطبنا به لا يعلمه أحد كذب على الله ـ جل وعلا ـ وعلى رسوله، والله ﷻ قد ذم الذين لا يفهمون الخطاب، فقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر].

يقول المفسرون: هل من طالب علم فيعينه الله على ذلك؟ ولا سيما أن هذا في الأصول كالإيمان بالله ﷻ والإيمان برسوله، فالإيمان جاء به الرسول ﷺ ووضحه، ونُقل عنه نقلاً متواتراً بحيث إنه ليس فيه لَبس ولا اشتباه.

ومعلوم أن الرسول ﷺ يعلمنا الأشياء التي لو تركناها لم يضرنا ولم نأثم، مثل أدب النوم والأكل والجلوس واللباس وقضاء الحاجة وما أشبه ذلك، وهذه كلها ليست لازمة لنا، وإنما هي من باب الأدب فقط، فكيف يعلمنا هذه الأمور، ويترك باب معرفة الله ﷻ مغلقاً أو مشتبهاً وملتبساً؟! هذا لا يمكن أن يقوله عاقل فضلاً عمن يؤمن بالله وبرسوله.

وقوله: «**سواء عرفنا معناه أو لم نعرف**» فالأمور التي تتعلق بالعبادة

وكذلك ما ثبت باتفاق سلف الأمة وأئمتها. مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسُّنَّة، متفقاً عليه بين سلف الأمة.

كلها واضحة وجلية؛ لأنه ليس فيه شيء لا يعرف معناه، أما حقائق الأشياء فما كلفنا بها، فكيف يكون الذي أخبرنا عنه بالآخرة؟ أو كيف صفاته التي تقوم بذات الرب ـ جل وعلا ـ؟ فهذه أمور لم نُكلَّف ولم نؤمر بها حتى يكون ذلك غير مبين، وإنما كلفنا بالمعاني التي خوطبنا بها، فإذا قُدِّر أن العبد لم يعرف المعنى؛ فإنه يجب أن يقول كما قال الإمام الشافعي: «آمنت بالله وبما جاء عن الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله، وبما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله»، وقال هذا لوجود أمور صار فيها خلاف، والخلاف لا يكون في النصوص وإنما في المفاهيم.

قوله: «مع أن هذا الباب يوجد عامته منصوصاً في الكتاب والسُّنَّة، متفقاً عليه بين سلف الأمة»؛ يعني: أن أوصاف الله ـ جل وعلا ـ وأسماءه منصوصٌ عليها، وليس هو محلَّ طلبٍ للفهم والاستنتاج، وإنما نصوص أخبر الله ﷻ بها، وهي أمور غيبية يخبر بها عن نفسه، ولكن الإخبارات واضحة.

وما تنازع فيه المتأخرون نفياً وإثباتاً، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحداً على إثبات لفظ أو نفيه، حتى يعرف مراده، فإن أراد حقاً قُبل، وإن أراد باطلاً رُدّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقاً ولم يُرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويُفَسّر المعنى، كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك.

وقوله: «كما تنازع الناس في الجهة والتحيز وغير ذلك» هذه الكلمة «الحيز والجهة» تحتمل أموراً، فإن قال قائل: ليس في جهة أو: إنه في جهة؛ فنقول: إن كان يريد أن الله ليس محصوراً في مخلوقاته؛ فنقول: إن هذا المعنى صحيح، وكذا إن قال: إن الله ليس في حيّز أو: إنه في حيّز؛ فإن أراد أنه ليس محوزاً في مكان، فهذا المعنى صحيح، ولكن اللفظ غير صحيح، ويجب أن يعبِّر عنه بالعبارات الصحيحة الشرعية التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، والألفاظ والمعاني الصحيحة واضحةٌ في الكتاب والسُّنَّة، فيقول: إن الله ليس كمثله شيء، وإن الله فوق عباده، وإن الله استوى على عرشه، وما أشبه ذلك، والعبارات البدعية التي لم تأتِ في الكتاب ولا في السُّنَّة يجب أن تُرد ولا يوصف الله ـ جل وعلا ـ بها، فلا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ.

ومثل ذلك «الجسم»، فإذا قال: إن الله جسم أو: إن الله ليس بجسم؛ فنقول: ماذا يريد بالجسم؟ أيريد أنه ليس مركباً؟ أو أنه لا تصح الإشارة إليه؟ أو أنه ليس فوق؟ أو أنه ليس له مكان؟ فإن أراد هذه المعاني فهذا باطل لفظاً ومعنىً، وإن كان يريد أنه ليس كأجساد الخلق أو أنه ليس مركباً كما تركب أجساد الناس، فنقول: هذا المعنى حق، فالله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⑪﴾ [الشورى: ١١]، والواجب أن يقول هكذا.

فلفظ «الجهة» قد يراد به شيء موجود غير الله، فيكون مخلوقاً، كما إذا أريد بالجهة نفس العرش أو نفس السماوات. وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

ومثل ذلك إذا قال: إن الله ليس بجوهر ولا عرض؛ فنقول: إن أراد أنه ليس كالمخلوقات فهذا المعنى صحيح، ولكنَّ العبارة باطلة، ويجب أن يقول: إن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وهكذا.

وهذه الألفاظ التي يعبِّرون بها عن الله كثيرة، ولكن بعضهم يريد معنىً باطلاً، ويأتي بألفاظ موهمة، والذي يسمعها ممن لا يعرف مراده يظن أنه يريد التنزيه، وفي الحقيقة أنهم يريدون تعطيل صفات الله ﷻ.

وقوله: «فلفظ الجهة قد يراد به شيء موجود غير الله»؛ يعني: إذا أثبت الجهة لله تعالى أو نفاها فإن هذا كله مردود عليه؛ ونقول: إن هذا لفظ مبتدع لا يجوز أن يقال في حق الله ـ جل وعلا ـ.

ولا بد من الاستفصال في مراده بالجهة، فإن أراد أن الله ليس محصوراً في مكان فهذا حق، وإن أراد أنه ليس فوق وليس مستوياً على عرشه؛ فهذا باطل، فيرد لفظه ومعناه إذا تبين أنه يريد باطلاً، أما إذا كان يريد حقاً فنقول: الحق يجب أن يقبل، ولكن ينبغي أن يعبِّر عنه بالعبارات الشرعية التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة.

ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ «الجهة» ولا نفيه، كما فيه إثبات «العلو»، و«الاستواء»، و«الفوقية»، و«العروج إليه»، ونحو ذلك.

وقد علم أن ما ثَمَّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق مباين للمخلوق ﷻ، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته.

وقوله: «ومعلوم أنه ليس في النص إثبات لفظ الجهة ولا نفيه»؛ يعني: أن لفظة «الجهة» لم ترد في النصوص الشرعية، وإنما وردت في الصفات: العلو والاستواء، وهذا قد علم في الشرع وفي الفطرة السليمة، فالله ليس مخالطاً لخلقه وهو فوق عرشه بائن منهم، ولهذا يعبِّر السلف بهذه العبارة فيقولون: «بائن من خلقه» حتى يبطل قول الذين يقولون: إن الله في كل مكان، أو: إن الله مع خلقه حالٌّ معهم، أو: إنه ليس داخل العالم ولا خارج العالم، ولا تصح إليه الإشارة، إلى غير ذلك من عباراتهم المبتدعة، بخلاف أهل السُّنَّة فإنهم يأتون بالعبارات التي قالها الله وقالها رسوله، ويبطلون هذه العبارات الفاسدة المبتدعة التي تتضمن باطلاً أو تتضمن إلحاداً أو حلولاً أو تعطيلاً.

وقوله: «وقد علم أن ما ثَمَ موجود إلا الخالق والمخلوق»؛ يعني: الكون كله يتضمن خالقاً ومخلوقاً، فالخالق هو الله و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وأما المخلوق المقهور فالله ـ جل وعلا ـ هو الذي أوجده وخلقه، وليس مماثلاً لله ﷻ.

قال: «والخالق مباين للمخلوق ﷻ» فلا يكون الله مع هؤلاء المخلوقين حالّاً فيهم، بل هو مباين لهم، وهو أكبر وأعظم من ذلك.

ثم يقول: **«ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته»** وهذا علم ضروري، فليس هو داخلاً وحالّاً فيهم، ولا هم داخلون وحالّون في الله تعالى وتقدس، ولا يقول ذلك إلا ضال مضل.

فيقال لمن نَفى «الجهة»: أتريد بالجهة أنها شيء موجود مخلوق، فالله ليس داخلاً في المخلوقات، أم تريد بالجهة ما وراء العالم، فلا ريب أن الله فوق العالَم، بائن المخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة: أتريد بذلك أن الله فوق العالم؟ أو تريد به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؟ فإن أردت الأول فهو حق، وإن أردت الثاني فهو باطل.

قوله: «فيقال لمن نفى الجهة... إلخ»، هذا جواب لمن يثبت أو ينفي الجهة لله تعالى، وقد تقدم الكلام عليه قريباً.

وقوله: «أم تريد بالجهة ما وراء العالم» المقصود بالعالم المخلوقات كالسماء والأرض، فالله ـ جل وعلا ـ لا يكون في داخلها، ولا يكون شيء منها يحيط به أو يقله أو يظله، تعالى الله وتقدس.

وإذا نزل ـ كما أخبر المصطفى ﷺ ـ إلى السماء الدنيا في كل ليلة؛ فإنه ينزل وهو فوق المخلوقات كلها وهو على عرشه، وكذلك إذا جاء للفصل بين عباده يوم القيامة إلى الأرض، فإنه يأتي وهو فوق مخلوقاته كلها وهو على عرشه.

والله ـ جل وعلا ـ أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء، ولا يجوز أن يُتوهم أن مجيئه ونزوله كنزول المخلوقات؛ لأن هذا تشبيه لله ـ جل وعلا ـ، فالله ﷻ لا يحاط به علماً، ولا يحاط به ذاتاً تعالى الله وتقدس، وكل هذا يدل على عظم الله ـ جل وعلا ـ، فكيف يتوهم أنه يحاط به! مع أنه يقبض العالم بيده، ويكون بالنسبة إليه كالخردلة بالنسبة لأحدنا كما قال ابن عباس ﵄.

فالمقصود أن التوهم بأن شيئاً من مخلوقاته يحيط به أو يكون فوقه أو يكون مقلّاً له حاملاً له؛ فكل هذا توهم باطل، ويجب أن يكون لله

وكذلك لفظ «المتحيز»، إن أراد به أن الله تحوزه المخلوقات فالله أعظم وأكبر، بل قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

قدر في قلب المؤمن، ولهذا يذكر لنا ـ جل وعلا ـ شيئاً من عظمته حتى نؤمن بذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، فلم يعلموا قدره وعظمته التي هو عليها، فلهذا قالوا: إن له شريكاً وولداً، وإنه قد يفوته شيء، تعالى وتقدس عما يقولون.

قوله: «وكذلك لفظ المتحيز» هذه كذلك من الألفاظ التي تحتمل حقاً وباطلاً، فإن أراد أنه «**تحوزه المخلوقات؛ فالله أعظم وأكبر**»، وهذا هو المعنى الباطل، وإن أراد أنه متحيز عن خلقه بائن عنهم؛ فهذا المعنى حق.

وقوله: «بل قد وسع كرسيه السماوات والأرض»، جاء عن ابن عباس قوله: «الكرسي موضع القدمين، وأما العرش فإنه لا يقدر قدره»، فإذا كان الكرسي أوسع من السماوات والأرض، والعرش أكبر منه بمرات كثيرة، والله أكبر من المخلوقات كلها وأعظم منها، فلا يتوهم متوهم أن شيئاً من مخلوقاته يكون فوقه أو يكون هو داخل فيها تعالى الله وتقدس.

وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾؛ يعني: أن الأرض بيده، والسماوات في اليد الأخرى، وقد تكون كلها في يد واحدة، وكل ذلك عليه سهل ميسور.

وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: «**يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض**»[1].

وفي حديث آخر: «**وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة**»[2].

وفي حديث ابن عباس: ما السماوات السبع والأرضون السبع وما فيهن في يد الرحمٰن إلا كخردلة في يد أحدكم[3].

وقوله ﷺ: «**يقبض الله الأرض ويطوي السماوات بيمينه..**» هذا الحديث يدل على عظم الله ـ جل وعلا ـ، وأن السماوات تطوى، وتكون الأرض في قبضته، كما قال ﷻ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

وقوله ﷺ في الحديث الآخر: «**وإنه ليدحوها كما يدحو الصبيان بالكرة**»، الدحو هو القذف، وهذا يدل على أنها سهلة ميسورة عليه، وإذا شاء يدحو كل المخلوقات أو يمسكها بيده ﷻ.

وقول ابن عباس ﵄: «**ما السماوات السبع والأرضون السبع... إلخ**» هذا تمثيل وتقريب لعظمة الله ـ جل وعلا ـ بالشيء الذي نفهمه. وهو ﷺ يبين من عظمة الله الشيء الذي يجب أن نعتقده.

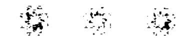
---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧)، من حديث أبي هريرة ﵁.
(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧/٢٤).
(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٧/٢٤) موقوفاً.

وإن أراد به أنه منحاز عن المخلوقات؛ أي: مباين لها، منفصل عنها، ليس حالاً فيها؛ فهو ـ سبحانه ـ كما قال أئمة السُّنَّة: فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه.

قوله: «فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه» كلمة «بائن» لم تأتِ في الكتاب والسُّنَّة، وإنما قالها السلف تفسيراً وبياناً لصفة العلو والفوقية وما أشبه ذلك.

ومعنى البينونة: أي غير مخالط لخلقه ولا داخل فيهم، فالذي يقول: إنه حالٌ فيهم أو: إنه في كل مكان؛ ردوا عليه بقولهم: بائن من خلقه، فهو تفسير وليس وصفاً؛ لأن الله لا يوصف إلا بما وصف به نفسه.



القاعدة الثالثة: إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد.

فإنه يقال: لفظ «الظاهر» فيه إجمال واشتراك، ....

قوله: «ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد» يعتقد بعض الناس أن ظاهر النصوص غير مراد، وهذا يلزم منه بطلان ظاهر النص؛ لأن عندهم ظاهرها التشبيه، فيصرفون المعنى الظاهر إلى معنىً آخر غير مراد.

ومن ذلك أن الله ـ جل وعلا ـ أخبر عن نفسه أن له وجهاً ويدين ورجلين وسمعاً وبصراً وحياة وعلماً؛ فيقولون: إن هذا يشبه ما يوصف العبد به، ولهذا يوجبون التأويل أو التفويض.

وإذا كان التأويل أو التفويض واجباً؛ فمعنى ذلك: أن القول بظاهر النص ـ على زعمهم ـ حرام وكفر، والواقع أن قولهم هذا هو الكفر بالله ـ جل وعلا ـ، ولكن لا نكفرهم بأعيانهم؛ لأنهم ما قالوا هذا إلا لوجود شبهة قامت عندهم وتربوا عليها وتلقوها ممن يعظمونهم من مشايخهم، وهذا مانع من تكفيرهم؛ لوجود الشبهة والتأويل، والواجب عليهم الرجوع إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وأن يعلموا أن كلام الله حق، وليس مراده الباطل الذي يعتقدونه.

وهم يقولون: لا نعرف من صفة اليد إلا الجارحة التي تكون للإنسان!!

فنقول: إن هذه المعرفة باطلة، فالله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] في أي وصف أو اسم يطلقه على نفسه، وهو لا يماثل خلقه تعالى الله وتقدس في شيء من ذلك، فنثبت الصفات من غير تشبيه كما جاء النص بذلك.

قوله: «لفظ الظاهر فيه إجمال واشتراك»؛ يعني: أنه قد يراد به حقاً

فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً، والله ﷻ أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر وضلال.

أو باطلاً، وأن يكون الظاهر هو المراد حقيقةً، فالله أراد حقيقة اليد والوجه، ولكن وجهه ويداه وصفاته لا تشبه صفة المخلوقين، ولهذا يقول - جل وعلا -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، فنص على السمع والبصر؛ لأنهما موجودان في المخلوقات، فكأنه - جل وعلا - يقول: لا يحملكم قولي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ على ألا تثبتوا الصفات، والله عليم حكيم، وظاهر الصفات حق على ما أخبر به ربنا - جل وعلا - وعلى ما دلت عليه اللغة التي خوطبنا بها.

والباطل أن يُؤتى بمعانٍ ويُزعم أنها هي الظاهر؛ فنقول: هذا باطل ومردود على صاحبه، ولكن فهوم الناس واتجاهاتهم وتصوراتهم تختلف باختلاف التربية، فعندما يتعلم الإنسان من صغره ويتلقى عمن يظن أنه خبير وعالم بالأشياء؛ فإنه يصعب عليه أن يأخذ النصوص على ما أرادها المتكلم، فيكون كما أخبره معلمه أن الحكم بظاهر النص يعتبر تشبيهاً، **ولهذا قال: «فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد»**؛ لأنه هذا تشبيه وتمثيل لله بمخلوقاته، والله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، فهذا الظاهر باطل ولا يجوز إطلاقه.

والذين يثبتون الصفات يسارعون إلى نفي هذا التوهم في كتبهم،

. . . .

فمثلاً يقولون: «باب إثبات اليدين لا من حيث الجارحة»، وقوله: «لا من حيث الجارحة» لم تأتِ إلا من توهمه أن يدي الرحمٰن ـ جل وعلا ـ جوارح، فنفى هذا التوهم؛ خوفاً من أن يكون إطلاق اليد هي الجارحة.

فإذا كان الله ـ جل وعلا ـ في ذاته لا يشبه شيئاً؛ فكذلك أوصافه لا تشبه أوصاف المخلوقين، سواء كانت الصفة ذاتية أو فعلية، فكلاهما حق، وكلاهما تخصه ـ جل وعلا ـ ولا يشاركه فيها المخلوق.

والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يردّون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لاعتقادهم أنه باطل.

قوله: «والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين»؛ يعني: الذين يجعلون ظاهر نصوص الصفات يلزم منه مشابهة الخالق للمخلوق، فهم انقسموا إلى قسمين:

القسم الأول: وهم الذين «**يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك**» وهؤلاء يوجبون التأويل أو التفويض كما تقوله الأشاعرة، والتفويض معناه: الجهل بمعنى الصفة، وتفويض علمه إلى الله وحده، فلا يعلمه الرسول ﷺ ولا جبريل!!

ولهذا قال في «جوهرة التوحيد»:

وكل نصٍّ أَوْهَمَ التشبيها أَوِّلْهُ أو فَوّضْ ورُمْ تنزيها

فكيف نخاطب بشيء لا نعرفه؟

ويقولون: إنه خاطبنا بشيء ظاهره غير مراد من باب الامتحان والابتلاء والاختبار؛ حتى يعظم أجرنا، وحتى نطلب له المعاني بأذهاننا!! وهذا كلام باطل، والله ـ جل وعلا ـ خاطبنا بالخطاب الظاهر والواضح، وذم الذين لا يفهمون الخطاب، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢]، فالظاهر الذي يقولونه في هذا هو من أبطل الباطل.

القسم الثاني: وهم الذين «**يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ؛ لاعتقادهم أنه باطل**»، وهؤلاء هم المعطلة الذين يردون صفات الله

. . . .

تعالى ولا يثبتونها، مثل صفة المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]، فهم يقولون: جاء أمره، أو: جاءت ملائكته، أو: جاء عذابه، وما أشبه ذلك، وينفون مجيئه بنفسه، ويحرّمون إطلاق هذا الوصف لله، فيقولون: إن هذا يحتاج إلى ذهاب ومجيء وتحرك من مكان إلى آخر، والله لا يكون كذلك!! هكذا يزعمون، فيردون الحق، ويتصورون أن الخطاب في الصفات والأفعال كمثلهم، ومثل ذلك الإتيان والاستواء وغير ذلك من الصفات، والنتيجة أنهم يعطلون صفات الله تعالى وأفعاله.

فالأول: كما قالوا في قوله: «**عبدي جعت فلم تطعمني**»[١] الحديث.

وفي الأثر الآخر: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبّله فكأنما صافح الله وقبّل يمينه**»[٢].

أما الحديث الأول؛ فهو صحيح «**عبدي جعت فلم تطعمني، فيقول: كيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ فيقول: أما علمتَ أن عبدي فلاناً جاع فلم تطعمه؟ أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي**»، وتمام الحديث يبيِّن أن المعنى هو الجزاء والثواب، وهؤلاء يجعلون ظاهر هذا النص أن الله يجوع ويمرض تعالى الله وتقدس، ولا شك أن هذا المعنى باطل، فالله هو الذي يُطعِم ولا يُطعَم، وهو الصمد ـ جل وعلا ـ.

وأما الحديث الثاني: «**الحجر الأسود يمين الله**»؛ فهذا الحديث ضعيف، وهو موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما.

وإذا صحَّ فليس فيه تشبيه، ولهذا قال: «**فمن صافحه فكأنما صافح الله**»، ومعلوم أن المصافح غير الله ـ جل وعلا ـ، فإنما هو حجر، وهذا كقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]؛ فالرسول ﷺ يأمره الله بأمر، فمن امتثل أمر الرسول فقد امتثل أمر الله تعالى، ولهذا قال ﷻ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٨٩٢٠)، والأزرقي في «أخبار مكة» (١/ ٢٥٧)، من كلام ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٤٢)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

وحكم عليه بالضعف كل من: ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٥٧٥)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٧) و«درء تعارض العقل» (٥/ ٢٣٦)، وقال: «المشهور إنما هو عن ابن عباس»، وحكم عليه الألباني بالنكارة والوضع في «السلسة الضعيفة» (١/ ٣٩٠).

وقوله: **«قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمٰن»**[١].

فقالوا: قد عُلم أن ليس في قلوبنا أصابع الحق.

فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة؛ لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق.

أما الواحد فقوله: **«الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه وقبَّله؛ فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه»**

﴿أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ومن بايع الرسول فهو عن أمر الله ـ جل وعلا ـ، فهو عقد جاء به الرسول من الله ويجب الوفاء به، ولهذا قال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾.

أما الحديث الثالث: **«قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمٰن يقلبها كيف يشاء»**، المقصود هو التصرف فيها، وأن الهداية والضلالة بيد الله تعالى، وهؤلاء يقولون: لا نرى في قلوبنا أصابع!! ويزعمون أن هذا هو ظاهر النص! وليس الأمر كذلك.

ولهذا قال ﷺ: **«يقلبها كيف يشاء»**، فمن أراد هدايته جعل قلبه قابلاً للحق مريداً ومحباً له، ومن أراد إضلاله منعه هذا الخير، فهو فضل الله يعطيه من يشاء، ويمنعه من يشاء.

وقوله: **«بين إصبعين من أصابع الرحمٰن»** فيه إثبات الأصابع لله ﷻ، وليست كأصابع المخلوقين، فنثبتها من غير تمثيل ولا تشبيه بالمخلوق.

قوله: «لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة... إلخ»؛ يعني: أنهم لم يفهموا النصوص، فحرفوها عن مراد المتكلم، فضلوا وأضلوا كثيراً.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٦١٣٣)، من حديث عائشة ﵂، وأخرجه مسلم بنحوه (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو ﵄.

صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه؛ لأنه قال: «**يمين الله في الأرض**». وقال: «**فمن قبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبَّل يمينه**» ومعلوم أن المشبّه غير المشبه به، ففي نص الحديث بيان أن مستلمه ليس مصافحاً لله، وأنه ليس هو نفس يمينه، فكيف يجعل ظاهره كفراً، وأنه محتاج إلى التأويل! مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن ابن عباس.

وأما الحديث الآخر فهو في الصحيح مفسراً: «**يقول الله: عبدي، جعت فلم تطعمنى. فيقول: ربِّ كيف أُطعمك وأنت رب العالمين؟! فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً جاع، فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي. عبدي مرضت فلم تعدني. فيقول: ربِّ كيف أعودك وأنت رب العالمين؟! فيقول: أما علمت أن عبدي فلاناً مرض، فلو عدته لوجدتني عنده**»[1].

وهذا صريح في أن الله ﷻ لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسراً

وقوله: «صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة لله، ولا هو نفس يمينه»؛ لأنه قال: «**فكأنما صافح الله**».

قوله: «وأما الحديث الآخر... إلخ» هذا يقوله - جل وعلا - يوم القيامة مخاطباً عباده، ومحاسباً لهم ومجازياً، وهو على ظاهره حق، فالله يكلم بعض عباده بمثل هذا الكلام، ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأن الكلام واضح وبيِّن في الحديث نفسه.

قوله: «فجعل جوعه جوعه» والله لا يجوع ولا يمرض، ولكن هذا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٩)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

ذلك بأنك «**لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، ولو عدته لوجدتني عنده**». فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

وأما قوله: «**قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمٰن**»، فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه. ولا في قول القائل: هذا بين يديّ. ما يقتضي مباشرته ليديه. وإذا قيل: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة.

بمنزلة الذي جاع، وإلا فالله ـ جل وعلا ـ لا يجوز أن يقال عنه: إنه يجوع أو يمرض، ومراد المؤلف واضح، فيقول: إن هذا الكلام يخاطب به الله ـ جل وعلا ـ بعض عباده يوم القيامة، فيقول: إنك قصرت فيما أمرتك به، ولم تفعله، فقد أمرتك بأن تطعم الجائع فلم تفعل، ولو أطعمته لوجدت أجر هذا يوم القيامة عندي.

وكذلك أمرتك على لسان رسولي أن تعود أخاك في الله إذا مرض فلم تفعل، ولو فعلته لوجدت الأجر الذي تحظى به في هذا اليوم، ولكنك لم تمتثل لأمر الله، فيقول ذلك حتى يعرف أنه لم يفعل إلا الشيء الذي يجزى به، ولو فعله لكان في رفيع الدرجات.

وقوله: «فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع... إلخ»؛ يعني: هذا لا يحتاج إلى تأويل، فمعلوم أن الأصابع غير متصلة بقلوب العباد، وهذا لا يلزم منه الاتصال. **والمقصود** أن المؤلف مثّل بهذه الأحاديث لأنهم يقولون: إن هذه الأحاديث يجب أن تُأول لأن ظاهرها يلزم منه التشبيه! وفيها اشتباه على كثير من الناس، فبيَّن أن الظاهر ليس فيه تشبيه، والنص قد فسَّره النبي ﷺ وهو واضح بيِّن لا يحتاج إلى تفسير من أحد.

ومما يشبه هذا القول أن يُجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله، كما قيل في قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. **فقيل**: هو مثل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١].

فهذا ليس مثل هذا؛ لأنه هنا أضاف الفعل إلى الأيدي فصار شبيهاً بقوله: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وهناك أضاف الفعل إليه، فقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾ ثم قال: ﴿بِيَدَيَّ﴾.

قوله: «ومما يشبه هذا القول أن يجعل اللفظ نظيراً لما ليس مثله» هناك ألفاظ في القرآن لها دلالات ومعانٍ مختلفة، فلا يصح أن تحمل كل الألفاظ على معنى واحد، ويختلف هذا باختلاف سياق الآية. فمن ذلك قول تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ هذا في خطابه للشيطان، فلما امتنع من السجود لآدم قال له الله: ما الذي حملك على أن تتنزه وتتكبر عن السجود لما خلقته بيدي؟ فالله خلق آدم بيده حقيقة، فأضاف الفعل إلى نفسه ﷻ.

وأما في قوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ فقد عبَّر باليد عن العمل والفعل؛ وأضاف الفعل إلى اليد؛ لأن الغالب أن الفاعل يتناول فعله بيده، وإن لم يكن تناوله به، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾، فقد يكون بالنظر أو بالسمع أو المشي أو بالكلام، وكل هذا يصح أن يطلق عليه: إنه مما عملت يده، وخرج هذا مخرج الغالب. فلا يصح أن تحمل جميع الألفاظ على معنىً واحد، بل هي معانٍ مختلفة بحسب ما يقتضيه سياق الآية.

وأيضاً فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد، وفي اليدين ذكر لفظ التثنية، كما في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهنا أضاف الأيدي إلى صيغة الجمع، فصار كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. وهذا في الجمع نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، و﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٣٦] في المفرد.

قوله: «فإنه هنا ذكر نفسه المقدسة بصيغة المفرد»؛ فالله ﷻ يذكر نفسه تارة بصيغة المفرد مظهراً أو مضمراً، وتارةً بصيغة الجمع؛ كقوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۝١﴾ [الفتح]، ولا يذكر نفسه بصيغة التثنية قط؛ لأن صيغة الجمع تقتضي التعظيم الذي يستحقه، وربما تدل على معاني أسمائه، وأما صيغة التثنية، فتدل على العدد المحصور، وهو مقدس عن ذلك.

وأما الجمع للتعظيم، وهذا يستعمل بين الناس، فالرؤساء والملوك إذا أمروا بشيء يقولون: نحن أمرنا بكذا وكذا، وكذلك لمن عنده عبيد يمتثلون أمره وينفذونه يصح أن يقول فيما يمتثلون ذلك ويفعلونه؛ لأنه هو الآمر، كما في قوله الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ۝١٦ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ۝١٧﴾ [ق]، وكذلك قوله: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥﴾ [الواقعة]، فيريد بذلك الملائكة التي تقبض روحه فهم جاءوا بأمره يمتثلون أمره فهم أقرب إلى المحتضر من أهله الذين يحيطون به؛ لأنه يجلس عند رأسه ويخاطبه، فيقول: يا أيتها الروح اخرجي، فتخرج.

فالمقصود أن الله ـ جل وعلا ـ قد يخبر عما تفعله الملائكة بأنه فعله؛ لأنه هو الآمر به، فيأتي بصيغة الجمع، وكذلك قد يكون مجرد الإخبار بهذه الصيغة كما في قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾، ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ وما أشبه ذلك.

فلو قال: ما منعك أن تسجد لما خلقتْ يدي؛ كان كقوله: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾ [يس: ٧١]، وهو نظير قوله: ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾، و﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾، ولو قال: خلقتُ بيدي. بصيغة الإفراد، لكان مفارقاً له، فكيف إذا قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بصيغة التثنية.

هذا؛ مع دلالات الأحاديث المستفيضة بل المتواترة، وإجماع السلف على مثل ما دلَّ عليه القرآن، كما هو مبسوط في موضعه، مثل قوله: «**المقسطون عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا**»[(١)]، وأمثال ذلك.

قوله ﷺ: «**وكلتا يديه يمين**»؛ يعني: كلتا يديه كاملة تامة لا يلحقها نقص ولا عيب، وليس المقصود ـ كما فهمه بعض من لا يفهم ـ أن كلتا يديه من جانب واحد، تعالى الله وتقدس!! فإن هذا شوهة، والله له الكمال المطلق، وذلك أن الآدمي يده اليمنى أكمل من يده الشمال، فلهذا قال: «**كلتا يديه يمين**» والله يتعالى ويتقدس أن يكون كابن آدم الذي إحدى يديه أكمل من الأخرى، فكأنه يقول: كلتا يدي ربي كاملة لا يلحقها نقص ولا عيب، هذا معنى «**كلتا يديه يمين**».

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع، فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السُّنَّة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد؛ كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا.

وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة؛ لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير.

قوله: «وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها»؛ كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝٦٣﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١﴾ [النحل: ٧٧]، فظاهر هذه النصوص مراد، وليس الظاهر هو ما يتصف به المخلوق، فالله ليس كمثله شيء.

وقوله: «لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة؛ لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق» ولو كان ذلك مراداً لصارت النصوص متناقضة، والله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]، ويقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ويقول: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص]، ويقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فهم علموا أنه لا مثيل له، ولا سمي له، وعلموا أن النصوص ظاهرة، وأنها الحق، ولكنها تخصه ولا يشبهه فيها أحد، وهذا أمر ظاهر، وليس خاصاً بالعلماء، بل هو عام لكل من خوطب بهذا وهو يفهم اللغة العربية، وإنما وقع الانحراف من الأمور التي طرأت على هؤلاء في فطرهم وفي معلوماتهم فانحرفوا، أو أنهم أرادوا إفساد عقائد الناس لأنهم منافقون.

فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] إنه على ظاهره، لم يقتضِ ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حبّاً كحبه، ولا رضاً كرضاه.

قوله: «فكذلك إذا قالوا... إلخ» يذكر الأشياء التي يؤولونها، فالمحبة عندهم يجب أن تُؤَوَّل؛ لأنها مجانسة المحبوب والميل إليه، وما أشبه ذلك فلا يكون إلا من جنسه، تعالى الله عن ذلك وتقدس، فيجعلون نفوسهم هي الأصل، ثم يتوهمون أن ما أخبر الله ـ جل وعلا ـ به عن نفسه إنما هو كما علموه من أنفسهم، ولهذا صاروا إلى التأويل!!

وهذا أمر عجيب، فكيف يتركون النصوص التي فيها تنزيه الله عن التشبيه وعن مشابهة المخلوقين؛ كقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]، فلا يجمعون بين آيات التنزيه والإثبات، وإنما يجعلون الإثبات ما هو معلوم لديهم من أنفسهم، وأما التنزيه فقد يستعملونه بما لا حقيقة له.

فالمقصود أن الضلال في هذا ليس من النصوص، وإنما الضلال طرأ عليهم مما أخذوه عن غيرهم وتربوا عليه من مشايخهم.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين؛ لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي.

وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحداً.

قوله: «فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين» إذا تكلم الإنسان بشيء؛ فإنه يجب أن يكون عن دليل، ولا سيما في الأمور الغائبة، والله ـ جل وعلا ـ غيب، ويجب أن يكون الكلام والاعتقاد على ضوء ما أخبرنا به الله ـ جل وعلا ـ.

ومعلوم أن من الأمور التي تجب في هذا: العلمَ بأن الله لا مثيل له ولا كُفْء له، فإذا أخبر عن نفسه؛ فإنه يجب أن يكون هذا هو المراد في إخباره، وهو يخصه ولا يشاركه المخلوق الضعيف الذي جعلوه هو الأصل، ثم نفوا صفات الله عنه، وأن الظاهر المزعوم باطل عندهم وغير مراد، ولا تدل عليه النصوص.

وبيان هذا، أن صفاتنا منها ما هي أعيانٌ وأجسام، وهي أبعاض لنا؛ كالوجه واليد؛ ومنها ما هي معانٍ وأعراض، وهي قائمة بنا؛ كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ثم إن من المعلوم أن الرب لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير، لم يقل المسلمون: إن ظاهر هذا غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا، فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه، لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد؛ لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا، بل صفة الموصوف تناسبه.

وقوله: **«بل صفة الموصوف تناسبه»**؛ يعني: تليق بعظمة الله أو تليق بضعف المخلوق، فالمخلوق تناسبه لأنه ضعيف فلا يشبه صفة الكامل من كل وجه، والذي له الكمال من كل وجه يجب أن ينزل الكلام منزلته اللائقة به حسب ما تكلم المتكلم به، فمراد المتكلم يظهر جلياً في الخطاب بالسياق والقرائن، بل في النص في الأمور الغائبة.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه، وليس المنسوب كالمنسوب، ولا المنسوب إليه كالمنسوب إليه، ....

قوله: «فإذا كانت نفسه المقدسة» يدل على أنه إذا قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ فالمقصود هو نفسه تعالى وتقدس، كما قاله كثير من المفسرين؛ كابن جرير وغيره[(١)].

وليس لله نفساً نصِفُه بها، فنقول: نفس الله كما قال ابن خزيمة: «فأول ما نبدأ به من ذكر صفات خالقنا جل وعلا في كتابنا هذا: ذكرُ نفسه، جل ربّنا عن أن تكون نفسه كنفس خلقه، وعز أن يكون عدماً لا نفس له»[(٢)]، فاستدل بهذه الآيات وغيرها.

وخالفه غيره فقال: إن المقصود بقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾، وقوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ يعني: ذاته ـ جل وعلا ـ.

ولهذا قال: «فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين»؛ يعني: إذا كان هو ـ جل وعلا ـ ليس كأحد من خلقه؛ فكذلك صفاته يجب ألا تكون مثل صفات أحد من خلقه؛ لأن الصفة تتبع الموصوف، فإن كان ضعيفاً فهي ضعيفة كالمخلوق، وإن كان له الكمال المطلق فهي كاملة كذلك ولا تشبه صفات المخلوقين، وهذه قاعدة يجب أن نسلكها في جميع الصفات.

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٣١٧).

(٢) «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ١١).

كما قال ﷺ: **«ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»**[1]، فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي.

قوله: ««ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»، فشبه الرؤية بالرؤية، ولم يشبه المرئي بالمرئي»، وجه التشبيه ظاهر جداً، وهو أن الرؤية والبيان والوضوح ظاهرة جلية لا خفاء فيها، ولهذا مثَّل بالقمر وهو أظهر شيء، وهذا التشبيه لتقريب المعنى؛ وهو تشبيه للرؤية، وليس تشبيهاً للمرئي.



(١) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (١٨٢)، من حديث جرير ﷺ، بدون لفظ: **«الشمس»**.

وهذا يتبين **بالقاعدة الرابعة**، وهي أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات، أو كثيرٍ منها، أو أكثرِها، أو كلِّها، أنها تماثل صفات المخلوقين، ثم يريد أن ينفي ذلك الذي فهمه؛ فيقع في أربعة أنواع من المحاذير:

أحدها: كونه مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين، وظن أن مدلول النصوص هو التمثيل.

قوله في القاعدة الرابعة: «**وهي أن كثيراً من الناس يتوهم في بعض الصفات... إلخ**»؛ يعني: أنه يتوهم تلك الصفة في نفسه وفي ذهنه وفي فكره، ولم يتكلم به، ولكن دلَّ على ذلك تأويله وقوله: إن ظاهرها غير مراد! وقد يقول: إن ظاهرها تشبيه! فجمع بين التشبيه وبين التعطيل، فشبَّه أولاً في ذهنه، واعتقد أن الصفة تشبه صفة المخلوق، ثم عطَّل اللفظ عما أريد به، فأوَّلها عن المعنى المراد، فقال: يراد باليد القوة، ويراد بالرحمة النعمة أو الإحسان، ويراد بالحب الأمر بالطاعة، وما أشبه ذلك.

ومن عطَّل صفات الله تعالى خشية الوقوع في التشبيه وقع في أربعة محاذير، **فالمحذور الأول**: أنه «**مثّل ما فهمه من النصوص بصفات المخلوقين**» فاعتقد أن الخطاب يدل على الكفر والباطل وهو التشبيه، وهذا ظن سيئ بكلام الله وكلام رسوله ﷺ.

الثاني: أنه إذا جعل ذلك هو مفهومَها وعطَّله؛ بقيتْ النصوص معطلةً عما دلَّت عليه من إثبات الصفات اللائقة بالله، فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه بالله ورسوله ـ حيث ظن أن الذي يفهم من كلامهما هو التمثيل الباطل ـ قد عطل ما أودع الله ورسوله في كلامهما من إثبات الصفات لله، والمعاني الإلٰهية اللائقة بجلال الله سبحانه.

والثاني: أنه «**جعل ذلك هو مفهومها وعطله**» فعيَّن للخطاب معنىً ليس مقصوداً بالخطاب، فعطله وضلَّ ضلالاً بعيداً، وكل تأويلاتهم على هذا النحو.

والحق أن النصوص في ذاتها لا يلحقها قول هذا القائل؛ لأنها لا تستلزم التشبيه فضلاً عن أن تعطل؛ فالخطاب جاءنا بلغة عربية واضحة مفهومة، ولا يقع التشبيه والتعطيل إلا لمن اتبع غيره واقتدى بمشايخه الضالين، وإلا فالذي يعرف اللغة والخطاب لا تطرأ عليه هذه الأمور.

الثالث: أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب تعالى.

الرابع: أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات، من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات.

والمحذور الثالث: «أنه ينفي تلك الصفات عن الله بغير علم، فيكون معطلاً لما يستحقه الرب»؛ يعني: أنه تعدى على الله ﷻ فوصفه بالسلب بغير علم ولا دليل، فعطل صفات الله التي تليق به ويستحقها.

والمحذور الرابع: «أنه يصف الرب بنقيض تلك الصفات من صفات الموات والجمادات، أو صفات المعدومات»؛ يعني: أنه وصف الله تعالى بالعدم والموات، مثل الحجارة وغيرها التي ليس فيها حياة، فهم وصفوا الله تعالى بالنفي المحض.

وأما صفات المخلوق فالناس متفقون على أن الله ـ جل وعلا ـ ليس كالمخلوق، وهذا الذي حملهم على تعطيل النصوص، فظنوا أن ظاهر النص كفر!!

كيف يخاطبنا الله ـ جل وعلا ـ ورسوله بما ظاهره الكفر؟!

وهذه كلها ظنون كاذبة، ولهذا صارت النتائج ضلالاً بعيداً عن مراد الله ـ جل وعلا ـ.

فيكون قد عطَّل صفات الكمال التي يستحقها الرب، ومثَّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطَّل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في الله، وفي كلام الله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسمائه وآياته.

مثال ذلك: أن النصوص كلها دلّت على وصف الإلٰه بالعلو والفوقية على المخلوقات، واستوائه على العرش، فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيُعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش

قوله: **«فيكون قد عطل صفات الكمال التي يستحقها الرب»**؛ لأنه نفى عن الله ما يستحقه من صفات الكمال الثابتة له في الكتاب والسُّنَّة.

وقوله: **«ومثله بالمنقوصات والمعدومات»**؛ لأن نفي الصفات عن الله يستلزم إثبات العدم والنقص كما تقدم.

وقوله: **«وعطل النصوص عما دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات»** وهذا على قاعدتهم التي مشوا عليها، وهي أن القول بظاهر النص يستلزم التمثيل والتشبيه، فهم أساؤوا الظن بالنصوص، وظنوا أن ظاهر النص يلزم منه التشبيه بين الخالق والمخلوق.

وقوله: **«أن النصوص كلها دلّت على وصف الإله بالعلو والفوقية على المخلوقات»**؛ كقوله تعالى: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ولما سأل النبي ﷺ الجارية: **«أين الله؟»** فقالت: في السماء[(١)]، وغيرها من النصوص الدالة على علو الله تعالى.

وقوله: **«فأما علوه ومباينته للمخلوقات فيُعلم بالعقل الموافق للسمع، وأما الاستواء على العرش فطريق العلم به هو السمع»**؛ يعني: أن العلو

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

فطريق العلم به هو السمع، وليس في الكتاب والسُّنَّة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله.

اجتمع فيه الدليل السمعي والعقلي، **فالعقلي** أن يقال: إن الله ـ جل وعلا ـ هو الخالق وحده، فهو الذي خلق الكون كله، ولا يمكن أن يقول عاقل: إنه خلقه في داخل ذاته تعالى الله وتقدس، ولما خلق المخلوقات جعل منها سافلاً وعالياً، ولا يمكن أن يكون في أسفل المخلوقات تعالى الله وتقدس، فلا بد أنه عالٍ عليها، وأنه فوق كل شيء، والله ﷻ متصف بصفات الكمال، والعلو أكمل الجهات على الإطلاق، والسفل لا يليق بالله تعالى.

وأيضاً دلّت عليه **الفطرة**، فكل داعٍ يدعو ربه يجد دافعاً يدفعه في نفسه أنه يطلب ربه من جهة العلو، ولا يدعو من جهة السفل أو اليمين أو الشمال.

فاتفق العقل والفطرة والسمع على علوه تعالى وتقدس.

وأما الاستواء فلا يثبت إلا بالسمع؛ لأن العقل لا يحيط به، وليس معنى ذلك أنه مخالفٌ للعقل، وإنما العقل لا يدركه؛ فهو إخبار عن أمر لا يحيط به العقل، وليس له نظير يُقاس عليه، والاستواء قد ثبت في القرآن في سبعة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، وغيرها من الآيات.

وليس مراد المؤلف: التفرقة بين العلو والاستواء في أن هذا دليله العقل وهذا دليله النص، وإلا فنصوص العلو أكثر من نصوص الاستواء أضعافاً مضاعفة، وهي كثيرة جداً، والاستواء وهو علوه وارتفاعه على العرش، ولا بد من الخبر الذي يأتي عن الله ـ جل وعلا ـ أو عن رسله في هذا.

. . . .

وقوله: **«وليس في الكتاب والسُّنَّة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينه ولا مداخله»** هذا ردٌّ لقولهم: إنه ليس داخل العالم ولا خارج العالم، ولكن الأشاعرة يقولون: إنه في كل مكان!! وهذا حلول، فجعلوه يَحُلُّ في أمكنتهم، ويلزم من هذا أنه لا يخلو منه مكان حتى الأماكن القذرة نسأل الله العافية، وإن كانوا هم لا يقولون هذا الكلام إلا أن هذا مقتضى كلامهم.

والله ـ جل وعلا ـ لا يجوز أن تضاف إليه المعاني الباطلة الكفرية أو أن يوصف بها.

فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام؛ كقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ۝١٢ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف: ١٢، ١٣]، فيتخيل أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه كحاجة المستوي على الفلك والأنعام، فلو انخرقت السفينة لسقط المستوي عليها، ولو عثرت الدابة لخر المستوي عليها. فقياس هذا أنه لو عدم العرش لسقط الرب تبارك وتعالى، ثم يريد ـ بزعمه ـ أن ينفي هذا فيقول: ليس استواؤه بقعود ولا استقرار.

قوله: «**فيظن المتوهم أنه إذا وصف بالاستواء على العرش كان استواؤه كاستواء الإنسان على ظهور الفلك والأنعام**» وهذا توهم بأن الصفة التي يتصف الله ـ جل وعلا ـ بها تكون كما يعرفونه من أنفسهم، وقد مثل المؤلف: بالاستواء، فذكر أنهم يظنون أنهم إن أثبتوا الاستواء له فإنه يلزم أنه يحتاج إلى ما استوى عليه.

ولهذا يقولون: «ليس استواؤه بقعود ولا استقرار»؛ يعني: أنه لا يمسه شيء، ولا يمس هو شيئاً، تعالى الله وتقدس، وهذه كلها ضلالات، حيث تركوا اللفظ الذي يخبر الله ﷻ به عن نفسه، وكذلك ما يخبر رسوله ﷺ عن ربه.

ثم ظنوا أن هذا اللفظ يدل على باطل، فجاؤوا بألفاظ باطلة معنىً ولفظاً، وهذا معنى كونهم فرّوا من شيء فوقعوا في أسوأ منه، وهكذا كل مُؤوِّل، فطريقتهم الجمع بين باطلين:

الأول: اعتقاد أن ظاهر النصوص كفر وتشبيه.

الثاني: تعيين أمور باطلة.

....

ولهذا وقعوا في التشبيه الذي استقر في أذهانهم وحملوا ظاهر النصوص على ذلك، ووقعوا في الإلحاد، وبناءً على هذا عطلوا النصوص عن مدلولها الذي أراده الله ﷻ.

ولا يعلم أن مسمى «القعود» و«الاستقرار» يقال فيه ما يقال في مسمى «الاستواء»، فإن كانت الحاجة داخلة في ذلك فلا فرق بين الاستواء والقعود والاستقرار، وليس هو بهذا المعنى مستوياً ولا مستقراً ولا قاعداً، وإن لم يدخل في مسمى ذلك إلا ما يدخل في مسمى «الاستواء»، فإثبات أحدهما ونفي الآخر تحكُّم.

وقد علم أن بين مسمى «الاستواء» و«الاستقرار» و«القعود» فروقاً معروفة، ولكن المقصود هنا أن يُعلم خطأ من ينفي الشيء مع إثبات نظيره.

وكان هذا الخطأ من خطئه في مفهوم استوائه على العرش، حيث ظن أنه مثل استواء الإنسان على ظهور الأنعام والفلك.

قوله: «ولا يعلم أن مسمى القعود والاستقرار» المقصود بالمسمى هو المعنى الذي وضع له ويدل عليه، ولكن يجب أن نعلم أن الله لا يجوز أن نطلق عليه شيئاً لم يطلقه على نفسه، وكلامه هذا تنزلاً معهم، وما قاله المؤلف إلا حتى يبطل كلامهم، وإلا فهو لا يصف ربه ـ جل وعلا ـ بأنه يستقر ويقعد تعالى وتقدس.

وقد تأتي بعض الألفاظ تفسيراً لما قاله الله ـ جل وعلا ـ؛ كصفة الاستواء، فقال بعض السلف: إنه العلو، وقال بعضهم: إنه الارتفاع، وقال بعضهم: إنه الصعود، وقال بعضهم: إنه الاستقرار، وكل هذا تفسير، وليس هو نصاً على أنه يوصف بهذا، وهذه الألفاظ كلها مترادفة، والترادف معناه: أن كل لفظ يقوم مقام الآخر في المعنى، وإذا جاءت الألفاظ التي يعينونها ويقولونها، يقول: إنهم ينافَشون فيها حتى يرجعوا إلى الحق إذا أمكن، وإلا فيبين أنهم على باطل حتى يحذر المسلم من الوقوع فيما وقعوا فيه.

وليس في هذا اللفظ ما يدل على ذلك؛ لأنه أضاف الاستواء إلى نفسه الكريمة، كما أضاف إليها سائر أفعاله وصفاته، فَذكَرَ أنه خَلَقَ؛ ثم استوى، كما ذكر أنه قدر فهدى، وأنه بنى السماء بأيد، وكما ذكر أنه مع موسى وهارون يسمع ويرى، وأمثال ذلك. فلم يذكر استواءً مطلقاً يصلح للمخلوق، ولا عاماً يتناول المخلوق، كما لم يذكر مثل ذلك في سائر صفاته، وإنما ذكر استواء أضافه إلى نفسه الكريمة.

فلو قدر ـ على وجه الفرض الممتنع ـ أنه هو مثل خلقه ـ تعالى الله عن ذلك ـ، لكان استواؤه مثل استواء خلقه. أما إذا كان هو ليس مماثلاً لخلقه، بل قد عُلم أنه الغني عن الخلق، وأنه الخالق للعرش ولغيره، وأن كل ما سواه مفتقر إليه، وهو الغني عن كل ما سواه، وهو لم يذكر إلا استواءً يخصه، لم يذكر استواءً يتناول غيره، ولا يصلح له، كما لم يذكر في علمه وقدرته ورؤيته وسمعه وخلقه إلا ما يختص به، فكيف يجوز أن يُتوهم أنه إذا كان مستوياً على العرش كان محتاجاً إليه، وأنه لو سقط العرش لخر من عليه! سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً.

هل هذا إلا جهل محض وضلال ممن فهم ذلك، أو توهمه؟! أو ظنه ظاهر اللفظ ومدلوله؟! أو جوّز ذلك على ربِّ العالمين الغني عن الخلق؟! بل لو قُدِّر أن جاهلاً فهم مثل هذا، أو توهمه لبُيِّنَ له أن هذا لا يجوز، وأنه لم يدل اللفظ عليه أصلاً، كما لم يدل على نظائره في سائر ما وصف به الرب نفسه.

فلما قال ﷻ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فهل يتوهم

متوهم أن بناءه مثل بناء الآدمي المحتاج، الذي يحتاج إلى زِبْل ومجارف وأعوان، وضربِ لَبِنٍ وجَبْلِ طين.

ثم قد عُلم أن الله ـ تعالى ـ خلق العالَم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليَهُ مفتقراً إلى سافله، فالهواء فوق الأرض، وليس مفتقراً إلى أن تحمله الأرض، والسحاب أيضاً فوق الأرض وليس مفتقراً إلى أن تحمله، والسمٰوات فوق الأرض وليست مفتقرة إلى حمل الأرض لها، فالعلي الأعلى رب كل شيء ومليكه إذا كان فوق جميع خلقه؛ كيف يجب أن يكون محتاجاً إلى خلقه أو عرشه!! أو كيف يستلزم علوُّه على خلقه هذا الافتقارَ، وهو ليس بمُستلزَم في المخلوقات! وقد علم أن ما ثبت لمخلوق من الغنى عن غيره، فالخالق سبحانه أحق به وأولى.

وكذلك قوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾﴾ [الملك] من توهم أن مقتضى هذه الآية أن يكون الله في داخل السمٰوات، فهو جاهل ضال بالاتفاق، وإن كنا إذا قلنا: إن الشمس والقمر في السماء يقتضي ذلك، فإن حرف «في» متعلق بما قبله وبما بعده، فهو بحسب المضاف والمضاف إليه.

ولهذا يُفَرّق بين كون الشيء في المكان، وكون الجسم في الحيِّز، وكون العرض في الجسم، وكون الوجه في المرآة، وكون الكلام في الورق، فإن لكل نوع من هذه الأنواع خاصية يتميز بها عن غيره، وإن كان حرف «في» مستعملاً في ذلك كله.

فلو قال قائل: العرش في السماء أو في الأرض؟ لقيل: في

. . . .

السماء. ولو قيل: الجنة في السماء أم في الأرض؟ لقيل: الجنة في السماء. ولا يلزم من ذلك أن يكون العرش داخل السمٰوات، بل ولا الجنة.

فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إذا سألتم الله الجنة فاسألوه الفردوس، فإنه أعلى الجنة وأوسط الجنة، وسقفها عرش الرحمٰن**»[١].

فهذه الجنة سقفها ـ الذي هو العرش ـ فوق الأفلاك، مع أن الجنة في السماء، والسماء يراد به العلو، سواء كان فوق الأفلاك أو تحتها، قال تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾﴾ [الفرقان: ٤٨].

ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين أن الله هو العليّ الأعلى، وأنه فوق كل شيء، كان المفهوم من قوله: ﴿مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ أنه في السماء، أنه في العلو، وأنه فوق كل شيء.

وكذلك الجارية لما قال لها: «**أين الله؟**». قالت: في السماء[٢]، إنما أرادت العلو مع عدم تخصيصه بالأجسام المخلوقة وحلوله فيها.

وقوله: «ولما كان قد استقر في نفوس المخاطبين... إلخ» هذا تفسير لما سبق، وهو أن النصوص لها مفاهيم واضحة، ويدركها المخاطب الذي يعرف اللغة التي خوطب بها، وأنه ليس ظاهرها إذا خوطب بها عمّا يقوم بالله ـ جل وعلا ـ كالذي يقوم بالمخلوق الضعيف، فالله له ما يخصه، والمخلوق له ما يخصه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

. . . .

وكذلك الحروف لها معانٍ، إذا قال: ﴿عَلَى﴾، فمعنى ذلك العلو، ولا يلزم أن يكون محتاجاً إلى العرش، بل العرش هو المحتاج إلى الله، فهو الذي يمسك العرش بقدرته، والمخلوقات ليست قائمة بأنفسها، فإنها لو زالت ما أمسكها من أحد إلا الله، وهو الذي أقامها على هذا الوصف، وجعل بعضها غير محتاج إلى بعض، فتقوم بما أقامها الله ـ جل وعلا ـ به، فكيف يتوهم أنه محتاج إليها وهو الذي خلقها بعد أن لم تكُ شيئاً؟! وهو الغني عن كل شيء ﷻ.

ولكن الله ـ جل وعلا ـ لما خلقها وخلق عباده ابتلاهم، هل يؤمنون؟ أو يتبعون أفكارهم وما تزينه لهم شياطينهم وعقولهم؟ أو من يعلمهم الباطل فيضل عن ذلك؟ فإذا خاطبهم الله ـ جل وعلا ـ يقولون: اتبعنا فلاناً ولم نتبع كلامك، فيكون ذلك أحق لعذابهم.

وحديث **الجارية** كذلك يدل على علو الله تعالى على مخلوقاته.

وإذا قيل: «العلو» فإنه يتناول ما فوق المخلوقات كلها، فما فوقها كلها هو في السماء، ولا يقتضي هذا أن يكون هناك ظرف وجودي يحيط به، إذ ليس فوق العالم شيء موجود إلا الله، كما لو قيل: إن العرش في السماء، فإنه لا يقتضي أن يكون العرش في شيء آخر موجود مخلوق.

وإذا قدر أن «السماء» المراد بها الأفلاك، كان المراد أنه عليها، كما قال: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وكما قال: ﴿فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وكما قال: ﴿فَسِيحُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، ويقال: فلان في الجبل، وفي السطح. وإن كان على أعلى شيء فيه.

وقوله: **«وإذا قدر أن السماء المراد بها الأفلاك... إلخ»** الألفاظ اللغوية، مثل «في» يتعين المراد منها بالسياق والقرينة، وقد تأتي «في» ويراد بها «على» كما **ذكر المؤلف**: في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿فَسِيرُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ وليس المراد داخل الأرض، وإنما عليها. وكقوله عن فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ يعني: عليها وليس في داخلها.

فإذا قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] فليس معنى ذلك أن السماء ظرف لله، تعالى الله وتقدس، وإنما المقصود هو العلو، أو أن «في» تكون بمعنى «على»؛ أي: فوق السماء، والأول أوضح وأظهر.

ولكن إذا قيل: الماء في الكوز، أو الماء في الإناء؛ فهذا معنىً آخر؛ لأن الماء لا بد أن يمسكه شيء، ويكون في داخل شيء.

وإذا قيل أيضاً: الكلام في الورق أو في الكتاب؛ فهذا أيضاً له

....

معنىً آخر، وهكذا يجب أن نفهم الخطاب حسب السياق والقرائن ومراد المتكلم الذي يتبين بذلك.

ولكن مَنْ أراد الحق وكان مراده الحق؛ فإنه ـ لا شك ـ إذا بُيِّن له اتبعه، أما الذي يريد مذهباً معيناً ويحاول أن يصرف الكلام وإن كان لا يدل على ما يقوله؛ فإنه يحاول أن يكون دالاً على مذهبه، فإذا خوطب بمثل هذا الخطاب لا يزداد إلا تمسكاً بما يقوله، والهداية بيد الله ـ جل وعلا ـ.



القاعدة الخامسة: أنّا نعلم ما أُخبرنا به من وجه دون وجه؛ فإن الله تعالى قال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، فأمر بتدبر الكتاب كله.

وقد قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران].

قوله: «أنا نعلم ما أخبرنا به من وجه دون وجه»، وذلك أن الله تعالى أمرنا بتدبر القرآن، ومن المحال أن يأمرنا الله بتدبر شيء لا يُفهم ولا يُعلم، ولا يلزم أن نعلم حقيقة كل ما أُخبرنا به من الأمور الماضية أو المستقبلة؛ كالحساب والقبر والمحشر والجنة والنار، وإنما الواجب أن نؤمن بها، وأن نعلم أن الجنة فيها نعيم وهكذا؛ لأن حقائق الأشياء لا يعلمها إلا من رآها وعايشها أو رآى مثلها، فيعرفها بوجه مقارب، أما حقيقتها على ما هي عليه فلا تُعلم إلا بالمشاهدة.

وكذا الأمر في صفات الله ـ جل وعلا ـ، فنحن نؤمن بأن له سمعاً، والسمع هو إدراك المسموعات، ونؤمن بأن له بصراً وهو إدراك المبصرات، وأن الله لا يخفى عليه شيء، أما الحقائق التي تتعلق بذات الرب فهذه لا نعرف حقيقتها.

والقرآن فيه محكم وفيه متشابه، والتشابه يكون نسبياً وليس تشابهاً في الكلام ذاته، وإنما يتشابه على بعض الناس.

وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وهذا هو المأثور عن أُبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عباس، وغيرهم.

وروي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب(١).

قوله: «جمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف عند قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»؛ يعني: أن يكون هذا التأويل الذي لا يعلمه إلا الله هو الحقائق التي تكون يوم القيامة، كما قال الله جل وعلا: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]؛ يعني: حين يشاهدون الأمور التي أُخبروا بها.

وقول ابن عباس رضي الله عنهما أن التفسير على أربعة أوجه:

الوجه الأول: «تفسير تعرفه العرب من كلامها»؛ يعني: أن القرآن نزل بلغة العرب، فمن كان يعرف لغة العرب فإنه يعرف ما خوطب به.

الوجه الثاني: «وتفسير لا يعذر أحد بجهله»؛ كقوله: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ وما أشبه ذلك من الأوامر التي تلزم المكلف، فهذه لا يجوز أن تجهل، وهي معلومة عند الجميع، ولا يعذر أحد بجهلها.

الوجه الثالث: «وتفسير يعلمه العلماء» وهذا من الأمور التي تحتاج إلى فهم دقيق واستنباط لكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ؛ لأن كلام الله وكلام رسوله جوامع، فالكلمة الواحدة تدل على أمور كثيرة، وهذا لا يدركه إلا من تعلم طرق استنتاج الأحكام.

الوجه الرابع: «وتفسير لا يعلمه إلا الله»؛ أي: حقائق الأشياء التي

---

(١) أخرجه بنحوه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٧٦).

. . . .

تقوم بها، مثل كيفية الصفات، ومثل حقائق الأمور التي لا تعلم إلا بمعايشتها ومزاولتها.

وقد قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ۝٢ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٤ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥﴾ [التكاثر]، فعلم اليقين يكون في الأمر الذي تعايشه وتراه.

وخليل الرحمٰن إبراهيم عليه السلام يقول لربه: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فهو مؤمن بإحياء الموتى في الأصل، ولكن أراد أن ينتقل من علم اليقين إلى عين اليقين، فمشاهدة الأشياء ومزاولتها تعطي شيئاً غير ما يعطيه الخبر.

ولهذا لما أخبر الله ـ جل وعلا ـ موسى عليه السلام بأن قومه عبدوا العجل غضب على قومه، ولكن لما شاهدهم ألقى الألواح وغضب أكثر، ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وانفعل انفعالاً شديداً لما شاهد قومه يعبدون العجل؛ لأن الحقائق لا تتصور كما ينبغي بالسمع، وإنما بالرؤية والمشاهدة، فإذا تصورها وشاهدها وعايشها صار لديه أمر آخر زائد على علم اليقين.

وكذا حقائق صفات الله ـ جل وعلا ـ، فلا يمكن أن تقاس بما يكون من صفات المخلوقات، وهذا ممتنع؛ لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾.

وقد رُوي عن مجاهد وطائفة: أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله(١).

وقد قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقف عند كل آية، وأسأله عن تفسيرها(٢).

قول ابن عباس رضي الله عنهما: «**أن الراسخين في العلم يعلمون تأويله**» هذا إذا كانت الآية متصلة بلا وقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾؛ يعني: أن الوقف ليس لازماً على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾.

وعلى هذا القول فمعنى ﴿تَأۡوِيلَهُۥٓ﴾؛ أي: تفسيره، فهذا الذي يقوله ابن عباس رضي الله عنه، وكذلك مجاهد تبعاً له، ليس المراد به حقيقة الشيء، وإنما هو تفسيره، وهذا يعلمه العلماء الراسخون في العلم.

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٦/ ٢٠١).

(٢) أخرجه بنحوه الطبري في «جامع البيان» (١/ ٩٠).

ولا منافاة بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ «التأويل» قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في ثلاثة معان:

أحدها ـ وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه وأصوله ـ: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به، وهذا هو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وترك تأويلها، وهل ذلك محمود أو مذموم؟ أو حق أو باطل؟

قوله: «أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح»، وهذا تأويل باطل لا يجوز أن يقال في كتاب الله وفي أحاديث رسوله ﷺ، فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنىً لا يدل عليه ظاهر الكلام إلا بدليل، وهذا فيه إجمال ويلزمه تفصيل:

فإن كان الدليل شرعياً فالظاهر الذي يقوله قد يكون فيه نزاع، فقد يكون ظاهراً عند من يقول هذا، ولا يكون ظاهراً عند غيره، ولكن لا يمكن أن يخبرنا الله ـ جل وعلا ـ بشيء ظاهره باطل يجب أن يُؤَوّل عنه.

ثم الدليل لا يكون مخالفاً لظاهر القرآن؛ لأن القرآن هو كلام الله لا يتناقض، ومثل ذلك كلام رسوله ﷺ، ونقول: إن هذا اصطلاح حادث ما عرفه السلف، وهم يحكّمون العقل في صفات الله، وهذا لا ضابط له، فكلٌّ يدعي العقل ويقول: الرحمة هي الإحسان أو إرادة الإحسان، بدليل أن رحمة المخلوق هي ميل إلى المرحوم ورقة في قلبه، وهذا لا يجوز أن نصف الله ـ جل وعلا ـ به، وهذا الذي يقولونه لم يقل به أحد من السلف، وهو تأويل باطل.

ثم هذا فيه محاذير:

أولاً: فيه تشبيهٌ للخالق بالمخلوق.

. . . .

ثانياً: فيه صرف اللفظ عن ظاهره، وظاهره أن رحمة الله ـ جل وعلا ـ تليق بعظمته وجلاله، وليست كرحمة المخلوق التي جعلوها أصلاً.

ثالثاً: فيه صرف للفظ عما أراده الله تعالى، وهذا هو الذي اعتمده المتأخرون.

وهذا لا يوجد إلا نادراً، ومثَّلوا له بقوله ﷺ: «**الجار أحق بصقبه**»[١] فقالوا: هذا الحديث ظاهره يدل على أن للجار الشفعة، ولكن لما جاء الحديث الآخر: «**إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق؛ فلا شفعة**»[٢]؛ فتبين أن الحديث الأول يقصد به الشريك، وهذا المثال لا يخالف ظاهر اللفظ، فمقصوده أن يكون ذلك في صفات الله ـ جل وعلا ـ.

وقد يستعمل في نصوص المعاني كما يستعمله الفلاسفة الذين نفوا المعاد والجنة والنار، وقالوا: إن الكون سيبقى أبداً، فيستعملون هذه الطريقة، ولما رد عليهم الأشاعرة قالوا لهم: أنتم تؤولون نصوص الصفات، وهي أكثر وأوسع وأبلغ! وتَعيبون علينا أن نتأول نصوص المعاد!! وكلهم وقعوا في الباطل.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٥٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: «واختلف علماء التأويل». ومجاهد إمام المفسرين، قال الثوري: «إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به»[١]. وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهم، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه، فالمراد به معرفة تفسيره.

الثالث من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك، كما قال الله تعالى في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

قوله: «**أن التأويل بمعنى التفسير**»؛ يعني: أنه جاء ذكره في القرآن وفي كلام والصحابة والسلف، فهذا يعتمد، ولكن معناه: إيضاح الشيء وبيانه؛ لأن التفسير مِن: فسَّر الشيء؛ يعني: بيانه وإيضاحه لمن لا يفهم ذلك أو للعموم، وهذا لا محظور فيه إذ هو بيِّن وواضح.

قوله: «**هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام**»؛ يعني: يكون الكلام واقعاً مشاهداً، فآل الكلام إلى الفعل في الواقع، وهذا هو أكثر ما جاء في القرآن، ولهذا لما جاء إخوة يوسف وأبواه وسجدوا له قال: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰيَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ يعني: هذا حقيقة

---

(١) «تفسير الطبري» (١/ ٩١).

فالتأويل الثاني هو الكلام الذي يُفَسّر به اللفظ، حتى يُفهم معناه أو تعرف علته أو دليله، وهذا التأويل الثالث هو عين ما هو موجود في الخارج، ومنه قول عائشة رضي الله عنها: كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي**» يتأول القرآن[1]، تعني: قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣]. وقول سفيان بن عيينة: السُّنَّة هي تأويل الأمر والنهي.

الرؤيا التي رأيتها، وهذا كثير في كتاب الله ـ جل وعلا ـ.

وقد يأتي بمعنى التفسير كما في قصة الخضر مع موسى عليه السلام إذْ قال له: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴿٧٨﴾﴾ [الكهف].

قول عائشة رضي الله عنها: «**يتأول القرآن**»؛ أي: قوله جل وعلا: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴿٣﴾﴾ [النصر]، فبعض العلماء يقول: هذا التأويل هو العمل الذي يتعلق به، فامتثل ذلك وصار يقول: «**سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، اللّهم اغفر لي**»، وهذا امتثالاً لقول الله ـ جل وعلا ـ، ويكون هذا أيضاً تفسيراً لها.

---

(١) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٩٦٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبَر عنه هو تأويل الخبر، والكلام خبر وأمر، ولهذا يقول أبو عبيد وغيره: الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة، كما ذكروا ذلك في تفسير اشتمال الصماء؛ لأن الفقهاء يعلمون نفس ما أمر به، ونفس ما نُهي عنه، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع بقراط وسيبويه ونحوهما من مقاصدهم ما لا يُعلم بمجرد اللغة، ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته، بخلاف تأويل الخبر.

قوله: «ولكن تأويل الأمر والنهي لا بد من معرفته بخلاف تأويل الخبر» الأمر والنهي مثل قول الله: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾، ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وما أشبه ذلك من الأوامر، والنهي مثل قوله: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ﴾ [الإسراء: ٣٢]، فهذا لا بد من معرفته؛ لأن المخاطب مُكَلَّف بذلك، فهو ظاهر لا يخفى على من يعرف اللغة أو يتعلمها، وقد تقدم كلام ابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يعذر أحد بجهله، فإذا لم يعمل به؛ فإنه يعتبر مقصراً وسيعاقب؛ لأن الأمر واضح ولا يحتاج إلى مزيد توضيح.

إذا عرف ذلك؛ فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدَّسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفس ما يكون من الوعد والوعيد.

ولهذا؛ ما يجيء في الحديث نعمل بمحكمه ونؤمن بمتشابهه؛ لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة، تشبه معانيها ما نعلمه في الدنيا، كما أخبر أن في الجنة لحماً ولبناً وعسلاً وماءً وخمراً ونحو ذلك، وهذا يشبه ما في الدنيا لفظاً ومعنىً، ولكن ليس هو مثله، ولا حقيقته كحقيقته.

وقوله: «**لأن ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فيه ألفاظ متشابهة**» ولولا هذا التشابه في الاسم والمعنى لما عرفنا ما خوطبنا به، ويقال هذا أيضاً في صفات الله ـ جل وعلا ـ، فلو لم يكن عندنا شيء اسمه سمع وبصر ويد ووجه وما أشبه ذلك لما أمكن أن نعرف قول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وما أشبه ذلك مما أخبرنا الله ـ جل وعلا ـ به.

ولما كان هذا معلوماً لدينا، وقد خاطبنا بقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فعلمنا أن الله ـ جل وعلا ـ يتفرد بما يخصه، وعلمنا الفرق بين ما في المخلوقات وما يقوم بالله ـ جل وعلا ـ، وهذا أمر واضح لا خفاء فيه.

أما هؤلاء الذين صاروا يتأولون الكلام ويحرفونه عن مراد المتكلم؛ فهم تصوروا أن ما أخبر الله به نفسه إنما هو مثل ما في أنفسهم، ولهذا يقال: إن هؤلاء جمعوا بين التشبيه والتعطيل، فاستكن

فأسماء الله تعالى وصفاته أولى - وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه - أن لا يكون لأجلها الخالقُ مثلَ المخلوق، ولا حقيقته كحقيقته.

التشبيه في أنفسهم ثم صاروا يحرفون الكلام لئلا يكون هذا باطلاً على حد زعمهم، وهو ليس بباطل، فإن الباطل هو تصورهم، وكونهم ظنوا ظن السوء بالله - جل وعلا - وبصفاته، فالله ﷻ لا يشبه أحداً من خلقه، ولا يمكن أن يكون أحد من خلقه شبيهاً له، فهذا من المحال.

قوله: «فأسماء الله تعالى وصفاته أولى... إلخ»؛ يعني: أولى بأن لا يكون بينها في حقائق المخبر عنها تشابه أو تقارب، فالله ﷻ لا يشبه خلقه، وصفاته لا تشبه صفاتهم، فإن كان - جل وعلا - أخبرنا بما ينطبق بالأسماء عندنا من السمع وغيره من أخباره وكذلك سائر ما أخبرنا به كله؛ له أسماء مطابقة للأسماء التي تسمى بها، والصفات مطابق للصفات التي اتصف بها لفظاً وشيء من المعنى، ولكن المعنى بعيد جداً.

فكون الإنسان - مثلاً - يغضب ويرضى ويتكلم، والله يتصف بذلك؛ فالمفارقة والمباينة بينهما كمفارقة ومباينة الخالق للمخلوقين، فمباينة صفاته لصفات المخلوقين كمباينة ذاته لذواته، فلا يكون في هذا اشتباه، ولولا مطابقة الاسم والمعنى البعيد؛ لما فهم الخطاب.

ولهذا فالذين فهموا هذا قالوا في قول الرسول ﷺ: **«إن الله خلق آدم على صورته»**[1] قالوا: إن هذا لا إشكال فيه، فهذا مثل قوله - جل وعلا -: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وليس أغرب من هذا؛ لأن هذه حقيقة ما يخبر بها عن نفسه، فهي تخصه والاشتباه بعيد، والمشابهة

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٢٨٤١)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

. . . .

البعيدة لا يضر وجودها، بل هذه التي يلزم لها فهم الكلام.

وهذا معنى **قول المؤلف**: «**إنا نعلمه من وجه دون وجه**»؛ يعني: نعلم المعنى العام الذي خوطبنا به، أما حقيقته فلا نعلمها، وأمرها إلى الله ﷻ.

والإخبار عن الغائب لا يُفهم إن لم يُعبَّر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد، ويُعلم بها ما في الغائب بواسطة العلم بما في الشاهد، مع العلم بالفارق المميِّز، وأن ما أخبر الله به من الغيب أعظم مما يُعلم في الشاهد.

وقوله: «**والإخبار عن الغائب لا يفهم إن لم يعبر عنه بالأسماء المعلومة معانيها في الشاهد**» فلا بد من هذه المعرفة، فإذا أخبرنا بشيء لا نعرفه فإنه لا يمكننا أن نفهمه.

والرسول ﷺ قد استعمل هذه الأمور مما يخبر الناس عن أمور غائبة، ولم تكن موجودة ولا يعرفونها، ولهذا لم يخبر الرسول ﷺ عن وجود الطائرات والسيارات. . . إلخ، ولو أخبرهم بهذا في ذلك الوقت لما استطاعوا أن يتصوروا ذلك؛ لأنه غير موجود عندهم، ولهذا أخبر بأمور عامة.

ولهذا لما سئل عن الدجال: كيف مسيره؟ قال: «**كالغيث الذي استدبرته الريح**»؛ يعني: مثل السحاب إذا سار خلفه عاصفة، وقال: «**ويمر بالخربة، فيقول لها: أخرجي كنوزك، فتتبعه كنوزها كيعاسيب النحل**»[(١)].

وجاء في حديث آخر ـ وإن كان فيه ضعف ـ عن الدجال أنه: «**يأتي على بغلة من حديد**»[(٢)]، وهذا لم يكن معهوداً عندهم.

ولهذا يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يكذب الله ورسوله؟[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٣٧)، من حديث النواس رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الإشاعة لأشراط الساعة» للبرزنجي.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب العلم، باب من خص قوماً دون قوم.

وفي الغائب ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

فالإخبار عن الأمور الغائبة لا بد أن يكون عندنا شيء مشاهد مقارب لذلك الشيء في الاسم والمعنى وإن كان بعيداً، أما لو لم يكن شيء من ذلك لما عرفنا، ولما صدق الناس ذلك؛ لأنه على خلاف المعهود المتعارف بين الناس، والناس ينكرون الشيء الذي لا يعرفونه، أو لا يعرفون نظيره، فيقولون: هذا ممتنع.

قوله: «وفي الغائب ما لا عين رأيت... إلخ»؛ يعني: هذه الأمور ليس لها نظير عندنا حتى نخبر بها؛ لأن التي لم تخطر على بالنا ولا نعرفها أصلاً لم نخبر عنها؛ لأنها غير متصورة.

فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختص به من الجنة والنار، علمنا معنى ذلك، وفهمنا ما أريد منا فهمه بذلك الخطاب، وفسرنا ذلك. وأما نفس الحقيقة المخبَر عنها، مثل التي لم تكن بعد، وإنما تكون يوم القيامة، فذلك من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

ولهذا لما سئل مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]. قالوا: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. وكذلك قال ربيعة ـ شيخ مالك ـ قبله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، ومن الله البيان، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا الإيمان». فبيَّن أن الاستواء معلوم، وأن كيفية ذلك مجهولة.

قوله: «فبين أن الاستواء معلوم» ولهذا فسروه بأنه العلو والارتفاع على الشيء، والاستقرار عليه، والصعود إليه، هذه أمور عامة، ولكن حقيقة الاستواء «الكيفية» مجهولة لنا لا نعرفها كما قال مالك وشيخه ربيعة؛ لأن هذا يحتاج إلى المشاهدة، وإن لم تكن مشاهدة فلا بد من أن يكون عندنا مثيله ونظيره حتى نقيسه عليه، وكلا الأمرين ممتنع، ولهذا قالوا: «مجهول»، وهكذا في سائر الصفات، فإذا قيل: كيف يسمع؟ كيف يبصر؟ كيف ينزل؟ نقول: هذا كله مجهول لنا، ولكن المعنى معلوم، وهذا يقال في جميع صفات الله ـ جل وعلا ـ.

ومثل هذا يوجد كثيراً في كلام السلف والأئمة، ينفون علم العباد بكيفية صفات الله، وأنه لا يعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو.

وقد قال النبي ﷺ: **«لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»**، وهذا في «صحيح مسلم»[(١)]، وغيره.

وقال في الحديث الآخر: **«اللَّهُمَّ إني أسألك بكل اسم هو لك، سمّيتَ به نفسك، أو أنزلتَه في كتابك، أو علَّمتهُ أحداً من خَلقك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك»**، وهذا الحديث في «المسند»[(٢)]، و«صحيح أبي حاتم»[(٣)].

وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده، فمعاني هذه الأسماء التي استأثر الله بها في علم الغيب عنده لا يعلمها غيره.

قوله ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك**»، والثناء يكون بأسمائه وصفاته، فمعنى ذلك: أن له أسماء وصفات لا نعلمها، ومثل ذلك قوله ﷺ في حديث الشفاعة **«ثم يفتح الله علي من محامده وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي»**[(٤)]، فالمحامد والثناء بأسمائه وصفاته التي يتمدح بها ويثنى بها عليه.

وقول المؤلف: «وقد أخبر فيه أن لله من الأسماء ما استأثر به في علم الغيب عنده»؛ يعني: لم يعلم ذلك أحد من خلقه، لا نبي ولا ملك ولا غيرهما.

---

(١) رقم الحديث (٤٨٦). (٢) «مسند أحمد» (٣٧١٢).
(٣) «صحيح ابن حبان» (٩٧٢).
(٤) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

والله ﷻ أخبرنا أنه عليم، قدير، سميع، بصير، غفور، رحيم، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهم معنى ذلك ونميِّز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر، ونعلم أن الأسماء كلها اتفقت في دلالتها على ذات الله، مع تنوع معانيها، فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات.

وكذلك أسماء النبي ﷺ، مثل: محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب.

وكذلك أسماء القرآن، مثل: القرآن، والفرقان، والهدى، والنور، والتنزيل، والشفاء، وغير ذلك.

قوله: «فهي متفقة متواطئة من حيث الذات، متباينة من جهة الصفات» التواطؤ أن يتفق اللفظ والمعنى على شيء، وأما «التباين» فهو عكس هذا تماماً، فهو يباينه لفظاً ومعنىً، وهذه الألفاظ اصطلاحية أخذت عن اليونان من علم المنطق، ونحن لسنا بحاجة إلى علم المنطق؛ لأن من عرف اللغة عرف الخطاب والمعاني التي تطابق الكلام من كل وجه والتي لا تطابقه إلا من وجه واحد، ولكن الدلالة التي يدل عليها اللفظ إما أن تكون مطابقة للفظه لفظاً ومعنىً، أو تكون مطابقة لما أخبر به لفظاً دون المعنى، أو المعنى من وجه واللفظ من وجه، وكل ذلك ما يمنع فهم الكلام الذي أخبر به.

قوله: «وكذلك أسماء النبي ﷺ»؛ يعني: أنها متواطئة اتفقت في اللفظ والمعنى، **«وكذلك أسماء القرآن»** متواطئة.

ومثل هذه الأسماء تنازع الناس فيها، هل هي من قبيل المترادفة لاتحاد الذات، أو من قبيل المتباينة لتعدد الصفات؟ كما إذا قيل: السيف، والصارم، والمهند؛ وقصد بالصارم معنى الصرم، وفي المهند النسبة إلى الهند، والتحقيق أنها مترادفة في الذات، متباينة في الصفات.

قوله: «مترادفة في الذات، متباينة في الصفات»؛ يعني: مترادفة في ذات الشيء المخبر عنه، فالأسماء متباينة في معانيها، مترادفة في مسماها، وهذا يوجد في الكلام، فتقول: الخبز، والرغيف، والقرص وما أشبه ذلك، وهذه أمور معلومة، وهكذا الأسماء التي نخبر بها من أسماء الله ـ جل وعلا ـ، فهي كلها أسماء ذات واحدة، وأما معانيها فهي مختلفة؛ فالسمع غير البصر، والعلم غير الحياة، واليد غير الوجه، وهكذا، وهذا أمر واضح ظاهر.

ولكن بعض الناس يشتبه عليه مثل هذا الأمر، فيقول: كيف يكون واحداً ويخبر عنه إخبارات كثيرة؟

فالجواب: أن المعاني التي تتعلق بها كثيرة.

وهذا ينطبق حتى مع الجماد، فالنخلة لها عسيب وخوص وليف ونبع وطلع وغير ذلك، فإذا ذكرت هذه الأشياء؛ قيل: إن المسمى واحد، والأسماء متعددة، ولله المثل الأعلى، فالله له أسماء وصفات متعددة، وكل اسم وصفة له معنىً خاص به، وكل الأسماء والصفات لمسمّىً واحد، وهو الله جل وعلا، ولهذا **قال المؤلف: «مترادفة في الذات، متباينة في الصفات»**، وهذا واضح ولا إشكال فيه.

ومما يوضح هذا أن الله وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه، وفي موضع آخر جعل منه ما هو محكم ومنه ما هو متشابه، فينبغي أن يُعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه.

قال الله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١﴾﴾ [هود]، فأخبر أنه أحكم آياته كلها، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، فأخبر أنه كله متشابه.

والحكم هو الفصل بين الشيئين، والحاكم يفصل بين الخصمين، والحكمة فصل بين المشتبهات، علماً وعملاً، إذا مُيِّز بين الحق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار، فيقال: حَكَمْتُ السَّفيه وأَحْكَمْتُه: إذا أخذتَ على يده، وحَكَمْتُ الدَّابَّةَ وأحْكَمْتها: إذا جعلتَ لها حَكَمَة، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره.

قوله: «وصف القرآن كله بأنه محكم وبأنه متشابه» المحكم هو الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا يتعارض في الظاهر، ويخبر عن أمور متفق على وقوعها أو أنها ستقع كما أخبر بها، وكذلك الأحكام التي يخبر بها، وأن الله أمر بها، فيجب ألا تختلف عند المخاطبين، وهذا كله من قبيل المحكم.

وأما المتشابه؛ فهو الذي يشبه بعضه بعضاً بالألفاظ والمعاني، وقد يكون متشابهاً عند قوم دون قوم.

والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيماً بقوله: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝١﴾ [يونس]، فالحكيم بمعنى الحاكم، كما جعله يقص بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٧٦﴾ [النمل]، وجعله مفتياً في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٧]؛ أي: ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن، وجعله هادياً ومبشراً في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الإسراء: ٩].

وأما التشابه الذي يعمه؛ فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء: ٨٢] وهو الاختلاف المذكور في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات].

وقوله تعالى: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات] يصرف عنه من صرف الله عن فهمه والعمل.

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدِّق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضاً، فيُثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد، أو يفرق بين المتماثلين فيمدح أحدهما ويذم الآخر، فالأقوال المختلفة هنا هي المتضادة، والمتشابهة هي المتوافقة.

قوله: «فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه... إلخ»، وكذلك العمل نفسه، فلا يعمل به في موضع ويعمل بضده في موضع آخر، وكذلك حقيقة الشيء الذي يخبر به، فلا يمكن أن تكون مختلفة.

وكذلك الأخبار، فلا يثبتها في موضع وينفيها في موضع آخر، كما يتصوره بعض الناس، فيقول في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إن هذا حق، ولكن قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، يجب أن نؤوله، فهذا القول غير صحيح؛ لأنه كله كلام الله ـ جل وعلا ـ، وكله حق يصدق بعضه بعضاً.

قوله: «وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك... إلخ»؛ يعني: في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، فالمقصود بالتشابه التوافق، فهو متوافق في المعاني والأوامر والأخبار، واللفظ قد يكون مختلفاً، ولكن المعنى لا يختلف أبداً، والحقيقة التي يخبر عنها لا تختلف أيضاً.

وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فإذا كانت المعاني يوافق بعضها بعضاً، ويعضد بعضها بعضاً، ويناسب بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، ويقتضي بعضها بعضاً، كان الكلام متشابهاً، بخلاف الكلام المتناقض الذي يضاد بعضه بعضاً.

وهذا التشابه العام، لا ينافي الإحكام العام، بل هو مصدق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضاً، لا يناقض بعضه بعضاً.

بخلاف الإحكام الخاص، فإنه ضد التشابه الخاص، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو أو هو مثله، وليس كذلك. والإحكام هو الفصل بينهما، بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما.

قوله: «وهذا التشابه يكون في المعاني... إلخ» يريد المؤلف من كل هذا تبيين أن الله ـ جل وعلا ـ لما أخبرنا عن أسمائه وصفاته ذكر أن لها نظائر عندنا، وكونها لها نظير في اللفظ والمعنى لا يقتضي التشابه، بل بينها من البون مثل ما بين الخالق والمخلوق كما تقدم، فكل هذه أمثلة لهذا المعنى.

ولولا هذا التشابه البعيد والتطابق في الأسماء لما عرف الذي يخبر عنه ولا معناه، فهذا شيء لا بد منه في الكلام حتى يعلم المخبَر بما أراده المخبِر من العمل أو الاعتقاد والعلم.

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما، فيكون مشتبهاً عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك، فالتشابه الذي لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه، كما إذا اشتبه على بعض الناس ما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله، وإن كان مشبهاً له من بعض الوجوه.

ومن هذا الباب الشُّبه التي يضل بها بعض الناس، وهي ما يشتبه فيها الحق بالباطل، حتى يشتبه على بعض الناس، ومن أوتي العلم بالفصل بين هذا وهذا لم يشتبه عليه الحق بالباطل.

والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات؛ لأنه تشبيه للشيء في بعض الأمور بما لا يشبهه فيه، فمن عرف الفصل بين الشيئين اهتدى للفرق الذي يزول به الاشتباه والقياس الفاسد.

قوله: «والقياس الفاسد إنما هو من باب الشبهات»؛ يعني: أن قياس الغائب على الشاهد الذي يعرفونه لا يجوز أن يكون قياساً مطابقاً من كل وجه إلا بين المخلوقات التي علمت وأحيط بها من كل وجه، فهذا يقع.

وأما القياس بين الخالق والمخلوق في الصفات وفي الأسماء وفي المعاني؛ فهذا من أبطل الباطل، وهو الذي وقع بسببه الشرك في الأمم كلها؛ لأنهم أخذوه من باب القياس، فقالوا: إن الكبراء والعظماء والملوك والرؤساء إذا أراد الإنسان منهم شيئاً؛ فإنه لا يذهب إليهم مباشرة، وإنما يذهب إلى مَنْ كان مقرباً عندهم من وزير أو قريب أو ما أشبه ذلك، ويطلب الوساطة والشفاعة له، فمن هنا جاء الشرك، فقالوا: إذاً نحن نطلب من هذه المخلوقات أن تتوسط لنا عند الله؛ لأن هذا

وما من شيئين إلا ويجتمعان في شيء، ويفترقان في شيء، فبينهما اشتباه من وجه وافتراق من وجه، ولهذا كان ضلال بني آدم من قبل التشابه والقياس الفاسد لا ينضبط، كما قال الإمام أحمد: أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس، فالتأويل في الأدلة السمعية، والقياس في الأدلة العقلية، وهو كما قال، والتأويل الخطأ إنما يكون في الألفاظ المتشابهة، والقياس الخطأ إنما يكون في المعاني المتشابهة.

أنجع وأقرب إلى وصول مطلوبنا، فوقعوا في الشرك الأكبر من باب القياس الفاسد، وقالوا هذا من باب التعظيم.

ومن ذلك قياس الشيطان، وهو أول من قاس حينما قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢]، فقاس على الأصل في هذا أن النار خير من الطين، فوقع في الضلال.

وأما القياس بين الرب ـ جل وعلا ـ وبين عباده؛ فهذا من أبطل الباطل، سواء كان في العمل كما وقع الشرك فيه، أو كان في الاعتقاد والعلم، فكلاهما باطل، ومعلوم أن الاعتقاد والعلم يتبعه العمل.

وعلى هذا نقول: إن التشبيه قد يكون تشبيه الخالق بالمخلوق، وقد يكون بالعكس:

أما الأول وهو تشبيه الله ـ جل وعلا ـ بخلقه فهو قليل، وإنما يتصورونه في أذهانهم لمَّا نظروا إلى أسمائه وصفاته، ووجدوا أن لها نظيراً عندهم في مسمياتهم وصفاتهم، فقالوا: إن هذا تشبيه، وهذا ليس في الواقع تشبيهاً، ولكن هذا يلزم بالخبر أنه يخبر به حتى يفهموا، ولهذا قال لهم الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾، والند يكون بالعلم والعقيدة

....

والعمل، بأن يدعوه ويتجه إليه أو أنه يعتقد أنه كذلك.

وأما الثاني وهو تشبيه المخلوق بالخالق فهو كثير جداً، ويكون في الطلب والدعاء والاتجاه إلى المخلوق، وهذا لا يزال بعض الناس يقع فيه، فيذهبون إلى مَنْ يزعم أنه ولي، أو أنه يغيثه، أو أنه لا يدخل هذا البلد شيء إلا بإذنه، ولا يخرج شيء إلا بإذنه، أو أن يعتقد أن هناك قطبا تدور عليه أمور الدنيا كلها من الناس، وكل هذا تشبيه المخلوق الضعيف بالخالق القوي القادر على كل شيء، وهو من الشرك الأكبر.

وقد وقع بنو آدم في عامة ما يتناوله هذا الكلام من أنواع الضلالات، حتى آل الآمر بمن يدعي التحقيق والتوحيد والعرفان منهم إلى أن اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود، فظنوا أنه هو، فجعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق، مع أنه لا شيء أبعد عن مماثلة شيء أو أن يكون إياه أو متحداً به أو حالاً فيه من الخالق مع المخلوق.

وقوله: «اشتبه عليهم وجود الرب بوجود كل موجود، فظنوا أنه هو... إلخ» وهذا الكلام الذي نقله المؤلف: من الضلال البيِّن الواضح الذي لا يقع فيه إلا من طمس الله عقله وأعمى بصيرته، فكيف يكون الخالق هو المخلوقَ، أو أن يكون داخلاً فيه، أو أن يكون مثله؟

والضلال لا حد له، فقد يضل الإنسان عن الأمور التي يتعجب منها الإنسان، فكيف يقول هذا وعنده عقل ونظر وأمور يستدل بها وهي واضحة وظاهرة؛ كخلق السماوات والأرض وغيرها، ثم يجعله حالاً في المخلوقات أو اتحد فيها.

والحلول أن يكون ممازجاً له، وأما **الاتحاد** فهو أن يكون عينه عين هذا الشيء، وكلاهما غاية في الكفر، وهذا الذي يقوله ابن عربي والتلمساني وابن الفارض وغيرهم من كبار الصوفية الذين وقعوا في الاتحاد، وقالوا: إن الأمور كلها عين واحدة، ولا يوجد شيء محرم وشيء حلال، فكلها عين واحدة وكلها حلال، وهذا ضلال ما وصل إليه حتى إبليس! نسأل الله العافية.

والمؤلف إذا تكلم في شيء فإنه يريد أن يحيط بهذه الأمور من كل وجه، وإلا فهذا لا دخل لنا فيه؛ لأن ضلالها لا يخفى على عامة الناس.

فمن اشتبه عليهم وجود الخالق بوجود المخلوقات حتى ظنوا وجودَها وجودَه، فهم أعظم الناس ضلالاً من جهة الاشتباه، وذلك أن الموجودات تشترك في مسمى «**الوجود**»، فرأوا الوجود واحداً، ولم يفرقوا بين الواحد بالعين والواحد بالنوع.

قوله: «**ولم يفرقوا بين الواحد بالعين، والواحد بالنوع**» الواحد بالعين؛ يعني: لا بد لكل واحد شيء يخصه ويتميز به عن غيره.

أما «**النوع**» فإذا قلت: شجرة، فهي تطلق على كل شجرة حتى تميز وتعيِّن شجرة مخصوصة، فتعينها بالإشارة أو الوصف وما أشبه ذلك، فلا بد من التمييز، فالكليات التي في الأذهان لا بد من تعيينها حتى تتميز عن غيرها.

وآخرون توهموا أنه إذا قيل: الموجودات تشترك في مسمى «الوجود»، لزم التشبيه والتركيب، فقالوا: لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي، فخالفوا ما اتفق عليه العقلاء مع اختلاف أصنافهم من أن الوجود ينقسم إلى قديم ومحدث، ونحو ذلك من أقسام الموجودات.

قوله: «قديم ومحدث» تقدم أن القديم ليس اسماً لله ـ جل وعلا ـ، ولكن هكذا اصطلحوا عليه، فيطلقون **«القديم»** بإزاء **«المحدث»**، ويقصدون به الله تعالى، و**«المحدث»**؛ أي: المخلوقات.

وقد يعبِّرون بتعبير آخر، فيقولون: الواجب والجائز، فالواجب هو الله، والجائز هم المخلوقات، والواجب عندهم الغني بذاته عن كل ما سواه، لا في وجوده ولا في أوصافه ولا في أفعاله، فهو غني قائم بنفسه عن كل شيء من المخلوقات وغيرها.

والجائز الذي وُجِدَ بعد أن لم يكن، وكذلك يعدم؛ لأن ما سبق بالعدم يلحقه العدم، والمقصود بالعدم هو الموت.

أما كونه يدوم كدوام أهل الجنة وأهل النار؛ فإن هذا ليس مما اكتسبته ذاته، وإنما هذه بإدامة الله له، فليس له وجود من نفسه، فكل مخلوق هكذا إن لم يدمه الله ـ جل وعلا ـ أو يُحْيِهِ أو يُزِلْ عنه ما يميته؛ فإنه لا يستطيع أن يوجد شيئاً من ذلك لنفسه.

والمقصود أن الموجودات كلها في الكون لا تخلو عن هذا، فإما أن يكون الشيء واجبَ الوجود، وهذا لا يكون إلا لله فقط لا يشاركه شيء في ذلك، أو أن يكون جائز الوجود، وهو المخلوق الذي كان بعد أن لم يكن، ويلحقه الموت.

وهذا تقسيم أُخذ بالعقل والنظر وسبر الأمور، وهو أمر واضح لا

....

إشكال فيه، ثم هل يكون وجود الله ـ جل وعلا ـ كوجود الذي يفنى ويفتقر إلى من يوجده، وإذا لم يوجده الله ـ جل وعلا ـ أو يُزِلْ عنه الموانع التي تمنع حياته فلا يستطيع أن يقوم بنفسه، ولا يستطيع أن يحيا، فإلحاق هذا بهذا من أعظم الضلال.

وطائفة ظنت أنه إذا كانت الموجودات تشترك في مسمى «**الوجود**» لزم أن يكون في الخارج عن الأذهان موجود مشترك فيه، وزعموا أن في الخارج عن الأذهان كليات مطلقة، مثل: وجود مطلق، وحيوان مطلق، وجسم مطلق، ونحو ذلك.

قوله: «**كليات مطلقة**» شرط الإطلاق هذا لا حقيقة له إلا في الذهن فقط، فهي خيالات؛ لأن الوجود لا بد أن يقول: وجود العبد، أو: وجود الجبل، أو: وجود السماء، أو: وجود الأرض، أو: وجود الله ـ جل وعلا ـ.

أما أن يقول: وجود!! فهذا شيء ليس له حقيقة، وكذا إذا قلت: حياة، أو: موت، أو: علم، أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذه كلها معاني، والمعاني لا تقوم بنفسها ولا تشاهد، وإنما تقوم بذات تتصف بها تلك الصفات.

فالمقصود أن هذه الاصطلاحات دخلت على كثير من الناس من المنطق، فبعض الناس يتصور أن لها حقائق وهي لا حقائق لها في الواقع، وهؤلاء الضُلّال تصوروا أن الوجود واحد، ولا فرق بين وجود الخالق ووجود المخلوق، وأنه اتحد فيه، وهذا غاية في الكفر ونهايته، وليس وراء هذا كفر، نسأل الله العافية، ومن اشتبه عليه الخالق بالمخلوق؛ فهو عنده أعظم الشبه، وليس له عقل ولا نظر.

فخالفوا الحس والعقل والشرع، وجعلوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان، وهذا كله من نوع الاشتباه.

ومن هداه الله ـ سبحانه ـ فرّق بين الأمور وإن اشتركت من بعض الوجوه، وعلم ما بينهما من الجمع والفرق، والتشابه والاختلاف، وهؤلاء لا يضلون بالمتشابه من الكلام؛ لأنهم يجمعون بينه وبين المحكم الفارق الذي يبين ما بينهما من الفصل والافتراق.

وهذا كما أن لفظ «إنّا» و«نحن» وغيرهما من صيغ الجمع يتكلم بها الواحد الذي له شركاء في الفعل، ويتكلم بها الواحد العظيم الذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد، وله أعوان تابعون له، لا شركاء له. فإذا تمسك النصراني بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، ونحوه على تعدد الآلهة، كان المحكم كقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ۝١٦٣﴾ [البقرة]. ونحو ذلك مما لا يحتمل إلا معنىً واحداً يزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مبيناً لما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم.

قوله: «وهذا»؛ يعني: إشارة إلى ما سبق، فهذه الألفاظ أو المفردات قد تكون مشتبهة على بعض الناس من وجه دون وجه، وقد يتعلق بها المبطل بأن فيها شيئاً مما يدل على باطله.

ومن ذلك ما **ذكره المؤلف** في قوله تعالى عن نفسه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ﴾ [الحجر: ٩]، فلفظ **«إنا»** و**«نحن»** وضعت للجماعة الذين يتكلمون، ووضعت أيضاً للعظيم أو الذي يعظم نفسه، فصار الاشتباه من هذا القبيل، فيصح أن تكون للجماعة، ويصح أن تكون للواحد المعظم.

والنصارى عندهم آلهة متعددة، فيقولون: إن هذا دليل على أن

. . . .

الآلهة متعددة، وهكذا أهل الباطل يتعلقون بأشياء بعيدة، ويزعمون أنها أدلة، ولكن لو كانت عليهم تبطل باطلهم لما استدلوا بها، ولا نظروا إليها، وهكذا كل صاحب باطل، فإنما يبحث عما يدل على باطله فقط.

ويرد عليهم بالآيات المحكمة، كقوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ونحوها من الآيات.

وأما حقيقة ما دلَّ عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات، وما له من الجنود الذين يستعملهم في أفعاله، فلا يعلمهم إلا هو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١]، وهذا من تأويل المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

قوله: «وأما حقيقة ما دل عليه ذلك من حقائق الأسماء والصفات»؛ يعني: ذلك اللفظ الذي يقوله ويتكلم به.

وقوله: «وما له من الجنود»؛ يعني: الذي يخبر بقوله: ﴿نَحْنُ﴾ و﴿إِنَّا﴾ فإنه ـ جل وعلا ـ قد يخبر بذلك لأنه أمرَ به، وجنوده وملائكته تفعله بأمره، ويكون حقيقة الأمر أنه فعل الله ـ جل وعلا ـ الذي أمر أن يُفعل ويُجرَى في خلقه.

وهذا كقوله ـ جل وعلا ـ: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٣ ـ ٨٥]، فبعض أهل الباطل يقولون: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾؛ يعني: أن الله مع المخلوق، وأن الله حاضر عند الميت، وهو مختلط بخلقه.

وأما الذي يعلم أن الله ليس كمثله شيء، وأنه على عرشه؛ فإنه يقول: إن المقصود أن الله ـ جل وعلا ـ أمرهم بقبض روحه، وهم الملائكة، وهم غير مرئيين، ولكنهم محيطون به، كما جاءت النصوص بذلك، والذي يتولى قبضه ملك الموت الذي وكل بقبض أرواح بني آدم.

وكذلك قوله: ﴿إِنَّا﴾ و﴿نَحْنُ﴾ في مواضع متعددة من كتاب الله ـ جل وعلا ـ، وكلها يقصد بها الله وحده ـ جل وعلا ـ، أو يقصد أنه هو الذي أمر مَنْ يمتثل أمره، فهو في الحقيقة أمره، وإن كان المباشر للفعل هم الملائكة.

وكذلك قوله أيضاً: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ وَنَحْنُ

بخلاف الملك من البشر إذا قال: قد أمرنا لك بعطاء. فقد علم أنه هو وأعوانه، مثل كاتبه وحاجبه وخادمه ونحو ذلك أمروا به، وقد يعلم ما صدرتْ عنه ذلك الفعل من اعتقاداته وإراداته ونحو ذلك.

والله تعالى لا يعلم عباده الحقائق التي أخبر عنها من صفاته وصفات اليوم الآخر، ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة، ولا حقائق ما صدرت عنه من المشيئة والقدرة.

أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾﴾ [ق]، فقوله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾ يكون تفسيراً لقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ وهو العرق الذي يكون في جانب الرقبة، والملائكة معه ويعلمون الأمور التي قد تكون في داخله، ولا يعلمها الحاضر معه، وكل ذلك بأمر الله ـ جل وعلا ـ وامتثالاً لما كلفهم به.

فإذا أضيف إلى الله فإنه يكون على أنه هو الآمر والخالق، وأما إذا أضيف إلى مخلوق فإنه يكون على أنه امتثل الأمر من الله.

والملائكة خلقهم الله ـ جل وعلا ـ رسلاً يكلفهم بتنفيذ أوامره في السماء وفي الأرض.

قوله: «ولا يعلمون حقائق ما أراد بخلقه وأمره من الحكمة...» ولكن يعلمون الشيء الذي كُلِّفوا به علماً وعملاً، ولا يكلفون بشيء لا يعلمون حقيقته، والذي لا يعلمون حقيقته ليس مطلوباً منهم، وإنما المطلوب منهم هو الأمر الذي يستطيعونه، فطلب الأمور التي لم يكلفوا بها يعتبر من التكلف، بل من الضلال، ولن يصلوا إليه، وهذا كمن يسأل عن الكيفيات: ما كيفية كذا؟ ما حقيقة كذا؟ والكيفية مجهولة في الخلق كله كما تقدم.

وبهذا يتبين أن التشابه يكون في الألفاظ المتواطئة، كما يكون في الألفاظ المشتركة التي ليست بمتواطئة، وإن زال الاشتباه بما يميّز أحد المعنيين من إضافة أو تعريف.

كما إذا قيل: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ [محمد: ١٥]، فهنا قد خص هذا الماء بالجنة، فظهر الفرق بينه وبين ماء الدنيا.

لكن حقيقة ما امتاز به ذلك الماء غير معلوم لنا، وهو ـ مع ما أعدَّه الله لعباده الصالحين مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر ـ من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله. وكذلك مدلول أسمائه وصفاته الذي يختص بها، التي هي حقيقته، لا يعلمها إلا هو.

قوله: «**الألفاظ المتواطئة والمشتركة**» هذه اصطلاحات يونانية.

فالمتواطئة هي الألفاظ التي تتفق في اللفظ والمعنى.

وأما **المشتركة** فهي الألفاظ التي تتفق في اللفظ فقط، مثل إذا قلت: المشتري، فهو يطلق على النجم المعروف، ويطلق على الذي يأخذ الشيء بالثمن، وقد يطلق على البائع وعلى المشتري معاً، كما قال الله ـ جل وعلا ـ في قصة يوسف: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠]؛ أي: باعوه بثمن قليل، فيطلق على هذا ويطلق على هذا، فكل هذا يطلق عليه «الاشتراك»، ولكن المعنى مختلف، فالشراء غير البيع، ولكنه مبادلة، والنجم أيضاً، فهذا اشتراك وليس بتواطؤ، أما التواطؤ فهو الاتفاق في اللفظ والمعنى، وهذا يوجد في بعض الأمور التي تكون لها أسماء متعددة.

قوله: ﴿فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ﴾ هذا من المتواطئ، فاتفق لفظ «الماء» ولكن اختلف المعنى اختلافاً عظيماً جداً.

ومن ذلك إذا قلت: «جنة» و«جنة»، فجنة الأرض التي سُتِّرَتْ بالأشجار والنبات تختلف عن الجنة التي أخبر الله ـ جل وعلا ـ عنها.

ولهذا كان الأئمة ـ كالإمام أحمد وغيره ـ ينكرون على الجهمية وأمثالهم ـ من الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ـ تأويلَ ما تشابه عليهم من القرآن على غير تأويله، كما قال الإمام أحمد في كتابه الذي صنفه في «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله».

وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله، وذكر في ذلك ما يشتبه عليهم معناه، وإن كان لا يشتبه على غيرهم، وذمَّهم على أنهم تأولوه على غير تأويله، ولم ينفِ مطلق لفظ التأويل، كما تقدم من أن لفظ «التأويل» يراد به التفسير المبيّن لمراد الله تعالى به، فذلك لا يعاب، بل يحمد، ويراد بالتأويل الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذاك لا يعلمه إلا هو، وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع.

ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله، مثل طائفة يقولون: إن التأويل باطل، وإنه يجب إجراء اللفظ على ظاهره، ويحتجون بقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، ويحتجون بهذه الآية على إبطال التأويل.

قوله: «وإنما ذمهم لكونهم تأولوه على غير تأويله»؛ يعني: أن الإمام أحمد يقول: إنهم غلطوا في تفسير الآية، وهذا يدل على أن المؤوِّلة الذين يصرفون اللفظ عن ظاهره إلى معنىً لا يدل عليه إلا بتكلف وأمر بعيد جداً هم على باطل.

قوله: «ومن لم يعرف هذا اضطربت أقواله...» هؤلاء هم الذين يقولون: إن ظاهر اللفظ يدل على التشبيه!! فنقول: ظاهره أيضاً يجب أن نقول به، ولكنهم لم يفرقوا بين الحق والباطل فضلوا بهذا.

....

وهذا كمن يقول: إن الظاهر فيه اشتراك واشتباه، فإن أريد بالظاهر ما للمخلوق من الصفات والحقائق فهذا غير مراد، ولا يكون هذا معنى كلام الله، وإن أريد بالظاهر ما دلَّ عليه اللفظ اللغوي مع المباينة بين ما يعرفه المخلوق من نفسه، وبين ما يكون لله؛ فهذا حق، ولا يجوز صرف الكلام عن هذا.

وهذا تناقض منهم؛ لأن هذه الآية تقتضي أن هناك تأويلاً لا يعلمه إلا الله، وهم ينفون التأويل مطلقاً.

وجهة الغلط: أن التأويل الذي استأثر الله بعلمه هو الحقيقة التي لا يعلمها إلا هو، وأما التأويل المذموم والباطل، فهو تأويل أهل التحريف والبدع، الذين يتأولونه على غير تأويله، ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك، ويدّعون أن في ظاهره من المحذور ما هو نظير المحذور اللازم فيما أثبتوه بالعقل! ويصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه! فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقاً ممكناً كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعاً كان الثابت مثله.

قوله: «ويدّعون صرف اللفظ عن مدلوله إلى غير مدلوله بغير دليل يوجب ذلك»: يختلف باختلاف السامع، ولكن قد يُمثّل لهذا بمِثْل قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فإتيان الله في هذه الآية يجب أن نفهمه أنه إتيانٌ حقيقي يوم القيامة، فيأتي إلى الأرض ـ كما جاءت النصوص في ذلك ـ ليقضي بين عباده.

وقد يقول قائل: إذاً يأتي ويكون في الأرض والسماء فوقه؟

فنقول: إن هذا يقع لو كان مثلك ومثل المخلوقات، أما الله ـ جل وعلا ـ فليس كمثله شيء، ويأتي وهو فوق عرشه وفوق كل شيء، ولا يكون شيء فوقه.

فإذا قال: إذاً هذا ليس هو الظاهر من اللفظ!!

فنقول: بل هذا هو الظاهر؛ لأن هذا هو الذي يليق بعظمة الله.

. . . .

وقد يستدل بقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، فهل نقول: إن هذا مثل هذا؟

فنقول: لا، هذا إتيان عذابه ـ جل وعلا ـ، فإن الله لا يأتي من أُسُسِ الحيطان ولا من أسفل.

ومثل ذلك قوله ـ جل وعلا ـ في اليهود بنو النضير: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ ۝٢﴾ [الحشر: ٢]، فنقول: هذا إتيان جند الله من المؤمنين والملائكة الذين أيد الله ـ جل وعلا ـ بهم رسوله.

فإذا قال: ما الدليل؟

فنقول: الدليل هو سياق الآية والقرينة والحال، فمراد المتكلم هو الذي يعين هذا، وهذا الذي يجب أن يميز بين هذا وهذا في كل الخطابات التي يخاطب بها، ويجب أن نطلب مراد المتكلم، فإذا تبين لنا مراده فهذه هي الحقيقة وليست تأويلاً.

ولو قال لنا: أنتم تتناقضون، فمرة تقول: يجب أن تجريها على ظاهرها، ومرة تُؤول، فلماذا تُؤول هذه الآية ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾.

فنقول: هذا ليس تأويلاً؛ لأن هذا هو مراد المتكلم، وعرفنا ذلك لأن الله عالٍ على كل شيء، وفوق كل شيء، ولا يختلط بخلقه، ولأن هذا وقع لقوم معينين، والذي أتاهم جنود الله والرسول ﷺ وعباد الله الذين كانوا معه والملائكة.

وكذلك الذين عذبهم الله ـ جل وعلا ـ هم الذين كذبوا الرسل، فإن الذي أتاهم عذابُ الله وليس هو الله، وهذا أمر ظاهر جداً، ولا ينصرف عن ذلك إلا مبطل، وهكذا يقال في جميع النصوص التي قد يتوهم متوهم أن بينها تعارضاً أو أنها تدل على باطل.

وهؤلاء الذين ينفون التأويل مطلقاً، ويحتجون بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يُفهم منه شيء.

وهذا مع أنه باطل فهو متناقض؛ لأنا إذا لم نفهم منه شيئاً لم يجز لنا أن نقول: له تأويل يخالف الظاهر ولا يوافقه؛ لإمكان أن يكون له معنىً صحيح، وذلك المعنى الصحيح لا يخالف الظاهر المعلوم لنا، فإنه لا ظاهر له على قولهم، فلا تكون دلالته على ذلك المعنى دلالة على خلاف الظاهر، فلا يكون تأويلاً.

ولا يجوز نفي دلالته على معان لا نعرفها على هذا التقدير، فإن تلك المعاني التي دلت عليها قد لا نكون عارفين بها؛ ولأنا إذا لم نفهم اللفظ ومدلوله المراد فَلَأنْ لا نعرف المعاني التي لم يدل عليها اللفظ أولى؛ لأن إشعار اللفظ بما يراد به أقوى من إشعاره بما لا يراد به، فإذا كان اللفظ لا إشعار له بمعنىً من المعاني، ولا يُفهم منه معنىً أصلاً، لم يكن مشعراً بما أريد به، فَلَأْن لا يكون مشعراً بما لم يرد به أولى.

قوله: «قد يظنون أنا خوطبنا في القرآن بما لا يفهمه أحد، أو بما لا معنى له، أو بما لا يُفهم منه شيء»؛ يعني: أن هذا لا يكون في خطاب الله ـ جل وعلا ـ لنا؛ لأنه ممتنع، فالله ـ جل وعلا ـ يخاطبنا بالشيء الذي نعرفه، ولا سيما أن الخطاب يقصد به العمل وليس مجرد كلام يُلقى، فالعامل لا بد أن يعرف ما الذي يعمله، ومثل ذلك الاعتقاد، فلا بد أن يُميز حتى لا يَعتقد باطلاً، فالله يخبر بالشيء الذي يكون ظاهراً وواضحاً، وقد أرسل رسوله ليبين للناس كتابه الذي تكلم

فلا يجوز أن يقال: إن هذا اللفظ مُتأوّل، بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، فضلاً عن أن يقال: إن هذا التأويل لا يعلمه إلا الله، اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالتأويل ما يخالف الظاهر المختص بالمخلوقين، فلا ريب أن مَنْ أراد بالظاهر هذا لا بد أن يكون له تأويل يخالف ظاهره.

به، فوضح الرسول ﷺ هذا الأمر توضيحاً لا عذر لمن حاد عنه وانصرف عنه، فمن انصرف عنه وخالفه فإنه يكون غير معذور، ويستحق عقاب الله ـ جل وعلا ـ.

قوله: «**إن هذا اللفظ متأول**»؛ يعني: أن هذا الذي كلفنا به لا يمكن أن يكون متأولاً؛ لأنه لو كان هذا لم يكن عندنا ثقة في أن هذا الشيء هو الذي أمرنا به، فترتفع الثقة، ويرتفع العلم الحقيقي، وهذا لا يقوله إلا جاهل بالخطابات التي خوطبنا بها، وبعلم الله ـ جل وعلا ـ الذي يخصه، وصفاته التي تخصه، فهذه هي التي لا يعلم حقيقتها إلا هو، وكذلك الأمور الغائبة التي ليس عندنا فيها نظير لها من كل وجه.

وقوله: «**اللَّهُمَّ إلا أن يراد بالتأويل...**»، فهذا تقدم أنه باطل، وأنه لا يفهم من الخطاب.

لكن إذا قال هؤلاء: إنه ليس لها تأويل يخالف الظاهر، أو إنها تجري على المعاني الظاهرة منها، كانوا متناقضين. وإن أرادوا بالظاهر هنا معنىً، وهنا معنىً في سياق واحد من غير بيان، كان تلبيساً، وإن أرادوا بالظاهر مجرد اللفظ؛ أي: تجرى على مجرد اللفظ الذي يظهر من غير فهم لمعناه، كان إبطالهم للتأويل أو إثباته تناقضاً؛ لأن من أثبت تأويلاً أو نفاه فقد فهم منه معنىً من المعاني. وبهذا التقسيم يتبين تناقض كثير من الناس من نفاة الصفات ومثبتيها في هذا الباب.

وإلى هنا تنتهي القاعدة، واستطرد فيها كثيراً إلى أمور لا تتعلق بها مثل التأويل والتفسير وما شابه ذلك، وإنما جاءت من باب التمثيل للإيضاح والبيان، وكذلك الذي دخل في الكلام.

وخلاصة هذه القاعدة: أن الذي أخبرنا به أمور ظاهرة، وإذا قيل لنا: إن هذا متأول أو هذا فيه تأويل فنقول: التأويل إما أن يكون تفسيراً وإما أن يكون إخباراً عن الحقائق، فالحقائق التي يخبر الله ـ جل وعلا ـ عنها إما أن تكون مخلوقة مثل ما في الجنة والنار وفي المحشر وغيرها، وإما أن تكون تتعلق بذاته ـ جل وعلا ـ.

والشيء الذي يتعلق بذاته لا مطمع في معرفته، أما الأمور المخلوقة التي تكون في الآخرة فهذه لا نعرفها حتى نشاهدها ونعايش حقائقها، ولكن نعرف نظائرها من المسميات، فإن لها مطابقة معها في الاسم والمعنى، وإن كانت الحقائق متباينة تبايناً عظيماً، حيث إننا لا نعرف حقيقة هذا، فإذا كان هذا موجوداً في المخلوق، فبيْن الخالق والمخلوق البون المعلوم أنه لا يمكن أن يتطابق هذا مع هذا، فيتبين بهذا أن المقصود من إخبار ربنا ـ جل وعلا ـ لنا بأسمائه وصفاته الشيء الذي

. . . .

نعرفه مع نفي المماثلة، وليس المشابهة البعيدة، بل المماثلة هي التي نفيت.

أما المشابهة البعيدة فهذه لا بد منها، فمثلاً يد الله في الاسم والمعنى تتفق مع يد المخلوق، ولكن يد الله ـ جل وعلا ـ عظيمة وتخصه ولا يشاركه المخلوق في شيء من ذلك، أما الاسم والمعنى البعيد بين هذا وهذا فهي متفقة، ويقال مثل هذا في الرحمة والسمع والبصر وفي كل ما أخبر الله ـ جل وعلا ـ به، وهذا الذي يقول: إنه هو الاشتراك البعيد أو الاتفاق في الاسم مع المعنى الذي فيه اشتباه من وجه بعيد؛ فهذا شيء لا بد منه حتى نفهم الكلام، وهو الذي عرض لكثير من نفاة الصفات، فزعموا أنه تشبيه/ وأنهم إذا أثبتوا صفات الله ـ جل وعلا ـ فإنهم يكونون واقعين في التشبيه، والتشبيه كفر، فهم فرّوا من الكفر، ولكنهم فروا من هذا الذي تخيلوه تخيلاً، ثم وقعوا فيما هو أشر منه وهو تعطيل الله ـ جل وعلا ـ عما أوجب علينا أن نعتقده بعد علمنا بخطابه وبيان رسوله ﷺ لذلك.



القاعدة السادسة: أنَّ لِقائلٍ أن يقول: لا بدّ في هذا الباب من ضابط يُعرف به ما يجوز على الله ﷻ مما لا يجوز في النفي والإثبات، إذ الاعتماد في هذا الباب على مجرد نفي التشبيه أو مطلق الإثبات من غير تشبيه ليس بسديد، وذلك أنه ما من شيئين إلا بينهما قدر مشترك وقدر مميّز.

قوله: «**القاعدة السادسة: أن لقائل أن يقول: لا بد في هذا الباب من ضابط يعرف به ما يجوز على الله مما لا يجوز**» عرفنا ـ فيما تقدم ـ أن القاعدة في هذا أننا لا نصف الله ـ جل وعلا ـ إلا بما وصف به نفسه أو وصفته به رسله، وأن القياس والعقل لا يستقل بشيء من ذلك، ولكن كتاب الله ـ جل وعلا ـ يرشد العقول إلى الطريق الصحيح، غير أن كثيراً من الناس يزعم أن ما أخبر الله ـ جل وعلا ـ به عن نفسه فيه إجمال وفيه التباس.

ولهذا ذكر هذه القاعدة، وهي أنه لا بد أن يكون هناك ضابط يعرف به الشيء الذي يوصف الله ـ جل وعلا ـ به، والشيء الذي لا يجوز أن يوصف به، إضافةً إلى هذه القاعدة أنه لا يوصف الله ـ جل وعلا ـ إلا بما أخبر به عن نفسه أو أخبرت به عنه رسله بالوحي.

ويضاف إلى هذا أن لله ـ جل وعلا ـ الكمال المطلق من كل وجه، وأن الوصف إذا جاء فيه نقص أو يحتمل هذا وهذا؛ فإنه لا يدخل في أسماء الله وصفاته، ولهذا قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والحسنى هي التي لا يتطرق إليها النقص أو العيب في وجه من الوجوه، وكذلك هي صفاته تعالى وتقدس.

ويلحق بذلك أفعاله؛ لأنها داخلة في صفاته، فهو له الكمال من كل وجه، ثم كل كمال للمخلوق ليس فيه نقص فالخالق الذي وهبه إياه

. . . .

أولى به منه؛ لأن المخلوق لا يستطيع أنه يكتسب الكمال من نفسه، وإنما أعطاه الله إياه، فلا يعقل أن واهب الكمال يكون فاقداً له، وعكس ذلك كل نقص يتنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عنه، ولهذا عاب الله ـ جل وعلا ـ على المشركين حيث يأنفون أن يكون مملوكاً لأحدهم يشاركهم في ملكهم ومالهم، ثم يجعلون شركاء لله تعالى مملوكين له، فهذا جور وظلم.

والضابط الذي ذكره الشيخ هنا في هذه القاعدة لا يخرج عن هذا، وهذه ظاهرة وجلية ولا تخفى على من نظر فيها.

ثم إن الله ـ جل وعلا ـ كلفنا بهذا، ولم يطلق لنا الأمر، ولم يقل: انظروا إلى المخلوقات وغيرها، ثم اذكروا الذي تستنتجونه بأذهانكم وأنظاركم وصفاً! فقوله: «لا بد في هذا الباب من ضابط» الذي به إما نفي التشبيه وهو الذي لا يجوز عليه، وإما إثبات الكمال الذي يجب له، فالضابط هو هذا.

فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه، قيل له: إن أردت أنه مماثل له من كل وجه فهذا باطل، وإن أردت أنه مشابه له من وجه دون وجه، أو مشارك له في الاسم؛ لزمك هذا في سائر ما تثبته.

قوله: «**فالنافي إن اعتمد فيما ينفيه على أن هذا تشبيه**» سبق أن كلمة التشبيه لم ترد لا نفياً ولا إثباتاً في كتاب الله، وإنما الذي ورد نفيه هو المثل والسمي والكفء وما أشبه ذلك، أما التشبيه ففيه اشتباه، ولهذا لما قال المعتزلة الذين امتحنوا الإمام أحمد: ما نتركك حتى تقول: إن الله لا يشبهه شيء بوجه من الوجوه؛ أبى أن يقول هذا؛ لأن معنى ذلك أنه لا يوصف بالسمع ولا بالبصر، ولا باليد ولا بالوجه ولا بشيء من صفاته؛ لأنك إذا قلت: له سمع وبصر؛ قالوا: المخلوق له سمع وبصر وهذا تشبيه!! وهكذا في كل صفة؛ لأن الاسم في اللفظ يشترك في هذا وفي المعنى العام البعيد، فإن السمع هو إدراك المسموعات، والبصر هو إدراك المبصرات، وهذا يحصل للمخلوق ويحصل للخالق، ولكن هناك بون شاسع جداً بين ما لله وما للمخلوق.

فالتشبيه الذي يكون من هذا القبيل بعيد جداً، ولا بد منه في جميع الصفات، فمثل هذا لا يطلق على الله ـ جل وعلا ـ، فإذا قال: إنه ينفي عنه التشبيه مطلقاً، فنقول: إن هذا يؤول إلى تعطيل الله عما وصف به نفسه، وهذا لا بد أن يكون فيما أخبر عنه في الغائب قدر مشترك بين ما هو موجود نعرفه، وإلا لا نفهم الخطاب.

وسبق أن مثل هذا في المخلوقات، فما في الجنة وما في الدنيا فرق مع اتفاق في المسميات، إلا أن المعاني والحقائق تختلف، فإذا كان هذا ممكناً في المخلوق؛ ففي الخالق من باب أولى.

وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، ويجب له ما يجب له.

وهذا معنى قوله: فإذا نفيتم ذلك فإن هذا لازم في جميع ما يوصف الله ـ جل وعلا ـ به.

أما قوله: «وأنتم إنما أقمتم الدليل على إبطال التشبيه والتماثل الذي فسرتموه بأنه يجوز على أحدهما ما يجوز على الآخر»، فالمخلوق يجوز عليه الموت، ويجوز عليه كل نقص، وهذا لا يجوز على الله ـ جل وعلا ـ، وكذلك المخلوق لا يجب له الكمال ولا يكتسبه من ذاته، وأيضاً الكمال المطلق فليس له بقاء وليس له حياة إلا بإبقاء الله له وإحيائه له.

ومعلوم أن إثبات التشبيه بهذا التفسير مما لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، فإنه يعلم بضرورة العقل امتناعه، ولا يلزم من نفي هذا نفي التشابه من بعض الوجوه، كما في الأسماء والصفات المتواطئة.

ولكن من الناس من يجعل التشبيه مفسراً بمعنىً من المعاني، ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس من التشبيه.

قوله: «**ثم إن كل من أثبت ذلك المعنى قالوا: إنه مشبه. ومنازعهم يقول: ذلك المعنى ليس من التشبيه**»؛ يعني: أن التشبيه يكون بين الناس نسبياً؛ أي: كل من أثبت ما نفاه هذا سماه مشبهاً، فالمعتزلة ينفون الصفات ويثبتون أسماءً بلا معاني، فيقولون: سميع بلا سمع، فيبادرون إلى نفي المعنى الذي يفهم من الاسم، ويقولون: بصير بلا بصر، حيٌّ بلا حياة.. إلى آخره، فإذا قال لهم الأشاعرة: إنه يثبت له سبع صفات؛ قالوا: أنتم مشبهة تثبتون الصفات، ثم أهل السُّنَّة إذا أثبتوا اليد والاستواء والعلو والمجيء والنزول؛ قال لهم الأشاعرة: أنتم مشبهة!!

فإذاً التشبيه يكون نسبياً، فإذا أثبت مثبتٌ خلاف ما يثبته هذا النافي رماه بالتشبيه، فيكون التشبيه على حسب اعتقاد الناس.

أما أن يوجد قوم يقال لهم: مشبهة ولهم كتب ولهم علماء في هذا، فإنه لا يوجد أصلاً، ولهذا تجد ذكر التشبيه كثير جداً في كتب المتكلمين وأصحاب المقالات، قالوا: فلان مشبه.

وقد يفرق بين لفظ «التشبيه» و«التمثيل»، وذلك أن المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات يقولون: كل من أثبت لله صفة قديمة فهو مشبِّه ممثِّل، فمن قال: إن لله علماً قديماً أو قدرة قديمة؛ كان عندهم مشبهاً ممثلاً؛ لأن «القدم» عند جمهورهم هو أخص وصف الإلـٰه، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مِثلاً قديماً، فيسمونه ممثلاً بهذا الاعتبار.

قول المعتزلة: **«القدم أخص وصف الإلـٰه، فمن أثبت لله صفة قديمة فقد أثبت له مثلاً قديماً»** هذا أمر باطل؛ لأن صفات الله أخصها أنه على كل شيء قدير، وأنه بكل شيء عليم، وأن له الكمال المطلق، وأنه ـ جل وعلا ـ محيط بكل شيء.

أما القِدم فلم يأت ذكره في كتاب الله أصلاً، ولم يوصف بأنه قديم، وإنما جاء تسميته بأنه الأول، كما قال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد]، وفسَّر ذلك رسول الله ﷺ بقوله: **«اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأن الباطن فليس دونك شيء»**[1]، فله الكمال من البقاء، وله الكمال في الوصف والكمال في الفعل، والكمال في كل ما يتصف به ـ جل وعلا ـ أو يفعله.

أما هؤلاء فإنهم يصفون الله ـ جل وعلا ـ من عند أنفسهم بشيء يبتدعونه ثم يزعمون أنه هو الكمال، ومن أين جاء إثبات القِدم؟ أو أن القديم هو أخص الصفات؟ هذا لا وجود له.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

ومثبتة الصفات لا يوافقونهم على هذا، بل يقولون: أخص وصفه حقيقة ما لا يتصف به غيره، مثل كونه رب العالمين، وأنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه إلـٰه واحد، ونحو ذلك، والصفة لا توصف بشيء من ذلك.

قوله: «أخص وصفه حقيقة ما لا يتصف به غيره»؛ يعني: الصفة لا تكون قائمةً بنفسها، فلا تجد علماً يقوم بنفسه مستقلاً، بل لا بد أن يقوم بموصوف يقوم به العلم والحياة والقدرة وغيرها، فلهذا هم يقولون: لو قلنا: إن لله صفاتٍ أزلية قديمة لأثبتنا آلهة كثيرة! وهذا ضلال بيّن، فالصفات لا تقوم بنفسها، ثم الصفات لا تكون آلهة.

ولهذا منع الإنسان أن يدعو الصفة كأن يقول: يا رحمة الله.. يا عزة الله.. يا قدرة الله.. فهذا لا يجوز، حتى عدَّه بعض العلماء من الشرك بالله ـ جل وعلا ـ؛ لأنه لا يوجد شيء غير قائم بنفسه يدعى، وإنما يدعى الله بصفاته ويسأل بها، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فالصفة لا بد أن تقوم بموصوف.

ثم لا يمكن أن يكون الله ـ جل وعلا ـ ذاتاً بلا صفات، بل حتى المخلوقات، فكل هذه التصورات الباطلة التي تنتجها أفكارهم التي ينقشها الشيطان في نفوسهم حتى يعطلوا الله ـ جل وعلا ـ مما وصف به نفسه كلها ضلال.

ثم من هؤلاء الصفاتية من لا يقول في الصفات: إنها قديمة، بل يقول: الرب بصفاته قديم، ومنهم من يقول: هو قديم وصفته قديمة، ولا يقول: هو وصفاته قديمان، ومنهم من يقول: هو وصفاته قديمان، ولكن يقول: ذلك لا يقتضي مشاركة الصفة له في شيء من خصائصه، فإن القِدم ليس من خصائص الذات المجردة، بل من خصائص الذات الموصوفة بصفات، وإلا فالذات المجردة لا وجود لها عندهم، فضلاً عن أن تختص بالقِدم، وقد يقولون: الذات متصفة بالقِدم، والصفات متصفة بالقدم، وليست الصفات إلـٰهاً ولا رباً، كما أن النبي محدَث وصفاته محدَثة، وليست صفاته نبياً.

يعني: لا يوجد شيء إلا وله صفة، والصفة تقوم بالموصوف، فالذات المجردة عن الصفة خيال يتخيلونه، ولهذا يُفرّعون على هذا فيقولون: هل الصفة غير الموصوف؟ أو الصفة مع الموصوف؟ أو الصفة للموصوف؟ أو ما أشبه ذلك من الكلام الباطل، فلا يوجد صفة تقوم بنفسها تشاهد.

ولهذا عند تقسيم الكون كله يقولون: كل الموجود لا يخلو إما أن يكون جوهراً أو عرضاً، ولا ثالث لهما، فالجوهر الشيء الذي يقوم بنفسه ويشاهد ويُحس، والعرض ما لا يقوم إلا بغيره، مثل الحياة والعلم الجهل والقدرة، والسمع وغير ذلك. فلا يوجد شيء يقوم بنفسه، ولكن حيث يأتون إلى صفات الله يقولون مثل تلك الأقوال الباطلة.

ثم يحكم المعتزلة أن من أثبت لله صفاتٍ قائمة بذاته لا تنفك عنه قالوا: أنتم مشركون؛ لأنكم تثبتون آلهة كثيرة، وهذا ضلال بيّن وواضح ومغالطة، بل حتى الجماد لا بد له من صفة، فالحصى من صفاتها الصلابة، ومن صفاتها القسوة، ولها صفات أخرى، وهكذا الشجر

....

وغيرها، فلا بد أن كل شيء قام بنفسه أن يتصف بصفات.

وربُّ العالمين له الكمال المطلق - جل وعلا -، وبئس ما يسلكه هؤلاء من الاختلاف والتنازع في ربهم، ولهذا يؤول الأمر ببعضهم أنه لا يعبد شيئاً، فالجهمية والمعتزلة لما قالوا مثل هذه الأقوال واعتمدوا على النفي فقالوا: ليس فوق ولا تحت... إلى آخره؛ لم يتمكن أتباعهم من النظر الدقيق في مثل هذه الأشياء، وانقسموا إلى قسمين:

قسم قالوا: إن هذا يدل على أن الله في كل مكان، فعبدوا كل شيء.

وقسم قالوا: هذا النفي المحض الذي لا يمكن أن يتحقق أو يوجد، فصاروا ملاحدة لا يعبدون شيئاً.

فإذاً لا وجود لمثل هذه الأشياء، فكلامهم هذا يؤول إلى باطل، ولكن الباطل قد يكون بعضه متفاوتاً عن بعض، وبعضه أعظم من بعض.

فهؤلاء إذا أطلقوا على الصفاتية اسم «التشبيه» و«التمثيل» كان هذا بحسب اعتقادهم الذي ينازعهم فيه أولئك، ثم يقول لهم أولئك: هب أن هذا المعنى قد يسمى في اصطلاح بعض الناس تشبيهاً، فهذا المعنى لم ينفه عقل ولا سمع، وإنما الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية.

قوله: «الواجب نفي ما نفته الأدلة الشرعية والعقلية» هذا هو الضابط الذي نرجع إليه، وليس إلى كلام الناس واصطلاحاتهم؛ لأنها تختلف باختلاف أنظارهم وأفكارهم، وعقل الإنسان قاصر محدود لا يستطيع أن يحيط بالله ـ جل وعلا ـ ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه: ١١٠].

والمقصود أن الأمور التي تأتي من قِبَل النفاة والمعطلة يعظمونها ويقولون: من قال كذا فهو مشبه وكافر؛ يريدون به تنفير الناس من وصف الله ـ جل وعلا ـ بما وصف به نفسه، وهذا باطل ولا يوافقون عليه.

والقرآن قد نفى مسمَّى «المثل» و«الكفء» و«النِّد» ونحو ذلك، ولكن يقولون: الصفة في لغة العرب ليست مثل الموصوف، ولا كفأه ولا نده، فلا تدخل في النص، وأما العقل فلم ينفِ مسمى «التشبيه» في اصطلاح المعتزلة.

يعني: يعسر على بعض الذين لا يعرفون مذهب المعتزلة فهم مثل هذا الكلام؛ لأن المعتزلة يقولون: إذا أثبتَّ الصفات أثبتَّ آلهةً متعددةً، وعندهم أن الصفات توجد قائمة بنفسها، وأنه لا بد أن يثبت الإنسان أن الله ـ جل وعلا ـ ذاتاً مجردةً ليس معها صفات وليس معها شيء، وإلا فيقول: يلزمك التشبيه والكفر وتعدد الآلهة!!

وهذا الكلام لا حقيقة له في الخارج، وإنما هي أمور يتصورونها في أذهانهم، وإلا فالذي يقول: إن الله لا يوصف بصفة يلزمه أنه لا يثبت الله أصلاً، ولا وجود لهذا الذي يقوله.

ومثل ذلك الذي يتفرع عليه؛ لأنهم يقولون: ليس فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا داخل العالم، ولا خارج العالم، وليس له مكان، ولا يجري عليه زمان... إلى آخر هذا الهذيان الذي يقولونه، فهو وصف للعدم المحض الذي لا وجود له.

فإلٰههم الذي يعبدونه شيء يصورونه في أدمغتهم فقط، أما في الخارج فيكون خارج الأدمغة والفكر، فلا وجود له على هذا الوصف أصلاً، وبئس الاعتقاد والقول في مثل هذا.

والمقصود بـ«**المسمى**» الاسم العام الذي إذا قلت: الله، فهل يدخل فيه الوصف وفعله ويدخل فيه كل ما يخصه؟ نقول: نعم، وهؤلاء يخرجونه من ذلك.

وكذلك أيضاً يقولون: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيّز، والأجسام متماثلة، فلو قامت به الصفات للزم أن يكون مماثلاً لسائر الأجسام، وهذا هو التشبيه.

قولهم: «إن الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز... إلخ» هذا لا يسلم لهم، فهو في نظرهم واعتقادهم وقولهم؛ لأنهم يجعلون أنفسهم أصلاً ثم يقيسون عليها رب العالمين تعالى وتقدس عن قولهم، وهذا أصل البلاء.

وقولهم: «لا تقوم إلا بجسم» يجب أن يُسألوا: ما هو الجسم؟ هل يقصدون بالجسم الذي يقوم بنفسه ويشار إليه ويكون في مكان؟ فإن كانوا يريدون هذا فهذا لا يسلم لهم؛ لأن كل من كان كذلك يقولون عنه: جسم.

ثم أيضاً لا يفوتنا في هذه أننا لا نصف الله ـ جل وعلا ـ إلا بما وصف به نفسه، فإذا جئتم بشيء لم يصف الله ـ جل وعلا ـ به نفسه نفياً أو إثباتاً؛ فنقول: إنه باطل ولا نقبله.

وأما «التحيز» فكذلك فيه إجمال واشتباه، فلا يقبل لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بد من التفصيل، فإن كنتم تريدون بالتحيز أنه بائن من خلقه وليس مخالطاً لهم؛ فنقول: نعم، الله كذلك، ولكن لا نقول: إنه متحيز، بل نقول: إنه مستوٍ على عرشه، وأنه في السماء فوق خلقه. وأما إن كنتم تريدون بالتحيز أنه يحوزه ويحيط به شيء من مخلوقاته؛ فنقول: هذا باطل لفظاً ومعنىً.

وهكذا في كل شيء يأتون به مجملاً مما لم يصفِ الله ـ جل وعلا ـ به نفسه، فلا يجوز قبوله، بل لا بد إذا كان القائل يريد الحق أن يستفصل منه ويسأل ما مراده؟ فإذا بيَّن أن مراده باطل؛ فنقول: اللفظ

. . . .

والمعنى كلاهما مردود، وإن أراد معنىً صحيحاً؛ فنقول: يجب أن تعبِّر عن هذا المعنى بما عبَّر الله ـ جل وعلا ـ به.

ومثله الجوهر والعرض، فإذا قال: إنه ليس بجوهر وليس بعرض، فنقول: ماذا تريد بالجوهر والعرض؟

فالمقصود أن كلامهم في الإثبات يأتي مجملاً، أما كلامهم في النفي لله ـ جل وعلا ـ فإنهم يفصلونه، ينفون نفياً مفصلاً، ويدخل في النفي كل موجود، وكل كلامهم في هذا لا يخلو إما أنهم يريدون أن يفسدوا عقائد الناس، أو أنهم ضلوا في عقولهم وفي أفكارهم وفي إلٰههم الذي يعبدونه.

وكذلك يقول هذا كثير من الصفاتية، الذين يثبتون الصفات وينفون علوه على العرش، وقيام الأفعال الاختيارية به ونحو ذلك، ويقولون: الصفات قد تقوم بما ليس بجسم، وأما العلو على العالم فلا يصح إلا إذا كان جسماً، فلو أثبتنا علوه للزم أن يكون جسماً، وحينئذ فالأجسام متماثلة فيلزم التشبيه.

قولهم: «الأجسام متماثلة» هذا كذب فهل الذرة مثل السماء؟ هل الذرة مثل الجبل؟ هل الجمل مثلاً مثل الذرة؟ فالأجسام ليست متماثلة، بل هي متفاوتة تفاوتاً عظيماً، ولكن قد يقولون مثلاً بالتماثل؛ لأنها تحتاج إلى مثل، فتكون كلها موجودة أو يجوز عليها ما جاز على بعضها، ولا يجوز عليها كذا.

على كل حال؛ التماثل الذي يقولونه باطل، فليست الأجسام متماثلة، والكلام الذي يقولونه كله فيه إجمال، وفيه نفي مطلق، ولا تجدهم يصفون الله ـ جل وعلا ـ بما وصف به نفسه في كتابه، فالاشتغال بهؤلاء والكلام معهم مضيعة للوقت، ولولا البلوى التي بلي بها المسلمون وأُخِذ كلامهم بعض الناس، فالأشاعرة يدخلون معهم في كثير من هذه الأشياء، ويزعمون أنهم هم الناس، وأنهم هم أهل السُّنَّة مع ذلك، فلا بد للإنسان أن يميز بين الحق والباطل، فيرد الباطل ويقبل الحق ويأخذه، والاستغناء بكتاب الله وبسُنَّة رسوله ﷺ هو السبيل، ولكن لا بد من الفهم.

فلهذا تجد هؤلاء يسمون من أثبت العلو ونحوه مشبِّهاً، ولا يسمون من أثبت السمع والبصر والكلام ونحوه مشبهاً، كما يقول صاحب «الإرشاد» وأمثاله.

وكذلك يوافقهم على القول بتماثل الأجسام القاضي أبو يعلى وأمثاله من مثبتة الصفات والعلو، ولكن هؤلاء يجعلون العلو

قوله: «كما يقول صاحب الإرشاد» هو الجويني، **«وأمثاله»**؛ كالرازي ونحوهم الذين جعلهم الأشاعرة عمدةً لهم يتبعونهم ويسترشدون بكتبهم، ولا يسترشدون بكتاب الله ـ جل وعلا ـ.

و«**القاضي أبو يعلى**» إمام من أئمة الحنابلة، وهو من المتكلمين، وعنده تناقض في أشياء لا يوافق عليها، ولكن له كتاب «الرد على المشبهة»، وبعض الناس يرميه بالتشبيه في مثل هذا. فرد في كتابه على ابن فورك، وهو من أئمة الأشاعرة وله كتاب سماه «مشكل الحديث»، وهو في الواقع تأويل الصفات، وهذا الكتاب مطبوع، كما أن الإرشاد للجويني مطبوع ومنتشر وكلها عند أهلها.

والجويني في هذا الكتاب يقول عن المعتزلة: «فإن ما أثبتوه وقدروه كلاماً؛ فهو في نفسه ثابت، وقولهم: إنه كلام الله تعالى؛ إذا رُدَّ إلى التحصل آلَ الكلام إلى اللغات والتسميات، فإن معنى قولهم: هذه العبارات كلام الله؛ أنها خلقُه، ونحن لا ننكر أنها خلقُ الله، ولكن نمتنع من تسمية خالقِ الكلام متكلماً به، فقد أطبقنا على المعنى، وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته»(١)، ففي الواقع هم غير مختلفين في كلام الله، فالمعتزلة يقولون: مخلوق، والأشاعرة يقولون: هو معنى قائم بذات الله، ويؤول ذلك إلى الخلق، فمثل هذا لا يكون كتابه

---

(١) «الإرشاد» للجويني ص١١٦ ـ ١١٧.

صفة خبرية، كما هو أول قولي القاضي أبي يعلى، فيكون الكلام فيه

إرشاداً، بل إضلالاً، وكذلك نفي الصفات وغيرها.

فالواجب أن توازن أقوال الناس وأفكارهم بكتاب الله وسُنَّة رسوله، ولا يقبل منها إلا ما وافق الحق، وما خالفه فإنه يجب أن يُردَّ على قائله مهما كان، ولكن الإنسان له اتجاه معين، ويريد أن يأتي بالأدلة التي تعضده، وإن كان فيها تعسف وتكلف.

ومن أعجب الأشياء أن الجويني قال لتلامذته مرة: أنا عندي دليل من السمع على أن الله ـ جل وعلا ـ ليس فوق، وليس بمستوٍ، ولكن لن أخبركم به حتى تعطوني كذا وكذا؛ لأنه أتى إلي صديقي فلم أجد ما أقدمه له، فجاؤوا بما أراد، فقال: الدليل أن الله ـ جل وعلا ـ ذكر يونس بن متى لما قال: ﴿فَٱلْتَقَمَهُ ٱلْحُوتُ وَهُوَ مُلِيمٌ ﴿١٤٢﴾﴾ [الصافات] ثم استجاب له، والرسول ﷺ قال: «**لا تفضلوني على يونس بن مَتّى**»، وهو قد صعد فوق السماوات، فإذاً يونس ومحمد بالنسبة إلى الله شيء واحد!

والحديث ليس بهذا اللفظ، وإنما بلفظ: «**من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب**»[1]، فانظر إلى الاستدلال المُعْوَجّ الذي يبين الضلال البعيد.

ثم يترك قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فالأمور الواضحة ينصرف عنها، ويأتي بأشياء عجيبة.

وقوله: «**صفة خبرية**» الصفة الخبرية ليست عقلية، وإنما هي مجرد الخبر، فيكفينا هذا.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٠٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

كالكلام في الوجه. وقد يقولون: إن ما يثبتونه لا ينافي الجسم كما يقولونه في سائر الصفات. والعاقل إذا تأمل وجد الأمر فيما نفوه، كالأمر فيما أثبتوه، لا فرق.

وقوله في هذا الكلام بعض الناس يعيبه فيقول: الصفات الاختيارية لم تأت في كتاب الله، ولكن مقصوده بها الصفات التي يفعلها بمشيته، مثل الاستواء، والنزول والمجيء والخلق والرزق والإحياء والإماتة وما أشبه ذلك، فهذا لا مشاحة فيه بالاصطلاح، فالخبرية التي يخبر بها عن نفسه.

وأصل كلام هؤلاء كلهم على أن إثبات الصفات يستلزم التجسيم، والأجسام متماثلة. والمثبتون يجيبون عن هذا تارة بمنع المقدمة الأولى، وتارة بمنع المقدمة الثانية، وتارة بمنع كلتا المقدمتين، وتارة بالاستفصال.

ولا ريب أن قولهم بتماثل الأجسام قول باطل، سواء فسروا الجسم بما يشار إليه أو بالقائم بنفسه أو بالموجود، أو بالمركب من الهيولي والصورة ونحو ذلك.

قوله: «**والمثبتون يجيبون عن هذا...**»؛ يعني: حسب كلام المتكلم به في هذا؛ لأنه قد يقصد حقاً فيستفصل منه ويثبت الحق ويرد الباطل.

أما إذا كان معلوماً أنه مبطل فيرد جميع قوله، فنقول: لا نقبل من قولك شيء؛ لأنها بدع وضلالات، وأمور جئت بها من فكرك وعقلك وقياسك الفاسد، وأصل هذا أنكم تقيسون رب العالمين على أنفسكم، فلا نقبل ما تقولون، ونكتفي بما قاله لنا ربنا وأخبر به رسولنا ﷺ، وهذا هو الذي لا ريب فيه ولا شك أنه الملجأ، وهو الطريق الصحيح، وما عدا ذلك كله ضلال.

أما «**المقدمة الأولى**» فيقولون: إنه يستلزم التجسيم، فنقول: لا يستلزم التجسيم، وإن كنتم تريدون بالتجسيم أن اليد والوجه وما أشبه ذلك جسم، فهذا اصطلاحكم أنتم، ونحن لا نسمي هذه أجساماً، وإنما نسميها كما سماها ربنا ـ جل وعلا ـ.

وأما «**المقدمة الثانية**» وهي أن الأجسام متماثلة، فما كان جسماً فإنه يستلزم المماثلة، فهذا أيضاً يجب أن يمنع؛ لأن الأجسام غير متماثلة، فهي متفاوتة تفاوتاً عظيماً، فكلا المقدمتين ضلال.

قوله: «**الهيولي والصورة**» هذا تعبير يوناني، وهو الشكل الذي

. . . .

يتصف به، فمثلاً البقرة غير الشاة، والشاة غير الظبي، فمجموع التركيبة الشكل مع الصورة الهيولى، فكل له صورة، وكل له هيولى عندهم، على كل حال أغنانا ربنا ـ جل وعلا ـ بلغة القرآن عن لغة اليونان.

فأما إذا فسروه بالمركب من الجواهر المفردة على أنها متماثلة، فهذا يُبنى على صحة ذلك، وعلى إثبات الجواهر المفردة، وعلى أنه متماثلة. وجمهور العقلاء يخالفونهم في ذلك.

والمقصود أنهم يطلقون التشبيه على ما يعتقدونه تجسيماً بناء على تماثل الأجسام، والمثبتون ينازعونهم في اعتقادهم، كإطلاق الرافضة للنصب على من تولى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بناء على أن من أحبهما فقد أبغض علياً رضي الله عنه، ومن أبغضه فهو ناصبي، وأهل السُّنَّة ينازعونهم في المقدمة الأولى.

قوله: «كإطلاق الرافضة للنصب على من تولى أبا بكر وعمر»؛ لأن عندهم لا ولاء إلا ببراء، فلا يتولى عليّاً إلا إذا تبرأ من أبي بكر وعمر والصحابة، وهذا ضلال بيِّن، فيفرقون بين الصحابة، ويجعلون علياً هو الذي يجب أن يُتولى، أما البقية فإنهم كفروا وارتدوا بكتمان الحق وكتمان الوصية، وكلها دعاوى كاذبة لا حقيقة لها، ثم يبنون على ذلك فيقولون: لا ولاء إلا ببراء، فلا تتولى أهل البيت حتى تتبرأ من الصحابة.

ولهذا قال: **«وأهل السُّنَّة ينازعونهم في المقدمة الأولى»** فيقولون: لا يلزم من تولى علي معاداة أبي بكر وعمر، بل هم إخوة بعضهم من بعض، والله ـ جل وعلا ـ أخبر بأنه قد رضي عنهم ورضوا عنه، وأن بعضهم يؤثر أخاه على نفسه.

فهم يسمون أهل السُّنَّة نواصب؛ لأنهم ـ في زعمهم ـ نصبوا العداء لأهل البيت، فكل هذه دعاوى كاذبة، وهؤلاء المتكلمون جعلوا بين إثبات الصفات والتشبيه تلازماً.

ولهذا يقول هؤلاء: إن الشيئين لا يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه. وأكثر العقلاء على خلاف ذلك، وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبيّنا فيه حجج من يقول بتماثل الأجسام، وحجج من نفى ذلك، وبيّنا فساد قول من يقول بتماثلها.

وأيضاً فالاعتماد بهذا الطريق على نفي التشبيه اعتماد باطل، وذلك أنه إذا ثبت تماثل الأجسام، فهم لا ينفون ذلك إلا بالحجة التي ينفون بها الجسم.

وإذا ثبت أن هذا يستلزم الجسم، وثبت امتناع الجسم، كان هذا وحده كافياً في نفي ذلك، لا يحتاج نفي ذلك إلى نفي مسمى «التشبيه»، لكن نفي التجسيم يكون مبنياً على نفي هذا التشبيه، بأن يقال: لو ثبت له كذا وكذا لكان جسماً، ثم يقال: والأجسام متماثلة، فيجب اشتراكها فيما يجب ويجوز ويمتنع، وهذا ممتنع عليه. لكن حينئذ يكون من سلك هذا المسلك معتمداً في نفي التشبيه على نفي التجسيم، فيكون أصل نفيه نفي الجسم، وهذا مسلك آخر سنتكلم عليه إن شاء الله.

هذه أفكار المتكلمين، فكلٌّ يأتي بفكر، ويعارضه الآخر فيبطل ما قاله، وقد يتفقون على شيء مما لم يأتِ به كتاب الله ولا سُنَّة رسوله ﷺ، ثم يجعلون هذا هو الأصل، ويرمون من خالفه بالضلال والتشبيه.

وكل هذه الأمور التي ذكرها المؤلف تؤول إلى نفي الصفات نفياً لا حقيقة له في الواقع، وعمدتهم هذه الأفكار فقط، والمسلم قد أغناه الله ـ جل وعلا ـ عن هذا الشيء، ولهذا كان السلف ينهون عن الدخول في علم الكلام، ويقولون: إنه كله ضلال، والدخول فيه أو

وإنما المقصود هنا: أن مجرد الاعتماد في نفي ما يُنفى على مجرد نفي التشبيه لا يفيد؛ إذ ما من شيئين إلا يشتبهان من وجه ويفترقان من وجه، بخلاف الاعتماد على نفي النقص والعيب ونحو ذلك، مما هو ﷻ مقدس عنه، فإن هذه طريقة صحيحة.

النظر فيه، فقد ينقش في القلب شيء من الاشتباه، فالسلامة منه أسلم؛ فمن كان عنده معرفة لما قاله الله ورسوله؛ فإنه سيعلم أنه باطل، ومعلوم أن التحرز من الباطل أمر مطلوب.

قوله: «**ونحو نلك**»؛ يعني: من إثبات الكمال؛ لأن الكمال المطلق لا يكون إلا لله - جل وعلا -، وبعض الناس إذا أثبتنا لله صفات الكمال يقول: هذا تشبيه، فهؤلاء لا ينظر إليهم.

وكذلك إذا أثبت له صفات الكمال، ونُفي مماثلة غيره له فيها، فإن هذا نفي المماثلة فيما هو مستحق له، وهذا حقيقة التوحيد، وهو أن لا يشركه شيء من الأشياء فيما هو من خصائصه.

وكل صفة من صفات الكمال فهو متصف بها على وجه لا يماثله فيه أحد، ولهذا كان مذهب سلف الأمة وأئمتها إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات.

قوله: «إثبات ما وصف به نفسه من الصفات، ونفي مماثلته لشيء من المخلوقات» هذا هو الضابط الذي يجب أن نعتمده، فلا نصف الله ـ جل وعلا ـ إلا بما وصف به نفسه، وأن صفاته لا تشبه صفات المخلوقين، وإن وافق الاسم الاسم، أو المعنى المعنى من بعيد، مثل اليد، فالإنسان له يد، والله ـ جل وعلا ـ له يد، واليد معلومة لنا، ومثل السمع والبصر، فالإنسان له سمع وبصر، والله ـ جل وعلا ـ له سمع وبصر. وهذا الاشتراك في اللفظ والمعنى يزول عند الإضافة والتخصيص:

أما الإضافة؛ فإذا قلت: سمع الله؛ فإنه لا يشاركه أحد فيه.

وأما التخصيص؛ فإذا قلت: هذه صفة الله؛ فهذا وصف يخصه ـ جل وعلا ـ.

ثم التوحيد ألا يكون له مماثل لا في أوصافه ولا في أسمائه ولا في أفعاله ولا في حقه الذي أوجبه على عباده، وبناءً على ذلك لا شريك له لا في ذاته، فلا يكون معه إلـٰه، ولا في صفاته وأسمائه، ولا في خلقه وأفعاله، فهو متوحد في هذا كله.

واعتقاد أنه واحد في ذلك، ثم دعاؤه وحده، وعبادته وحده، فهذا هو التوحيد الذي جاءت به الرسل.

فالذين نفوا عنه الصفات وقعوا في الشرك؛ لأنهم اعتقدوا أن

....

المخلوقات تشابهه وتماثله، فصاروا ينفون ذلك، ولهذا يقول: إنهم لا ينفكون عن الشرك، فهو ملازم لهم دائماً؛ لأن التوحيد يجب أن يكون في عبادة الله، وفي صفاته وأسمائه، فلا يكون فيها شرك، فمن أشرك في صفاته وحقوقه وما يلزم له؛ فإنه في شرك عظيم وهو شرك في الربوبية، والشرك في الربوبية أعظم من شرك الإلـٰهية، نسأل الله العافية.

فإن قيل: إن الشيء إذا شابه غيره من وجه جاز عليه ما يجوز عليه من ذلك الوجه، ووجب له ما وجب له، وامتنع عليه ما امتنع عليه.

قيل: هب أن الأمر كذلك، ولكن إذا كان ذلك القدر المشترك لا يستلزم إثبات ما يمتنع على الرب ﷻ، ولا نفي ما يستحقه لم يكن ممتنعاً، كما إذا قيل: إنه موجود حي عليم سميع بصير، وقد سمى بعض المخلوقات حياً سميعاً عليماً بصيراً.

فإذا قيل: يلزم أن يجوز عليه ما يجوز على ذلك من جهة كونه موجوداً حياً عليماً سميعاً بصيراً.

قيل: لازم هذا القدر المشترك ليس ممتنعاً على الرب تعالى، فإن ذلك لا يقتضي حدوثاً، ولا إمكاناً، ولا نقصاً، ولا شيئاً مما ينافي صفات الربوبية، وذلك أن القدر المشترك هو مسمى «الوجود» أو «الموجود»، أو «الحياة» أو «الحي»، أو «العلم» أو «العليم»، أو «السمع» أو «البصر»، أو «السميع» أو «البصير»، أو «القدرة» أو

قوله: «لازم هذا المشترك ليس ممتنعاً على الرب»؛ معنى هذا الكلام: أن الذي يشترك فيه الخالق والمخلوق هو مجرد الاسم، وأما المعنى فبعيد، ومشترك هذا الشيء كلي لا يوجد في الخارج، وإنما هو في الذهن، فإذا أضيف الاسم والصفة زال هذا الاشتراك ولا وجود له، فإذا قلت: سمع الله وبصر الله، أو سمع زيد وبصر زيد؛ زال الاشتراك نهائياً، فليس بينهما اشتراك لا في الاسم ولا في المسمى.

أما اشتراك القدر الذي بينهما فهو لا وجود له إلا في التصور فقط في الخارج، والمقصود بالخارج؛ أي: خارج الذهن والفكر، والتصور يأتي فيه أشياء لا حقيقة لها.

«القدير»، والقدر المشترك مطلق كلي لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال؛ كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك شيء مما يدل على خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق، لم يكن في إثبات هذا محذور أصلاً، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطّلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطّلة، وكان جهم ينكر أن يسمّي الله شيئاً، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقاً لزم التعطيل العام.

قوله: «فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفي هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود»، الوجود يشترك في رب العالمين الكامل من كل وجه والمخلوق، ولكن لفظة «موجود» قبل أن تضاف إلى مَنْ تعلق به الوجود لا حقيقة له، فيكون اللفظ مطلقاً، وهذا مثل ما مضى، فإذا قلنا: وجود الله؛ فلا يكون وجود الله كوجود المخلوق، هذا لا يقوله عاقل أصلاً، فيقال كذلك في الصفات كلها على هذا المنوال.

و**«الجهمية»** تطلق على كل من عطل صفة الله ـ جل وعلا ـ: لأنهم أول مَنْ تكلم بهذا الشيء، فصار الجهمي يطلق على كل مَنْ أنكر الكلام أو رؤية الله ـ جل وعلا ـ يوم القيامة أو علوَّه، فيطلق هذا على أناس كثيرين.

والمعاني التي يوصف بها الرب ﷻ؛ كالحياة، والعلم، والقدرة، بل الوجود والثبوت، والحقيقة ونحو ذلك، تجب لوازمها، فإن ثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، وخصائص المخلوق التي يجب تنزيه الرب عنها ليست من لوازم ذلك أصلاً، بل تلك من لوازم ما يختص بالمخلوق من وجود وحياة وعلم ونحو ذلك، والله ﷻ منزه عن خصائص المخلوق وملزومات خصائصه.

وهذا الموضع من فهمه فهماً جيداً وتدبره، زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد بسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا؛ لأن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

قوله: «والمعاني التي يوصف بها الرب تعالى... إلخ» هذا كرره كثيراً؛ لأن فيه إبطال مذهب هؤلاء، وخلاصة ذلك: أن الصفات والأسماء لوازم، مثل كونه قائماً بنفسه أنه لا بد فيها من شيء يكون معلوماً، ولا يكون معلوماً إلا إذا كان ذلك معروفاً للمخلوق، أما لو كان مجهولاً أصلاً ليس للمخلوق فيه علم فلا يمكن أن يَفهم ما خوطب به، وهذا مثل ما مضى مراراً.

فالاشتراك الذي يكون بين الخالق والمخلوق ـ بل بين المخلوق والمخلوق كما تقدم في ذكر الجنة والروح ـ بعيد في الاسم والمسمى، فهل يقول عاقل: إن وجود العرش مثل وجود الذرة؟ وكل واحد يطلق

. . . .

عليه أنه موجود، فكذلك الحال في الصفات، فالله ـ جل وعلا ـ أعظم مباينة من مخلوقاته من مباينة مخلوق لمخلوق، فالله لا يجوز عليه ما يجوز على المخلوق، فالمخلوق وجد بعد أن لم يكن موجوداً، وهذا الذي يسمونه بالافتقار، أو الجواز، فلا يقوم المخلوق بنفسه، ويلحقه العدم لأنه سُبق بالعدم، وكل هذه لا يجوز أن يوصف بها الرب ـ جل وعلا ـ، فهو غني بذاته عما سواه.

وكل هذا يغني عنه قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص]، فهو صمد قائم بنفسه مستغنٍ عن غيره، وكل شيء لا يقوم إلا بقيامه، وكذلك قوله: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فله الحياة المطلقة التي لا يلحقها نوم ولا سِنَة ولا نقص بوجه من الوجوه، وله كذلك القيام بنفسه وإقامة غيره من المخلوقات.

فعلى كل حال؛ العلم والرشاد والهدى في كلام الله ـ جل وعلا ـ وليس في كلام هؤلاء الضُلّال، ولكن إذا ابتلي المسلمون بهم صاروا يتكلمون فالواجب أن يُرد كلامهم ويُبَيَّن لمن يشتبه عليه هذا الأمر.

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس متناقضاً في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من الصفات، حذراً من ملزومات التشبيه، وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على كل تقدير، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة.

ولكثرة الاشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجود الرب هل هو عين ماهيته، أو زائد على ماهيته؟ وهل لفظ «الوجود» مقول بالاشتراك اللفظي أو التواطؤ أو التشكيك؟ كما وقع الاشتباه في إثبات الأحوال ونفيها، وفي أن المعدوم هل هو شيء أم لا؟ وفي وجود الموجودات هل هو زائد على ماهيتها أم لا؟

قوله: «ولكثرة الاشتباه... إلخ» كل هذا باطل وكلام لا حقيقة له، فالوجود والماهية والحقيقة كلها شيء واحد، والمعدوم ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المعدوم المنفي، وهو إذا كان نفياً مطلقاً للعدم، وهذا لا وجود له، وليس بشيء أصلاً.

القسم الثاني: المعدوم إن كان سبق بالعدم أو أنه سيوجد وهو معدوم الآن، فهذا نقول: إنه شيء موجود في علم الله وكتابته، وليس شيئاً في الوجود الآن، وإنما سيكون كما كتبه الله وعَلِمه، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴿١﴾﴾ [الإنسان]، فنقول: نعم، أتى عليه دهور طويلة ليس له وجود، ولكنه موجود في علم الله، وفي كتابة الله، وكقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴿٩﴾﴾ [مريم: ٩]؛ يعني: لم تكن شيئاً موجوداً.

وقد كثر من أئمة النظار الاضطراب والتناقض في هذه المقامات؛ فتارة يقول أحدهم القولين المتناقضين، ويحكى عن الناس مقالات ما قالوها، وتارة يبقى في الشك والتحير.

وقد بسطنا من الكلام في هذه المقامات، وما وقع من الاشتباه والغلط والحيرة فيها لأئمة الكلام والفلسفة، ما لا تتسع له هذه الجمل المختصرة.

قوله: «وتارة يبقى في الشك والتحير»؛ أي: لا يدري ماذا يعتقد وماذا يقول، وهذا وقع فيه كبارهم كالجويني، فإنه في آخر حياته حارَ ولم يدرِ ما يعتقد، وعند الموت صار يحذر من علم الكلام ويقول: لا تشتغلوا بالكلام، والله لو كنت أعلم أنه يوصلني إلى ما وصلت إليه ما اشتغلت به، وأخبركم أن ما علمت شيئاً، وها أنذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور؛ لأنه من أهل نيسابور.

ومثل ذلك ما قاله الفخر الرازي والشهرستاني والغزالي وغيرهم من الكبار الذين أفنوا أعمارهم في هذه التُرهات والمشتبهات؛ لأنهم ينظرون إلى قول فلان وقول فلان فتتكافأ عقولهم، وهذا عقله مثل هذا، ويبطل هذا دليل هذا، وهذا يبطل دليل هذا، فيقع الاختلاف والاضطراب، وتقع الحيرة.

وبيَّنا أن الصواب هو أن وجود كل شيء في الخارج هو ماهيته الموجودة في الخارج، بخلاف الماهية التي في الذهن، فإنها مغايرة للموجود في الخارج، وأن لفظ «الوجود» كلفظ «الذات» و«الشيء» و«الحقيقة» ونحو ذلك، وهذه الألفاظ كلها متواطئة.

فإذا قيل: إنها مشكِّكة لتفاضل معانيها! فالمشكِّك نوع من المتواطئ العام الذي يراعى فيه دلالة اللفظ على القدر المشترك، سواء كان المعنى متفاضلاً في موارده أو متماثلاً.

قوله: «متواطئة»؛ يعني: أنها تدل على الشيء الواحد، وكذلك الوجود، وكذلك الماهية والحقيقة وغيرها، فإذا فرق بينها فهو تفريق باطل.

وقوله: «فالمشكك نوع من المتواطئ العام... إلخ» التشكك والتواطؤ والاشتراك وغير ذلك هذا من علم المنطق الذي لا يغني ولا يسمن من جوع، ولا يزيد الذكي ذكاءً، ولا يفيد البليد شيئاً، فهو مشغلة وملهاة ولا خير فيه، وقد أغنانا الله ـ جل وعلا ـ باللغة العربية، ولكن لما عُرِّبت كتب اليونان في زمن المأمون دخلت هذه الألفاظ في كتب المسلمين وكثرت فابتلوا بها، فأصبح لا بد من معرفتها حتى يُعرَف اصطلاح الناس ويعرف مراد بهم.

والمشككة مثل إذا قلت: المشتري، فإنه يطلق على البائع والمشتري، فيكون هذا مشكك، وقد يطلق على النجم الذي اسمه المشتري، وعلى الذي يشتري سلعة وما أشبه ذلك، فمثل هذا يسمونه مشككاً؛ لأنك إذا تكلمت به يشك السامع هل تريد هذا أو تريد هذا؟ ولكن السياق والقرائن تبين المعنى، ولسنا بحاجة إلى أن نقول: هذا مشكك ولا غير مشكك.

وبيَّنا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن لا في الخارج، فلا فرق بين الثبوت والوجود، لكن الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، مع أن ما في العلم ليس هو الحقيقة الموجودة، ولكن هو العلم التابع للعالم القائم به.

قوله: «وبينا أن المعدوم شيء أيضاً في العلم والذهن...»؛ يعني: كونه علم هذا الشيء، فليس هذا هو حقيقته، وكذلك كونه كتبه فليس هذا حقيقته، وإنما حقيقته إذا وجد وبرز وظهر في الوجود، فهذه حقيقته. وبهذا يعرف أن الذي قيل له: اعمل كذا أو لا تعمل كذا، فيقول: مكتوب عليه كذا وكذا، فهذا كلام باطل، وما يدريك أنه مكتوب عليك كذا وكذا؟ وإنما تريد أن تبرر فعلك وتجعل اللوم على الكتابة وعلى القدر، وهذا حقيقة الأمر، وإلا فالقدر والكتابة هي كتابة علم الله في هذا المخلوق أنه سوف يفعل كذا باختياره وقدرته، ولا أحد يرغمه على هذا، فالكتابة لا ترغم أحداً، وكذا القدر، فالعلم يقوم بالعالم، ولا يقوم بالمعلوم الذي سيوجد.

وكذلك الأحوال التي تتماثل فيها الموجودات وتختلف، لها وجود في الأذهان، وليس في الأعيان إلا الأعيان الموجودة وصفاتها القائمة بها المعيَّنة، فتتشابه بذلك وتختلف به.

وأما هذه الجمل المختصرة، فإن المقصود بها التنبيه على جمل مختصرة جامعة، من فهمها علم قدر نفعها، وانفتح له باب الهدى، وإمكان إغلاق باب الضلال، ثم بسطها وشرحها له مقام آخر، إذ لكل مقام مقال.

والمقصود هنا أن الاعتماد على مثل هذه الحجة، فيما ينفي عن الرب وينزه عنه ـ كما يفعله كثير من المصنفين ـ خطأ لمن تدبر ذلك، وهذا من طرق النفي الباطلة.

قوله: «الاعتماد على مثل هذه الحجة» الحجة المقصود بها ما تقدم من كلامهم، وهو أنهم يقولون: إن الاشتراك في اللفظ والمعنى يعتبر تشبيهاً، وأن الأجسام متماثلة، وأن ما جاز على هذا الجسم يجوز على الجسم الآخر؛ فهذه الأمور كلها باطلة ولا حقيقة لها، والمسلم قد أغناه الله ـ جل وعلا ـ عن هذه الشكوك التي تورث الشك، وهذا الكلام خلاف ما في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ.





فصل

وأفسد من ذلك ما يسلكه نفاة الصفات أو بعضها، إذا أرادوا أن ينزهوه عما يجب تنزيهه عنه، مما هو من أعظم الكفر، مثل أن يريدوا تنزيهه عن الحزن والبكاء ونحو ذلك، ويريدون الرد على اليهود الذين يقولون: إنه بكى على الطوفان حتى رمد وعادته الملائكة، والذين يقولون بإلٰهية بعض البشر وأنه الله.

قوله: «وأفسد من ذلك ما يسلكه نفاة الصفاة...»؛ يعني: أن هذا من الأمور الواضحة في الضلال، فالله ـ جل وعلا ـ يبكي حتى ترمد عيناه كما تقوله اليهود!! وقالوا: إن الله فقير، وإن الله بخيل، وإنه تعب لما خلق السماوات والأرض واستلقى على ظهره ورفع رجله، فيأتون بالتشبيه الخبيث الذي هم أهله، ولكلّ من قال قولاً وارثٌ يرثه، ولهذا قال ﷺ: **«لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه»**[1].

وإن كان هذا ضلاله ظاهر، ولكن المشركين عبدوا غير الله ـ جل وعلا ـ، فعبدوا أصناماً وشجراً وجعلوها شركاء لله وسموها آلهة، وهذا كفر وضلال بين وظاهر، ولا يزال هذا الأمر عند كثير من الناس، فيعبد معبودات متعددة غير الله ـ جل وعلا ـ، وقد يعبد شيئاً ناقصاً هو أكمل منه، كمن يعبد الميت، فالميت لا يملك شيئاً ولا يستطيع أن يزداد حسنة، فكيف يذهب إليه ويدعوه ويقول: أعطني كذا، وامنع عني كذا!!

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٥٦)، ومسلم (٢٦٦٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

. . . .

فهذا ضلال في العقل وفي النهج. وكالذي يعبد البقر، ويعبد الشجر، ويعبد الحجر، ويعبد الماء، وكل ذلك إما متابعةً للضالين السابقين، وإما لانحراف في العقل والفكر والنظر بعد الانحراف عما قاله الله وقاله رسوله ﷺ، وتتبع ضلالات الناس أمر متعب.

فإن كثيراً من الناس يحتج على هؤلاء بنفي التجسيم والتحيز ونحو ذلك، ويقولون: لو اتصف بهذه النقائص والآفات لكان جسماً أو متحيزاً، وذلك ممتنع. وبسلوكهم مثل هذه الطريق استظهر عليهم الملاحدة نفاة الأسماء والصفات.

قوله: «**استظهر عليهم الملاحدة**»؛ أي: الفلاسفة الذين لا يؤمنون بوجود الله ولا يؤمنون بجنة ولا بنار، ولا بآخرة ولا ببعث، فقالوا: إن هذا الكون لم يزل ولن يزال، وإنما يموت قوم ويحيا بعدهم آخرون، وقالوا: إن قولكم: إن الله ليس فوق ولا تحت ولا يمين إلى آخره هذا دليل لنا؛ لأننا نقول: إن الله ليس له وجود، وكذلك الأمور الموعود بها لا وجود لها، وإنما هي تخيلات؛ لأن الناس ما يصلحهم إلا هذا، فالأنبياء تخيلوا شيئاً لا وجود له، ومعنى ذلك أنهم يكذبون، فقالوا: إن هناك جنةً وناراً وبعثاً، حتى يتخلق الناس بالأخلاق الحسنة، طلباً للجنة، وحتى يمتنعوا من ظلم بعضهم بعضاً خوفاً من النار، وإلا فالواقع أنه لا وجود لجنة ولا نار!!

فإذا قيل لهم: إن هناك آخرة وجنة وناراً، قالوا: أنتم تقولون: إن الله لا فوق ولا يمين، ولا داخل العالم ولا خارج العالم؛ فإذاً لا وجود له، ومثل ذلك الجنة والنار والبعث، وإذا تأولتم الصفات وقلتم: إن الرحمة هي إرادة الإحسان؛ فنحن نتأول نصوص المعاد مثل ما تأولتم أنتم ذلك، ونحن أولى بهذا، هذا معنى **قوله**: «**استظهر عليهم الملاحدة**»؛ يعني: ظهروا عليهم بالحجة والدليل، وهي حجة باطلة، ولكن الذين أوّلوا الصفات هم على باطل كما أن الذين احتجوا بهذه الأشياء هم على باطل أيضاً.

فإن هذه الطريق لا يحصل بها المقصود لوجوه:

أحدها: أن وصف الله تعالى بهذه النقائص والآفات أظهر فساداً في العقل والدين من نفي التحيز والتجسيم، فإن هذا فيه من الاشتباه والنزاع والخفاء ما ليس في ذلك، وكفر صاحب ذلك معلوم بالضرورة من دين الإسلام، والدليل معرّف للمدلول، ومبين له، فلا يجوز أن يُستدل على الأظهر الأبين بالأخفى، كما لا يُفعل مثل ذلك في الحدود.

الوجه الثاني: أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات يمكنهم أن يقولوا: نحن لا نقول بالتجسيم والتحيز، كما يقوله من يثبت الصفات وينفي التجسيم، فيصير نزاعهم مثل نزاع مثبتة صفات

قوله: «**فلا يجوز أن يُستدل على الأظهر الأبين بالأخفى**»؛ يعني: أن وجود الله من أظهر الأدلة وأوضحها، فلا يشك فيه كما قال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فكيف يسلك هذا المسلك الخفي، ويقال: إن الأعراض لا تقوم إلا بجسم، فإذاً الله ـ جل وعلا ـ لا يكون جسماً.

واستدلالهم على وجود الله وقولهم: إن المخلوق فقير ويحتاج إلى موجد، والموجد لا بد أن يكون غني بذاته إلى آخره.

فنقول أيضاً: وجود الله أظهر من هذا، والرسل لم تأمر قومها بالنظر في مخلوقاته للاستدلال على وجود الله وعبادته، ولو قدر أنه هذا طريق صحيح فهو لا يجدي شيئاً ولا ينفع؛ لأن قصارى الأمر في هذا أن يثبت وجود الله، وأنه قادر عليم، وأنه ـ جل وعلا ـ على كل شيء قدير، وهذا لا يكفي ليكون الإنسان مسلماً فضلاً عن أن يكون ناجياً، فلا بد من عبادة الله ـ جل وعلا ـ.

وقوله: «**أن هؤلاء الذين يصفونه بهذه الآفات يمكنهم أن يقولوا... إلخ**»؛

الكمال، فيصير كلام من وصف الله بصفات الكمال وصفات النقص واحداً، ويبقى رد النفاة على الطائفتين بطريق واحد، وهذا في غاية الفساد.

يعني: وإن كانوا لم يقولوا هذا، غير أن هذا إمكان عقلي، وتقدير الإمكان العقلي لا يلزم هؤلاء ولا نقول بذلك، ولكن أهل السُّنَّة يقولون: نصفه بصفات ولا نقول إن الصفات تجسيم، بل هي صفات كما قال الله ـ جل وعلا ـ، وإنما هذا اصطلاحكم، ولا يدل على الحقائق كما مضى.

الثالث: أن هؤلاء ينفون صفات الكمال بمثل هذه الطريقة، واتصافه بصفات الكمال واجب، ثابت بالعقل والسمع، فيكون ذلك دليلاً على فساد هذه الطريقة.

الرابع: أن سالكي هذه الطريقة متناقضون، فكل من أثبت شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من الإثبات، كما أن كل من نفى شيئاً منهم ألزمه الآخر بما يوافقه فيه من النفي، فمثبتة الصفات؛ كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، إذا قالت لهم النفاة كالمعتزلة: هذا تجسيم؛ لأن هذه الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجسم، فإنا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً؛ قالت لهم المثبتة: وأنتم قد قلتم: إنه حي عليم قدير، وقلتم: ليس بجسم، وأنتم لا تعلمون موجوداً حياً عالماً قادراً إلا جسماً، فقد أثبتموه على خلاف ما علمتم، فكذلك نحن، وقالوا لهم: أنتم أثبتم حياً عالماً قادراً، بلا حياة ولا علم ولا قدرة، وهذا تناقض يعلم بضرورة العقل.

كل هذا مجادلة لإبطال مذهب هؤلاء المعتزلة والجهمية فيما يثبتونه، فيقال: إن الشيء الذي تثبتونه يلزم منه ما نفيتموه من أنه جسم أو أنه متحيز أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء التي أثبتموها يلزم منها ما نفيتم الصفات من أصله وهو التجسيم بزعمكم، حتى الموجود نفسه هل يوجد موجود في غير مكان؟ هل يوجد موجود لا يقوم بنفسه وينظر ويرى؟ فقصده بهذا أن يلزمهم بالشيء الذي أثبتوه أن يثبتوا الشيء الذي نفوه؛ لأنه لازم له، وإلا فيكونون متناقضين.

ومثل ذلك يقال للأشعرية الذين أثبتوا الصفات السبع: لماذا تركتم الصفات الأخرى؛ كالغضب والرضا والرحمة وتأولتموها؟ قالوا: إن هذه

. . . .

تقتضي التشبيه. قال: وكذلك السمع والبصر والكلام على هذا السبيل يقتضي التشبيه كما قلتم.

وإذا قالوا: إنه اجتمع عليها السمع والعقل على هذه الصفات السبع. فيقال: وكذلك يدل على الصفات التي تأولتموها السمع مع العقل، وكل معطل أو متأول يجادل بما أثبته، ويقال له: إنك إن لم تثبت البقية تكون متناقضاً.

ثم هؤلاء المثبتة إذا قالوا لمن أثبت أنه يرضى ويغضب ويحب ويبغض، أو من وصفه بالاستواء والنزول والإتيان والمجيء، أو بالوجه واليد ونحو ذلك، إذا قالوا: هذا يقتضي التجسيم؛ لأنّا لا نعرف ما يوصف بذلك إلا ما هو جسم، قالت لهم المثبتة: فأنتم قد وصفتموه بالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام، وهذا هكذا، فإذا كان هذا لا يوصف به إلا الجسم فالآخر كذلك، وإن أمكن أن يوصف بأحدهما ما ليس بجسم فالآخر كذلك، فالتفريق بينهما تفريق بين المتماثلين.

قوله: «ثم هؤلاء المثبتة...» هذا الكلام مع الأشاعرة الذين أثبتوا الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر، فقالوا: هذه ثبتت بالعقول وبالسمع؛ أي: الكتاب والسُّنَّة، وأما الغضب والرضا والمحبة والنزول والاستواء؛ فهذه لو أثبتناها للزم من ذلك التجسيم؛ لأن الغضب هو غليان دم القلب، ثم يطلب الغاضب الانتقام، وكذلك الرضا هو انفعالات في النفس تدل على السرور، وعلى الميل إلى هذا الذي رضي به، والميل لا يجوز أن نصف الله ـ جل وعلا ـ به، فإن هذا يدل على الحاجة وهذا تشبيه.

فيقال لهم: وكذلك الصفات التي أثبتموها كالعلم، فإنه لا يقوم إلا بجسم كما هو مشاهد، فلا تجد علماً قائماً بنفسه، فيلزمكم هذا الذي قلتموه فيما أثبتموه.

وكذلك الإرادة، فهي الميل إلى المراد، والميل إلى المراد أيضاً فيه حاجة كما قلتم في الرضا.

فالمقصود أنهم يُلزَمون بالشيء الذي تأولوا الصفات من أجله كما زعموا حينما أثبتوا سبع صفات، فيُلزمون بأن يكون الطريق واحداً، إما

ولهذا لما كان الرد على من وصف الله تعالى بالنقائص بهذه الطريق طريقاً فاسداً، لم يسلكه أحد من السلف والأئمة، فلم ينطق أحد منهم في حق الله بالجسم لا نفياً ولا إثباتاً، ولا بالجوهر والتحيز ونحو ذلك؛ لأنها عبارات مجملة، لا تحق حقاً ولا تبطل باطلاً. ولهذا لم يذكر الله في كتابه فيما أنكره على اليهود وغيرهم من الكفار ما هو من هذا النوع، بل هذا هو من الكلام المبتدع، الذي أنكره السلف والأئمة.

أن ينفوا نفياً مطلقاً كالمعتزلة، وإما أن يثبتوا الذي نفوه مثلما أثبتوا السبع وقولهم: إنه اجتمعت عليه الأدلة، فيقال لهم: والذي تأولتموه أيضاً اجتمعت عليه الأدلة.

قوله: «لم يسلكه أحد من السلف والأئمة»؛ لأن السلف أغناهم الله ـ جل وعلا ـ بكتابه عن هذه المهاترات وهذه الضلالات، فاكتفوا به، وهذا هو الواجب؛ لأن هذه لا تورث إلا الشكوك والاغتراب أو الإلحاد وهو الكفر بالله ـ جل وعلا ـ، أما العلم والهدى فلا يوجد بها علم ولا هدى.





فصل

وأما في طرق الإثبات، فمعلوم أيضاً أن المثبت لا يكفي في إثباته مجرد نفي التشبيه، إذ لو كفي في إثباته مجرد نفي التشبيه لجاز أن يوصف ﷻ من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يحصى مما هو ممتنع عليه مع نفي التشبيه، وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه مع نفي التشبيه.

كما لو وصفه مُفترٍ عليه بالبكاء والحزن والجوع والعطش مع نفي التشبيه. وكما لو قال المفتري: يأكل لا كأكل العباد! ويشرب لا كشربهم! ويبكي ويحزن لا كبكائهم ولا حزنهم! كما يقال:

قوله: «**وأما في طرق الإثبات**»؛ يعني: أن ما يثبت لله لا بد أن يكون كمالاً لله، فنثبت له الكمال، ولا يستعمل في حقه القياس، سواء كان قياس تمثيل أو قياس شمول، وإنما يجب أن يكون المثبت له كمالاً مطلقاً.

ومعلوم أن هذا قدر زائد على ما مضى، فيُثبت له ما أثبته لنفسه ـ جل وعلا ـ، وإذا اكتفي بهذا فإنه كافٍ، ولكن نقول زيادة على ما مضى، وهذا أُخذ من الصفات نفسها.

والجانب الثاني النفي، ولا يكتفى به فيقال: ينفى عنه التشبيه فقط، بل يجب أن يُنفى عنه النقائص، ثم الأمور المجملة لا يجوز إقرارها حتى تستفصل ويعلم ما المراد بنفي الشيء المجمل.

قوله: «**كما لو وصفه مفترٍ عليه بالبكاء والحزن... إلخ**»؛ يعني: أن

يضحك لا كضحكهم.

ولجاز أن يقال: له أعضاء كثيرة لا كأعضائهم، كما قيل: له وجه لا كوجوههم، ويدان لا كأيديهم. حتى يذكر المعدة والأمعاء والذكر، وغير ذلك مما يتعالى الله ﷻ عنه، سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

فإنه يقال لمن نفى ذلك مع إثبات الصفات الخبرية وغيرها من الصفات: ما الفرق بين هذا وبين ما أثبته، إذا نفيت التشبيه وجعلت مجرد نفي التشبيه كافياً في الإثبات، فلا بد من إثبات فرق في نفس الأمر.

هذه الأمور لم يوصف الله ـ جل وعلا ـ بها، فإذا قال قائل: أنا أقول: إنه يبكي بلا كيف، ويحزن بلا كيف، ويجوع بلا كيف، فيقال: هذا باطل أصلاً؛ لأنه نقص، والنقص لا يدخل في صفات الله ـ جل وعلا ـ وإنما يوصف الله بالكمال، ولا ينفع قولك: «بلا كيف»؛ لأن هذا يكون فيما أثبت له من صفات الكمال، فكيفيتها غير معلومة؛ لأنها تحتاج إلى النظر والمشاهدة، ولا أحد يشاهد الله ـ جل وعلا ـ.

فالكيف الذي نُفي إنما هو في علم المخلوق، أما في صفات الله ـ جل وعلا ـ فلا تُنْفى عنه الكيفية، وإنما ينفى علمها عن المخلوق، فلا أحد يعلمها.

وقوله: «يضحك لا كضحكهم» الضحك ثابت لله، فالله ـ جل وعلا ـ يضحك، ولا نثبت إلا ما أثبته لنفسه، ولا نعلم كيفية الضحك؛ لأنها مجهولة بالنسبة للمخلوقين، كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، وهذا يقال في جميع الصفات.

قوله: «ما الفرق بين هذا وبين ما أثبته... إلخ» الفرق هو أن الله

. . . .

ـ جل وعلا ـ غيب، وهو كامل لا يعتريه نقص، فلا يثبت له إلا ما أثبته لنفسه، والذي أثبته لنفسه هو الكمال المطلق، ونفى عن نفسه النقائص، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] هذا هو الفرق، فالبكاء والحزن والجوع وما أشبه ذلك نقائص، ولا يجوز أن تُثبت لله، فالله لا يوصف بالنقص تعالى وتقدس، وليس كالضحك والفرح الذي أخبر الله ـ جل وعلا ـ به، فإن هذا كمال، فالذي يضحك من المخلوقين أكمل من الذي لا يضحك، والذي يفرح من المخلوقين أكمل من الذي لا يفرح، والله ـ جل وعلا ـ له الكمال المطلق، وليس ضحكه كضحك المخلوق، بل هو يليق بعظمته وجلاله.

ثم إذا قال: إن هذه الصفة التي يريد أن يثبتها فأنا أقول كذلك إنه ليس كبكاء المخلوق، فيقول: أن تثبت شيئاً قد نفاه الله ـ جل وعلا ـ عن نفسه مجملاً، فالله ـ جل وعلا ـ ليس له سمي، وله الكمال، فهذه نقص ولا يجوز إثباتها أصلاً، وقولك: بلا كيف؛ لا ينفع في هذا.

فإن قال: العمدة في الفرق هو السمع، فما جاء به السمع أثبته دون ما لم يجئ به السمع.

قيل له: أولاً السمع هو خبر الصادق عما هو الأمر عليه في نفسه، فما أخبر به الصادق فهو حق من نفي أو إثبات، والخبر دليل على المخبَر عنه، والدليل لا ينعكس، فلا يلزم من عدمه عدم المدلول عليه، فما لم يرد به السمع يجوز أن يكون ثابتاً في نفس الأمر، وإن لم يرد به السمع، إذا لم يكن قد نفاه. ومعلوم أن السمع لم ينف هذه الأمور بأسمائها الخاصة، فلا بد من ذكر ما ينفيها من السمع، وإلا فلا يجوز حينئذ نفيها كما لا يجوز إثباتها.

وأيضاً، فلا بد في نفس الأمر من فرق بين ما يثبت له ويُنفى

قوله: «العمدة في الفرق هو السمع...» هذا كلام باطل، فالسمع نفاها، وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥]، وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾﴾ [الإخلاص] وقال: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾، وقال: ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهذه كمالات فأثبت الكمال لنفسه ونفى النقص عن نفسه، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وما أشبه ذلك، فليس مجرد كونه لم يرد السمع يقول إنه يمكن أنا نصفه بالشيء الذي لم يرد به السمع.

ونقول: إن ورود السمع لا ينفي كونه يوصف بشيء آخر؛ لأنه يجب ألا نصف ربنا ـ جل وعلا ـ إلا بما وصف به نفسه، وسبق أن باب القياس في هذا ممنوع؛ لأن الله ليس له نظير حتى يقاس عليه.

وقوله: «وأيضاً فلا بد في نفس الأمر... إلخ» هذا جواب لما لو قيل: أنا أصفه بالبكاء أو بالحزن أو بغير ذلك، ثم يقول: إنه ليس كحزن

عنه، فإن الأمور المتماثلة في الجواز والوجوب والامتناع يمتنع اختصاص بعضها دون بعض بالجواز والوجوب والامتناع، فلا بد من اختصاص المنفي عن المثبَت بما يخصه بالنفي، ولا بد من اختصاص الثابت عن المنفي بما يخصه بالثبوت.

وقد يعبَّر عن ذلك بأن يقال: لا بد من أمر يوجب نفي ما يجب نفيه عن الله تعالى، كما أنه لا بد من أمر يُثبت له ما هو ثابت، وإن كان السمع كافياً كان مخبراً عما هو الأمر عليه في نفسه، فما الفرق في نفس الأمر بين هذا وهذا.

فيقال: كلّ ما نافى صفات الكمال الثابتة لله فهو منزه عنه، فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الآخر، فإذا عُلم أنه موجود واجب الوجود بنفسه، وأنه قديم واجب القدم، عُلم امتناع العدم والحدوث عليه، وعُلم أنه غني عما سواه. فالمفتقر إلى ما سواه في بعض ما يحتاج إليه نفسه ليس هو موجوداً بنفسه، بل بنفسه وبذلك الآخر الذي أعطاه ما تحتاج إليه نفسه، فلا يوجد إلا به، وهو ﷻ غني عن كل ما سواه، فكل ما نافى غناه فهو منَّزه عنه، وهو ﷻ قدير قوي، فكل ما نافى قدرته وقوته فهو منزه عنه، وهو سبحانه حي قيوم، فكل ما نافى حياته وقيوميته فهو منزه عنه.

وبالجملة، فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات

المخلوق وغيره، فهذا معناه أنه عكس الدليل، فيقال: إن الله ـ جل وعلا ـ له الكمال المطلق، والصفات التي وصف بها نفسه في كتابه كمال، وما نفاه فهو باطل، وعلى كل حال هذا تكرار لما سبق، وزيادة إيضاح.

يقول: «فالسمع قد أثبت له من الأسماء الحسنى وصفات

الكمال ما قد ورد، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه، كما ينفي عنه المثل والكفء، فإن إثبات الشيء نفي لضده، ولما يستلزم ضده.

الكمال ما قد ورد، فكل ما ضاد ذلك فالسمع ينفيه»؛ يعني: أن الذي يضاد الكمال ويضاد الحسن فإن الإثبات الذي في أسماء الله - جل وعلا - يقتضي إثبات كمال المسمى، وما له - جل وعلا - من أفعال وأسماء، وهذا الذي دلَّ عليه مجرد الخطاب هو الكمال الأحسن بخلاف ما سلكه المتكلمون من أنهم يزعمون أنه إذا أثبت شيء قالوا: هذا يستلزم التشبيه، كمن أثبت العلو فقالوا: إنه يستلزم أن يكون في مكان، والمكان لا يكون فيه إلا جسم، والأجسام متشابهة، وما أشبه ذلك من الكلام الباطل، فيبطلون به ما وصف الله - جل وعلا - نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ، وهذا لا يخرج عن القاعدة السابقة، وهي أن الله - جل وعلا - لا يوصف إلا بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله.

وقد علم أن العقل لا يحيط إلا بالشيء الذي يدركه، والله - جل وعلا - لا تدركه الأبصار، وهو غيب لا يشاهده أحد حتى يصفه.

ثم الذي يقولونه في مثل هذا يقتضي العدم في هذا، فيؤول أمرهم إلى أنهم لا يثبتون شيئاً، والمقصود أنه إذا أثبت شيئاً فهو نفي لضد ذلك الشيء، وإذا أثبت - جل وعلا - أنه حكم عدل فهو ينفي أن تكون أفعاله بلا حكمة أو أنه يظلم تعالى وتقدس. فإذا أثبت - جل وعلا - أنه عليم؛ فإنه ينفي أن يكون قد فاته شيء من المعلومات.

والعقل يعرف نفي ذلك، كما يعرف إثبات ضده، فإثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه.

فطرق العلم بنفي ما ينزه الرب عنه متسعة، لا يحتاج فيها إلى الاقتصار على مجرد نفي التشبيه والتجسيم، كما فعله أهل القصور والتقصير، الذين تناقضوا في ذلك، وفرّقوا بين المتماثلين، حتى إن كل من أثبت شيئاً احتج عليه من نفاه بأنه يستلزم التشبيه.

وقوله: «**والعقل يعرف نفي ذلك كما يعرف إثبات ضده**» مقصوده بالعقل إذا تجرد الإنسان عن الهوى ونظر بإنصاف، فالعقول قد تنحرف، وقد تكون غير مستقيمة، فلا بد أن يكون العقل مستقيماً، وإلا فعقول الناس متفاوتة تفاوتاً عظيماً، ولا سيما في هذا الأمر، فإن الحق يخفى على كثير ممن عندهم عقول في مثل هذا، أو أنهم يتعمدون الباطل.

فالمقصود أن إثبات أحد الضدين نفي للآخر ولما يستلزمه، فإثبات الكمال نفي للنقص، وكذلك الأمور التي تستلزم النقص والعيب في رب العالمين فهو نفي له.

وقوله: «**فطرق العلم بنفي ما ينزه الرب عنه متسعة**»؛ يعني: هذا من ناحية التنزيه؛ لأنها تؤول إلى القاعدة التي دل عليها كتاب الله تعالى من كونه لا ضد له ولا ند ولا شريك.

وكذلك كونه الصمد فلا كفء له، وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، والند؛ أي: أن يكون مماثلاً ومساوياً له ولو في بعض الوجوه.

والمقصود أن ما يعتمده المتكلمون هو أنهم يقولون: إن إثبات الصفات فيه تشبيه.

ثم هذا لا يكفي في التنزيه، فلا بد من إثبات الكمال أولاً،

وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور، حتى نفوا النفي، فقالوا: لا يقال لا موجود ولا ليس بموجود، ولا حي ولا ليس بحي؛ لأن ذلك تشبيه بالموجود أو المعدوم، فلزمهم نفي النقيضين، وهو أظهر الأشياء امتناعاً.

والإثبات أكمل من النفي، والنفي قد لا يأتي مقصوداً لذاته، وإنما يقصد به شيء آخر، وهو إثبات الكمال لله ـ جل وعلا ـ، وهذا تكرر عند الشيخ كثيراً؛ لأنه يقول: إنه أمر مهم، وذلك لأن كثيراً من المتكلمين يستلزم هذه الأقوال، فيزعم نفي التشبيه، والتشبيه الذي عندهم غير منضبط، فكل له معنىً من المعاني، فلا بد أن نرجع إلى فصول مطردة ليس فيها تناقض ولا تستلزم نقصاً، وهذه لا تكون إلا في كلام الله ـ جل وعلا ـ وكلام رسوله ﷺ.

وقوله: «**وكذلك احتج القرامطة على نفي جميع الأمور، حتى نفوا النفي**» هذا بلا شك أنه من أعظم الباطل، وظاهر جداً أنهم لا يثبتون شيئاً، فهم لا يقولون: إن الله ليس موجود ثم يسكتون، حتى يتوهم من لم يعرف مرادهم أنهم ينزهون الله وهم ينفون وجوده أعظم النفي؛ لأن هذا لا يشك فيه عاقل أنه كفر بالله وجحود له، ولكن يأتون بالمتناقضات، ويعرفون الجميع حتى يروجوا على من لم يعرف مرادهم ومقصودهم.

ثم إن هؤلاء يلزمهم من تشبيهه بالمعدومات والممتنعات والجمادات أعظم مما فروا منه من التشبيه بالأحياء الكاملين، فطرق تنزيهه وتقديسه عما هو منزه عنه متسعة لا تحتاج إلى هذا.

وقد تقدم أن ما ينفى عنه ﷻ يُنفى لتضمن النفي للإثبات، إذ مجرد النفي لا مدح فيه ولا كمال، فإن المعدوم يوصف بالنفي، والمعدوم لا يشبه الموجود، وليس هذا مدحاً له؛ لأن مشابهة الناقص في صفات النقص نقص مطلق، كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه ينزه عنه الرب تبارك وتعالى.

قوله: «فطرق تنزيهه وتقديسه متسعة»؛ يعني: لا بد أن نرجع إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله فيه، وسبق أن النفي إذا جاء في صفة الله فإنه لا يقصد به النفي الخالص المحض، وإنما يقصد به إثبات كمال ضده. فمن ذلك: نفي اللغوب، كما في قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾ [ق]، فالمقصود به نفي ما قاله اليهود أنه تعب، ففيها إثبات كمال القوة لله ـ جل وعلا ـ، وأنه لا يعجزه شيء.

وهكذا إذا نفى الظلم، كما في قوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فصلت: ٤٦]، فنفى عن نفسه الظلم ليثبت كماله وهو العدل.

وهكذا في كل نفي يأتي في صفات الله ـ جل وعلا ـ، أما النفي الخالص المحض فهذا لا يأتي في صفات الله، وهؤلاء ينفون نفياً محضاً، أما إذا نفى الوجود ثم قال: لا موجود ولا غير موجود؛ فهذا كلام باطل لا حقيقة له، فهو يدل على كفرهم المتناهي وإلحادهم فيه، وقد يقولون ذلك للتمويه.

والنقص ضد الكمال، وذلك مثل أنه قد عُلم أنه حي والموت ضد ذلك فهو منزه عنه، وكذلك النوم والسِّنَة ضد كمال الحياة، فإن النوم أخو الموت، كذلك اللُّغُوب نقص في القدرة والقوة، والأكل والشرب ونحو ذلك من الأمور فيه افتقار إلى موجود غيره، كما أن الاستعانة بالغير والاعتضاد به ونحو ذلك يتضمن الافتقار إليه والاحتياج إليه، وكل من يحتاج إلى من يحمله أو يعينه على قيام ذاته أو أفعاله فهو مفتقر إليه، ليس مستغنياً عنه بنفسه، فكيف من يأكل ويشرب، والآكل والشارب أجوف، والمُصْمَتُ الصمد أكمل من الآكل والشارب، ولهذا كانت الملائكة صمداً لا تأكل ولا تشرب.

وقد تقدم أن كل كمال ثبت لمخلوق فالخالق أولى به، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أولى بتنزيهه عن ذلك، والسمع قد نفى ذلك في غير موضع، كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص].

قوله: «كما أن مماثلة المخلوق في شيء من الصفات تمثيل وتشبيه» التشبيه: هو أن يجعل لله ما هو من خصائص المخلوقين بما يختص به المخلوق، أما المشاركة في الاسم أو في المعنى البعيد؛ فهذا ليس فيه تشبيه، وهذا الذي لا بد منه كما سبق.

قوله: «المعدوم لا يشبه الموجود» لأنه ليس بشيء أصلاً، وإذا وصف الشيء بالنفي فإن معناه أن هذا نقص إلا إذا كان في ضمنه إثبات كمال ضد ذلك المنفي، ولهذا ينزه الله ـ جل وعلا ـ عن مثل هذا الكلام.

وعلى كل حال لما توسع الناس في هذا احتجنا إلى أن نرجع الكلام إلى قواعد أخذت من كتاب الله وسُنَّة رسوله، فكل ما خالفها

والصمد الذي لا جوف له، ولا يأكل ولا يشرب، وهذه السورة هي نسب الرحمٰن، وهي الأصل في هذا الباب.

وقال في حق المسيح وأمه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ﴾ [المائدة: ٧٥]. فجعل ذلك دليلاً على نفي الألوهية، فدل ذلك على تنزيهه عن ذلك بطريق الأولى والأحرى.

يكون مردوداً، فهذا كله مخالف لأفراد ما ذكره الله ـ جل وعلا ـ عن نفسه، وكذلك مخالف للقواعد التي أخذت من كلام الله وكلام رسوله ﷺ، وخلاف الناس لا حصر له.

قوله: «**الصمد الذي لا جوف له...**» هذا قول من أقوال المفسرين في تفسير الصمد، وهو الذي لا يأكل ولا يشرب، وهو المستغني بنفسه عن كل ما سواه.

والتفسير الثاني: أنه هو الذي صمد بنفسه؛ أي: قام بنفسه، فاستغنى عن كل شيء، وصمد إليه الخلائق لحاجتهم وافتقارهم إليه في الوجود، وفيما يستلزم وجودهم، فكل مخلوق مفتقر إلى الله ـ جل وعلاـ، فإنه عدم قبل وجوده، فلما أوجده افتقر أيضاً إلى ما يقيمه في حياته وغير ذلك.

والله غني عن كل ما سواه، وهذا معنى قولهم: «واجب الوجود»، ولكن التعبير القرآني أفضل وأكمل من تعبير المتكلمين.

وقوله عن المسيح وأمه: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ﴾؛ يعني: أن المسيح وأمه كانا بشراً يأكلان الطعام، ولو كانا إلٰهين لما احتاجا إلى أكل الطعام، فالإلٰه لا يكون محتاجاً إلى الطعام والشراب.

ثم الذي يأكل ويشرب فقير ومحتاج إلى غيره، ثم يكون كذلك

. . . .

محتاجاً إلى ما يستلزم الأكل والشرب كما هو معلوم، فالباطل يكون بطلانه ظاهراً حتى في نفسه، ولهذا رد الله على النصارى الذين يقولون بألوهية المسيح.

والأدلة على الحق وعلى إثبات الكمال لله متضافرة غير الذي جاء نصاً، والذي جاء ضمناً مثل هذه الآيات وغيرها كثير.

والكبد والطحال ونحو ذلك هي أعضاء الأكل والشرب، فالغني المنزه عن ذلك منزه عن آلات ذلك، بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو ﷻ موصوف بالعمل والفعل، إذ ذلك من صفات الكمال، فمن يقدر أن يفعل أكمل ممن لا يقدر على الفعل.

وهو ـ سبحانه ـ منزه عن الصاحبة والولد، وعن آلات ذلك وأسبابه، وكذلك البكاء والحزن هو مستلزم للضعف والعجز الذي ينزه عنه، بخلاف الفرح والغضب فإنه من صفات الكمال، فكما يوصف بالقدرة دون العجز، وبالعلم دون الجهل، وبالحياة دون الموت، وبالسمع دون الصمم، وبالبصر دون العمى، وبالكلام دون البكم، فكذلك يوصف بالفرح دون الحزن، وبالضحك دون البكاء، ونحو ذلك.

قوله: «بخلاف اليد فإنها للعمل والفعل، وهو ﷻ موصوف بالعمل والفعل» إثبات اليد والوجه والرجل ونحو ذلك من خصائص الله، وإن كان المخلوق له هذه الأشياء، فالمخلوق يختص بما وصف به من هذه الأمور، والرب ـ جل وعلا ـ يختص بما وصف به بما يليق به، وليس بينها اشتباه إلا في الاسم والمعنى البعيد الذي يفهم به المعنى.

وكثير من الناس يزعم أن هذا فيه التشبيه وليس كذلك، ثم كلمة التشبيه صار فيها إجمال وإيهام، وفيها حق وباطل، فلا بد من إيضاح الأمر في هذا ومعرفة مراد المتكلم بذلك، فإذا صار فيه حق فالحق يجب أن يقبل والباطل يرد، والمرجع في هذا ما قاله الله تعالى وقاله رسوله ﷺ، ومن المعلوم أن وصف الله ـ جل وعلا ـ لنفسه كمال ليس فيه نقص بوجه من الوجوه، وصار هذا أمراً ملزماً لمن يجب أن يعرف ربه ـ جل وعلا ـ.

وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع، من أنه ﷻ لا كفء له، ولا سمِيَّ له، وليس كمثله شيء، فلا يجوز أن تكون حقيقته كحقيقة شيء من المخلوقات، ولا حقيقة شيء من صفاته كحقيقة شيء من صفات المخلوقات، فيُعلم قطعاً أنه ليس من جنس المخلوقات، لا الملائكة ولا السماوات، ولا الكواكب ولا الهواء، ولا الماء ولا الأرض، ولا الآدميين ولا أبدانهم، ولا أنفسهم ولا غير ذلك، بل يُعلم أن حقيقته عن مماثلة شيء من الموجودات أبعد من سائر الحقائق، وأن مماثلته لشيء منها أبعد من مماثلة حقيقة شيء من المخلوقات لحقيقة مخلوق آخر.

قوله: «وأيضاً فقد ثبت بالعقل ما أثبته السمع من أنه لا كفء له ولا سمي له...» وهذا تقدم مراراً، فالله ـ جل وعلا ـ فرد صمد، لا يشبهه شيء، وهذا معنى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فيدخل فيه التنديد بالفعل؛ أي: العبادة، والتنديد بما يوصف به من الأسماء والصفات وما يكون له من الخصائص، فلا يشبهه شيء في ذلك، ولا يشاركه فيه إلا بمجرد الاسم البعيد والمعنى الذي يفهم به الكلام فقط، وأما الحقائق الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل فهو ـ جل وعلا ـ له الثبوت في الكمال كله، ولا يجوز أن يتطرق إليه نقص بوجه من الوجوه، لا بأفعاله ولا بأوصافه ولا بأسمائه ولا في ذاته تعالى وتقدس.

ولا يقدر أحد أن يقول: إنه في ذاته يشبهه شيء، فهذه لم يقلها أحد، فإذا كان كذلك فيجب أن يكون أصلاً يُرجع إليه، أي: ما يتعلق بالذات؛ لأن الأسماء والصفات والأفعال تبع للذات، فإذا كان له الكمال في ذاته فله الكمال في أوصافه وأفعاله.

وسبق أنه يجب أن يكون الله ـ جل وعلا ـ مختصاً بما له من

فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها، وامتنع عليها ما امتنع عليها، فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدَث المخلوق من العدم والحاجة، وأن يثبت لهذا ما يثبت لذلك من الوجوب والغنى، فيكون الشيء الواحد واجباً بنفسه غير واجب بنفسه! موجوداً معدوماً! وذلك جمع بين النقيضين.

وهذا مما يعلم به بطلان قول المشبهة الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي، ونحو ذلك، تعالى الله عن قولهم علوّاً كبيراً.

الصفات، وكذلك ما له من الأفعال، فأفعاله لا تشبه أفعال المخلوقين تعالى وتقدس، وكذلك يجب أن يكون الحق الذي أوجبه لنفسه على عباده له وحده خالصاً، ولهذا إذا وقع فيه شيء من الاشتراك؛ فإنه يرده ـ جل وعلا ـ ولا يقبله، بل يكون صاحبه من أسوأ خلق الله كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وقوله: «فإن الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدة ما يجوز على الأخرى، ووجب لها ما وجب لها...» هذا إذا كان مماثلاً للمخلوق، وهو ـ جل وعلا ـ لا يكون مماثلاً لشيء، فله الكمال المطلق المختص به، والمخلوق أوصافه وأفعاله تناسب ضعفه وحاجته. وكذلك وجود المخلوق، فوجوده مفتقر إلى موجد، فهو فقير بالذات إلى ربه ـ جل وعلا ـ فقراً لا ينفك عنه بحال من الأحوال، وربنا ـ جل وعلا ـ بعكس ذلك، فهو غني بذاته عن كل ما سواه، وغناه لازم له تعالى وتقدس، هذا لا يشتبه إلا على من أضله الله بعقله وفطرته وفي علمه.

وقولهم: «الذين يقولون: بصر كبصري، ويد كيدي... إلخ» وهذا لا

وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له، وما ينزه عنه، واستيفاء طرق ذلك؛ لأن هذا مبسوط في غير هذا الموضع، وإنما المقصود هنا التنبيه على جوامع ذلك وطرقه.

وما سكت عنه السمع نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يثبته ولا ينفيه، سكتنا عنه، فلا نثبته ولا ننفيه. فنثبت ما علمنا ثبوته، وننفي ما علمنا نفيه، ونسكت عما لا نعلم نفيه ولا إثباته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

يقول به أحد، وإذا قدر أن أحداً قاله فكل عاقل يمقته ويعلم أنه كلام باطل، فالمخلوق فقير من كل وجه؛ فقد سُبق بالعدم، وسيلحقه العدم، ثم لا يستطيع أن يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فهل يوصف رب العالمين ـ جل وعلا ـ بالنقائص؟! فمن فعل ذلك فلا شك أنه خارج عن العقل والفطرة وعما أنزله الله ـ جل وعلا ـ على رسله.

قوله: «وليس المقصود هنا استيفاء ما يثبت له...»؛ يعني: أن هذا لا يكفي، ولكن نقول ذلك مع إثبات الكمال المطلق لله ـ جل وعلا ـ في القدرة والعلم وفي كل ما يتصف به.

وأما مجرد النفي فإنه لا يكفي، ثم لا بد من الرجوع إلى العصمة، والعصمة تكون في كتاب الله ـ جل وعلا ـ، فهو المعصوم عن الخطأ، والذي تكلم به أعلم ممن يتكلم بالعقل أو بالقياس والنظر، فالله أعلم بنفسه وبغيره من خلقه، وقد وصف نفسه بأوصاف ألزمنا بأن نتبعها ونؤمن بها على ما وصف به نفسه، فالخروج عن هذا يعتبر خروجاً عن الحق والميل إلى الباطل.

❁ ❁ ❁

القاعدة السابعة: أن يقال: إن كثيراً مما دلَّ عليه السمع يُعلم بالعقل أيضاً، والقرآن يبيِّن ما يستدل به العقل، ويرشد إليه، وينبه عليه، كما ذكر الله ذلك في غير موضع؛ فإنه ﷻ بيّن من الآيات الدالة عليه، وعلى وحدانيته، وقدرته، وعلمه، وغير ذلك، ما أرشد العباد إليه ودلهم عليه، كما بيّن أيضاً ما دل على نبوة أنبيائه، وما دل على المعاد وإمكانه.

فهذه المطالب هي شرعية من جهتين: من جهة أن الشارع أخبر بها، ومن جهة أنه بيّن الأدلة العقلية التي يستدل بها عليها، والأمثال المضروبة في القرآن هي أقيسة عقلية، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع، وهي أيضاً: عقلية من جهة أنها تعلم بالعقل أيضاً.

وكثير من أهل الكلام يسمي هذه «الأصول العقلية» لاعتقاده أنها لا تعلم إلا بالعقل فقط، فإن السمع هو مجرد إخبار الصادق، وخبر الصادق ـ الذي هو النبي ـ لا يعلم صدقه إلا بعد العلم بهذه الأصول بالعقل.

قوله: «**القاعدة السابعة**» هذه القاعدة وجدت في بعض النسخ الخطية، وأكثر النسخ لا وجود لها، وهي في ضمن ما سبق، وفيها شيء من الإيضاح والبيان، وليس فيها شيء زائد على القواعد والضوابط التي ذكرت سابقاً، فهي ترجع إلى ما سبق.

وقوله: «**إن كثيراً مما دل عليه السمع يعلم بالعقل أيضا...**»؛ يعني: هكذا زعموا، فيقولون: إن العقل هو الأصل الذي دلَّ على صدق الرسول، فإذا كان أصلاً فلا يكون فرعاً، فيكون السمع الذي جاء به الرسول هو أصله، وهذا كلام باطل، فالله ـ جل وعلا ـ يقول: ﴿إِنَّ فِي

. . . .

خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران]، فهذا تنبيه على النظر إلى المخلوقات حتى يستدل على كماله وقدرته، فهي آيات ﴿لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ وفي الآيات الأخرى يقول: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة].

وهذا كثير في كتاب الله ـ جل وعلا ـ فهو ينبه العقول إلى الاستدلال، والله ـ جل وعلا ـ هو الذي يتصرف في الكون كله؛ لأن هذه المذكورات: خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار على هذا النمط المتقن ومسير النجوم والشمس والقمر شيء عجيب جداً، فهو غاية في الإتقان، ولا يمكن أن تكون هذه الأجرام وهذه المخلوقات هي التي أوجدت نفسها وهي التي تسير على هذا المنوال، فلا بد أن لها موجداً عليماً قديراً حكيماً عليماً بكل شيء، ولهذا قال في آخر الآية: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ والآية هي الدلالة على ما وضعت له، فكل آيات الله ـ جل وعلا ـ على هذا المنوال.

أما العقول فهي قاصرة لا تستقل بمعرفة الله ـ جل وعلا ـ، ولا تحيط به ولا تستطيع إلا من وجه بعيد لا يكفي في معرفة الله والإيمان به كما أمر، فكون المخلوق له خالق وكون الأثر له مؤثر لا يكفي في الإيمان، وإنما يجب أن يكون المرجع في هذا هو ما قاله وأخبر به عن نفسه تعالى وتقدس.

وأما الاستدلال البعيد أو الاستدلال بالجملة فلا يكفي في معرفة الله ـ جل وعلا ـ وإلا فالله أخبر عن المشركين الذين يعبدون الأصنام وغيرها

ثم إنهم قد يتنازعون في الأصول التي تتوقف إثبات النبوة عليها: فطائفة تزعم أن تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول، وأنه لا يمكن إثبات النبوة بدون ذلك، ويجعلون التكذيب بالقدر مما ينفيه العقل.

أنهم إذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله، فهم يقرون بأن الله هو خالقهم، وكذلك إذا سئلوا: من خلق هذه الأجرام وهذه الموجودات التي يشاهدونها؟ قالوا: الله، ومع هذا لا يكفي في كونهم مسلمين، فضلاً عن كونهم عرفوا الله وآمنوا به.

فالمقصود أن العقل لا يستطيع أن يعرف ربه ـ جل وعلا ـ المعرفةَ التي أوجبها الله عليه، وإنما يعرف في الجملة، وأما التفاصيل في الوصف والاسم والفعل فيجب أن يكون متلقياً عن قول الله وقول رسله الذين يأتون بالوحي.

قولهم: «**تحسين العقل وتقبيحه داخل في هذه الأصول**» التحسين والتقبيح فيه خلاف كبير عند المتكلمين، ومعناه: إذا كان الشيء حسناً في العقل فهل يضاف إلى الله ويقول: إنه يفعله أو أنه يتصف به؟

وكذلك إذا صار الشيء قبيحاً في العقل؛ فهل ينزه عنه ولا يدخل في أفعاله، وأيضاً الأحكام التي يفعلها الإنسان هل يرجع فيها إلى مثل هذا؟

الواجب الرجوع إلى الوحي، والوحي جاء بالعدل والحكمة، والله أحكم آياته كما أنه أحكم أفعاله ـ جل وعلا ـ.

وطائفة تزعم أن حدوث العالم من هذه الأصول، وأن العلم بالصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوثه، وإثبات حدوثه لا يمكن إلا بحدوث الأجسام، وحدوثها يُعلم إما بحدوث الصفات، وإما بحدوث الأفعال القائمة بها، فيجعلون نفي أفعال الرب ونفي صفاته من الأصول التي لا يمكن إثبات النبوة إلا بها.

ثم هؤلاء لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على نقيض قولهم، لظنهم أن العقل عارض السمع ـ وهو أصله ـ فيجب تقديمه عليه، والسمع: إما أن يُؤوَّل وإما أن يُفَوَّض.

قولهم: «العلم بالصانع» الصانع ليس من أسماء الله، وإنما هذا من الأخبار التي تعارفوا عليها كثيراً في كتب الكلام، فيطلقون الصانع على الله ـ جل وعلا ـ، والصانع قد يكون محموداً وقد يكون مذموماً، فباب الإخبار أوسع من الوصف، وهذا يأتي كثيراً، فيحمل ذلك على الخبر.

ومعرفة الله ـ جل وعلا ـ بالمخلوقات تكون في الجملة، أما في الوصف والتسمية وما يجب له من الكمال، فلا يستطيعه العقل ولا يدركه.

قوله: «لظنهم أن العقل عارض السمع وهو أصله فيجب تقديمه عليه» هذا زعم زعموه وظن ظنوه، وإلا فالسمع إذا كان صحيحاً فإنه لا يخالف العقل إذا كان سليماً، فالنقل الصحيح يتفق مع العقل السليم، وهو السالم من الانحراف مع القصور في العمل، مع أننا لا نحتاج إلى هذا، والأصل في ذلك هو ما أخبرنا الله ـ جل وعلا ـ به أو أخبرنا به رسوله.

ومعلوم أن الرسل جاءت بما لا يخالف العقل، ولكن جاءت بما لا يدركه العقل ولا يحيط به من الأمور التي هي غائبة عن الخلق، ومن ذلك أوصاف الله ـ جل وعلا ـ وأسماؤه.

وهم أيضاً عند التحقيق لا يقبلون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة على وفق قولهم، لما تقدم. وهؤلاء يضلون من وجوه:

منها: ظنهم أن السمع بطريق الخبر تارة، وليس الأمر كذلك، بل القرآن بيّن من الدلائل العقلية التي تعلم بها المطالب الدينية ما لا يوجد مثله في كلام أئمة النظر، فتكون هذه المطالب شرعية عقلية.

ومنها: ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطريق المعينة التي سلكوها، وهم مخطؤون قطعاً في انحصار طريق تصديقه فيما ذكروه، فإن طرق العلم بصدق الرسول كثيرة، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

قوله: **«ومنها ظنهم أن الرسول لا يعلم صدقه إلا بالطرق المعينة التي سلكوها»** الرسل لا بد أن يأتوا بآيات تدل على صدقهم، ولهذا يذكر الله ـ جل وعلا ـ القوم الهالكين أنهم كذبوا بآيات الله، وقد تكون هذه الآيات ظاهرة جداً، وقد يكون فيها خفاء عند بعض الناس، ولكنها ظاهرة في الواقع.

والآيات على نوعين:

الأول: آيات تكون في أنفسهم، مثل: الاستقامة، والصدق، والخوف من الله، والعمل بطاعته، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

الثاني: آيات تكون خارجة عن أنفسهم، وهي الآيات التي يوجدها الله ـ جل وعلا ـ وتكون خارقة لعادة البشر، مثل: انشقاق القمر، والقرآن الذي نزل من الله، وإجابة الدعاء، والنصر، وتكثير الطعام القليل، ونبع الماء من بين أصابع اليد وتكثيره، وهي كثيرة جداً لنبينا ﷺ وكذلك للرسل عليهم السلام، كما قال ﷺ: **«ما من الأنبياء نبي إلا**

ومنها: ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة، وقد تكون باطلة.

أعطي ما مثله آمن عليه البشر»[١]؛ أي: من الآيات.

ومنها ما هو باهر جداً، مثل: عصا موسى، وناقة صالح، وما أشبه ذلك من آياته.

ومعلوم أن الإنسان إذا قال: «أنا نبي» فلا يخلو من حالين: إما أن يكون خير الناس وأفضلهم وأصدقهم وأتقاهم، وإما أن يكون أشر الناس وأفجرهم وأكذبهم، وهذا لا يلتبس بهذا عند كل عاقل.

فالمقصود أن الرسل جاؤوا بآيات تدل على صدقهم، والذي يكذبهم لا عذر له، ولهذا كل من كذب الرسل فهو في النار.

قوله: «ومنها ظنهم أن تلك الطريق التي سلكوها صحيحة»؛ يعني: كونهم استدلوا بالمخلوق على الخالق هذه طريق صحيحة؛ لأنهم استدلوا بالحوادث على أن لها محدثاً، ولكنها لا تكفي لمعرفة الله ـ جل وعلا ـ، ولو كانت تكفي لما احتاج الناس إلى الرسل، ولهذا أرسل الله الرسل لتبين أمره ونهيه، وتبين ما يجب له وما يمتنع عليه.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنها: ظنهم أن ما عارضوا به السمع معلوم بالعقل، ويكونون غالطين في ذلك، فإنه إذا وزن بالميزان الصحيح وجد ما يعارض الكتاب والسُّنَّة من المجهولات لا من المعقولات، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع.

قوله: «وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع» في كتابه «درء تعارض العقل مع النقل»، وأكثر فيه من الأدلة على هذا المعنى، وأبطل كلام المتكلمين في ذلك.

وقولهم: «السمع»؛ أي: كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ.

والقاعدة التي قعدوها أن السمع لا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون متفقاً مع العقل، وهذا يقبل ويتبع.

الثانية: أن يكون مخالفاً للعقل، فإذا كان مخالفاً؛ فإما أن يُقبل السمع، وهذا محال عندهم؛ لأن السمع فرع عن العقل؛ ولأنهم استدلوا بالعقل على صدق الرسل، فإذاً السمع إما أن يوقف وإما أن يُؤول، وهذا كلام باطل؛ لأن هذا التقسيم باطل، وذلك أن السمع لا يمكن أن يكون مخالفاً للعقل الصريح، فكونهم يذكرون أنه مخالف إما أن يكون السمع هذا الذي جاءه غير صحيح وغير ثابت عن الرسول ﷺ، أو أن يكون نظرهم وتقديرهم فاسداً، فحكموا على شيء لم يحيطوا به، وإلا فالأصل في ذلك هو السمع الذي جاءت به الرسل.

ثم كونهم ينصبون خلافاً بين العقل والسمع ضلالٌ، والواجب على الإنسان أن يخضع ويقبل ما قاله الله وقاله الرسول، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥]، وتحكيمه في كل شيء ﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ سواء كان من الأمور العقلية أو الخلافية التي تكون بينهم ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ

....

حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥] فنفى الإيمان حتى يكون الإنسان بهذه الصفة، فكيف تكون عقول البشر القاصرة معارضةً لكلام الله وكلام رسله، وكلام الرسل هو من كلام الله؛ لأنهم يتكلمون بالوحي الذي يوحيه الله ـ جل وعلا ـ إليهم.

والمقصود هنا أن من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل، كما يعلم أنه عالم، وأنه قادر، وأنه حي، كما أرشد إلى ذلك قوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٤].

وقد اتفق النظار من مثبتة الصفات على أنه يعلم بالعقل ـ عند المحققين ـ أنه حي عليم قدير مريد، وكذلك السمع والبصر والكلام يثبت بالعقل عند المحققين منهم.

بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل.

وكذلك علوه على المخلوقات ومباينته لها مما يعلم بالعقل، كما أثبتته بذلك الأئمة، مثل: أحمد بن حنبل وغيره، ومثل: عبد العزيز المكي، وعبد الله بن سعيد بن كلاب.

وقوله: «من صفات الله تعالى ما قد يعلم بالعقل...»؛ يعني: أن الله ـ جل وعلا ـ أمرنا بالدعاء وأوجبه علينا، وهل يدعى من لا يسمع؟ أو يدعى البخيل الذي لا يجود على كل شيء؟ أو يدعى الذي يكون بعيداً؟

فكل صفاته وأوامره تدل على الكمال المطلق له جل وعلا.

قوله: «بل وكذلك الحب والرضا والغضب يمكن إثباته بالعقل» فالعقل موافق للسمع وليس مستقلاً بهذا، ولكن مقصوده أنهم أولوا هذه الصفات بحجة أن العقل دلَّ على وجوب التأويل، أو أنها تدل على المشابهة والمماثلة للمخلوقين، فيثبت أن هذا ليس كما قالوا، بل العقل يدل على ما قاله الله ـ جل وعلا ـ إذا كان سليماً، فالعقول تتفاوت.

بل وكذلك إمكان الرؤية يثبت بالعقل، لكن منهم من أثبتها بأن كل موجود تصح رؤيته، ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته، وهذه الطريق أصح من تلك.

قوله: «ومنهم من أثبتها بأن كل قائم بنفسه تمكن رؤيته»؛ يعني: أن القائم بنفسه يكون له ذات، ويكون في مكان، ولا بد من رؤيته، والذين نفوها يقولون: إنها تدل على التشبيه.

والتشبيه أكثروا من ذكره ونفوا صفات الله من أجله، وقالوا: إن البصر لا يقع إلا على جسم، وإذا لم يكن أمامه جسم فلا يمكن أن يرى شيئاً، فإذاً إذا أثبتنا رؤية الله أثبتنا أنه جسم، وهكذا ينفون رؤية الله على هذه الطريقة.

الله ـ جل وعلا ـ هو أكبر من كل شيء، وأعظم من كل شيء؛ أي: ينفى، ويقول: لا يُرى! فهل هذه عقول؟ هذه عقول منحرفة، ولا يجوز أن يُرجع إليها في مثل هذا، فإن هذا من الغيب الذي يخبر الله به عباده؛ ليؤمنوا به ويعرفوا ربهم.

وقد يمكن إثبات الرؤية بغير هذين الطريقين، بتقسيم دائر بين النفي والإثبات، كما يقال: إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية، فإن ما لا يتوقف إلا على أمور وجودية يكون الموجود الواجب القديم أحق به من الممكن المحدَث. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع.

وقوله: **«إن الرؤية لا تتوقف إلا على أمور وجودية»** الأمور الوجودية؛ أي: أن يكون ضد العدم؛ لأنه إذا نفيت رؤيته هذا النفي عدم، والمعدوم لا يرى؛ لأنه لا وجود له، أو يكون معنىً لا يقوم بشيء، والمعنى مثل الألوان ومثل العلم والجهل وغير ذلك، فلا بد أن يقوم بمن يقوم به ويتصف به.

والله ـ جل وعلا ـ له الأوصاف الكاملة، وهو أعظم من كل شيء، وأي أحد أضل ممن يضل في رب العالمين فيلحقه إما بالناقصات أو بالمعدومات، فلا أحد أضل من هذا.

والمقصود هنا أن من الطرق التي يسلكها الأئمة ومن اتبعهم من نُظَّار السُّنَّة في هذا الباب: أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالحياة لوصف بالموت، ولو لم يوصف بالقدرة لوصف بالعجز، ولو لم يوصف بالسمع والبصر والكلام لوصف بالصَّمَم والخَرَس والبَكَم.

قوله: «ومن اتبعهم من نظار» النظار هم الذين يناظرون المتكلمين بالعقل والدلائل التي يقتنعون بها أو لا يقتنعون بها، المهم أنهم يقابلونهم بمثل ما يقولون، ولكن بالضوابط التي دلَّ عليها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، ويبينون الخطأ والضلال الذي سلكوه، سواء في الكلام العربي الذي تكلم الله به أو بالقواعد التي قعدوها، فيبينون بطلانها وأنها لا تدل على قولهم، وليس كل أحد بهذه الصفة.

ومعنى ذلك أيضاً: أن هذا ليس لازماً؛ لأن أهل الباطل إذا سلكوا باطلاً خارجاً عن الوحي لا يلزمنا أن نجاريهم، وإنما نقول كما قال الرسول ﷺ: **«يوشك أحدكم أن يكذبني وهو متكئ على أريكته، يحدَّث بحديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه»**(١)، وكلام الله وكلام رسوله كلام واضح جلي لا يخفى على من عنده عقل ونظر، فإذا خولف فلا عذر لمن خالفه؛ لأن الكلام إذا كان واضحاً وجلياً ويدل على الذي وضع له دلالة ظاهرة، فيجب يبقى قبوله، والقبول يحتاج إلى هداية، والهداية هي فضل من الله ـ جل وعلا ـ، إذا مَنَّ بها على عبده اهتدى، وإذا منعه فضله فإنه يضل ولا شك، وإذا وكل إلى عقله ونظره ضل.

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٩٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، من حديث المقدام ﷺ.

وطرد ذلك أنه لو لم يوصف بأنه مباين للعالم لكان داخلاً فيه، فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى، وتلك صفة نقص ينزه عنها الكامل من المخلوقات، فتنزيه الخالق عنها أولى.

قوله: «فسلب إحدى الصفتين المتقابلتين عنه يستلزم ثبوت الأخرى»؛ يعني: أنه إذا نفى صفة من صفات الله، فإنه يلزمه أن ثبت ما يقابلها، فمثلاً السمع يقابله الصمم، والكلام يقابله البكم الذي لا يستطع أن يتكلم، والوجود يقابله العدم، والكمال يقابله النقص، وهكذا.

فيقولون: إذا وُصف الله ـ جل وعلا ـ بالسمع فمعنى هذا أنه يحتاج إلى أدوات، ويحتاج إلى إدراك الأشياء، وهذا لا نعقله إلا من حيوان، فينفون السمع عنه.

فنقول: إذا لم تصفه بالسمع لزمك أن تصفه بعدمه، وهو الصمم، فلا يسمع، وإذا نفيت عنه العلم لزمك أن تصفه بضده وهو الجهل.

والأسماء التي سمى الله ـ جل وعلا ـ بها نفسه ما دلت على شيء من النقص، بل دلت على الكمال المطلق.

وهذه الطريق غير قولنا: إن هذه صفات كمال يتصف بها المخلوق فالخالق أولى، فإن طريق إثبات صفات الكمال بأنفسها مغاير لطريق إثباتها بنفي ما يناقضها.

وقد اعترض طائفة من النفاة على هذه الطريقة باعتراض مشهور لبسوا به على الناس، حتى صار كثير من أهل الإثبات يظن صحته ويضعف الإثبات به، مثل ما فعل من فعل ذلك من النظار حتى الآمدي وأمثاله، مع أنه أصل قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية.

فقالوا: «القول بأنه لو لم يكن متصفاً بهذه الصفات؛ كالسمع والبصر والكلام مع كونه حيّاً؛ لكان متصفاً بما يقابلها، فالتحقيق فيه متوقّف على بيان حقيقة المتقابلَيْن وبيان أقسامهما.

فنقول: أما المتقابلان فما لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة، وهو إما أن لا يصح اجتماعهما في الصدق ولا في الكذب، أو يصح ذلك في أحد الطرفين.

فالأول هما المتقابلان بالسلب والإيجاب، وهو تقابل التناقض، والتناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب على وجه لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب لذاتيهما، كقولنا: زيد حيوان، زيد ليس بحيوان، ومن خاصيته استحالة اجتماع طرفيه في الصدق والكذب، وأنه لا واسطة بين الطرفين، ولا استحالة لأحد الطرفين»[1] إلى الآخر.

[2]... من جهة واحدة، ولا يصح اجتماعهما في الصدق ولا

....

(١) انتهى كلام الآمدي من كتابه «أبكار الأفكار».

(٢) جاء في نسخة الدكتور محمد بن عودة السعوي ص١٥٤: «والرد عليهم من وجوه: =

في الكذب، إذ كون الموجود واجباً بنفسه وممكناً بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

قوله: «**ممكناً بنفسه لا يجتمعان ولا يرتفعان**»؛ يعني: إذا قيل: واجب لنفسه؛ يعني: أنه واجب أو جائز، فالواجب لنفسه لا يكون جائزاً لنفسه، كذلك الموجود لا يجتمع أن يقول: إنه معدوم، والسميع لا يكون أيضاً متصفاً بضد ذلك، فالتقابل هو أن يقابل بنقيضه.

وقوله: «**يجب أن يكونا متماثلين**»، هذا كذب ظاهر جداً، ولا يكون ذلك حتى في المخلوقات.

= الوجه الأول: أن هذا التقسيم خير حاصر، فإنه يقال للموجود: إما أن يكون واجباً بنفسه، وإما أن يكون ممكناً بنفسه، وهذان ـ الوجوب والإمكان ـ لا يجتمعان في شيء واحد».

فإذا جعلتم هذا التقسيم وهما «النقيضان ما لا يجتمعان ولا يرتفعان» فهذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وليس هما السلب والإيجاب، فلا يصح حصر النقيضين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان في السلب والإيجاب.

وحينئذ فقد ثبت وصفان: شيئان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وهو خارج عن الأقسام الأربعة.

وعلى هذا فمن جعل الموت معنىً وجودياً؛ فقد يقول: إن كون الشيء لا يخلو من الحياة والموت هو من هذا الباب. وكذلك العلم والجهل والصمم والبكم ونحو ذلك.

وقوله: «لا يجتمعان ولا يرتفعان» والاجتماع أن يكون كلاهما موجوداً. والارتفاع هو ألا يكون كلاهما موجوداً.

وقوله: «السلب والإيجاب» السلب هو النفي، والإيجاب هو الإثبات.

ولكن المتقابلين لا يكونان موجودين معاً، فلا بد أن يكون أحدهما موجوداً والآخر مفقوداً، فلا يكون الإنسان مثلاً حياً ميتاً في آن واحد، فهذا ممتنع، أو يكون مثلاً قائماً جالساً في لحظة واحدة، وهذا ممتنع، هذه هي المتقابلة.

ومعنى **قوله: «لا يجتمعان»**؛ أي: لا يوجدان في آنٍ واحد.

وأما قوله: «لا يرتفعان»؛ يعني: لا بد من وجود أحدهما، وكل هذه مجادلات باطلة يجادلون في ربهم ـ جل وعلا ـ، وهو أكبر من كل شيء، وأظهر من كل شيء تعالى وتقدس، فأي ضلال بعد هذا الضلال؟!

الوجه الثاني: أن يقال: هذا القسيم يتداخل، فإن العدم والملكة يدخل في السلب والإيجاب، وغايته أنه نوع منه، والمتضايفان يدخلان في المتضادين، وإنما هو نوع منه.

قوله: «**فإن العدم والملكة**» المَلَكَةُ في اصطلاح المتكلمين حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به، وينتقل بانتقاله؛ كالتعميم والتقميص، فإن كلّاً منهما حالة للشيء بسبب إحاطة العمامة برأسه والقميص ببدنه.

وقوله: «**المتضايفان**» هما ما لا يعقل أحدهما إلا مع الآخر؛ كالأبوة والبنوة.

فإن قال: أعني: بالسلب والإيجاب ما لا يدخل فيه العدم والملكة، وهو أن يسلب عن الشيء ما ليس بقابل له، ولهذا جعل من خواصه أنه لا استحالة لأحد طرفيه إلى الآخره.

قيل له: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن غاية هذا أن السلب ينقسم إلى نوعين: أحدهما: سلب ما يمكن اتصاف الشيء به. والثاني: سلب ما لا يمكن اتصافه به. ويقابل الأول إثبات ما يمكن اتصافه ولا يجب، والثاني: إثبات ما يجب اتصافه به، فيكون المراد به سلب الممتنع وإثبات الواجب. كقولنا: زيد حيوان، فإن هذا إثبات واجب، وزيد ليس بحجر، فإن هذا سلب ممتنع.

وعلى هذا التقدير، فالممكنات التي تقبل الوجود والعدم، كقولنا: المثلث إما موجود وإما معدوم، يكون من قسم العدم والملكة، وليس كذلك، فإن ذلك القسم يخلو فيه الموصوف الواحد عن المتقابلين جميعاً، ولا يخلو شيء من الممكنات عن الوجود والعدم.

وأيضاً فإنه على هذا التقدير، فصفات الرب كلها واجبة له، فإذا قيل: إما أن يكون حياً أو عليماً أو سميعاً أو بصيراً أو متكلماً، أو لا يكون؛ كان مثل قولنا: إما أن يكون موجوداً، وإما أن لا يكون، وهذا متقابل تقابل السلب والإيجاب، فيكون الآخر مثله، وبهذا يحصل المقصود.

فإن قيل: هذا لا يصح حتى يُعلم إمكان قبوله لهذه الصفات.

قيل له: هذا إنما اشترط فيما أمكن أن يثبت له ويزول

....

كالحيوان، فأما الرب تعالى فإنه بتقدير ثبوتها له فهي واجبة ضرورة أنه لا يمكن اتصافه بها وبعدمها باتفاق العقلاء، فإن ذلك يوجب أن يكون تارةً حياً، وتارةً ميتاً، وتارةً أصمَّ، وتارةً سميعاً، وهذا يوجب اتصافه بالنقائص، وذلك منتف قطعاً.

بخلاف من نفاها وقال: إن نفيها ليس بنقص، لظنه أنه لا يقبل الاتصاف بها، فإن من قال هذا لا يمكنه أن يقول: إنه مع إمكان الاتصاف بها لا يكون نفيها نقصاً. فإن فساد هذا معلوم بالضرورة.

وقيل له أيضاً: أنت في تقابل السلب والإيجاب إن اشترطت العلم بإمكان الطرفين لم يصح أن تقول: واجب الوجود إما موجود وإما معدوم، والممتنع الوجود إما موجود وإما معدوم؛ لأن أحد الطرفين هنا معلوم الوجوب، والآخر معلوم الامتناع.

وإن اشترطت العلم بإمكان أحدهما صح أن تقول: إما أن يكون حياً وإما ألا يكون، وإما أن يكون سميعاً بصيراً، وإما أن لا يكون؛ لأن النفي إن كان ممكناً صح التقسيم، وإن كان ممتنعاً كان الإثبات واجباً، وحصل المقصود.

فإن قيل: هذا يفيد أن هذا التأويل يقابل السلب والإيجاب، ونحن نسلم ذلك، كما ذكر في الاعتراض، لكن غايته أنه إما سميع، وإما ليس بسميع، وإما بصير، وإما ليس ببصير، والمنازع يختار النفي.

فيقال له: على هذا التقدير فالمثبَت واجب، والمسلوب ممتنع، فإما أن تكون هذه الصفات واجبةً له، وإما أن تكون ممتنعة

. . . .

عليه، والقول بالامتناع لا وجه له إذ لا دليل عليه بوجه.

بل قد يقال: نحن نعلم بالاضطرار بطلان الامتناع، فإنه لا يمكن أن يستدل على امتناع ذلك إلا بما يستدل به على إبطال أصل الصفات، وقد علم فساد ذلك، وحينئذ فيجب القول بوجوب هذه الصفات له.

واعلم أن هذا يمكن أن يُجعل طريقة مستقلة في إثبات صفات الكمال له، فإنها إما واجبة له، وإما ممتنعة عليه، والثاني باطل فتعيَّن الأول، لأن كونه قابلاً لها خالياً عنها يقتضي أن يكون ممكناً، وذلك ممتنع في حقه، وهذه طريقة معروفة لمن سلكها من النظار.

الجواب الثاني أن يقال: فعلى هذا إذا قلنا: زيد إما عاقل وإما غير عاقل، وإما عالم وإما ليس بعالم، وإما حي وإما غير حي، وإما ناطق وإما غير ناطق، وأمثال ذلك مما فيه سلب الصفة عن محل قابل لها، لم يكن هذا داخلاً في قسم تقابل السلب والإيجاب.

ومعلوم أن هذا خلاف المعلوم بالضرورة، وخلاف اتفاق العقلاء، وخلاف ما ذكروه في المنطق وغيره.

ومعلوم أن مثل هذه القضايا تتناقض بالسلب والإيجاب على وجه يلزم من صدقِ إحداهما كذبُ الأخرى، فلا يجتمعان في الصدق والكذب، فهذه شروط التناقض موجود فيها.

وغاية فرقهم أن يقولوا: إذا قلنا: هو إما بصير وإما ليس ببصير، كان إيجاباً وسلباً، وإذا قلنا: إما بصير وإما أعمى، كان ملكة وعدماً.

وهذه منازعة لفظية، وإلا فالمعنى في الموضعين سواء، فعلم

. . . .

أن ذلك نوع من تقابل السلب والإيجاب، وهذا يبطل قولهم في حد ذلك التقابل: إنه لا استحالة لأحد الطرفين إلى الآخر، فإن الاستحالة هنا ممكنة كإمكانها إذا عبَّر بلفظ «العمى».

الوجه الثالث أن يقال: التقسيم الحاصر أن يقال: المتقابلان إما أن يختلفا بالسلب والإيجاب وإما أن لا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابين أو سلبين، فالأول هو النقيضان، والثاني: إما أن يمكن خلو المحل عنهما، وإما أن لا يمكن، والأول هما الضدان كالسواد والبياض، والثاني: هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتَين كالوجوب والإمكان، والحدوث والقدم، والقيام بالنفس والقيام بالغير، والمباينة والمجانبة، ونحو ذلك.

ومعلوم أن الحياة والموت، والصمم والبكم والسمع، ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما كالحمرة بين السواد والبياض، فعلم أن الموصوف لا يخلو عن أحدهما، فإذا انتفى تعين الآخر.

الوجه الرابع: المحل الذي لا يقبل الاتصاف بالحياة والعلم والقدرة والكلام ونحوها، أنقص من المحل الذي يقبل ذلك ويخلو عنها، ولهذا كان الحجر ونحوه أنقص من الحي الأعمى.

وحينئذ، فإذا كان الباري منزهاً عن نفي هذه الصفات ـ مع قبوله لها ـ فتنزيهه عن امتناع قبوله لها أولى وأحرى، إذ بتقدير قبوله لها يمتنع منع المتقابلين، واتصافه بالنقائص ممتنع، فيجب اتصافه بصفات الكمال، وبتقدير عدم قبوله لا يمكن اتصافه لا بصفات الكمال، ولا

....

بصفات النقص، وهذا أشد امتناعاً، فثبت أن اتصافه بذلك ممكن، وأنه واجب له، وهو المطلوب، وهذا في غاية الحسن.

الوجه الخامس: أن يقال: أنتم جعلتم تقابل العدم والملكة فيما يمكن اتصافه بثبوت، فإن عنيتم بالإمكان الإمكان الخارجي، وهو أن يعلم ثبوت ذلك في الخارج كان هذا باطلاً من وجهين:

أحدهما: أنه يلزمكم أن تكون الجامدات لا توصف بأنها لا حية ولا ميتة، ولا ناطقة ولا صامتة، وهو قولكم، لكن هذا اصطلاح محض، وإلا فالعرب يصفون هذه الجمادات بالموت والصمت.

وقد جاء القرآن بذلك، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ۝٢٠ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ۝٢١﴾ [النحل]، فهذا في الأصنام وهي من الجمادات، وقد وصفت بالموت.

والعرب تقسم الأرض إلى الحيوان والـمَوَتان، قال أهل اللغة: الموتان ـ بالتحريك ـ خلاف الحيوان. يقال: اشترِ المَوَتان ولا تَشْتَر الحيوان؛ أي: اشتر الأرضين والدّور، ولا تشتر الرقيق والدواب. وقالوا أيضاً: الموات ما لا روح فيه.

فإن قيل: فهذا إنما سمي مواتاً باعتبار قبوله للحياة التي هي إحياء الأرض.

قيل: وهذا يقتضي أن الحياة أعم من حياة الحيوان، وأن الجماد يوصف بالحياة إذا كان قابلاً للزرع والعمارة.

والخرس ضد النطق، والعرب تقول: لبن أخرس؛ أي: خاثر لا

. . . .

صوت له في الإناء، وسحابة خرساء ليس فيها رعد ولا برق، وعَلَم أخرس إذا لم يسمع له في الجبل صوت صدى. ويقال: كتيبة خرساء، قال أبو عبيدة: هي التي صمتت من كثرة الدروع ليس له قعاقع.

وأبلغ من ذلك الصمت والسكوت، فإنه يوصف به القادر على النطق إذا تركه، بخلاف الخرس، فإنه عجز عن النطق. ومع هذا فالعرب تقول: ما له صامت ولا ناطق، فالصامت الذهب والفضة، والناطق الإبل والغنم، فالصامت من اللبن: الخاثر. والصَّمُوت: الدرع التي إذا صُبَّت لم يسمع لها صوت.

ويقولون: دابة عجماء وخرساء، لما لا ينطق ولا يمكن منه النطق في العادة، ومنه قول النبي ﷺ: «**العجماء جُبار**»[1].

وكذلك في العمى، تقول العرب: عَمَى الموج يَعْمِي عَمْياً إذا رمى القذى والزَبَد، والأعميانِ: السيل والجمل الهائج. وعَمِي عليه الأمر إذا التبس، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦].

وهذه الأمثلة قد يقال في بعضها: إنه عَدِمَ ما يقبل المحلُّ الاتصافَ به كالصوت، ولكن فيها ما لا يقبل كموت الأصنام.

الثاني: أن الجامدات يمكن اتصافها بذلك، فإن الله ـ سبحانه ـ قادر أن يخلق في الجمادات حياة، كما جعل عصا موسى حيَّة تبتلع الحِبال والعِصِيَّ.

....

(١) أخرجه البخاري (١٤٩٩)، ومسلم (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة ﷺ.

وإذا كان في إمكان العادات: كان ذلك مما قد علم بالتواتر، وأنتم أيضاً قائلون به في مواضع كثيرة.

وإذا كان الجمادات يمكن اتصافها بالحياة وتوابع الحياة ثبت أن جميع الموجودات يمكن اتصافها بذلك، فيكون الخالق أولى بهذا الإمكان.

وإن عنيتم الإمكان الذهني، وهو عدم العلم بالامتناع، فهذا حاصل في حق الله، فإنه لا يعلم امتناع اتصافه بالسمع والبصر والكلام.

الوجه السادس: أن يقال: هب أنه لا بد من العلم بالإمكان الخارجي، فإمكان الوصف للشيء يُعلم تارة بوجوده له، أو بوجوده لنظيره، أو بوجوده لما هو الشيء أولى بذلك منه.

ومعلوم أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ثابتة للموجودات المخلوقة، وممكنة لها، فإمكانها للخالق تعالى أولى وأحرى، فإنها صفات كمال، وهو قابل للاتصاف بالصفات، وإذا كانت ممكنة في حقه فلو لم يتصف بها لاتصف بأضدادها.

الوجه السابع: أن يقال: مجرد سلب هذه الصفات نقص لذاته، سواء سُمِّيَتْ عمىً وصَمَماً وبَكَماً، أو لم تُسَمَّ، والعلم بذلك ضروري، فإنا إذا قدرنا موجودَين، أحدهما يسمع ويبصر ويتكلم، والآخر ليس كذلك؛ كان الأول أكمل من الثاني.

ولهذا عاب الله ـ سبحانه ـ من عبد ما تنتفي فيه هذه الصفات، فقال تعالى عن إبراهيم الخليل: ﴿لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي

. . . .

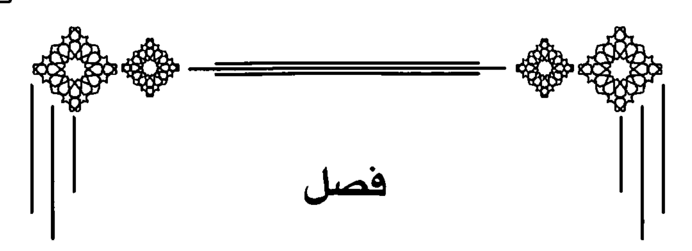
عَنكَ شَيْئًا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم: ٤٢]، وقال أيضاً في قصته: ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٧٤﴾ قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء]، وكذلك في قصة موسى في العجل: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل]، فقابل بين الأبكم العاجز وبين الآمر بالعدل الذي هو على صراط مستقيم.

هذا الكلام الذي يستنتجونه من المهاترات والأفكار، وهذا الكلام لا نحتاج إليه، ولا يحتاج إليه كل عاقل في أوصاف الله ـ جل وعلا ـ وأسمائه، وإنما هذا يقيسونه على أمور وجودية عندهم، فيقدرون هذه الأشياء ويستعملونها في ذلك المنطق الذي لا يحتاج من يعرف اللغة العربية إلى شيء منه. والله قد أغنانا عن كلام المتكلمين وعن تقديراتهم وعن أفكارهم المنحرفة.

وصفات الله ـ جل وعلا ـ التي ذكرها في كتابه واضحة وجلية، فإذا أثبت شيئاً فهو ينفي ضده، وله الكمال المطلق من كل وجه.

فهذا كله كلام قد لا يفهمه أكثر الناس بل الذين يتكلمون به؛ لأنه مبني على المنطق الذي لا يحتاج إليه من عرف اللغة العربية، ونحن خوطبنا بكلام واضح جلي لا إشكال فيه.

❁ ❁ ❁



فصل

وأما الأصل الثاني، وهو التوحيد في العبادات، ....

قوله: «وأما الأصل الثاني وهو التوحيد في العبادات» هذا النوع الثاني من التوحيد؛ لأن المؤلف بدأ أولاً بتوحيد الأسماء والصفات والأفعال التي يختص الله ـ جل وعلا ـ بها، وهذا ظاهر عند من صار له فكر ونظر، أما في التفصيل؛ فلا بد من مجيء الوحي به؛ لأنه يخبر عن أمور غائبة لا يدركها العقل، فوجب الرجوع إليه والتسليم له.

وأما هذا فهو مبني على الأمر والنهي، فالله ـ جل وعلا ـ أخبر أنه خلق عباده ليعبدوه، فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات]، وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾﴾ [القيامة]؛ يعني: لا يؤمر ولا ينهى؟ فلا يكون مهملاً.

فإذاً لا بد أن يأتينا أمر الله فيه كالأول، فكلا الأمرين توقف على مجيئه من الله ـ جل وعلا ـ الأمر أو الخبر، فأما الخبر فهو إخبار إما عن نفسه، وإما عن جزائه، وإما عن الأمور الماضية التي لا نعلمها ولا يعلمها الخلق، حتى نحذر ما وقع فيه الهالكون، وإما عما يكون بعد هذه الدنيا، وكلها تتوقف على خبر العليم الحكيم الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض تعالى وتقدس.

وهذا أيضاً مبناه على أمر الله ـ جل وعلا ـ ولهذا كلف الرسول بالبلاغ، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ولأن الخلق الذين أرسل إليهم كلفوا بقبوله والعمل به.

المتضمن للإيمان بالشرع والقدر جميعاً.........................

وقد أعد الله - جل وعلا - لمن قبل ذلك وامتثل الجنة التي فيها النعيم كله، ومن عصى وأبى أعد له عذاباً في الدنيا وفي الآخرة.

يقول المؤلف: **«أما الأصل الثاني وهو التوحيد في العبادات»**؛ يعني: العبادات التي تصدر من العباد التي يفعلونها وفق الأمر والنهي المتضمن للإيمان بالشرع.

والشرع هو ما جاء به الرسول ﷺ وشرعه لنا أمراً، فيجب أن نمتثله، ونهياً ويجب أن ننتهيه، مع مراقبة الله - جل وعلا - وخوف عذابه ورجاء ثوابه.

يقول: «والقدر جميعاً»؛ يعني: أن القدر أصلٌ يجب أن نؤمن به ونعمل به، وسبق أنه عبارة عن علم الله - جل وعلا - وفعله ومشيئته وخلقه وكتابته، فيكتب ما علمه في المخلوقين أو ما علمه في كل ما يستقبلنا من دقيق وجليل، فهو كتبه وأخبرنا - جل وعلا - أنه مسطور في كتاب مبين.

وقوله: «المتضمن للإيمان بالشرع والقدر»؛ يعني: أن القدر لا يخالف الشرع، بل يوافقه، وليس كما يقولون: إذا كان - جل وعلا - قدر الكفر وقدر المعاصي وقدر غيرها؛ كيف يأمر بخلافها وهو مقدر لها؟

فنقول: التقدير ليس مرغِماً لأحد وموجباً له، وإنما هو علم الله في هذا المخلوق أنه سوف يعمل هذا الأمر باختياره ومقدوره، فكتب الله علمه، وهذا شيء خفي علينا ولا نعلمه حتى يقع، فإذا وقع علمناه، فإذا وقعت المعصية من العاصي علمنا أنه كتب عليه هذا الشيء، ولكن هو يعصي باختياره وقدرته، ولا أحد يرغمه على ذلك، بل هو يفعل ذلك

فنقول: إنه لا بد من الإيمان بخلق الله وأمره، ....

مختاراً مع علمه بأنه معصية، فيستحق على ذلك العقاب، كما أن الطائع كذلك لا نعلم أنه مكتوب عليه هذا الشيء حتى يفعله.

ولهذا أخبرنا ـ جل وعلا ـ أن أحداً لا يعلم ما في غد، حتى نفس الإنسان الذي يقدر الأشياء، يقول: سوف أفعل كذا وكذا في الغد، وقد يتخلف الأمر ولا يستطيع أن يفعله، فالأمور التي تكون مقدرة لا تعلم حتى تقع، وإذا وقعت فهي تقع ـ إن كانت من مكلف ـ بمقدوره واختياره.

والقدرة التي في العبد والاختيار مخلوقان لله ـ جل وعلا ـ؛ لأنه هو الذي خلق الإنسان، وخلق ما فيه من قُوىً وفكرٍ وأيدٍ وأرجل وسمع وبصر، وكلَّفه بما يستطيع، بل بأقلَّ مما يستطيع.

فالإنسان يأتي هذه الأمور على بيِّنة إذا كان سمع ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا تركها فهو باختياره تركها وهو يعلم أنه عاصٍ في ذلك، فيكون مستحقاً لعذاب الله ـ جل وعلا ـ.

قوله: «**لا بد من الإيمان بخلق الله**»، هذا من لوازم العبادة، وهو من دلائل وجوب العبادة كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾﴾ [آل عمران]؛ يعني: آيات توجب عليهم أن يعبدوا ربهم، وذلك قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فما دام أنه هو الذي خلق فهو الواجب العبادة. وقوله: ﴿لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]؛ يعني: أنها دليل واضح على وجوب عبادة ربهم ـ جل وعلا ـ فهو خلقهم للعبادة.

يقول: «**فلا بد من الإيمان بخلق الله وأمره**» وأمره يدخل فيه القدر.

فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وقد علم ما سيكون قبل أن يكون، وقدر المقادير وكتبها حيث شاء كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [الحج].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السمٰوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»(١).

وقوله: «**فيجب الإيمان بأن الله خالق كل شيء وربه**»، وهذا ظاهر جلي لا خفاء فيه؛ فلا أحد يقول: إن الله ـ جل وعلا ـ له شريك في خلق السماوات والأرض، وبهذا يقر به الكفار ويقر به المشركون، كما أخبر الله عن ذلك في أماكن متعددة في كتابه، فلا بد من الإيمان بأن الله هو الخالق وحده، ويدخل في هذا أفعال العباد التي يفعلونها باختيارهم وقدرتهم.

وكذلك يجب أن نعلم أنه هو المالك لكل شيء، وأنه هو المتصرف في الكون كله وحده، وإن كان جَعَلَ لعباده تصرفاً وملكاً، ولكنه لا يخرج عن ملكه، فقال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، فجعل لهم مشيئة، وجعل لهم قدرة، ولكنها لا تقع إلا بعد تقدير الله ومشيئته، فهو رب كل شيء ومليكه، وهو على كل شيء قدير، فلا بد من الإيمان بهذا، وكذلك هو بكل شيء عليم، فلا بد من الإيمان بهذا، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع شيء إلا بإرادته ومشيئته، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

. . . .

وقد علم ـ جل وعلا ـ كل شيء في الماضي والمستقبل قبل وجود الخلق كلهم، فعلم ما سيكون قبل أن يكون، وعلم الذي لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، هم لم يخرجوا، ولكن أخبر عن الشيء الذي لو كان لوقع كذا.

وقال ـ جل وعلا ـ في أهل النار الذين يتمنون الرجوع إلى الدنيا حتى يؤمنوا ويعملوا، قال: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]؛ يعني: لو قُدِّر أن هذا يحصل لكان كذلك، فالله لا يخفى عليه شيء، حتى الأمور التي لا تقع يعلمها أنها لو وقعت لكانت على صفة يعلمها هو ـ جل وعلا ـ.

وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ﴾ [الحج: ٧٠]؛ يعني: تمام علمه وكماله، وكتبه قبل وجوده في كتاب، فيقع على وفق هذه الكتابة بدون زيادة ولا نقص في الوقت الذي علمه الله وحده.

ثم قال: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾؛ يعني: سهل ميسور، فالله لا يعجزه شيء.

أما الحديث الذي ذكره يقول: «**وفي الصحيح**»؛ يعني: صحيح مسلم عن النبي ﷺ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «**إن الله قدر مقادير الخلائق**» هذا لفظ، وفي رواية: «**إن الله كتب مقادير الخلائق**»، وهذا يدلنا على تمام علمه، فيعلم الأشياء قبل وجودها وكتبها، وتقع على وفق كتابته وعلمه السابق بلا زيادة ولا نقص، فله العلم الكامل والقدرة التامة تعالى وتقدس.

ويجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته وحده لا شريك له، كما خلق الجن والإنس لعبادته، وبذلك أرسل رسله وأنزل كتبه.

يقول: «**ويجب الإيمان**» الواجب هو الشيء اللازم الذي لا محيد لنا عنه، فإن لم نفعله حقَّ علينا عذاب الله ـ جل وعلا ـ، والإيمان هو القبول والإقرار والعمل مع التصديق بالخبر، فنصدق الخبر، ونقبل الأمر ونعمل به، ويكون ذلك عن طريق الرضا والتسليم، فيجب الإيمان بأن الله أمر بعبادته، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ في آيات كثيرة، وقال: ﴿وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء: ٣٦]، وقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالأوامر في هذا ملزمة، ولا محيد لأحد عنها ما دام عقله موجوداً، فإن لم يفعل فهو متوعَّد بعذاب الله ـ جل وعلا ـ في الدنيا والآخرة.

وقوله: «**وحده**»؛ يعني: نفياً للشريك في العبادة، وأن تكون العبادة خالصة لله ـ جل وعلا ـ، وهي التي تُقبل، فإذا دخلها الشرك ردت، وكانت غير عبادة شرعاً وإن سميت عبادة في اللغة.

وقوله: «**لا شريك له**»؛ أي: في عبادته، كما أنه لا شريك له في الخلق والملك والتدبير.

وقوله: «**كما خلق الجن والإنس لعبادته**»؛ لأنه ـ جل وعلا ـ غير محتاج إليهم، ولكن لتكليفهم والابتلاء والامتحان؛ لأن الله ـ جل وعلا ـ جعل الجزاء مرتباً على قبول الأمر والنهي، ويبتلي عباده لينظر من يؤمن ومن يكفر، وإلا فهو ـ جل وعلا ـ قد علم المؤمن من الكافر قبل وجودهم، ولكنه لا يؤاخِذ بعلمه، وإنما الجزاء بالعذاب والثواب يكون بعد الفعل، فلا بد من وجودهم، ولا بد من العمل بذلك، ولهذا أمرهم ونهاهم حتى يتميز الطائع من العاصي، ويكون ذلك على يد الرسل.

. . . .

والرسل لا بد لهم من رسالة، ولا بد أن يرسلوا إلى من يأمرونهم وينهونهم، فإذاً الرسول يتضمن أربعة أشياء: مرسل، ورسول، ورسالة، ومرسل إليهم.

والمرسل إليهم في جميع الرسل لا بد أن يكونوا جهلوا الأمر أو كفروا بذلك، والله ـ جل وعلا ـ أرسل أمره ونهيه مع الرسل، فالرسل هم الواسطة بيننا وبين ربنا؛ لأنه ـ جل وعلا ـ لا يكلم عباده مباشرة في هذه الدنيا، فلا بد من الرسالة.

فإذاً نؤمن بالله، ونؤمن برسله، ومن الرسل الملائكة، ونؤمن بأمره ونهيه الذي كلفنا به، والإيمان يتضمن العلم الذي أخبر الله ـ جل وعلا ـ به، ولا بد من أن يكون الفعل الذي وجِّه إلينا والأمر به خالصاً لله ـ جل وعلا ـ ليس لأحد فيه شريك.

وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له، ....

قوله: «**وعبادته تتضمن كمال الذل له والحب له**»؛ يعني: أن العبادة تتضمن كمال الذل وكمال الحب، ولكن هذا الحب خاص، والذل كذلك، فلا بد أنه يذل لربه ويخضع مع المحبة، أما الذل بلا محبة؛ فهذه لا تكون عبادة؛ لأن الإنسان قد يذل لظالم جبار خوفاً من ظلمه وقهره، ولا يكون عابداً له، بل يكون قلبه يلعنه ويمقته، فهذه ليست عبادة، وإنما العبادة ما يكون فيها ذل وخضوع مع محبة كاملة.

وهذه المحبة يجب أن تكون خاصة للمحبوب وهو الله ـ جل وعلا ـ؛ لأن الحب ينقسم إلى قسمين:

الأول: الحب مشترك بين الخلق، وهو الحب الطَبعي؛ كحب الجائع للأكل، وحب الظمآن للشراب، وحب المتعب للراحة، وكذلك يكون حب حنو ورحمة؛ كحب الوالد لولده الصغير، ويكون حب تقدير مثل حب الولد لوالده، ويكون حب مصاحبة ومزاملة وإلف؛ كحب الزميل لزميله، والصاحب لصاحبه، ويكون حب أنس، فهذه أنواع كثيرة، ولا ضير فيها، فهي مشتركة بين الخلق كلهم، ولا تكون حياتهم إلا بهذا.

الثاني: الحب الذي يتضمن الذل والخضوع والخوف والرجاء، وهذا لا يجوز أن يكون إلا لله ـ جل وعلا ـ، ولهذا سمي حباً خاصاً؛ يعني: يختص بالله ـ جل وعلا ـ.

والعبادة: هي امتثال الأمر واجتناب النهي مع الحب والذل لله ـ جل وعلا ـ، وإن شئت أن تقول: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة»، وقد تعرف العبادة بغير هذا، ولها تعريفات متعددة، ولكن المعنى واحد، وهي: فعل ما أمر به شرعاً من غير اطراد عرفي ولا اقتضاء عقلي، وهذا تعريف الأصوليين، وكل تعريفاتهم صحيحة.

. . . .

وكالذي يقول: العبادة هي كمال الحب مع كمال الذل والخضوع وامتثال الأمر، هذا أيضاً تعريف صحيح.

فالمقصود أن العبادة صارت مشتبهة عند كثير من الناس، وفيها جهل لكثير من الناس، ولهذا تجد من يهرع إلى القبور ويطوف عليها ويستنجد بأصحابها وهو يقول: لا أعبدها!! مع أن هذا عبادة؛ فالدعاء عبادة وكذلك الذل والخضوع، والخوف والرجاء.

فكل عبادة أمر الله ـ جل وعلا ـ بها يجب أن تكون خالصة لله ـ جل وعلا ـ ويجمعها قولك: لا إلٰه إلا الله؛ يعني: أنه المألوه الذي تألهه القلوب خوفاً ورجاء، فهو الله وحده، ولا يجوز أن يكون لغيره.

يقول: «**وعبادته تتضمن كمال الذل والحب له**»؛ يعني: وكمال الحب له، وذلك يتضمن كمال طاعته، فإذا أحبه وذل له وخضع؛ فإنه لا بد أن يطيعه، ولكن كمال الطاعة قد لا يأتي، وقد يقع من العابد شيء من المعصية، وبنو آدم كلهم خطاء، ولا بد من وقوع الخطأ، ولهذا أكثر الله ـ جل وعلا ـ من ذكر أسمائه: الحليم والتواب والرحيم، فلا بد أن تظهر آثار أسمائه على عباده، فهم يعصون فيحلم عليهم، ويعصون ويغفر لهم، فلا بد من الاستغفار أيضاً والرجوع.

والمقصود أنه لا يلزم العبد أن يكون طائعاً كل الطاعة بدون خطأ، فهذه لا يستطيعها، ولكن يلزمه عند الخطأ الرجوع إلى الله، وإذا وقع في معصية فإنه يجب أن يتوب ويرجع إلى الله، والله يحب الرجاعين إلى الحق، ويحب التوابين، وحبه لهذا الشيء من مقتضيات أسمائه وصفاته، فكونه يتوب على عباده لا بد أن تحصل مخالفة منهم، ولا يكون تواباً بلا تائب، أو غفور بلا مغفور له ممن يقع في المخالفة.

وذلك يتضمن كمال طاعته، ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء].

وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [المؤمنون].

فأمر الرسل بإقامة الدين، وأن لا يتفرقوا فيه، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**إنا ـ معاشر الأنبياء ـ ديننا واحد، والأنبياء إخوة لِعَلّات، وأنا أولى الناس بابن مريم؛ لأنه ليس بيني وبينه نبي**»[1].

فالمقصود أن قوله: «**كمال طاعته**»؛ أي: حسب استطاعة العبد، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها.

وذكر **المؤلف** آيات في هذا، فقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤]؛ لأن أمر الله ونهيه لا نعرفه إلا بمجيء الرسول ﷺ، والله أعلم.

---

(١) أخرجه البخاري بنحوه (٣٤٤٣)، ومسلم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله ديناً غيره، لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال الله تعالى عن نوح: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس].

وقال عن إبراهيم: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة].

وقال عن موسى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [يونس].

وقال في خبر المسيح: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المائدة: ١١١].

وقال فيمن تقدم من الأنبياء: ﴿يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾ [المائدة: ٤٤]. وقال عن بلقيس أنها قالت: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [النمل: ٤٤].

فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره

قوله: «فالإسلام يتضمن الإستسلام لله وحده» الاستسلام عدم المنازعة وعدم الاستكبار لله ـ جل وعلا ـ، فلا بد من الخضوع والذل لله خوفاً ورجاءً، وهذا يدخل في كل ما أمر الله به وما نهى عنه.

كان مشركاً، ومن لم يستسلم له كان مستكبراً عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده.

وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت، بفعل ما أمر به في ذلك الوقت، فإذا أمر في أول الأمر باستقبال الصخرة، ثم أمرنا ثانياً باستقبال الكعبة، كان كل من الفعلين حين أمر به داخلاً في الإسلام، فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين، وإنما تنوع بعض صور الفعل وهو وجه المصلي، فكذلك الرسل دينهم واحد، وإن تنوعت الشرعة والمنهاج والوجهة والمنسك، فإن ذلك لا يمنع أن يكون الدين واحداً، كما لم يمنع ذلك في شرعة الرسول الواحد.

والإسلام يختلف باختلاف الشرائع والعمل الذي يأمر الله ـ جل وعلا ـ به، إلا أن الخضوع والذل والعبادة لا تختلف بتعدد الرسل، ولهذا سمى كل دين رسول الإسلام فجاء بالإسلام؛ لأن المقصود الذل والخضوع والاستسلام له في كل أمر يأمر به وعدم الامتناع عما أمر به، فيكون منقاداً خائفاً ذالاً، يرجو ثوابه ويخاف عقابه إذا لم يستسلم له.

ثم إذا تنوعت شرائع الرسل فإن الآمر واحد وهو الله ـ جل وعلا ـ، وله أن ينسخ ما يشاء ويثبت ما يشاء من الشرائع، ولكن عبادته والخضوع له والذل له متفق عليها عند جميع الرسل، ولهذا كل رسول يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، والإله هو الذي تألهه القلوب خوفاً ورجاء، وتذل له، فإلههم واحد وإن اختلفت الشرائع.

وقوله: «فالدين هو الطاعة والعبادة له في الفعلين»؛ يعني: في أي

. . . .

فعل يفعله، يتوقف على أمره ـ جل وعلا ـ الذي يكون على لسان الرسل، أما تنوع الرسل وتنوع الأفعال فهذا لله ـ جل وعلا ـ، ويبتلي بذلك عباده، ولهذا وقع النسخ في شريعتنا ببعض ما يشاء الله، كما قال: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وسبب ذلك أن الاتجاه إلى بيت المقدس دين الله ـ جل وعلا ـ أمر به، ثم أمر بصرف الوجوه إلى الكعبة، فالدين واحد لأن الآمر واحد، فنحن عبيد الله ـ جل وعلا ـ، فإذا أمرنا بشيء أطعناه.

كما أنه أمر الملائكة بالسجود لآدم فسجدوا طاعةً لله وإكراماً لآدم، وليس طاعة لآدم، لأن سجود الطاعة والعبادة لا يكون إلا لله وحده.

وهكذا لما أمرنا أن نطوف بالبيت، فنحن نطوف طاعةً لله وليس عبادة للبيت، ولهذا قال: ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣﴾ [قريش].

فالمقصود أنه لا بد من طاعة الله والامتثال له، ولا بد أن يكون في الطاعة ذل وخوف ورجاء، فالذل هو العبادة، والخوف من عذابه عبادة، والرجاء لثوابه عبادة، وهكذا في كل ما أمر الله ـ جل وعلا ـ به، فيؤدى على أنه هو ربنا وخالقنا ومعبودنا.

ثم نحن فقراء إليه ـ جل وعلا ـ، ولا غنى بنا عنه، فإن لم نعبده عذبنا، فإذا أتى رسول بأمرٍ من الأمور، ثم جاء رسولٌ آخر بأمر آخر، فالكلُّ عبادة لله ـ جل وعلا ـ.

ومن رحمته أنه شرع الشرائع على التدرج، فلم تأت دفعة واحدة؛ لأنه ـ جل وعلا ـ لو أمر الناس دفعة واحدة لصعب ذلك عليهم، وكان الرسول ﷺ أول ما جاء إلى قومه يقول لهم: ﴿ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ

. . . .

غَيْرُهُۥٓ﴾، ولم يأمرهم لا بصلاة ولا بصوم ولا بغيره، فلما أطاعوه بهذا صارت الأوامر تأتي واحدة بعد أخرى، فشرعت الصلاة، ثم شرع الصوم، ثم شرعت الزكاة، ثم شرع الحج وهكذا؛ حتى يتقبل العباد ذلك، ولا يكون صعباً عليهم.

ثم في آخر الأمر قال - جل وعلا -: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فهذا دين الله - جل وعلا - الذي عرفناه عن رسولنا ﷺ، ونقلته لنا صحابته رضوان الله عليهم، فالدين ما شرعه الله وما جاء به الرسول ﷺ، ومن لم يقبله فإنه مستكبر أو آبٍ وكافر بالله - جل وعلا -.

والله تعالى جعل من دين الرسل أن أولهم يبشر بآخرهم ويؤمن به، وآخرهم يصدق بأولهم ويؤمن به، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾﴾ [آل عمران].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: لم يبعث الله نبياً إلا أخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد وهو حي ليؤمنَنّ به ولينصرَنّه، وأمره أن يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد وهم أحياء ليؤمنُنّ به ولينصرُنّه.

وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

وجعل الإيمان بهم متلازماً، وكفَّر من قال: إنه آمن ببعض وكفر ببعض، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠، ١٥١].

وقال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [البقرة: ٨٥].

وقد قال لنا: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ

مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾ [البقرة]، فأمرنا أن نقول: آمنا بهذا كله، ونحن له مسلمون، فمن بلغته رسالة محمد ﷺ فلم يقر بما جاء به، لم يكن مسلماً ولا مؤمناً، بل يكون كافراً، وإن زعم أنه مسلم أو مؤمن.

الإيمان برسله يكون على قسمين:

القسم الأول: الإيمان بهم إجمالاً، وهذا يدخل فيه الإيمان بكل رسول؛ لأنه جاء بالحق من عند الله، وجاء بعبادته، فيجب أن يؤمن بهذا، أما الأوامر التي يأمر بالعمل بها شرعاً فهذه قد تختلف، وقد لا نعرف أنواعها، بل وأفرادها لا نعرفه ولا يلزم ذلك.

القسم الثاني: الإيمان بهم تفصيلاً، وهو الإيمان بما جاء به رسولنا ﷺ، ولكن يجب أن نعلم أن كل رسول جاء بالهدى من عند الله، وأن من أطاعه فهو ناجٍ ومثاب وسالم من عذاب الله، ومن عصاه فهو كافر ومعذب في الدنيا والآخرة؛ إما بعذاب يعمهم وإما كل فرد يكون على حسب كفره وحسب امتناعه.

وأما دين رسولنا فلا يجوز أن يترك أحدنا منه شيئاً ما دام مستطيعاً، فلا بد أن يؤمن بكل ما كلف به وأوجب عليه.

والشرع يختلف، فمنه فضائل، ومنه واجبات وفروض، والفضائل لرفع الدرجات، فالأعمال التي حث عليها وأمر بها وهي غير واجبة؛ فإنها لرفع درجات الناس الذين يمتثلون ذلك ويرغبون بالخير.

وأما الواجبات المتعينة فهي التي يترتب عليها دخول الجنة والنجاة من النار.

ولهذا سئل ﷺ عما يدخل الجنة، قال: «**تعبد الله لا تشرك به**

. . . .

شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان»[١]، فمن أتى بهذه فهو ناج وهو في الجنة، ومن زاد على ذلك من العبادات فيكون ذلك رفعاً لدرجاته؛ لأن الجنة درجات بعضها فوق بعض وهي متفاوتة تفاوتاً عظيماً، وعلى هذا يكون كل إنسان يجزى بعمله حسب قيامه لله ـ جل وعلا ـ.

ثم الكل يجب أن نؤمن به، ونعلم أنه جاء به الرسول ﷺ، ولا يجوز أن نأتي من عند أنفسنا لا بالقياس ولا بالعقل؛ لأن الدين يتوقف على أمر الرسول ﷺ.

وأمرنا أن نؤمن بكل رسول، ومن كفر برسول واحد فهو كافر بالكل، ولذلك أخبر ـ جل وعلا ـ عن قوم نوح فقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء]، وهم أول الأمم، وكفروا بالذين جاؤوا بعد نوح عليه السلام، وهكذا كل من كفر برسول فقد كفر بجميع الرسل.

ثم نسخ ـ جل وعلا ـ الشرائع كلها بشريعة الإسلام، فقال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، كما أنه لما أمرنا أن نؤمن بما جاءت به الرسل لم يأمرنا بذلك على وجه التفصيل ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، والنبيون مطلق؛ يعني: أنهم كثيرون جداً، ولم يذكر لنا أسماءهم ولا أعيانهم، وإنما ذكر عدداً قليلاً منهم بأسمائهم؛ لأن الطريق في هذا واحدة، ويجب أن نؤمن بأنهم كلهم جاؤوا بالهدى من عند الله وأمروا بعبادة الله وحده، وأن من أطاعهم فهو السعيد، ومن عصاهم فهو الشقي الطريد.

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٦)، من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

. . . .

ونسخ الشرائع السابقة بشريعة النبي ﷺ، ولهذا قال ـ جل وعلا ـ في وصف الإسلام: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ يعني: من الكتب السابقة ﴿وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾؛ يعني: حاكماً عليه ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فالشرعة هي العمل الذي كلف العباد به، والأوامر التي أمروا بها، أما العبادة والاستسلام فإنه لا يختلف.

وجميع الرسل أمروا بالإسلام، وأمروا بعبادة الله ـ جل وعلا ـ، ومن بلغه أن الله أرسل محمداً؛ وجب عليه أن يبحث عن شرعه؛ لأن الله أعطاه عقلاً، وأعطاه فكراً، وأمره بعبادته، والعبادة لا تكون بالهوى، ولا تكون بالرأي ولا بالقياس، ولا بالأوضاع التي يتواضع عليها الناس من العادات التي يكونون عليها، وإنما تكون بالأمر والنهي الذي يأتي من الله ـ جل وعلا ـ، ولهذا يقول ﷺ كما في صحيح مسلم: «**لا يسمع بي أحد من هذه الأمة، يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»[١].

فالله نسخ جميع الأديان بدين محمد ﷺ الذي جاء به، فالرسل جاءت كلها لوجوب عبادة الله ـ جل وعلا ـ، وتنوعت الشرائع للابتلاء والاختبار؛ لأنه هو الرب المتصرف في عباده، ولهذا كان الصحابة ينقادون غاية الانقياد في هذا.

ولما نزل صرف القبلة كانوا يصلون إلى بيت المقدس فجاءهم

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

....

رجل وهم يصلون فقال: أشهد لقد أنزل على رسول الله ﷺ قرآن أمر بالاتجاه إلى الكعبة، فاستداروا وهم في الصلاة؛ لأنهم طائعون لله ـ جل وعلا ـ، متبعون لرسوله ﷺ، فإذا بلغهم الأمر انقادوا إلى ذلك بسرعة، خلافاً للشيء الذي قد يكون فيه إجمال ويحتاج إلى تفصيل، فإنهم يتوقفون حتى يتبين الأمر.

والله ـ جل وعلا ـ كلَّف عباده بطاعة الرسول ﷺ بدون توقف أو نظر، ومن توقف أو طلب من عقله أنه يتفق على هذا؛ فإنه قد يحرم من الخير كما قال الله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام]؛ يعني: أنهم لما ردوه أول مرة عوقبوا بتقليب القلوب والأبصار.

كما ذكروا أنه لما أنزل الله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

قالت اليهود والنصارى: فنحن مسلمون، فأنزل الله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ فقالوا: لا نحج، فقال تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ [آل عمران: ٩٧].

فإن الاستسلام لله لا يتم إلا بالإقرار بما له على عباده من حج البيت، كما قال النبي ﷺ: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»(١)، ولهذا لما وقف النبي ﷺ بعرفة أنزل الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي، فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمداً ﷺ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبياً من الأنبياء، فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء.

ورأس الإسلام مطلقاً: شهادة أن لا إله إلا الله، وبها بعث جميع الرسل، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

. . . .

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء].

وقال تعالى عن الخليل: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴿٢٧﴾ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الزخرف].

وقال تعالى عنه: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء].

وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزخرف].

وذكر عن رسله كنوح وهود وصالح وغيرهم أنهم قالوا لقومهم: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]. وقال عن أهل الكهف: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ وَرَبَطْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا۟ فَقَالُوا۟ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا لَّقَدْ قُلْنَآ إِذًا شَطَطًا ﴿١٤﴾ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾﴾ [الكهف].

وقد قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، ذكر ذلك في موضعين من كتابه.

وقد بيَّن في كتابه الشرك بالملائكة، والشرك بالأنبياء، والشرك

....

بالكواكب، والشرك بالأصنام، وأصل الشرك: الشرك بالشيطان، فقال عن النصارى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾ [التوبة].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ [آل عمران] فتبين أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر.

ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء والأحبار والرهبان أو المسيح ابن مريم شاركوا الله في خلق السمٰوات والأرض، بل ولا زعم أحد من الناس أن العالم له صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، بل ولا أثبت أحد من بني آدم إلٰهاً مساوياً لله في جميع صفاته، بل عامة المشركين بالله مقرّون بأنه ليس شريكه مثله، بل عامتهم يقرون أن الشريك مملوك له سواء كان مَلَكاً أو نبياً أو كوكباً أو صنماً، كما كان مشركو العرب يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك»

قوله: «ومعلوم أن أحداً من الخلق لم يزعم أن الأنبياء... إلخ» كل من

. . . .

أطاع الرسول فهو مسلم لله مطيع له، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وطاعة الرسول واتباعه هو الذي جاء من عند الله؛ لأن الإسلام هو الاستسلام لله بالطاعة والانقياد له وعدم الشرك به، وإذا خالط الإسلام الشرك فهو غير مقبول، وليس هو الإسلام، وليس هو العبادة، وإنْ سمي عبادة في اللغة، ولهذا المشركون عبدوا الله وعبدوا معه غيره، والله نفى أن يكونوا عبدوه كما قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ۝٣﴾ [الكافرون]، ومعلوم أنهم كانوا يعبدون الله، ولكن عبدوا معه غيره، فصارت عبادة غيره معه مبطلة لعبادته، ولا يقبل الشرك في حقه الذي أوجبه وكذلك في الأمر، فالأمر له وحده، فهو الحاكم وهو الرب.

وإذا كانوا يقولون: نطيع ربنا في هذه الأشياء ولا نطيعه في الأمور الأخرى؛ فهذا لا يقبله الله ـ جل وعلا ـ، ولا بد من تحكيم أمره واتباع ما جاء به رسوله ﷺ والاستسلام له.

والاستسلام هو دين الرسل كلها، فكل رسول جاء يأمر بعبادة الله وحده، كما قال ـ جل وعلا ـ عنهم في كتابهم، وكل رسول يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

فعبادة الله طاعته في أوامره واجتناب نواهيه، ثم التأله له، فيكون التعلق به؛ أي: الطلب منه والرهبة منه والخوف منه والرجاء له والذل له، وهكذا في جميع ما أمروا به.

ونسخ الله ـ جل وعلا ـ الأديان بدين محمد ﷺ، وأرسله إلى كل من في الأرض من الجن والإنس، وكل من في الأرض بعد رسالته هم أمة الدعوة، فكلهم مدعوون إلى اتباعه والانقياد له بأمر الله ـ جلّ وعلا ـ، فمن أطاعه كان من الأمة الخاصة، ومن عصاه فهو من الأمة العامة: أمة الدعوة.

. . . .

ومن لم يؤمن به ويتبعه فهو في النار، فالله ـ جل وعلا ـ أخبر أنه لا يقبل ديناً غير الدين الذي جاء به، فلا يقال: كلها أديان سماوية وجاءت من عند الله، وكلها طرق إليه؛ لأن الله نسخها بالدين الذي أرسل به محمداً ﷺ، ومن أبى متابعته فهو كافر من أهل النار.

ثم الشرك به ـ جل وعلا ـ معناه: أن يتجه بطلبه وبذله وعبادته إلى غيره، سواء جعله واسطة أم جعله مستقلاً، وغالب شرك المشركين بالوساطة، فيجعلونه من باب التوسط، حيث إنهم يقولون: إن الوساطة قد تكون أبلغ في إجابة الطلب، فقاسوا هذا على ما يشاهدونه فيما بينهم، ويرون أن الوصول إلى الكبير والرئيس أو الملك إذا كان بوساطة فهو أقرب إلى الإجابة، وإلى أن يحظوا بما طلبوا، فقاسوا رب العالمين على المخلوق الضعيف الذي لا يعلم ما يحيط به حتى يعلم بذلك، وهو كذلك لا يستطيع أن يصرف الأمور إلا أن يكون له أعوان، وخدم يمتثلون أمره ويعينونه على ملكه.

أما رب العالمين ـ جل وعلا ـ فأعلمهم أنه مطلع على كل شيء، وأنه لا يخفى عليه شيء، وأنه لا يفوته سمع، فإذا طلبت في أي مكان كنت؛ فالله يسمعك ويراك ولا يخفى عليه شيء، فلا داعي لأن تذهب إلى من تطلب منه الوساطة، فإن هذا ظن سيئ بالله؛ لأن هذا الذي طلب منه الوساطة ظن أن له حظوة عند الله فيكون شريكاً في ملكه كما لملوك الأرض فإن لهم وزراء وكبراء وشركاء له في ملكهم؛ لأنهم يدبرون معهم الملك، وهم بحاجة إليهم، فيعطونهم ما يطلبون حتى لا ينتقضوا عليه، وهذا في حق الله باطل، فرب العالمين ـ جل وعلا ـ لا منازع له، ومن نازعه شيئاً عذبه تعالى وتقدس.

ثم كذلك هو لا يخفى عليه شيء، فالعبد أينما كان فإن الله يسمعه

. . . .

ويراقبه ولا يخفى عليه شيء، فلا حاجة لوساطة، بل جعل الوساطة كفر وشرك بالله ـ جل وعلا ـ، فكل شرك المشركين من هذا الباب.

وأصل الشرك في العباد اتباع الشيطان؛ لأن الشيطان عصى ربه في أول الأمر، وأقسم له أنه سوف يضل كل من استطاع إضلاله، وقال لربه ـ جل وعلا ـ في آدم: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥ﴾ [الإسراء: ٦٢]؛ يعني: أجعلهم تحت حنكي وأتصرف فيهم، فأمره ـ جل وعلا ـ أن يذهب وأن يجتهد بخيله ورَجِله وبصوته؛ لإضلال من يستطيع، وأخبره أن عباده ليس له عليهم سلطان، فلا يستطيع أن يضلهم، وإنما يضل من أطاعه واتبعه وترك أمر الله ـ جل وعلا ـ.

فالمقصود أن أكثر الناس أشركوا بالله قياساً على ما يشاهدونه فيما بينهم، فجعلوا لله ـ جل وعلا ـ مثل من يتجه إليه ويطلب منه الشفاعة، وهذا شرك بالله، ولهذا يقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [الزمر]؛ يعني: هم إما لا يسمعونكم، وليس لهم ملك فيما يُطلب منهم، فالملك كله لله، أو أنهم لا يعقلون؛ لأنهم إما جماد: شجر أو حجرن أو لا يسمعون لأنهم أموات أو غائبون، فهذه المعبودات لا تخلو من هذا.

ثم إذا سئلوا: هل لهم اشتراك مع الله في الخلق والإيجاد وخلق السماوات والأرض؟ قالوا: لا، بل كل الخلق لله ـ جل وعلا ـ فتناقضوا في هذا، فكيف يطلبون منهم وهم عبيد مثلهم فقراء إلى الله ـ جل وعلا ـ؟ وكيف يتجهون إليهم؟ يقولون: لأنهم أولياء، أو لأنهم أنبياء، أو لأنهم ملائكة مقربون عند الله، وقد رأينا أن المقرب عند المعظم إذا طلب لمن طلب منه التوجه أو التوسط يكون أنجع لطلبته، فقاسوا رب العالمين على الضعيف الذي لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، فأمر رسله أن يقولوا

. . . .

لهم: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا﴾ [الأعراف: ١٨٨].

فالمقصود أن العبادة يجب أن تكون لله وحده فهي حقه، وكذلك ما يخصه كما سبق من الأسماء والصفات، فيجب أن تكون له وحده ويعبد بها، ولا يوصف بما يوصف به المخلوق، فهذا كله شرك، فإذا وصف العبد ربه بما يختص به المخلوق فقد أشرك بالله - جل وعلا - في وصفه وأسمائه.

ومن طلب أن يكون له وساطة في العبادة والتوجه والنفع والضر من المخلوقين؛ فقد أشرك بالفعل الذي أمر به، فالشرك يكون في الأمر، ويكون فيما يخص الله - جل وعلا - من الصفات.

وقد بيَّن - جل وعلا - أن شرك المخلوقين وقع لمخلوقات لا تتصرف بنفسها؛ كالشمس والقمر والشجر والحجر، ووقع للملائكة، وسوف يسأل الله - جل وعلا - كل معبود، فيقول للملائكة إذا حشر الناس: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ۝٤٠﴾ فيقولون: ﴿سُبۡحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِمۖ بَلۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ ٱلۡجِنَّۖ أَكۡثَرُهُم بِهِم مُّؤۡمِنُونَ ۝٤١﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١]؛ يعني: أن الشياطين هم الذين أمروهم بعبادة غير الله - جل وعلا - فالعبادة وقعت على الشياطين الذين أمروهم بعبادة غير الله.

ولهذا إذا جُمعوا يوم القيامة وأراد الله - جل وعلا - أن يفصل بينهم ويحاسبهم يؤتى بكل معبود على صورته وهيئته، ويقول لهم: اتبعوا معبوداتكم، فيتبعونها إلى جهنم، ومن كان معبوده نبياً مثل: عيسى وأمه أو عزير أو ولي أو طائع لله؛ فإنه يؤتى بشيطان على صورته، ويقال له: اتبع معبودك إلى جهنم.

قال الله - جل وعلا -: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ ۝٩٨ لَوۡ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةٗ مَّا وَرَدُوهَاۖ وَكُلّٞ

. . . .

فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأنبياء]، فالعبادة يجب أن تكون لله، فجعل جهنم جزاءً لمن عبد غيره، ويكون خالداً فيها.

يقول ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ويقول ـ جل وعلا ـ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، فالله ـ جل وعلا ـ بيَّن هذا غاية البيان على ألسنة الرسل، فلا عذر لمن جانبه وتركه، والخلق كلهم عبيد الله ـ جل وعلا ـ، وكل بني آدم يقر بأنه هو الخالق وحده، وأنه لا شريك له في مخلوقات المشاهدة ولا في غيرها.

المشركون الذين بعث فيهم رسولنا ﷺ ما كانوا أهل علم، وإنما عندهم عقول وأفكار، فإذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله، وإذا سئلوا: من الذي ينزل المطر وينبت النبات؟ قالوا: الله وحده، وليس له مشارك في هذا، وإذا سئلوا: من خلق المخلوقات كلها؟ يقولون: الله. فإذا كان هو الخالق فإنه يجب أن يكون هو المعبود؛ لأن الذين اتجهوا إليهم عبيد مثلهم لا يملكون شيئاً ليس لهم خلق، فليس لهم أمر ونهي مع الله ـ جل وعلا ـ، فصارت عبادتهم لهؤلاء من باب المتابعة والتقليد لما كان عليه الآباء، وليس لهم حجة، وإذا قيل لهم: اتبعوا الرسول، قالوا: نتبع ما وجدنا عليه آباءنا.

وكذلك قوم إبراهيم لما سألهم: ﴿مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، ما صار عندهم حجة إلا أن قالوا: وجدنا آباءنا هكذا يفعلون!

فالمقصود أن العبادة يجب أن تكون لله، والطاعة يجب أن تكون لله؛ لأن الخلق له ـ جل وعلا ـ، فيكون الأمر والعبادة له، ثم هو الذي يملك النفع والضر، وهو الذي يملك تنعيم وإكرام مَنْ عبده، وتعذيب مَنْ عصاه في جهنم خالداً فيها.

فأَهَلَّ رسول الله ﷺ بالتوحيد، فقال: «**لبيك اللَّهُمَّ لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك**»(١).

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنه يجب على الإنسان أن يأخذ لنفسه ويحتاط، ويفكر في الأمر قبل أن ينتهي العمر؛ لأن وقت العبادة هو العمر في هذه الدنيا، فبعد ذلك لا يقبل منه رجوع ولا توبة ولا غيرها.

والله ـ جل وعلا ـ هو الذي يجب أن يُعبد، والمشركون يقرون بهذا، ولكنهم يجعلون له شريكاً مملوكاً له، فكيف المملوك يكون شريكاً للمالك؟ وهذا أمر يأنفون منه.

ولهذا ضرب الله ـ جل وعلا ـ له أمثلة، ولكنهم لا يعقلون للتقليد ولتعظيم الآباء، وللعناد والكبر، فكانوا في الجاهلية يقولون في تلبيتهم: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك»، فإذا كان مملوكاً لا يملك شيئاً؛ فكيف يكون شريكاً؟! وهذا تناقض.

وكان عمرو بن لُحَيٍّ الخزاعي يقود الحُجَّاج، فهو كبيرهم وأميرهم، وكان كاهناً يتبع الشيطان، فإذا لبى قال له شيطانه: إلا شريكاً لك، فأنكر هذا، فالله ليس له شريك، فقال له: تملكه وما ملك، فلما قال له ذلك تابعه، فصار يلبي بذلك، وأتباعه سلكوا هذا المسلك إلى أن جاء محمد ﷺ وأمرهم بعبادة الله وحده، فكان يقول لهم إذا قالوا: لبيك لا شريك لك، يقول: «**حسبكم**»؛ يعني: هذا يكفي، ولا تأتوا بما بعدها، ولكنهم لا يطيعونه، فجاء بالتلبية التي هي توحيد الله.

وقوله: «**لبيك**» لبيك معناه: طاعة بعد طاعة لك، أي أني ملازم لطاعتك، ومقيم عليها، ولا أحيد عنها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

وقد ذكر أرباب المقالات ما جمعوا من مقالات الأولين والأخرين في الملل والنحل والآراء والديانات، فلم ينقلوا عن أحد إثبات شريك مشارك له في خلق جميع المخلوقات، ولا مماثل له في جميع الصفات، بل من أعظم ما نقلوا في ذلك قول الثنوية الذين يقولون بالأصلين: النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر، ثم ذكروا لهم في الظلمة قولين: أحدهما: أنها محدثة، فتكون من جملة المخلوقات له، والثاني: أنها قديمة لكنها لم تفعل إلا الشر، فكانت ناقصة في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النور.

ذكر المؤلف الثنوية، وأنهم يقولون بوجود أصلين: «**النور والظلمة، وأن النور خلق الخير، والظلمة خلقت الشر...**»، فكل هذا زعم باطل، وهو تصور من تصورات الشيطان لهم أنهم يعبدون النور والظلمة، والنور أصله النار، ولهذا يوقدون على النار دائماً، فيجعلون لها من يوقدها ولا تطفأ أبداً! فكيف تعبد النار أو تعبد الظلمة؟

ثم يقولون: إن هذا هو الأصل الذي في الخلق، وما يقولونه فنون كاذبة، وعقول سخيفة، ثم يقولون: النور إله الخير، والنار إله الشر، وإله الخير يغلب إله الشر، فهذا معناه أنهم لا يأتون بإلهين متساويين، وهم ليسوا قدوة ولا حجة؛ لأنهم منحطون في أفكارهم وفي أعمالهم.

أما أهل العقول فيعلمون أن الإله هو الله وإن عبدوا معه غيره، ولا يختلفون في هذا، فكل من سئل عن المخلوقات أخبر بأن الله هو خالقها وحده.

وقد أخبر ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بيّنه في كتابه فقال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر].

قوله: «وقد أخبر ﷻ عن المشركين من إقرارهم بأن الله خالق المخلوقات ما بيّنه في كتابه»، نوّع الله جل وعلا الأدلة في كتابه على إبطال الشرك ووجوب عبادته؛ لئلا يكون لأحد حجة أو شبهة في هذا، فأخبر أنه هو الخالق وحده للمخلوقات كلها، وهو الرازق لهم، وهو الذي يضر وينفع.

ولهذا كثرت الأسئلة التي يسألهم إياها، فقال: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾؛ أي: أنه إذا أرادني الله - جل وعلا - بضر هل يمكن لهذه المعبودات أن تزيل هذا الضر عني وتصرفه؟ وإذا أرادني برحمة هل يمكن لهذه المعبودات أن تمنع رحمته عني؟ فتحول بيني وبينها؟ فسألهم عن ذلك بما أمره الله فسكتوا؛ لأنهم يعلمون أن هذا لا يكون.

وكذلك الرسل كانوا يتحدونهم بأن يضروهم بشيء كما قال هود عليه السلام: ﴿إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِ ۖ فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ ﴿٥٥﴾﴾ [هود]؛ يعني: لا تتأخروا لحظة فاجتمعوا كلكم، واعملوا ما تستطيعون في ضري، ولن تستطيعوا، فهو تحدٍ؛ لأنه رسول الله، والله يمنعهم من أن يصلوا إليه.

وكذلك قال نوح: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ ﴿٧١﴾﴾ [يونس]، وهكذا كل الرسل، وهذا من آياتهم، حيث يأتون أفراداً إلى أقوامهم ثم يتحدونهم بأن ينالوهم، ويقول: اجتمعوا أنتم وآلهتكم ومعبوداتكم، فكيدون إن كان لكم أمر مع الله، فالله يمنعكم من هذا.

فالمقصود أن عبادة الله وحده هي التي كَلَّف بها عباده، ومع ذلك أكثرهم يصد عن هذا ويمتنع، حتى قال قوم هود: ﴿أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، يستنكرون هذا أشد الاستنكار؛ لأنه جاءهم بعبادة الله وحده وترك عبادة ما كان يعبد آباؤهم، وليس لهم غير هذه الحجة، وهي أنهم يتبعون آباءهم، كما يقول الضعفاء والأتباع لسادتهم: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الأحزاب]، واللعن شامل للتابع والمتبوع، والعذاب كذلك لهم جميعاً؛ لأن التابع أهدر عقله وفكره، وجعل في رقبته قلادة يقوده بها رئيسه، وإذا زين له الكفر والمعاصي اتبعه بدون تفكر وبدون نظر، ولهذا صار مستحقاً لعذاب الله ـ جل وعلا ـ؛ لأن الطاعة يجب أن تكون لله على يد رسوله ﷺ، وأما غيره من الخلق وإن كان أباك وأمك فإنه يجب أن تكون طاعتهم تبعاً لطاعة الله وطاعة رسوله، ولهذا قال ﷺ: «**لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف**»[1]، فلا طاعة مطلقة إلا لله ـ جل وعلا ـ، وطاعة الرسول فهي طاعة لله ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]؛ لأنه هو الذي جاء بأمر الله.

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٠)، من حديث علي رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ إلى قوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون].

وقال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف].

أما قوله ـ جل وعلا ـ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ﴾ وهذا هو الواقع، فلا يوجد في بلد واحد ملكان أو رئيسان إلا ولا بد أن يتنازعا، فالمغلوب يكون ضعيفاً، ولا يكون مسيطراً.

ثم كذلك لا يشاهد في الكون تفاوت حتى يقال: هذا خلق هذا الإله، وهذا خلق هذا الإله! بل الكون كله على نمط واحد ونظام واحد متسق متفق لا خلاف فيه، فلو كان كذلك لانحاز كل خالق بخلقه، فيكون له وحده دون الآخر، ولصار فيه حدود كما هو الواقع في الدنيا، فكل ملك له حدود في ملكه، وهو منفرد به، ولا يشاركه فيه الملك أو الرئيس الآخر.

والله ـ جل وعلا ـ يضرب الأمثال للناس لعلهم يعقلون ويعلمون أن العبادة يجب أن تكون لله وحده، فهذا هو المقصود؛ لأنه ـ جل وعلا ـ أوجب على عباده عبادته، ثم أخبرهم وبيَّن لهم على لسان الرسول أن من أطاعه فإنه سوف يبعثه ويكرمه غايةَ الإكرام، ويكون في جوار الله في جنات النعيم، ومن عصى رسله فإنه قد أعد له جهنم ويكون خالداً فيها ما دامت

وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى «التوحيد»، فإن عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في كتب الكلام والنظر غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع، فيقولون: هو واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال، وهو أن خالق العالم واحد، وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: «لا إلـه إلا الله».........................

السماوات والأرض، والله ـ جل وعلا ـ يهدي من يشاء ويضل من يشاء.

يقول المؤلف: «**وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد... إلخ**»، المتكلمون الذين يقررون التوحيد جعلوا التوحيد هو توحيد الربوبية، فقالوا: هو واحد في ملكه لا شريك له، وهو واحد أيضاً في أفعاله لا شريك له، وهذا كله توحيد الربوبية، وأما توحيد العبادة الذي جاءت به الرسل فأعرضوا عنه، بل أكثرهم لا يعرفونه؛ لأنهم اشتغلوا بهذا وضلوا، وظنوا أنهم إذا استدلوا على وجود الله فإنه هذا هو التوحيد، ولهذا قال: «**ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب**»، وتوحيد الربوبية لم ينكره أحد، فالمشركون كلهم مقرون بأن الله واحد.

ثم يقول: «**وهم يحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع**» دليل التمانع أمر مقدر، كأن يقال: لا يخلو الأمر من أن يكون الخالق لهذه الأشياء جماعة أو اثنين أو ثلاثة، والمشاهد أن الخلق متحد ومتسق ومنتظم، وهذا لا يكون له إلا خالق واحد غير متعدد، ثم يقولون: لو قدر أن هناك اثنين متنازعين أو متقابلين، فلا بد من الخلاف بينهما، وهذا أمر معروف، فإما أن يغلب أحدهما الآخر فيكون المغلوب ليس

حتى قد يجعلون معنى الإلـٰهية القدرة على الاختراع.

ومعلوم أن المشركين من العرب الذين بُعث إليهم محمد ﷺ أولاً لم يكونوا يخالفونه في هذا، بل كانوا يقرون بأن الله خالق كل شيء، حتى أنهم كانوا يقرون بالقدر أيضاً، وهم مع هذا مشركون.

وقد تبيَّن أن ليس في العالم من ينازع في أصل هذا الشرك، ولكن غاية ما يقال: إن من الناس من جعل بعض الموجودات خلقاً

إلٰهاً ولا يستحق التأله لأنه ضعيف، أو يتكافآ وهذا متعذر، لأن الخلق مشاهد بأنه على نظام واحد، والذي يدبره ويخلقه واحد، وليس اثنين كما أخبر الله ـ جل وعلا ـ عن ذلك.

إذاً فالخالق واحد ليس معه مشارك، فإذا كان كذلك فهذا كله دليل على وجود الله فقط، وليس دليلاً على وجوب عبادته إلا بالتضمن، وهو كون الخالق واجب العبادة، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، فالذي خلقنا وخلق الذين من قبلنا وخلق السماوات والأرض هو الذي يجب أن نعبده، والمشركون يعلمون هذا تماماً.

وأما المتكلمون والفلاسفة وغيرهم من الذين أجهدوا أفكارهم في معرفة ربهم، مما وصلوا إلا إلى ما وصل إليه مشركو الأمم السابقة كلهم؛ لأنهم علموا أن الله هو المدبر لكل شيء، والخالق لكل شيء، ولم ينفعهم ذلك، ولم يدخلهم في الإسلام.

قال: «قد يجعلون معنى الإلهية القدرة على الاختراع»، وقد قال أبو الحسن الأشعري: «فأخص وصفه تعالى القدرة على الاختراع»[١]، وهذا إذا كان كذلك فإن معناه أنه لم يعلم معنى لا إلٰه إلا الله، إلا أن يقال: إنه قال ذلك من باب التضمن، وأن الإلٰه المعبود يجب أن يكون

لغير الله كالقدرية وغيرهم، لكن هؤلاء يقرون بأن الله خالق العباد وخالق قدرتهم، وإن قالوا: إنهم خلقوا أفعالهم.

وكذلك أهل الفلسفة والطبع والنجوم الذين يجعلون أن بعض المخلوقات مبدعة لبعض الأمور، فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة، لا يقولون: إنها غنية عن الخالق، مشاركة له في الخلق.

هو القادر على الخلق والإيجاد والإحياء والإماتة، وإن لم يكن كذلك فلا يكون إلٰهاً، فإذا قصد هذا فهو قصد صحيح، ولكن ليس هذا هو المعنى المقصود من قول الرسل: ﴿أَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وإنما المقصود منه أن يكون المألوه الذي يُؤله ويُعبد ويُتجه إليه، ويُطلب منه النفع ودفع الضر، هو الله وحده ـ جل وعلا ـ، والمشركون ما اختلفوا في هذا.

قوله: «فهم مع الإقرار بالصانع يجعلون هذه الفاعلات مصنوعة مخلوقة»؛ يعني: أن هذا أمر متفق عليه، فالناس كلهم متفقون على أن الله ـ جل وعلا ـ هو المتفرد بالخلق، وقد جعل الله هذا دليلاً يوجب عليهم العبادة له وحده كما سبق التنبيه على هذا.

---

(١) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١١٣).

فأما من أنكر الصانع فذلك جاحد معطل للصانع؛ كالقول الذي أظهره فرعون، والكلام الآن مع المشركين بالله المقرين بوجوده، فإذاً هذا التوحيد الذي قرروه لا ينازعهم فيه هؤلاء المشركون، بل يقرون به مع أنهم مشركون كما ثبت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، وكما علم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك النوع الثاني، وهو قولهم: لا شبيه له في صفاته، فإنه ليس في الأمم من أثبت قديماً مماثلاً له في ذاته سواء قال: إنه مشاركه، أو قال: إنه لا فعل له، بل من شبه به شيئاً من مخلوقاته؛ فإنما يشبهه به في بعض الأمور.

وقد عُلم بالعقل امتناع أن يكون له مِثْل في المخلوقات، يشاركه فيما يجب أو يجوز أو يمتنع، فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين كما تقدم، وعُلم أيضاً بالعقل أن كل موجودَيْن قائمين بأنفسهما فلا بد بينهما من قدر مشترك؛ كاتفاقهما في مسمى «الوجود» و«القيام بالنفس» و«الذات» ونحو ذلك، وأن نفي ذلك يقتضى التعطيل المحض، وأنه لا بد من إثبات خصائص الربوبية، وقد تقدم الكلام على ذلك.

ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى «التوحيد»، فصار من قال: إن لله علماً أو قدرة، أو إنه يُرى في الآخرة، أو إن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، يقولون: إنه مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الجهمية والفلاسفة والقرامطة، فنفوا أسماءه

....

الحسنى، وقالوا: مَنْ قال إن الله عليم قدير عزيز حكيم، فهو مشبه ليس بموحد.

وزاد عليهم غلاة الغلاة، وقالوا: لا يوصف بالنفي ولا الإثبات؛ لأن في كل منهما تشبيهاً له.

وهؤلاء كلهم وقعوا من جنس التشبيه فيما هو شر مما فروا منه، فإنهم شبهوه بالممتنعات والمعدومات والجمادات! فراراً من تشبيههم ـ بزعمهم ـ له بالأحياء!

يعني: أن مَنْ لم يعبد الله عبد غيره ولا شك، ومن لم يصفه بما وصف به نفسه وصفه بالنقائص، ومعلوم أن هذا هو أصل البلاء؛ لأن الإنسان إذا ضل في فكره ونظره وتصوره لربه ـ جل وعلا ـ؛ فإن عمله وفكره تبع لهذا، ولهذا صار الشرك ملازماً لأهل الكلام، وهم يتفاوتون في هذا.

فإذا زعموا أن الله ـ جل وعلا ـ في استوائه وعلوه أنه يشبه شيئاً من خلقه فهذا شرك بالله في أسمائه وصفاته، وكذلك إذا قالوا: إنه لا يجوز أن نصفه بأن له يداً أو أن له رجلين أو أن له عينين أو أن له وجهاً وأنه يُرى؛ لأن هذا يكون في المخلوق، فهم شبهوه في المخلوق، وهذا شرك بالله ـ جل وعلا ـ.

وإذا نفوا الرحمة والعزة والرضا والغضب وغير ذلك؛ فإنهم ينفون ذلك؛ لأنهم يزعمون أن هذا يوصف به المخلوق، فأبطلوه من ذلك، فهم شبهوه إما بالناقص أو بالجماد، وهذا من الشرك أيضاً، فالمقصود أن هؤلاء لا ينفكون عن الشرك.

وقوله: إن الرب ـ جل وعلا ـ في أوصافه وأسمائه التي تخصه مدرك للعقل ومعروف؛ لأننا نشاهد المخلوقات من السماء والأرض

. . . .

وغيرها قائمةً بأنفسها، فلا بد أن يكون الخالق ـ جل وعلا ـ قائماً بنفسه، والقائم بنفسه له وجود وتصرف، وله أسماء وصفات، وله أوامر ونواهٍ، وهو ـ جل وعلا ـ أخبرنا أنه في السماء، وأنه فوق عرشه، وأنه ـ جل وعلا ـ لا يخفى عليه شيء ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]، فهو يعلم ما أنتم عليه وهو فوق سماواته، وأنه ـ جل وعلا ـ لا يكون له مثيل في مخلوقاته، ولا يكون له مشارك، فمن زعم أنه إذا وصف الله بشيء من صفاته التي يشترك في مسماه بعض المخلوقات؛ فهو مشبه؛ فمعنى ذلك أن التشبيه الذي كان في نفسه هو الذي حمله على هذا؛ لأنه ما عرف من الله ـ جل وعلا ـ إلا ما يعرفه من المخلوقات، فوقع في قلبه التشبيه.

والتشبيه هو الشرك، وأحياناً يكون تشبيهاً للخالق بالمخلوق، وأحياناً يكون تشبيهاً للمخلوق بالخالق، وكلاهما شرك، ولكن الثاني أكثر وأشهر، فشبهوا مَنْ يزعمون أنه ولي أو غير ولي بالله في التوجه إليه والطلب منه وسؤاله، وأعطوه بعض حقوق الله أو كلها، فهذا تشبيه لهذا المخلوق برب العالمين، فهم واقعون في الشرك.

ومن الذين شبهوا الله بالمخلوقات أهل الكلام، فهم لا ينفكون عن الشرك.

أما زعمهم بأن مسمى الصفات يكون شركاً، فيقولون: إذا قلت: إن الله له علم وسمع وبصر ورحمة ووجه ويد وغير ذلك، فإما أن تقول: إن هذه قديمة معه، فتكون أثبت قدماء مع الله.

وعندهم ـ كما سبق ـ أن القدم أخص أوصافه، فقالوا: إنك إذا وصفت الله ـ جل وعلا ـ بالصفات؛ فالصفات تكون قديمة فيكون القدماء متعددين، وعلى هذا تكون وقعت في الشرك.

....

فيقال لهم: هل يوجد موصوف بلا صفات؟ ثم الصفات ليست إلٰهاً، وإنما هي قائمة بالموصوف ـ جل وعلا ـ، فهي لا تنفك عنه، فإما أن تكون صفات ذات؛ كالحياة والعلم والسمع والبصر، وهذا لا يتصور أنها آلهة قديمة، ولهذا لا تدعى الصفة ولا تعبد، وإنما يعبد الموصوف بصفاته ـ جل وعلا ـ، فما يقوله أهل الكلام كله ضلال، سلكوا فيه ما أَمْلَتْه أفكارهم فقط، ولم يتبعوا ما جاءت به الرسل.

ولم يأت في أوصاف الله ـ جل وعلا ـ التي وصف به نفسه اسم القديم، وإنما جاء أنه «الأول»؛ لأن القديم بالنسبة للجديد صار قديماً كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾﴾ [يس: ٣٩]، فالعرجون القديم الذي جاء بعده عرجون جديد، والعرجون هو قنو النخلة إذا انثنى وصار كالهلال؛ أي: إذا يبس.

وهم متفاوتون في هذا، فبعضهم ينفي النقيضين، فيقول: لا موجود ولا معدوم، إذاً كيف يكون؟ مثلما يقال: لا حي ولا ميت، ولا داخل العالم ولا خارج العالم، فأين يكون؟ وكذلك الذين يقولون: إنه لا يُرى في الآخرة، فهؤلاء أيضاً أشركوا بالله ـ جل وعلا ـ حيث ألحقوه بالمعدوم.

ومعلوم أن هذه الصفات الثابتة لله لا تثبت له على حد ما يثبت لمخلوق أصلاً، وهو ﷻ ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فلا فرق بين إثبات الذات وإثبات الصفات، فإذا لم يكن في إثبات الذات إثباتُ مماثلة للذوات، لم يكن في إثبات الصفات إثباتُ مماثلة له في ذلك، فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً، ويجعلون مقابل ذلك التشبيه، ويسمون نفوسهم «الموحدين».

قوله: «فصار هؤلاء الجهمية المعطلة يجعلون هذا توحيداً... إلخ»؛ يعني: أن الشرك صار عندهم توحيداً، وهذا هو الانتكاس في الأفكار والعقول، فالنفي المحض عندهم هو التوحيد، أما إثبات ما أثبته الله - جل وعلا - لنفسه من الصفات والأفعال فيعد شركاً عندهم.

ومعلوم أن الإنسان لا يعبد الله إلا بما أمره الله - جل وعلا - به، فلا بد من اتباع الله - جل وعلا - في ذلك، ولا يوجد أيضاً شيء مسلوب الصفات نهائياً، فكل موجود له صفات ولا بد، والله له الكمال المطلق في أوصافه وأفعاله.

فهل يقال عن هؤلاء: عقلاء؟!

ما هؤلاء إلا مبطلة معطلة كذبة، مفترون على الله - جل وعلا -، ومضللون لعباد الله، ولهذا صار ضلالهم على العباد أعظم الضرر، فهم إخوان الشياطين الذين يدعون إلى الكفر والشرك، ويجعلون التوحيد ضلالاً، ويجعلون الشرك بالله - جل وعلا - هو الحق، فهم أمثال الشيطان، بل أبلغ من دعوة الشيطان؛ لأن هؤلاء يقابلونك ويكلمونك، ويكتبون الكتب وينشرون، ويزعمون أن من عبد الله على ما وصف به نفسه وما جاءت به الرسل فإنه مشرك.

. . . .

والمعطلة لا يصفون الله ـ جل وعلا ـ بشيء موجود، وإنما يصفونه بالعدم، ويزعمون أنهم الموحدون، ومن لم يكن على نهجهم فهو في النار، وكثير منهم يقول: من لم يعرف الله ﷻ بدليل الأجسام أو دليل الجواهر والأعراض لم يعرف الله!!

ومعلوم أن الإنسان لو اجتهد كل الاجتهاد، وبحث في الكتب المؤلفة، سواء كتب التفسير أم الحديث أم التاريخ، فإنه لا يجد كلمة واحدة عن الصحابة في ذكر ما قالوه: إن الله ليس بجوهر، أو ليس بعرض، أو أنهم استدلوا على وجود الله بشيء من ذلك، هذا لا يوجد، بل استدلوا على عبادة الله ـ جل وعلا ـ بما قاله الله وقاله رسوله، وصاروا مؤمنين صادقين موحدين.

أما هؤلاء فهم مشركون ضلال، ضلوا في عقولهم، وأضلوا كثيراً من الناس، فكيف يكون النفي والتعطيل توحيداً؟ ما هذا إلا انتكاس في العقل والفكر والاستدلال.

وكذلك النوع الثالث ـ وهو قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته، أو لا جزء له، أو لا بعض له ـ لفظ مجمل، فإن الله ﷻ أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، فيمتنع أن يتفرق، أو يتجزأ، أو يكون قد رُكِّب من أجزاء، لكنهم يدرجون في هذا اللفظ نفي علوه على عرشه، ومباينته لخلقه، وامتيازه عنهم، ونحو ذلك من المعاني المستلزمة لنفيه وتعطيله، ويجعلون ذلك من التوحيد.

فقد تبين أن ما يسمونه «توحيداً» فيه ما هو حق، وفيه ما هو باطل، ولو كان جميعه حقاً، فإن المشركين إذا أقروا بذلك كله لم

قوله: «النوع الثالث قولهم: هو واحد لا قسيم له في ذاته» وهذه الأقسام الثلاثة كلها تعود إلى قسم واحد.

ثم من قال: إن لله قسيماً في ذاته؟ تعالى الله وتقدس، وهذا من أعظم الضلال؛ لأنه ـ جل وعلا ـ يلزم بهذا أنه ليس مركباً، وليس له في ذاته ـ جل وعلا ـ شيء يمكن أن يوصف به، فيلزم من هذا قولهم: إنه لا يوصف بشيء.

وقد أخبر الله ـ جل وعلا ـ أنه صمد ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾؛ يعني: ليس له مكافئ ولا نظير، قال ـ جل وعلا ـ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ۝٦٥﴾ [مريم: ٦٥]؛ يعني: مُسامياً يساميه ومثيلاً له! تعالى الله وتقدس.

فهم يختلفون في ربهم ويختصمون فيه، وقد ضلوا في ذلك، ولم يهتدوا إلى الحق الذي جاءت به الرسل، وما يسمونه توحيداً فليس كذلك هو باطل، بل هو ضلال وتنديد لله ـ جل وعلا ـ.

وكذلك هم لم يعرفوا قول الرسل لأمم: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ فكيف يكونون علماء ومحققين وأئمة؟

يخرجوا فيه من الشرك الذي وصفهم الله به في القرآن، وقاتلهم عليه الرسول ﷺ، بل لا بد أن يعترفوا بأنه لا إله إلا الله.

وليس المراد بـ«الإلـٰه» هو القادر على الاختراع كما ظنّه من ظنّه من أئمة المتكلمين، حيث ظن أن الإلـٰهية هي القدرة على الاختراع، وأن من أقر بأن الله هو القادر على الاختراع دون غيره فقد شهد أن لا إلٰه إلا هو، فإن المشركين كانوا يقرُّون بهذا وهم مشركون، كما تقدم بيانه. بل الإلـٰه الحق هو الذي يستحق أن يُعبد، فهو إلٰه بمعنى مألوه، لا إلٰه بمعنى آلِه.

والتوحيد: أن يُعبد الله وحده لا شريك له، والإشراك: أن يجعل مع الله إلـٰهاً آخر.

وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار أهل الإثبات للقدر المنتسبون إلى السُّنَّة إنما هو توحيد الربوبية، وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون، فكذلك طوائف من أهل التصوف، المنتسبين إلى المعرفة والتحقيق والتوحيد، غاية ما عندهم من التوحيد هو شهود هذا التوحيد، وأن يشهد أن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، لا سيما إذا غاب العارف بموجوده عن وجوده، وبمشهوده عن شهوده، وبمعروفه عن معرفته، ....

يقول: **«وإذا تبين أن غاية ما يقرره هؤلاء النظار»**؛ يعني: الذين ينظرون في الكون والموجودات، ويقيسون الله عليها، فيسمونهم نظاراً في هذا، فيناظر بعضهم بعضاً، وبعضهم يبطل حجة بعض، وهم يقولون: إنهم على السُّنَّة، أو على الحق، وعلى التوحيد، وهم لا يصلون إلا إلى توحيد الربوبية.

ودخل في فناء توحيد الربوبية، بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل. فهذا عندهم هو الغاية التي لا غاية وراءها، ....

ثم قال: «**ودخل في فناء توحيد الربوبية، بحيث يفنى من لم يكن، ويبقى من لم يزل**»، الفناء اصطلاح اصطلحوا عليه، وهو أن يكون فِكرَه ونظرَهُ وعملَهُ، ولا يخرج عنه هذا فيسمونه فناء الفكر والنظر والعمل، وهو أن الله ـ جل وعلا ـ هو المتصرف في كل شيء، فكلما نظر إلى فعل من الأفعال قال: هذا فعل الله، فيقول: أنا أفنى فيما هو لله عن نفسي وعما أنا فيه؛ يعني: أنه يغفُلُ عنه ويعرض عنه، ويسمون هذا فناء، وهو اصطلاح اصطلحت عليه الصوفية.

ثم كذلك سلكوا مسالك المتكلمين في هذا، فلم يعبدوا الله على الوجه الذي أمرهم الله به، ولهذا يقول أحدهم: إن عصيت أمره الشرعي فقد أطعت أمره القدري. ويقول أحدهم: أصبحت منفعلاً لما يراد بي، ففعلي كله طاعات! لأنه يقول: إنه فناء فيما يفعله الله، فصار عنده كل ما يتحرك به المتحرك أو يسكن به الساكن هو فعل الله، فكل الأفعال يرى أنها طاعات، وهذا غاية الضلال، وهو غاية ما يريده الشيطان.

أما الذي يعبد الله ـ جل وعلا ـ فإنه يجب أن يعبده بما جاء به الرسول ﷺ، والرسول أول ما جاء به شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وكان يقول للناس: «**قولوا: لا إلٰه إلا الله تفلحوا**»[1]؛ يعني: أنه هو المألوه الذي يؤله ويعبد.

وأما كونه هو الرب المتصرف الذي ليس له شريك في تصرفه وفي ملكه فهذا في غاية الظهور والجلاء، ولا يلتبس على أحد من الخلق،

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣١٩٢).

....

ولكن هؤلاء عاقبهم الله، حيث نصبوا الخلاف في رب العالمين، وصاروا ينفون عنه ما أثبته لنفسه، فعوقبوا بأن أصبحت معلوماتهم كلها معلومات المشركين، نسأل الله العافية، ولو اتبعوا أمر الله وأطاعوه لوصلوا إلى ما وصل إليه أهل العلم في شرع الله ـ جل وعلا ـ ودينه وعبادته، غير أنهم ضلوا فأضلهم الله.

وكيف يصل الإنسان إلى أن يجعل التوحيد شركاً، والشرك يجعله توحيداً؟! فهذا غاية الضلال وغاية البعد عن الحق، نسأل الله العافية.

ومع هذه كله فهل يقال: إنهم كفرة؟

فنقول: لا، ولكن إذا كان الإنسان لا يعرف معنى الإلٰه ولا يعمل به؛ فهو لم يدخل في الإسلام أصلاً؛ لأنه لا يدخل في الإسلام إلا من قال: لا إلٰه إلا الله حقاً، واعتقد ذلك وعلم به. أما أن يقول: إن الله هو المتصرف للكون، وهو الموجد لكل شيء، وهو الخالق لكل شيء، وهو الذي يكون واحداً في ذاته، وواحداً في أفعاله، وواحداً في أوصافه؛ فهذا لا يكفيه أن يكون مسلماً موحداً، بل هذا هو الذي أقر به المشركون الذين حكم رسول الله ﷺ بأنهم في النار، فلا يكون الإنسان مسلماً إلا بعبادة الله ـ جل وعلا ـ واعتقاده أنه هو المألوه الذي ليس له شريك في التأله والتوجه والعبادة.

ثم لا بد أن تكون عبادته على وفق ما جاء به الرسول ﷺ، وهذا هو معنى شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهي شيء واحد، فـ«لا إلٰه إلا الله»؛ أي: أن يكون هو المعبود وحده المألوه، و«أن محمداً رسول الله»؛ أي: أن تكون العبادة بما جاء به الرسول ﷺ فقط، ولا تكون بالفكر والنظر والتقسيم.

....

والإله اسم جنس يطلق على كل مألوه، ولهذا جاء التركيب بالنفي والإثبات، وكَرِهَ كثير من العلماء أن يسمى الإنسان عبد الإله؛ لأن الإله جنس لا يتحقق، فكل معبود يطلق عليه أنه إله، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، فالإنسان إذا هَوِيَ شيئاً وصار يفعله ويتبعه كان ذلك إلٰهه، ومن أعظم الآلهة الهوى.

ولهذا جاء التركيب «لا إله إلا الله»، فـ«لا» نافية للجنس، وهي تعمل عمل إنَّ، وتدخل على المبتدأ فيكون اسمها، والخبر يكون خبرها، و«إله» اسمها مبني على الفتح، وأما الخبر فهو محذوف مقدر تقديره «لا إله حق إلا الله»، وتقدير النحاة «لا إله موجود إلا الله» باطل؛ لأن الآلهة الموجودة كثيرة جداً، فهذا التقدير لا يجوز، ولا بد أن نقول: «لا إله حق إلا الله».

وقوله: «إلا الله»، هذا وصف للخبر المحذوف، وهذا لا بد منه.

فالمقصود أن الله ـ جل وعلا ـ نفى أن يكون هناك آلهة بحق إلا هو، أما وجود الآلهة فقد ملأت الأرض، فالآلهة قد تكون شيئاً مجسداً إما شجرة وإما حجراً وإما قبراً، وقد تكون معنىً إما شهوة أو أموراً يتبعها ويترك أمر الله ـ جل وعلا ـ فيكون ذلك مألوهاً له.

ولهذا قال ﷺ: «**تعس عبد الدينار، وعبد الدرهم، والقطيفة، والخميلة**»[١]؛ والمعنى: أن يكون عمله لأجله، ويترك أمر الله ـ جل وعلا ـ، فمن عمل لأجل ذلك كان متألهاً له، وأكثر الناس اليوم يعبدون الدنيا ومظاهرها؛ لأنهم معرضون عن الله، وعن عبادته غافلون، وهم في ذلك لهم عقول وأفكار وأمور لو استعملوها في طاعة الله

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد، ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً، فضلاً عن أن يكون ولياً لله أو من سادات الأولياء.

وطائفة من أهل التصوف والمعرفة يقرّون هذا التوحيد مع إثبات

ـ جل وعلا ـ لاهتدوا إلى الحق، ولكنهم غافلون عن الله وعن عبادته وعما جاء به الرسول، فصار همهم الحصول على الدنيا بأي وسيلة كانت، فصارت هي المعبودة.

فالمقصود أن هؤلاء ضلوا فيما هو أوجب الواجبات وفيما هو أظهر الأشياء وأبينها وأوضحها، وهو رب العالمين تعالى وتقدس.

قوله: «ومعلوم أن هذا هو تحقيق ما أقر به المشركون من التوحيد..»؛ يعني: لو أُقر لهم بهذا الذي يقولونه وصاروا محققين فيه؛ فإنهم لا يصلون في هذا إلا إلى توحيد الربوبية فقط، وتوحيد الربوبية لا يكفي لأن يكون مسلماً؛ لأن الرجل لا يدخل في الإسلام إلا بشهادة: أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فلا بد من الجمع بين توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الربوبية وتوحيد العبادة الذي هو أعظم التوحيدين، أما هؤلاء فهم ضلوا عنه، فلن يعرفوه ولم يتكلموا به.

ولو أن الإنسان نظر في كتبهم الكثيرة لما وجد أن أحداً منهم تكلم في معنى لا إلٰه إلا الله أو في التأله أو في غير ذلك من أنواع التأله، وإنما كل كلامهم في كون الله ـ جل وعلا ـ موجوداً أو غير موجود، أو أنه له أوصاف كذا وأنه لا يوصف بكذا، فكانوا بهذا يقررون التوحيد الذي هو أظهر الأشياء وأعظمها، وهو أنه ـ جل وعلا ـ الخالق لكل شيء المتصرف في كل شيء.

يقول: «يقرون هذا التوحيد مع إثبات الصفات» الصفات الثابتة لله

الصفات، فيفنون في توحيد الربوبية مع إثبات الخالق للعالم المباين لمخلوقاته.

وآخرون يضمون هذا إلى نفي الصفات، فيدخلون في التعطيل مع هذا، وهذا شر من حال كثير من المشركين.

- جل وعلا - يجب أن تثبت بلا شك، ومن لم يثبتها فلا يكون موحداً، ولهذا أكثر الله - جل وعلا - من ذكر صفاته في كتابه حتى نعلمها ونعتقدها ونوحد الله بها، وأنه لا شريك له في ذلك، قال - جل وعلا -: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص].

وقال - جل وعلا -: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] إلى آخر الآيات، وذكر هذا كثيراً في كتاب الله أكثر من ذكر الصلاة والصوم والزكاة والحج وغيرها؛ لأن الله - جل وعلا - علام الغيوب، فعلم أنه سيقع الخلاف في هذا، وأنه سيكون ضلال في هذا، فأكثر الله - جل وعلا - من ذكر أوصافه وأفعاله الخاصة به؛ لئلا يكون لأحد حجة على الله أو عذر.

وهؤلاء أعرضوا عما ذكره الله - جل وعلا -، وأخذوا بما تنتجه أفكارهم وعقولهم، فصاروا يتجادلون في الله، ويتخاصمون فيه، فهم يتخاصمون في ربهم - جل وعلا - وضلوا من كل وجه.

وكان جهم ينفي الصفات، ويقول بالجبر، فهذا تحقيق قول جهم، لكنه إذا أثبت الأمر والنهي، والثواب والعقاب، فارق المشركين من هذا الوجه، لكن جهماً ومن اتبعه يقول بالإرجاء، فيضعف الأمر والنهي، والثواب والعقاب عنده.

يقول: «**وكان جهم ينفي الصفات..**»؛ يعني: أنه إذا نفى الصفات فإنه لم يعبد الله؛ لأن الله يعبد بصفاته وأسمائه كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]؛ أي: اعبدوه بها.

ثم هو مع ذلك مرجئ، والإرجاء هو ترك العمل، فيُخرج العمل من مسمى الإيمان، فلو صدّق بقلبه ولم يعمل كان ناجياً عنده، وذلك أن الإيمان شيء واحد عنده لا يتفاوت، والناس كلهم في الإيمان سواء، وإيمان أقرب الناس إلى النبي ﷺ وإيمان المقترف للمعاصي عنده سواء، ولهذا يقول: إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما أنه لا ينفع مع الكفر عمل، وهذا كله ضلال بيّن في الجهتين.

ولهذا **يقول**: «**فيضعُفُ الأمر والنهي عنده**»؛ يعني: يضعف أمر الله ونهيه، فيكون لا قيمة له عنده، ويكون الإيمان عنده هو الصدق فقط.

والإرجاء نوعان:

الأول: الإرجاء المحض، وهو أن يجعل الإيمان هو التصديق فقط، وهذا الذي قال عنه العلماء: إنه كفر.

الثاني: الإرجاء بإخراج العمل من مسمى الإيمان، ويكون العمل فيه الفضل، فقالوا: الإيمان يكون بالقول وبالتصديق.

أما الأول فقد جعل التصديق هو الإيمان فقط، ومعلوم أن إبليس صدق بالله ويؤمن بأن الله هو الخالق لكل شيء، ولكنه عصاه.

والنجارية والضرارية وغيرهم يقربون من جهم في مسائل القدر والإيمان، مع مقاربتهم له أيضاً في نفي الصفات.

والكُلَّابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة، كما فصلت أقوالهم في غير هذا الموضع، وأما في باب القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة.

قوله: «والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب الصفات» الكلابية هم أصل الأشعرية، وهم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب، وسمي كلاباً لأنه كان شديد المناظرات، ومن أمسكه كأنه أمسكه بكلاب الحديد، فلا يفلته حتى يغلبه، وهو أقرب إلى أهل السُّنَّة من كثير من المتكلمين، غير أنه اعتمد على تأويل الصفات الخبرية.

وأما الأشعرية؛ فقد سلكوا مسلك الكلابية في تأويل الصفات، وأثبتوا الصفات العقلية وهي الصفات السبع التي يثبتونها.

ثم يقول: **«وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية»** أئمتهم مثل الاسفراييني، وابن فورك، والباقلاني، والمتقدمون؛ فهم يثبتون العلو، ويثبتون ما أخبر به الرب ـ جل وعلا ـ عن نفسه، فهم خير من هؤلاء بكثير.

وعلى كل حال؛ نحن مكلفون بما جاء به كتاب ربنا ـ جل وعلا ـ وما قاله رسولنا ﷺ، لسنا مكلفين باتباع فلان وفلان، فمن كان معه الحق اتبعناه؛ لأن الحق معه، وليس لأنه إمام الطائفة الفلانية والطائفة الفلانية، فالذي يتبع ويطاع هو رسول الله ﷺ، والناس يجب أن تعرض أقوالهم على كتاب الله وسُنَّة رسوله، فما وافقها قُبل، وما خالفها رُدَّ كائناً من كان.

....

ولهذا أرسل الله ـ جل وعلا ـ رسولاً، وأمر عباده أن يطيعوه، والرسول جاء بأمر الله، ولم يكلفنا بأننا نتبع جماعة بعينها أو رجلاً بعينه، ولكن إذا كان الرجل له أثر في الأمة بالعلم وتبيين الحق والدعوة إليه فهو يتبع في هذا، ولا يتبع في الأمور التي خالف بها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ إذا قدر أنه وقع منه خلاف.

والكُلَّابية هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كُلّاب الذي سلك الأشعري خلفه، وأصحاب ابن كلاب ـ كالحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي ونحوهما ـ خيرٌ من الأشعرية في هذا وهذا، فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل.

والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد، حيث جعلوا الإيمان قول اللسان، وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمناً، لكنه يخلد في النار، فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم. وأما في الصفات والقدر، والوعيد، فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسُّنَّة.

وأما المعتزلة فهم ينفون الصفات، ويقاربون قول جهم، لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظموا الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وغَلَوْ فيه؛ فهم يكذبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك من هذا الباب.

قوله: «فكلما كان الرجل إلى السلف والأئمة أقرب كان قوله أعلى وأفضل»؛ يعني: أن المتكلمين ساروا مع الباطل، ولكن بعضهم أقرب إلى الحق من بعض حسبما يقوم عندهم من العمل بكتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، وكلما ابتعد عن الوحي كان أبعد عن الحق.

وعلى كل حال هم على باطل في الجملة إلا أن معهم شيئاً من الحق، أما لو كان الباطل خالصاً، فإنه لا يقبل أصلاً، وإنما يشتبه الأمر إذا خلط الحق بالباطل.

ثم قوله: **«والكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد»** حيث قالوا: إن الإيمان هو قول اللسان، فإذا قال المنافق: أشهد أن لا إلٰه إلا الله؛ فإنه يحكم عليه بأنه مؤمن عندهم، ولكنه يخلد في النار!!

. . . .

كيف يكون مؤمناً ومخلداً في النار؟ فخالفوا الحق في هذا، وهو ضلال واضح، فخالفوا أهل السُّنَّة في الاسم؛ يعني: اسم المؤمن والمنافق، والمسلم والكافر، والفاسق وغير ذلك، ومعلوم أن هذه الأسماء فيها أحكام تتعلق بالمسمى، فليس كل عاص يكون منافقاً، ولا يكون في النار، فالمعصية قد يكون صاحبها مؤمناً، ولكنه يكون ناقص الإيمان، وكذلك المنافق لا يكون مؤمناً، وإنما يكون مسلماً في الظاهر فقط، وأما في الباطن فهو ليس بمؤمن؛ لأنه أظهر خلاف ما يبطنه ويعقد عليه قلبه، ولهذا جعله الله ـ جل وعلا ـ في أسفل طبقات النار؛ لأن الناس صاروا عنده أعظم من الله، وصار يخافهم ولا يخاف الله، وصار إذا خلا بارز الله بالمعاصي وبالكفر، وإذا صار مع الناس أظهر أنه معهم في دينهم.

على كل حال؛ كل هذه الطوائف على ضلال، سواء كان لهم وجود مثل الأشعرية الذين يزعمون أنهم هم المسلمون وهم أهل العلم، أو العقلانية الذين يتبعون عقولهم وهم أيضاً لهم وجود وكثرة وهم على طريق المعتزلة، حيث حكموا العقول فقط ـ وحكموا على الشرع بعقولهم، فصاروا على طريقة المعتزلة في هذا.

والواجب اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، واتباع كتابه، والحرص على معرفة مراد الله ومراد رسوله والعمل بذلك، والإعراض عن أقوال الناس في هذه الأمور التي خالفوا فيها الحق، وعدم الاهتمام بها إلا لتبيين الحق وتوضيحه لمن يريده؛ لأن هذا هو طريق الرسل، وهو الدعوة إلى الله ـ جل وعلا ـ بالتي هي أحسن.

أما الحكم على الناس بأن هذا يكون خرج عن الدين، وهذا لم يخرج، فهذا أيضاً يجب أن يكون بحق ويكون بدليل وعلم، وليس

....

لمجرد مخالفة وقعت له في اعتقاده؛ لأن الإنسان قد يكون على باطل وهو يظن أنه على حق.

فالواجب الرجوع إلى كتاب الله، وسبر أقوال الناس وأفعالهم في أمر الله وأمر رسوله ﷺ، فما وافق قُبِلَ، وما خالف رُدَّ، نسأل الله ـ جل وعلا ـ أن يجعلنا من الذين يعرفون الحق ويتبعونه، ويعرفون الباطل ويجتنبونه.

والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع إنكار القدر، خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي والوعد والوعيد، ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي والوعد والوعيد، وكان قد نبغ فيهم القدرية، كما نبغ فيهم الخوارج

قوله: «والإقرار بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، مع إنكار القدر» الإقرار هو الإيمان بذلك والعمل به، وليس مجرد الإقرار بالعمل، فهذا حتى الشيطان يقر به.

وقوله: «خير من الإقرار بالقدر مع إنكار الأمر والنهي»؛ يعني: أن فعل المشركين الذين قالوا للرسول ﷺ: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]؛ أي: بزعمهم أن الشرع عارض القدر، فالذي يتصور أن الشرع جاء بمعارضة القدر فكيف يأمر بهذا وقد قدره وشاءه وخلقه؟ فإن هذا يكون شبيهاً بالشيطان الذي قال لربه اعتراضاً عليه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ [الأعراف: ١٢]؛ يعني: لما أمره بالسجود.

والمقصود بالوعد والوعيد: ما يترتب على الكفر والمعصية، وما يترتب على الطاعة والإيمان بالله ـ جل وعلا ـ.

والوعد يكون لأهل الطاعة والإيمان، والوعيد يكون لأهل الكفر والمعاصي، وهذا يجب أن يؤمن به، وأن ينزل كما أمر الله ـ جل وعلا ـ به على من يستحق ذلك، لا كما تقوله الخوارج والمعتزلة، فإنهم يجعلون أصحاب المعاصي بمنزلة الكافرين، بل يجعلونهم كفاراً، ثم يزعمون أنهم مخلدون في النار.

وقوله: «ولهذا لم يكن في زمن الصحابة والتابعين من ينفي الأمر والنهي والوعد والوعيد»؛ يعني: أن هذه المقالات وجدت بعد القرون المفضلة، ولكن الخوارج ظهروا في آخر زمن الصحابة، وهم لم يؤمنوا

الحرورية، وإنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة.

بالوعد والوعيد كما أمر الله ـ جل وعلا ـ به، بل جعلوا أصحاب الذنوب كمن كفر بالله واليوم الآخر كما هو معروف من مذهبهم، وتبعهم على ذلك المعتزلة فقالوا بخلود أهل المعاصي في النار، أما في الدنيا فهم يقولون: مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، وهذا من البدع التي اختصوا بها ولم يسبقوا إليها.

وقوله: «**إنما يظهر من البدع أولاً ما كان أخف، وكلما ضعف من يقوم بنور النبوة قويت البدعة**»، فالمقصود أن من يقوم بنور النبوة ويدعو إلى ذلك يكون له أثر في قمع أهل البدع، أما مجرد الكلام ومجرد المعرفة فهذا ما يكفي.

فهؤلاء المتصوفون الذين يشهدون الحقيقة الكونية مع إعراضهم عن الأمر والنهي شرٌّ من القدرية المعتزلة ونحوهم، أولئك يشبِّهون بالمجوس، وهؤلاء يشبِّهون بالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، والمشركون شر من المجوس.

فهذا أصل عظيم، على المسلم أن يعرفه، فإنه أصل الإسلام الذي يتميز به أهل الإيمان من أهل الكفر، وهو الإيمان بالوحدانية والرسالة: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

قوله: «**أولئك يشبهون بالمجوس، وهؤلاء يشبهون بالمشركين**»، المجوس مشركون، ولكنهم مقرون بالأمر والنهي؛ يعني: بالشرع، وإقرارهم بالشرع لا يبرر أفعالهم أو أنهم يكونون على حق، ولكن الشر بعضه أعظم من بعض، كما أن الإيمان بعضه أعلى من بعض.

وقوله ـ جل وعلا ـ عن المشركين أنهم قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾؛ يعني: يقولون: إن الشرك وقع بمشيئة الله، وهذا دليل على أنه راض به، والشرع الذي جاء به النبي ﷺ يعارض هذا، فهو دليل على أنه ليس بشرع، فهذا مقصودهم من قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، وليس مقصودهم إثبات مشيئة الله العامة الشاملة مع الإقرار بالأمر والنهي؛ لأنهم عارضوا الأمر والنهي بالقدر.

قوله: «**فهذا أصل عظيم**»؛ يعني: أنه أصل الدين الإسلامي، والرسل كلهم دعوا إليه أولاً، وكل رسول يأتي إلى أمته يقول: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، وأول ما جاء رسولنا ﷺ قال لقومه: «**قولوا: لا إلٰه إلا الله تفلحوا**»[1]، وهذا كقول الرسل الذين سبقوه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا

---

(١) أخرجه أحمد (٢٣١٩٢).

وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين أو أحدهما، مع ظنه أنه في غاية التحقيق والتوحيد، والعلم والمعرفة.
فإقرار المرء بأن الله رب كل شيء ومليكه وخالقه، لا ينجيه من عذاب الله إن لم يقترن به إقراره بأنه لا إلٰه إلا الله، فلا يستحق العبادة أحد إلا هو، وأن محمداً رسول الله، فيجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فلا بد من الكلام في هذين الأصلين:

لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، ولم يأمر بالصلاة والزكاة والصوم إلا فيما بعد لما دخلوا في دين الإسلام، وعرفوا أن الله هو المعبود وحده، ثم جاءت الأوامر والفرائض التي فرضها الله ـ جل وعلا ـ.

وقوله: **«وقد وقع كثير من الناس في الإخلال بحقيقة هذين الأصلين»**؛ يعني: أن الإخلال في دين الله ـ جل وعلا ـ الذي يترتب عليه عذابه هو الإخلال بأحد هذين الأصلين: شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومعنى شهادة أن لا إلٰه إلا الله أن يكون المعبود هو وحده، ولا تكون العبادة أو شيء منها لغيره، ومعنى شهادة أن محمداً رسول الله أن تكون العبادة بما جاء به الرسول ﷺ.

وإذا خالف الإنسان أصلاً من هذين الأصلين؛ فإما أن يقع في الشرك، وإما أن يقع في البدع ولا بد، ولا ينجو إلا بتحقيقهما، ويجب أنه يعلم معناهما أولاً، ثم يعمل بما دلت عليه شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمداً رسول الله، وهذا أمر واضح، والحمد لله.

الأصل الأول: توحيد الإلهية، فإنه ﷻ أخبر عن المشركين - كما تقدم - بأنهم أثبتوا وسائط بينهم وبين الله، يدعونهم ويتخذونهم شفعاء من دون إذن الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يونس]، فأخبر أن هؤلاء الذين اتخذوا هؤلاء الشفعاء مشركون.

قوله - جل وعلا -: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ هذه العبادة هي الوساطة التي هي تفسير لقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

وقولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾؛ يعني: يشفعون لنا، فهذا شركهم بأنهم جعلوا بينهم وبين ربهم وسائط يزعمون أنها تشفع لهم.

ثم أخبر أن هؤلاء لا يضرون ولا ينفعون، والعاقل لا يجوز أن يعمل عملاً لا يعود عليه بالنفع، وقد يعود عليه بالضرر، وهذا بلا شك سبب الهلاك.

ثم قوله - جل وعلا -: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ الشيء الذي لا يعلمه الله في السماوات ولا في الأرض لا وجود له، فهو عدم، ومعنى ذلك: أن هذا لا وجود له أصلاً، فهم يعبدون شيئاً يتصورونه وهو غير واقع، فإذا كان يوم القيامة تبين لهم هذا جلياً، وتبرأ المعبود من العابد، والعابد يتمنى لو أنه يرجع إلى الدنيا ويتبرأ منه كما قال - جل وعلا -: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة] يقول ابن عباس: هي المودة التي كانت بينهم أو التعلق، وقالوا:

. . . .

﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ [البقرة: ١٦٧]؛ يعني: لو أنا رجعنا إلى الدنيا، ولكن هيهات لا رجوع، وإنما هو الخلود في جهنم، نسأل الله العافية.

وهكذا شرك المشركين كله على هذا المنوال، فإما أن يتخذوا ولياً أو شجرة على حسب زعمهم، وقد يكون شقياً ليس ولياً، وإما أن يتخذوا نجماً أو غير ذلك، ويقولون: إنه يتوسط عند الله، وبعضهم يقول: هؤلاء مقربون عند الله، وإذا دعوهم استجابوا له. فهذا كله لم يشرعه الله، ومن جاء بشيء لم يشرعه الله فهو مردود، وهو هالك.

فلا بد من اتباع أمر الله، واجتناب نهيه، فقد أمر بعبادته، وأمر ألا يشرك به، وألا يجعل بينه وبين عبده وساطة يطلب منها التوسط والشفاعة، ومن ذلك الذي يسمونه توسلاً، والتوسل هو اتخاذ مخلوق يتقرب به إلى ربه، فإما أن يدعوه أو يقول: إنه يدعو لي، فهذا نفس قول المشركين، وهو شرك في عبادة الله، فالله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً له ليس فيه شيء لا من حظوظ النفس ولفت الأنظار إليه، ولا مما يقصد به المخلوق، فإذا دخل في العمل شيء من ذلك؛ فإنه مردود، ويكون وبالاً على صاحبه، ويكون سبباً لعذابه في النار، كما قال الله - جل وعلا -: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل كل ما دون الشرك تحت مشيئته، ومعناه: أنه إذا شاء أن يغفره بلا عقاب غفر، وإن شاء عاقب عليه، ثم بعد ذلك أدخله الجنة بشرط ألا يكون مشركاً.

أما إن كان مشركاً؛ فالمشرك في النار غير خارج منها، أما الشرك الأصغر الذي هو يسير الرياء أو الحلف بغير الله أو إسناد الأمور إلى أسبابها أو ما أشبه ذلك، فهذا كثير من العلماء يقول: إنه لا يغفر له،

. . . .

ويعاقب عليه، وعقابه عليه إما أن يكون في الدنيا، أو يكون في القبر، أو يكون في الموقف، وإن لم يفِ هذا كله عوقب في النار ثم أخرج منها؛ لأن الله أخبر أنه لا يغفر الشرك إلا بالتوبة، فالذي يتوب منه قبل الموت ـ وإن كان شركاً أكبر ـ كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر: ٥٣]، فدخل في هذا الشرك وغيره، وهذا لمن تاب. أما الذي يموت عليه فلا بد أن يعذب إذا كان شركاً أكبر وهو خالد في النار، وإن كان صغيراً عُذِّب إما في القبر، وإما في الموقف، وإما في النار، ثم أدخل الجنة بعدما يطهر من الشرك؛ لأن الشرك نجس، ولا بد من تطهيره، وبعضه لا يطهره إلا النار.

وقال تعالى عن مؤمن يس: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٢٢ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرّٖ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـٔٗا وَلَا يُنقِذُونِ ۝٢٣ إِنِّيٓ إِذٗا لَّفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٢٤ إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ فَٱسۡمَعُونِ ۝٢٥﴾ [يس].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ۝٩٤﴾ [الأنعام].

فأخبر سبحانه عن شفعائهم أنهم زعموا أنهم فيهم شركاء.

قوله: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ﴾ هم يقولون: نحن جميع منتصر، إلا أنهم يأتون يوم القيامة كل واحد وحده ليس معه شيء، بل ولا ثياب ولا نعال، كما قال النبي ﷺ: «**يحشرون حفاة عراة غرلاً**»(١)، وغرلاً بمعنى غير مختونين؛ يعني: الشيء الذي ألقي من البدن يعود إليه، وليس معهم مال ولا غيره.

قال: ﴿وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ﴾؛ يعني: الشيء الذي أعطاهم الله في الدنيا تركوه وذهبوا عنه، ويأتي فرداً ليس معه إلا عمله فقط، فإن كان صالحاً نجا به، وإن كان فاسداً هلك به.

يقول: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ﴾ وكلمة زعم تدل على الكذب غالباً؛ يعني: أنكم جئتم وحدكم بدون شركائكم، فأين الشركاء الذين تقولون: إنهم يشفعون لكم؟ لا وجود لهم في ذلك الموقف.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، ومسلم (٢٨٥٩)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

....

ثم يقول ـ جل وعلا ـ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾﴾ تقطع بينكم المودة التي تكون بينكم، أو ما تزعمون إلى الصلة أنهم يشفعون وأنهم ينفعون، ﴿وَضَلَّ﴾؛ يعني: ذهب الذي كنتم تكذبون على أنفسكم وتقولون: إنهم شفعاء، فلا وجود لهم في ذلك اليوم، وعند ذلك تتبين الخسارة، ويتبين الندم العظيم.

وقال تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزمر].

وقوله: ﴿أَوَلَوْ كَانُواْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ ﴿٤٣﴾﴾؛ يعني: يتخذون شفعاء وهم لا يملكون شيئاً، وكذلك لا يعقلون؛ لأنهم إما ميت أو شجر أو حجر أو غائب لا يسمع شيئاً، فكيف تدعونهم وربكم ـ جل وعلا ـ رقيب عليكم ويسمعكم، ويرى ما أنتم فيه، ويعلم ما في ضمائركم؟ هذا هو الانتكاس، وهو الابتعاد عن الصراط المستقيم، وسلوك صراط الجحيم، نسأل الله العافية، وهذا شرك المشركين قديماً وحديثاً.

ثم يقول: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًاۖ﴾؛ يعني: لا أحد يملك من الشفاعة شيئاً حتى يأمره أن يشفع، وحقيقة الشفاعة أنها إكرام للشافع؛ لأن الله يأذن بأن يشفع، ورحمة للمشفوع له، وكله من الله، وليس للشافع شيء، وإنما هو يؤمر، ويقال له: اشفع في كذا.

ولهذا كان سيد الشفعاء هو رسولَ الله ﷺ، وأخبر أنه يشفع في أمته ويحد له حداً[1]، وقبل أن يقول له: اشفع، لا يشفع؛ لأن من شروط الشفاعة الإذن، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ يعني: لا وجود لهذا، فالشفاعة ملك لله ـ جل وعلا ـ وحده.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٣)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وقال تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾ [السجدة: ٤].

وقال تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ [الأنعام: ٥١].

وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ۝٢٧ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ۝٢٨﴾ [الأنبياء].

وقال تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ ۝٢٦﴾ [النجم].

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ.......................

قوله: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾؛ يعني: أنذر بالقرآن، والإنذار هو الإعلام بالشيء المخوف المتوقع حصوله.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ﴾؛ لأن هؤلاء هم الذين ينتفعون بالنذارة، وأما الغافلون الكفار فهم لا ينتفعون ولا يلتفتون إلى ذلك، فسواء أنذرتهم أم لم تنذرهم لا ينتفعون، فجعل النذارة للخاشع الذي يخاف ربه، فهو الذي ينتفع بذلك.

قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ هذه الآية يقول بعض العلماء: إنها تقلع عروق شجرة الشرك من القلوب، ولكن هذا لمن يعقلها.

وقوله: ﴿زَعَمْتُم﴾ الزعم هو الكذب، فهم يكذبون أن هناك أولياء يتولونهم غير الله.

لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

يقول: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ لأن المدعو يجب أن يكون مالكاً لما يدعى، أما أن تدعو إنساناً مفلساً ليس معه أي شيء؛ فهذه دعوة ضالة وخاسرة، فكل الخلق لا يملكون مع الله شيئاً.

لكن قد يقول قائل: هم لا يملكون شيئاً، ولكنهم شركاء للمالك، فنفى أيضاً هذا، فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا﴾؛ يعني: في السماوات والأرض ﴿مِن شِرْكٍ﴾ فهما ملك لله ـ جل وعلا ـ وحده.

وقد يقول قائل أيضاً: قد يكونون مقربين، فإما أن يكونوا معاونين كالوزراء وما أشبه ذلك، فنفى هذا ـ جل وعلا ـ، فقال: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾﴾؛ يعني: من مظاهر مساعد ومعاون؛ لأنه وحده ـ جل وعلا ـ هو المالك وهو المتصرف.

وبقيت الشفاعة، ونفاها أيضاً فقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فلا تنفع شفاعة أي أحد إلا بعد إذن من الله ـ جل وعلا ـ.

فصارت الأمور أربعة، فإما أن يكون هذا المدعو مالكاً، فنفى هذا، أو أن يكون شريكاً للمالك، ونفاه أيضاً، أو أن يكون مساعداً ومظاهراً ومعاوناً، ونفى هذا كذلك، أو أن يكون شافعاً ونفاه أيضاً، فأصبح المشرك ليس بيده شيء، وكم من آية في كتاب الله مثل هذه الآية! ولكنهم لا يعقلون.

وقد قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾﴾ [الإسراء].

قالت طائفة من السلف: كان أقوام يدعون عزيراً والمسيح والملائكة، فأنزل الله تعالى هذه الآية بيّن فيها أن الملائكة والأنبياء يتقربون إلى الله، ويرجون رحمته ويخافون عذابه.

قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾﴾، أي: أن كل مدعو غير الله لا يستطيع كشف الضر الذي ينزل بالداعي، ولا يستطيع تحويل الضر من مكان إلى آخر ولا تخفيفه، وتكون دعوته خاسرة، والمدعو إذا كان عابداً لله فهو يخاف الله، فيدعو الله ويعبده مخلصاً، فيخاف عذابه ويرجو ثوابه، وهذه هي العبادة، فلا بد فيها من الخوف والرجاء.

وقال بعضهم: إنهم كانوا يدعون الجن، فأسلم الجنيون المدعوون وبقي المشركون يدعون من يتقرب إلى الله الذين كانوا يدعونهم قبل أن يسلموا.

ومن تحقيق التوحيد: أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق؛ كالعبادة والتوكل والخوف والخشية والتقوى، قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴿٢٢﴾﴾ [الإسراء].

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾﴾ [الزمر].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾﴾ [الزمر: ١].

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ إلى قوله: ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٤ ـ ٦٦].

وكل من الرسل يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [هود: ٦١].

قوله: «ومن تحقيق التوحيد: أن يُعلم أن الله تعالى أثبت له حقاً لا يشركه فيه مخلوق، كالعبادة..» العبادة متنوعة في كل ما جاء به الرسول ﷺ عن الله وأمر به، والعبادة قد تكون واجبة، وقد تكون مستحبة، والمستحب هو الذي لا يأثم الإنسان بتركه، ويؤجر على فعله.

أما الواجب؛ فلا بد من فعله مع الاستطاعة، ومثل ذلك: الدعاء، والصلاة، والركوع، والسجود، والخوف، والرجاء، والتوكل.

وذكر المؤلف: «التوكل» وهو تفويض الأمر إلى الله، واعتماد القلب على الله مع فعل السبب، ولا يجوز أن يكون شيء من التوكل لمخلوق؛ ولا يقول العبد: توكلت على فلان، بل يجب أن يقول: توكلت على الله، وإنما يجوز التوكيل بمعنى التفويض إليه بأن يفعل هذا كذا وكذا مما يستطيعه.

وقد قال تعالى في التوكل: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وقال: ﴿قُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: ٣٨].

وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ رَضُواْ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤۡتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [التوبة].

فقال في الإتيان: ﴿مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وقال في التوكل: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ﴾، ولم يقل: «ورسوله» لأن الإيتاء هو الإعطاء الشرعي، وذلك يتضمن الإباحة والإحلال الذي بلغه الرسول، فإن الحلال ما حلله، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

وأما الحسب فهو الكافي، والله وحده كافٍ عبده، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران]، فهو وحده حسبهم كلهم.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾

أما التوكل فهو فعل القلب، فهذا يجب أن يكون خالصاً لله ـ جل وعلا ـ، ولهذا قال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ﴾، وقدم المعمول على العامل ليفيد الحصر؛ يعني: توكلوا على الله وحده لا على غيره، مثل قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾؛ يعني: لا نعبد إلا إياك، فالعبادة لها أنواع متنوعة.

وقوله: ﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ﴾ الحسب هو الكافي؛ يعني: كافيني فيما أتجه إليه وفيما أطلب من ربي ـ جل وعلا ـ، ولهذا قال: ﴿حَسۡبِيَ ٱللَّهُۖ عَلَيۡهِ يَتَوَكَّلُ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾؛ يعني: وحده، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾؛

[الأنفال]؛ أي: حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين هو الله، فهو كافيكم كلكم. وليس المراد أن الله والمؤمنين حسبك، كما يظنه بعض الغالطين؛ إذ هو وحده كافٍ نبيه وهو حسبه، ليس معه من يكون هو وإياه حسباً للرسول. وهذا في اللغة كقول الشاعر:

فحسبك والضحاكَ سيف مهند

وتقول العرب: حسبك وزيداً درهم؛ أي: يكفيك وزيداً جميعاً درهم.

وقال في الخوف والخشية والتقوى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۝٥٢﴾ [النور]، فأثبت الطاعة لله وللرسول، وأثبت الخشية والتقوى لله وحده، كما قال نوح عليه السلام: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٢ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝٣﴾ [نوح]، فجعل العبادة والتقوى لله وحده، وجعل الطاعة للرسول، فإنه من يطع الرسول فقد أطاع الله.

يعني: الله حسبك، وهو حسب المؤمنين أيضاً، فالحسب هو الكافي.

ثم هكذا في جميع العبادات، فيجب أن تكون خالصة لله ـ جل وعلا ـ، ولا يجوز أن يكون شيء منها لغير الله، فإذا وقع الاشتراك فيها؛ فإن الله لا يقبلها، وتكون شركاً يستوجب الإنسان به عذاب الله ـ جل وعلا ـ.

وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤].

وقال تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران: ١٧٥].

وقال الخليل عليه السلام: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأنعام].

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الأنعام].

وفي «الصحيحين» عن ابن مسعود رضي الله عنهما؛ أنه قال: لما نزلت هذه الآية شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، وقالوا: أيّنا لم يظلم نفسه؟ فقال النبي ﷺ: **«إنما هو الشرك، ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣]»**[1].

وقول الصحابة رضي الله عنهم في حديث ابن مسعود: «**أيّنا لم يظلم نفسه؟**»؛ أي أنهم ظنوا أن مجرد الظلم ينفي الأمن والاهتداء، والأمن من العذاب يكون في الدنيا ويكون في الآخرة ويكون في القبر، فقالوا: كل إنسان لا بد أن يظلم نفسه، والظلم معناه: أن يكون مقصراً في حق الله، فيترك شيئاً من الأوامر أو يرتكب شيئاً من النواهي، والعبد لا ينفك عنه شيء من ذلك ولا بد.

فأخبرهم الرسول ﷺ أن الظلم المطلق هو الشرك، وهو الذي لا يكون معه أمن مطلقاً لا في الدنيا ولا في الآخرة، أما الظلم الذي هو

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤).

وقال تعالى: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾﴾ [البقرة: ٤١].

ومن هذا الباب: أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئاً**»(١).

وقال: «**لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد، ولكن قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد**»(٢)، ففي الطاعة قرن اسم الرسول باسمه بحرف «الواو»، وفي المشيئة أمر أن يجعل ذلك بحرف «ثم»، وذلك لأن طاعة الرسول طاعة لله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله، وطاعة الله طاعة للرسول. بخلاف المشيئة، فليست مشيئة أحد من العباد مشيئة لله، ولا مشيئة الله مستلزمة لمشيئة العباد، بل ما شاء الله كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لم يكن إن لم يشأ الله.

ظلم العبد لنفسه غير الشرك؛ فهذا تحت مشيئة الله ـ جل وعلا ـ وصاحبه في النهاية يدخل الجنة، بخلاف الشرك؛ فإنه لا أمن له ولا اهتداء لمن وقع فيه.

فالمقصود أن العبادة يجب أن تكون خالصة لله ـ جل وعلا ـ بأنواعها التي أمر الله ـ جل وعلا ـ بها، والعبادة طاعة الله في أمره واجتناب ما نهى عنه على وجه الذل والخضوع والرجاء والخوف، أو هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، فالظاهرة هي التي تفعل بالجوارح، والباطنة هي التي تكون في القلب من النيات والإرادات والخوف والخشية وما أشبه ذلك.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٠٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٣٣٩)، وابن ماجه (٢١١٨)، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

الأصل الثاني: حق الرسول ﷺ، فعلينا أن نؤمن به، ونطيعه ونتبعه، ونرضيه ونحبه، ونسلم لحكمه، وأمثال ذلك، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

يقول: «**الأصل الثاني**» الأصل الأول كما تقدم هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، **والأصل الثاني هو** متابعة الرسول ﷺ، وطاعته فيما جاء به وحبه.

وحب الرسول ﷺ واجب، وهو حب لله، وفي الله، تابع لمحبة الله - جل وعلا -، وليس حباً مع الله، فالحب مع الله شرك به، ولكن حب الرسول يتبع محبة الله، تحبه لأن الله يحبه، ولأن الله أمر بحبه، ولأنه رسول أرسله، وبسببه صار لك عند الله مقام يكرمك به، والسعادة لا تحصل إلا بسبب الرسول ﷺ فيما جاء به.

ومحبته ﷺ يجب أن تكون مقدمة على محبة الولد والوالد، وبل وعلى محبة النفس، كما قال ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»(١).

وقال عمر رضي الله عنه: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**لا، والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك**». فقال له عمر: فإنه الآن، والله لأنت أحب إلي من نفسي، فقال النبي ﷺ: «**الآن يا عمر**»(٢)؛ يعني: الآن وصلت إلى الواجب الذي يتعين.

ومحبته ﷺ دليلها طاعته واتباعه، أما أن يزعم أنه يحبه وهو يعصي

---

(١) أخرجه مسلم (٤٤)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٣٢).

. . . .

أمره؛ فهذا كذب، ولهذا قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾، وهذه الآية تسمى آية المحنة؛ وكان قوم يزعمون أنهم يحبون الله، فأمرهم الله أن يتبعوا محمداً ﷺ، وجعل اتباع محمد علماً لحبه[1].

وأما دعوى محبة الله وعبادة الله بلا متابعة للرسول فهي مردودة ولا تنفع، فلا بد من اجتماع الأصلين: عبادة الله ومتابعة الرسول ﷺ.

والرسول ﷺ عبد تعبَّده الله، وقام بعبودية ربه، وليس له من الملك شيء، وليس له مع الله أمر ولا نهي، بل هو عبد من عباد الله، وقد قام بعبادة الله حسب إمكانه، ولهذا أثنى الله ـ جل وعلا ـ عليه في أشرف المقامات التي يقومها بلفظ «العبد»، كمقام التحدي، فقال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وفي مقام الإسراء قال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وفي مقام التنزيل قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]، وفي مقام الدعوة إليه كما قال: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجن]، فهذه المقامات الأربعة هي أشرف المقامات التي يقومها لله ـ جل وعلا، وكلها ذكره بلفظ العبد؛ ليبين أنه عبد، وهو ﷺ يقول: **«لا تُطْروني كما أَطْرَتِ النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبده، فقولوا: عبد الله ورسوله»**[2].

وقال في حديث آخر: **«والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلني الله ﷻ»**[3].

---

(١) «تفسير الطبري» (٦/ ٣٢٣).
(٢) أخرجه البخاري (٣٤٤٥)، من حديث عمر ﷺ.
(٣) أخرجه أحمد (١٢٥٥١)، من حديث أنس ﷺ.

....

ولما قالوا له: أنت سيدنا، قال: «**قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يَسْتجرِينَّكم الشيطان**»[(١)]؛ يعني: لا يجريكم في الباطل، خاف أن يرفعوه إلى ما لله ـ جل وعلا ـ كما وقع من النصارى، فإنهم جعلوا ابن مريم بمنزلة الله، بل جعلوه هو الله، أو جعلوه ابن الله، أو جعلوه ثالث ثلاثة! تعالى الله وتقدس.

وقد وقع في هذا قوم من الناس حتى من العلماء، وزعموا أنهم إذا أعطوه ما لله فإنهم عظموه، وأن هذا شيء من حقه! تعالى الله وتقدس عن أن يكون لمخلوق شيء من حقه أو مما يجب له.

ومن ذلك قول القائل:

يا أكرم الخلق ما لي من ألوذ به … سواك عند حلول الحادث العمم

إن لم تكن في معادي آخذاً بيدي … فضلاً وإلا فقل: يا زلة القدم

فإن من جودك الدنيا وضرَتها … ومن علومك علمَ اللوح والقلم

ولن يضيق ـ رسولَ الله ـ جاهُك بي … إذا الكريم تحلى باسم منتقم

وهذا يستغيث بالرسول من الله، ويقول: إن من جودك الدنيا والآخرة! ويقول: من علومك علم اللوح والقلم! فماذا بقي لله ـ جل وعلا ـ؟ تعالى الله وتقدس.

ويقول في قصيدة أخرى يشكو إلى الرسول ﷺ ويقول: إن الأمراض تسلطت عليه والأعداء، ثم يقول:

هذه علتي وأنت طبيبي … ليس يخفى عليك في القلب داء

يعني: الرسول ﷺ يعلم ما في القلوب، وهذا غلو كغلو النصارى،

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٠٦).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤].

غير أنه لم يقل: إنه الله، أو إنه ثالث ثلاثة، وهذا يكفي الشيطان ويرضى به إذْ أعطاه ما لله ـ جل وعلا ـ وإن لم يسمه كما سمت النصارى وغيرها.

والمقصود أن محبة الرسول ﷺ يجب أن تكون تابعة لمحبة الله، أما محبة الله فهي محبة ذل وخضوع وعبادة. أما محبة الرسول فهي حب لله وفي الله، وهكذا محبة الطائعين وبغض العصاة يجب أن يكون لله، فتُبغض العاصي؛ لأنه عاصٍ لله، والكافر كذلك تتبرأ منه وتبغضه؛ لأن الله يبغضه ويكرهه، فيجب أن تكون متبعاً لربك ـ جل وعلا ـ فيمن يحب ويكره.

أما الدعوى؛ فإن الدعاوى تحتاج إلى تصديق، وتصديقها متابعة الرسول ﷺ، يقول الله ـ جل وعلا ـ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا﴾؛ يعني: حصلتموها واكتسبتموها ﴿وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾؛ يعني: تخشون أنها تكسل ولا تربح، ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾؛ يعني: أنها مريحة وأن فيها ما تريدون ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟﴾؛ يعني: انتظروا العذاب ﴿حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾﴾؛ يعني: أن من كان بهذه الصفة فهو فاسق خارج عن الطاعة.

فالمقصود أن محبة الرسول ﷺ يجب أن تكون على حسب ما أمر الله ـ جل وعلا ـ، ويحبه، لأنه رسوله، ولأن الله يحبه وأمر بحبه.

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وأمثال ذلك.

* * *



فصل

وإذا ثبت هذا، فمن المعلوم أنه يجب الإيمان بخلق الله وأمره، بقضائه وشرعه.

وأهل الضلال الخائضون في القدر انقسموا إلى ثلاث فرق: مجوسية، ومشركية، وإبليسية.

فالمجوسية: الذين كذبوا بقدر الله، وإن آمنوا بأمره ونهيه، فغلاتهم أنكروا العلم والكتاب، ومقتصدوهم أنكروا عموم مشيئة الله وخلقه وقدرته، وهؤلاء هم المعتزلة ومن وافقهم.

قوله: «**المجوسية**»؛ يعني: أنهم شابهوا المجوس، فقالوا: إن الإنسان يخلق أفعاله، وليس لله ـ جل وعلا ـ دخلٌ في خلق فعل الإنسان؛ فإنه إذا كفر فباختياره وقوته، وهو الذي خلق ذلك لنفسه وأوجده، وإذا آمن فكذلك، فهؤلاء عبدوا مع الله غيره، وجعلوا معه خالقَيْن، فأشركوا بالله ـ جل وعلا ـ، فالكل مكلف عندهم يتصرف حسب إرادته وقوته، ولا دخل لله في فعله، وقالوا هذا زاعمين أن هذا هو التخلص من الإشكال الذي أوردوه على أنفسهم.

فقالوا: لو قلنا: إن الله قدَّر على الإنسان الكفر والمعصية، ثم يعذبه عليها لكان هذا ظلماً، فلا بد أن نقول: إن الإنسان يستقل بأفعاله، وأن الله لا يخلقها حتى لا يكون ذلك ظلماً، وهكذا يضل الذي يترك ما جاء في كتاب الله وفي أحاديث رسوله ﷺ، فلا بد أن يضل ويبني ضلاله على ضلال آخر، وهكذا يتقلب في ضلال، فصاروا مشابهين للمجوس.

....

والجواب عن استشكالهم أن يقال: إن الله خلق الإنسان، وهذا لا ينازع فيه أحد، فإذا كان هو الخالق فهو الخالق لما فيه من الأيدي والأرجل والسمع والبصر والقدرة والإرادة.

ثم الله ـ جل وعلا ـ أمره بما يستطيع، فقال: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦]، وإذا كان عندك مالٌ تزكيه، وتصوم رمضان إذا كنت مستطيعاً، وتحج البيت إذا كنت مستطيعاً أيضاً، فهي أمور سهلة، فتركها عمداً واختياراً وبإرادته وفعله حقيقة، فيكون هذا مثل الأكل والشرب، والجلوس والقيام، والذهاب والمجيء، فهذا كله باختياره، ولا يجد أن الله هو الذي أرغمه على هذا؛ لأن الله خلق له هذه القُوى، فيكون الله ـ جل وعلا ـ خالقاً، ولكن هو الذي يفعل بالاختيار، فيكون هو الملوم، وهذا أمر لا بد منه حتى تستقيم الدنيا.

ومن ظن أن الإنسان هو الذي يخلق أفعاله ثم يتعمد القتل ويتعمد المعاصي وغيرها فلا بد أن يحاسب؛ لأن هذا فعله، ويدل على هذا أن فريقاً من هؤلاء ـ وهم الفرقة الثانية ـ أبوا هذا القول ونفروا منه، وقالوا: هذا لا يجوز بل هذا كفر، ونحن نقول: إن العبد لا إرادة له ولا خلق له، وإنما هو كالآلة، فالأفعال كلها لله، فإذا فعل شيئاً فإنما هو بمنزلة الشجرة التي تهب بها الريح ليس لها اختيار، أما إذا أضيف إليه شيء فهو على سبيل المجاز، كقولك: إنه كفر أو زنى أو سرق، فهذا كقول القائل: طلعت الشمس، وهبت الريح، وأمطرت السماء، وسقط الجدار، ومات فلان وما أشبه ذلك، وهو ما مات، ولا الجدار سقط وإنما أسقط وهكذا. وكلا القولين ضلال.

وإن كان كل واحد منهما معه شيء من الحق، ولكن تعمدوا على

. . . .

الضلال، وهؤلاء مجوسية شابهوا المجوس.

وأولئك الذين قالوا: إن كل شيء بخلق الله وتقديره؛ فهم في الواقع ضُلال، وضلالهم أوضح وأبين، وهم أشر من هؤلاء المجوس الذين شابهوا المجوس.

والمقصود أن الله ـ جل وعلا ـ هو الخالق لكل شيء ومن ذلك أفعال العباد، ولكن الله جعل لهم قدرة واختياراً، وأمرهم بما يستطيعون، وإذا فعلوا المعصية وعوقبوا عليها لا يكون ذلك ظلماً، بل هذا عدل من الله بما يستحقونه.

والفرقة الثانية: المشركية، الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي، قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فمن احتج على تعطيل الأمر والنهي بالقدر فهو من هؤلاء، وهذا قد كثر فيمن يدعي الحقيقة من المتصوفة.

وقوله: «**المشركية الذين أقروا بالقضاء والقدر، وأنكروا الأمر والنهي**»؛ يعني: يقولون: كل شيء واقع بإذن الله، وهم الذين قابلوا الفرقة الأولى، فقالوا: إن الإنسان لا اختيار له ولا قدرة له، وهذه الفرقة أشر من الفرقة الأولى، ولا يمكن أن يستقيم هذا المذهب لا دنيا ولا دين؛ لأنه بإمكان الإنسان أن يُحرق ويقتل ويفعل ما يريد، ويقول: هذا ليس فعلي، فأنا مجبر وليس لي اختيار، ولهذا يقول العلماء: ينبغي أن يعامل هؤلاء بمقتضى مذهبهم حتى يرجعوا، فيقال: إذا قابلت أحدهم فصُكّه في وجهه، وقل: هذا ليس فعلي، أنا مجبر، فهل يرضى؟ لا يمكن أبداً، ولا يمكن يستقيم على هذا المذهب شيء لا في الدنيا ولا في الآخرة، فهو مذهب خبيث.

والفرقة الثالثة: الإبليسية، وهم الذين أقروا بالأمرين، لكن جعلوا هذا تناقضاً من الرب ﷻ، وطعنوا في حكمته وعدله، كما يذكر ذلك عن إبليس مقدَّمهم، كما نقله أهل المقالات، ونقل عن أهل الكتاب.

وقوله: «**أقروا بالأمرين**»؛ يعني: بالأمر وبالقدر، ومعلوم أن الأمر لا يخالف القدر، فالله قدر الأشياء وأمر بما يستطاع، وقد كتب كل شيء قبل وجوده لعلمه الأزلي ـ جل وعلا ـ، وشاء الذي يقع، وشاء الذي لا يقع، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولكن هؤلاء جعلوا هذا متناقضاً، فطعنوا في حكمة الله تعالى، وقالوا: إن التقدير يناقض الأمر، كما يقول إبليس لعنه الله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾؛ يعني: لما أمره الله بالسجود، وعلل ذلك بأن أصله النار، والنار ـ كما يقول ـ أفضل من الطين ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢]، والمفترض أن يكون الفضل لي، فهذا اعتراض على الله واستدراك عليه ـ جل وعلا ـ.

وكثير من هؤلاء يعترضون على الله فيقولون: ما الفائدة في كوننا إذا قمنا إلى الصلاة نغسل وجوهنا وأيدينا وأرجلنا؟ وأي فائدة في هذا؟ وكذلك ما الفائدة في كوننا نتعب أنفسنا ونبذل أموالنا ونذهب لنطوف بالبيت؟ ونذهب أيضاً نتزاحم على الجمار، فهم يستدركون على الله، وهؤلاء هم أشباه الشيطان، فيعترضون على حكم الله وعلى شرعه، فأضلهم الله.

والله ـ جل وعلا ـ ابتلى عباده بشيء لا تدركه العقول حتى يظهر المنقاد الذي يستسلم ويذعن لربه ويقول: آمنت بالله وأطعت أمره، سواء عقلته أم لم أعقله، كما يقول الشافعي: «آمنت بالله، وبما قال الله، على مراد الله، وآمنت برسول الله وبما قال رسول الله على مراد رسول الله»، يعني: ولو لم أفهمه، ولو لم أعلم الحكمة في ذلك، فالعبد من شأنه أن

. . . .

ينقاد لسيده بدون اعتراض وبدون توقف، فهذا من الحكمة.

ولهذا فهم الصحابة من الحج أن هناك أموراً لا يدركها العقل، فصاروا يقولون في تلبيتهم: لبيك تعبداً ورِقّاً؛ يعني: نطيعك تعبداً، ولا يلزم منا أن نعرف الحكمة، بل نخضع ونذل وننقاد لأمرك طائعين راجين ثوابك، وهكذا ينبغي للعبد أن يفعل ذلك.

والمقصود أن الإنسان يجب أن يكون عبداً لله ـ جل وعلا ـ ولا يعترض عليه، وكل ما يفعله الله ويأمر به إنما هو لحكمة، ولكن قد ندرك شيئاً منها وقد لا ندرك، فهو من الابتلاء الذي يبتلي به ـ جل وعلا ـ عبادَه؛ حتى يتبين المنقاد الذي يستسلم لربه من الذي يُحَكِّم عقله ويعترض على رب العالمين، فيستحق عذاب الله كما فعل الشيطان، نسأل الله العافية.

والمقصود أن هذا مما يقوله أهل الضلال، وأما أهل الهدى والفلاح، فيؤمنون بهذا وهذا، فيؤمنون بأن الله خالق كل شيء، وربه ومليكه، ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير، أحاط بكل شيء علماً، وكل شيء أحصاه في كتاب مبين.

ويتضمن هذا الأصل من إثبات علم الله وقدرته ومشيئته، ووحدانيته وربوبيته، وأنه خالق كل شيء وربه ومليكه ما هو من أصول الإيمان.

ومع هذا لا ينكرون ما خلقه الله من الأسباب التي يخلق بها المسببات، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، فأخبر أنه يفعل بالأسباب.

قوله: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾، سبل السلام؛ يعني: الطاعات، والسبل جمع سبيل، والغالب في كتاب الله أنه إذا جاء طريق الحق فإنه يكون بلفظ المفرد وليس متعدداً، وإنما المتعدد هو طرق الضلال، والضلال طرقه كثيرة ومتعددة.

والمقصود بهذه الآية: ذكر أوجه الطاعات، فإنها متعددة؛ كالصوم والصلاة والصدقة والحج والجهاد وطلب العلم والذكر وغير ذلك، فهذه سبل، وكلها سبل خير تؤدي إلى شيء واحد، وهو طاعة الله ـ جل وعلا ـ حسب أمره.

ومن قال: يفعل عندها لا بها، فقد خالف ما جاء به القرآن، وأنكر ما خلقه الله من القُوى والطبائع، وهو شبيه بإنكار ما خلقه الله من القوى التي في الحيوان، التي يفعل الحيوان بها مثل قدرة العبد.

كما أن من جعلها هي المبدعة لذلك فقد أشرك بالله، وأضاف فعله إلى غيره، وذلك أنه ما من سبب من الأسباب إلا وهو مفتقر إلى سبب آخر في حصول مسبَّبه، ولا بد له من مانع يمنع مقتضاه، إذا لم يدفعه الله عنه، فليس في الوجود شيء واحد يستقل بفعل شيء إلا الله وحده، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الذاريات] أي: فتعلمون أن خالق الأزواج واحد.

وقولهم: «**يفعل عندها لا بها...**» وهذا يعني إنكار الحكمة، وإنكار كون الأسباب مؤثرة في المسببات، وهذا ضلال بيّن وهو مذهب الأشاعرة، ومذهب كثير من المتكلمين، وهو خلاف ما أخبر الله ـ جل وعلا ـ به، فكل شيء جعل له سبباً كما أخبر، فإنه خلق السبب وخلق المسبب.

فالمقصود أن الإنسان يعلم ويعرف تماماً أن لكل شيء سبباً، ولا يمكن أن يترك السبب بحجة أن الله هو المسبب لكل شيء، فهل يمكن أن يجلس في بيته ويقول: أنا ما أطلب العلم، فإن كان مقدراً لي العلم فسيأتيني!! هذا لا يمكن، والذي يجلس في بيته ويقول: أنا لا أطلب الرزق إن كان الرزق مقدراً لي فسيأتيني!! فترك السبب قدح في العقل وفي الشرع.

والاعتماد على السبب من دون الله شرك بالله ـ جل وعلا ـ، فيجب أن يفعل السبب ويعتمد على ربه، ويفعله على أنه سبب وليس هو المؤثر، وإنما المؤثر هو الله تعالى.

ولهذا من قال: إن الله لا يصدر عنه إلا واحد ـ لأن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ـ كان جاهلاً، فإنه ليس في الوجود واحد صدر عنه وحده شيء، لا واحد ولا اثنان، إلا الله ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ وَمِنْ أَنفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ۝٣٦﴾ [يس: ٢٦]. فالنار التي خلق الله فيها حرارة لا يحصل الإحراق إلا بها وبمحل يقبل الاحتراق، فإذا وقعت على السمندل والياقوت ونحوهما لم تُحرقهما، وقد يطلى الجسم بما يمنع إحراقه، والشمس التي يكون عنها الشعاع لا بد من جسم يقبل انعكاس الشعاع عليه، فإذا حصل حاجز من سحاب أو سقف لم يحصل الشعاع تحته، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع.

والأسباب هي التي تؤثر بالشيء لا كما يقول الضلال، فيقولون: إن الأمور حقائقها تخلق عند مقارنة السبب لهذا، فإذا ضربت الزجاجة بالحجر فالحجر لا يكسر الزجاجة، وإنما الله يخلق الكسر عند ملامسة الحجر للزجاجة، وكذلك النار إذا أوقدت النار في الحطب، فيقولون: إن الله يخلق الإحراق، فيزعمون أن فعل الإنسان ليس له تأثير، ولكن الله يخلقه، وهذا إنكار لشيء محسوس وهو ضلال.

على كل حال؛ نقول: إن الله خلق السبب وخلق المسبب، فالله هو الخالق وحده، ويجب أن يفعل الإنسان السبب على أنه سبب، ويعتمد على ربه ـ جل وعلا ـ فإن السبب له سبب آخر، وله موانع قد تكون مؤثرة، وقد تكون غير مؤثرة.

ومقصود المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الرد على الذين ينكرون تأثير الأسباب في المسببات، فالشرع جاء بالسبب ولا بد منه.

والأسباب تنقسم إلى قسمين:

. . . .

الأول: السبب الشرعي، وهو كل ما أباحه الله أو أمر به.

الثاني: السبب المحرم، وهو يكون فيما حرمه الله كالمسكرات، وكالسبب الذي يكون فيه تعدٍّ على محارم الله، فهذه أسباب محرمة، ولا تفعل إلا بسبب.

ومن الأسباب التي حرمت في أمور مباحة: العلاج بمحرم، ولهذا يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم[١].

فالمقصود أن تعطيل الأسباب مخالف لشرع الله ومخالف للعقل الذي جعله الله للإنسان، ثم الاعتماد عليها لا يجوز، ولا بد أن يكون الاعتماد على الله وحده.

ولهذا نُهي الإنسان أن يقول: لولا الله وفلان، أو لولا كذا لصار كذا، وإن كانت هذه أسباباً، إلا أن الذي سببها هو الله ـ جل وعلا ـ، فيجب أن تضاف الأمور إليه.

ويعلم أنه مأمور بالسبب، مثل الصلاة والإيمان بالله، فهما سبب لدخول الجنة، وعدم طاعة الله واقتراف المعاصي سبب دخول النار، ولا يمكن أن يوجد شيء إلا بسبب، فالزواج سبب لوجود الولد، وهذا أمر ظاهر.

أما الذين ينكرون الأسباب؛ فإما أن عقولهم مختلة أو أنهم انحرفوا انحرافاً عقلياً، ورأوا أن السبب لا يستقل عن المسبب، وهذا صحيح، فليس هناك سبب يستقل بالسبب، فقد تكون هناك موانع، فإن لم يرد الله ـ جل وعلا ـ وقوع الشيء لا يقع، وإن فعل السبب فقد يأتي

(١) أخرجه البخاري تعليقاً، كتاب الأشربة، باب شراب الحلواء والعسل.

. . . .

سبب آخر يمنعه، وهذا أمر ليس بخافٍ على من نظر في الأمور؛ إلا أنه يجب أن يُفرق بين ما يجوز وما لا يجوز، وما يجب وما يحرم في هذه الأمور، وهذا يكون باتباع الشرع، واتباع ما قاله الرسول ﷺ.

والمقصود هنا أنه لا بد من الإيمان بالقدر، فإن الإيمان بالقدر من تمام التوحيد، كما قال ابن عباس: هو نظام التوحيد، فمن وحَّد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحَّد الله وكذب بالقدر نقض تكذيبُه توحيده.

ولا بد من الإيمان بالشرع، وهو الإيمان بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، كما بعث الله بذلك رسله، وأنزل كتبه.

والإنسان مضطر إلى شرع في حياته الدنيا، فإنه لا بد له من حركة يجلب بها منفعته، وحركة يدفع بها مضرته، والشرع هو الذي يميز بين الأفعال التي تنفعه، والأفعال التي تضره، وهو عدل الله في خلقه، ونوره بين عباده، فلا يمكن الآدميين أن يعيشوا بلا شرع يميزون به بين ما يفعلونه ويتركونه.

وليس المراد بالشرع مجردَ العدل بين الناس في معاملاتهم، بل الإنسان المنفرد لا بد له من فعل وترك، فإن الإنسان همّام حارث، كما قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء حارث وهمام**»[1] وهو معنى قولهم: متحرك بالإرادة، فإذا كان له إرادة هو متحرك بها، فلا بد أن يعرف ما يريده، هل هو نافع له أو ضار؟ وهل يصلحه أو يفسده؟

وهذا قد يعرف بعضَه الناس بفطرتهم، كما يعرفون انتفاعهم بالأكل والشرب، وكما يعرفون ما يعرفون من العلوم الضرورية

....

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ص١٢٠.

بفطرتهم، وبعضه يعرفونه بالاستدلال الذي يهتدون به بعقولهم، وبعضه لا يعرفونه إلا بتعريف الرسل وبيانهم لهم، وهدايتهم لهم.

وفي هذا المقام تكلم الناس في أن الأفعال هل يعرف حسنها وقبيحها بالعقل، أم ليس لها حسن وقبح يعرف بالعقل؟ كما قد بسط في غير هذا الموضع، وبيَّنا ما وقع في هذا الموضع من الاشتباه. فإنهم اتفقوا على أن كون الفعل يلائم الفاعل أو ينافره يعلم بالعقل، وهو أن يكون الفعل سبباً لما يحبه الفاعل ويلتذ به، وسبباً لما يبغضه ويؤذيه.

وهذا القدر يعلم بالعقل تارة، وبالشرع أخرى، وبهما جميعاً أخرى، لكن معرفة ذلك على وجه التفصيل، ومعرفة الغاية التي تكون عاقبة الأفعال من السعادة والشقاوة في الدار الآخرة لا تعلم إلا بالشرع، فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر، وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك.

وقوله: «لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك» العقول قاصرة ولا تعرف إلا الشيء الذي تشاهده أو الذي له مثال تقيس عليه، وأمور الآخرة ليس لها مثال عندنا، وإن كان هناك أسماء مما عندنا كالجنة والنار، فهذا في الجملة معروف، ولكن لا تعرف تفاصيله. وكذا ما يكون في القبر والمحشر وغير ذلك، فالأمور الغيبية لا بد فيها من الخبر الذي يأتي عن الله ﷻ عن طريق الرسل.

والعقول لا تستقل بهذا، وإن كان **المؤلف يقول: «قد يعلمون بعقولهم جمل ذلك»**؛ يعني: في الجملة قد يعرفون ذلك، وليس كل

وهذا التفصيل الذي يحصل به الإيمان، وجاء به الكتاب؛ هو ما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾ [الشورى: ٥٢].

العقول، فبعضهم يقولون: إن غاية هذه الدنيا ليس بعدها حياة أخرى، فنقول: هذا لا تقره عقول أكثر الناس، ولكن بعضهم يستسيغه لأن عقله قاصر، والذين يقولون: لا يمكن أن تكون هذه الدنيا بدون حياة أخرى يكون فيها عقاب وثواب؛ لأننا نشاهد الظلم، فالظالم يقتل ويعمل ثم يموت كما يموت الناس!! والله حكم عدل، ولو لم يكن هناك حياة أخرى لما ترك، ولا بد أن يؤخذ بظلمه، ولكنه يؤخره لأن هذه الدنيا ليست محلاً لجزاء المجرم؛ لأنها تنتهي بالموت، فلا بد أن يكون هناك دار أخرى يُجزى بها المحسن ويعاقب بها المجرم، وهذا في الجملة فقط، أما التفاصيل فلا يمكن معرفتها إلا عن طريق الرسل.

قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ﴾ الوحي هو الذي فيه الحياة، ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ﴾؛ يعني: تحيا به الأرواح والقلوب، والقلوب لا تحيا إلا بالإيمان بالله وبعبادته.

وقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ يعني: الذي أنزل إليك؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ، وجاءه جبريل بالعلم الذي ملأ الدنيا؛ وهذا السبب من الله ـ جل وعلا ـ، ولهذا قال الله له: ﴿وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ﴾ [سبأ: ٥٠]، فهدى الرسول بالوحي الذي أوحاه الله ـ جل وعلا ـ.

وقوله: ﴿وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾؛ يعني: الإيمان بالله الواجب الذي يجب على حسب أمره تعالى وتقدس، ﴿وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾؛ يعني: هذا الكتاب والوحي الذي أوحي إليك.

وقوله: ﴿نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾، وهذا يدل على أن الاقتداء

. . . .

بالنور ليس لكل أحد، وإنما هو لمن يشاء ـ جل وعلا ـ وتسبق له السعادة من الله ويتفضل عليه، وإن كان ظاهراً بيناً كل البيان، ولكن الإنسان لا يستطيع أن يملك لنفسه الهدى، وإنما الهدى بيد الله وحده.

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ۝٥٠﴾ [سبأ]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ [الأنبياء: ٤٥].

ولكن توهمت طائفة أن للحسن والقبح معنىً غير هذا، وأنه يعلم بالعقل، وقابلتهم طائفة أخرى ظنت أن ما جاء به الشرع من الحسن والقبح يخرج عن هذا، فكلا الطائفتين اللتين أثبتتا الحسن والقبح العقليين أو الشرعيين، وأخرجتاه عن هذا القسم، غلطت.

ثم إن كلتا الطائفتين لما كانتا تنكر أن يوصف الله بالمحبة والرضا، والسخط والفرح، ونحو ذلك مما جاءت به النصوص الإلٰهية ودلَّت عليه الشواهد العقلية، تنازعوا ـ بعد اتفاقهم على أن الله لا يفعل ما هو منه قبيح ـ، هل ذلك ممتنع لذاته وأنه لا تتصور قدرته على ما هو قبيح؟ أو أنه ﷻ منزه عن ذلك لا يفعله لمجرد القبح العقلي الذي أثبتوه؟ على قولين.

والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين، أولئك لم يفرقوا في خلقه وأمره بين الهدى والضلال، والطاعة والمعصية، والأبرار والفجار، وأهل الجنة وأهل النار، والرحمة والعذاب، فلا جعلوه محموداً على ما فعله من العدل أو ما تركه من الظلم، ولا ما فعله من الإحسان والنعمة، أو تركه من العذاب والنقمة.

وقوله: «والقولان في الانحراف من جنس القولين المتقدمين...»؛ يعني: أن هؤلاء الذين يجعلون عقولهم هي الحكم في الأفعال وفي الأوامر ضالون في هذا وخارجون عن العبودية، فعبودية الله ـ جل وعلا ـ تقتضي أن يكون الإنسان خاضعاً لربه متبعاً لأمره، سواء عرف الحكمة أو لم يعرفها.

والآخرون نزهوه بناء على القبح العقلي الذي أثبتوه، ولا حقيقة له، وسووه بخلقه فيما يحسن ويقبح، وشبهوه بعباده فيما يأمر به وينهى عنه.

فمن نظر إلى القدر فقط، وعظّم الفناء في توحيد الربوبية، ووقف عند الحقيقة الكونية، لم يميز بين العلم والجهل، والصدق والكذب، والبِر والفجور، والعدل والظلم، والطاعة والمعصية، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وأولياء الله وأعدائه، وأهل الجنة وأهل النار.

والله ـ جل وعلا ـ لا يأمر إلا بالحسن الجميل، ولا يأمر بالسيئ والقبيح، تعالى الله وتقدس، كما أنه لا يفعله، ولهذا كان الرسول ﷺ في تهجده ينزه ربه ويثني عليه بقوله: **«والشر ليس إليك»**[1].

وكذلك علَّمنا ربنا ـ جل وعلا ـ في خطابه أنه منزه عن القبائح والشرور في الفعل وفي غيره، فإذا جاء شر؛ فإنه يضاف إلى المخلوق كما قال: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق]، فالشر في المخلوق وليس في الله ولا في فعله، فالله لا يفعل إلا ما هو خير وحسن.

ولا يجوز أن يضاف إلى الله خلق الشر، وإنما يقال: الله خالق كل شيء، ويدخل الشر فيه؛ لأنه الشر أصله فقد الخير، والخير يكون من الله، والشر لا يكون إلا من المخلوق؛ لأن المخلوق إذا فقد نعمة الله وفضله وإحسانه إليه؛ لا بد له من الشر، ففعله كله يكون شراً كما هو الواقع من الناس الذين لا يتبعون شرع الله، وهؤلاء لا بد أن يقع منهم الظلم والفحش والإفساد في الأرض، وأما الذي يتبع أمر الله ـ جل وعلا ـ فإنه يبتعد عن هذه الأمور، وأفعاله وأعماله التي يجريها

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١)، من حديث علي رضي الله عنه.

....

إنما هي على وفق أمر الله، وكلها خير ونفع وهدى للناس.

وإذا كان الشر في المخلوق؛ فإنه لا يضاف إلى الله، وهو في كتاب الله على ثلاثة أضرب:

الأول: أن يدخل في العموم كقوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الرعد: ١٦].

الثاني: أن يحذف فاعله، كما قال مؤمنو الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجن: ١٠]، حذف الفاعل في الشر، وأضيف الرشد إلى الله ﴿أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗا ۝١٠﴾.

ومن ذلك قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِ ۝٨٠﴾ [الشعراء]، فأضاف المرض إلى نفسه، والشفاء إلى ربه ـ جل وعلا ـ.

الثالث: أن يكون الشر مضافاً إلى المخلوق، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ فالمخلوق هو الذي يكون فيه الشر، وكذلك القبح لا يكون إلا في المخلوق، أما أفعال الله فهي حسنة.

ولا يعترض على هذا بأن الله ـ جل وعلا ـ يخلق الحيات والعقارب والأشياء المؤذية؛ فنقول: هذه مؤذية إلا أن فعله لذلك حسن جميل؛ لأنه يدل على أن هذه نماذج من العذاب الذي يكون في الآخرة، أو يكون عذاباً لمن عصاه، أو لحكمة يريدها الله لا يطلع عليها العباد.

فلا بد من الإيمان بأمر الله وبقضائه وبقدره، ثم لا بد من الخضوع والذل له، وأن يستشعر أنه عبد تجري عليه أوامر ربه وأقداره، سواء اختار أم لا، فإذا خضع لله وذل، أعدّ الله له عنده جزاءً حسناً وجميلاً، وإن اعترض على ربه فلن يُعجِز الله ـ جل وعلا ـ، وسوف يَهْلِكُ ولا يبالي الله بهلاكه في أي واد كان، فهو فقير إلى ربه لا غنى له عنه، فإن اعتز بنفسه وقال: أنا فلان بن فلان؛ وَكَلَهُ الله إلى قوته، فتولته الشياطين، ومن وُكِلَ إلى غير الله ضَلَّ ولا بد.

وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ودينه وشرائعه، فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس، فإن أحدهم لا بد أن يلتذ بشيء ويتألم بشيء، فيميز بين ما يؤكل ويشرب، وما لا يؤكل ولا يشرب، وبين ما يؤذيه من الحر والبرد، وما ليس كذلك، وهذا التمييز بين ما ينفعه ويضره هو الحقيقة الشرعية الدينية.

ومن ظن أن البشر ينتهي إلى حد يستوى عنده الأمران دائماً، فقد افترى وخالف ضرورة الحس، ولكن قد يعرض للإنسان بعض الأوقات عارض؛ كالسكر والإغماء ونحو ذلك مما يشغله عن الإحساس ببعض الأمور، فأما أن يسقط إحساسه بالكلية مع وجود الحياة فيه فهذا ممتنع، فإن النائم لم يفقد إحساس نفسه، بل يرى في منامه ما يسوءه تارة، وما يسرّه أخرى.

قوله: «وهؤلاء مع أنهم مخالفون بالضرورة لكتب الله ودينه وشرائعه؛ فهم مخالفون أيضاً لضرورة الحس والذوق، وضرورة العقل والقياس»؛ يعني: أن الله ـ جل وعلا ـ جعل للإنسان عقلاً وفكراً حتى يكون محلاً للأمر والنهي، وإذا ذهب العقل سقط التكليف عن العبد، فلا بد أن يميز بين الضار والنافع، وبين الخير والشر، وبين الحسن والقبيح، والله خلق الكل، ولكن ما وَكَلَنا إلى عقولنا، بل رحمة منه ـ جل وعلا ـ أرسل إلينا الرسل لتبين لنا الحسن من القبيح، وتبين لنا الذي ينفعنا من الذي يضرنا، ومعنى ذلك أن هذا لا يدرك إلا بالوحي.

والإنسان إذا وُكِل إلى نفسه وعقله ضاع وضلَّ، فمن رحمة الله ـ جل وعلا ـ أنه جعل العقل، وجعل التمييز بين ما هو قبيح وما هو

. . . .

حسن، وبين ما هو ضار وما هو نافع، ثم لم يكفِ هذا، بل أنزل الكتاب وأرسل الرسول.

وقد قال رجل لسلمان رضي الله عنه يَعيبُ على المسلمين: علّمكم نبيكم كل شيء حتى الخِراءة[١]، فقال سلمان: أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقلَّ من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو عظم[٢].

وعلمنا ﷺ أيضاً أدب دخول المنزل والخروج منه، واللباس، والنوم، والأكل، والشرب وغير ذلك، وكله إذا امتثل من أجل طاعة الرسول ﷺ والانتفاع بذلك صار الإنسان مأجوراً، ولم يتركنا كالبهائم.

ولهذا تجد الفرق بين المسلم والكافر، فالكافر تجده يأكل بكلتا يديه، وهذا قبح، والاقتداء بمثل هؤلاء يُعد تركاً لما جاء به المصطفى ﷺ وبما أمر به، ففرق بين هذا وهذا عند ذوي العقل، ولهذا جعلت الشمال لما يستقذر، واليمين لما يستحسن، والرسول ﷺ قد بيَّن هذا، واتباعه دين يدان به، ولكن لا بد في هذه الأشياء من النية؛ لأن يتبع الرسول ﷺ، ويريد بذلك الطاعة والانتفاع، حتى يؤجر على هذا وإن لم يكن واجباً.

---

(١) **الخراءة**: آداب قضاء الحاجة ونحوها.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢)، من حديث سلمان رضي الله عنه.

فالأحوال التي يعبر عنها بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك، إنما تتضمن عدم الإحساس ببعض الأشياء دون بعض، فهي مع نقص صاحبها لضعف تمييزه لا تنتهي إلى حد يسقط فيه التمييز مطلقاً.

ومن نفى التمييز في هذا المقام مطلقاً، وعظّم هذا المقام، فقد غلط في الحقيقة الكونية والدينية قدراً وشرعاً، وغلط في خلق الله وفي أمره، حيث ظن وجود هذا، ولا وجود له، وحيث ظن أنه ممدوح، ولا مدح في عدم التمييز العقل والمعرفة.

قوله: «بالاصطلام والفناء والسكر ونحو ذلك» هذه اصطلاحات الصوفية التي يصطلحون عليها.

والفناء يقسمونه أقسامه، وكلها تعود إلى النظر في توحيد الربوبية، ومعلوم أن هذا لا يكفي في كون الإنسان مسلماً، فضلاً عن أن يكون هو من الخاصة أو كما يقولون: خاصة الخاصة.

وهذه الاصطلاحات التي ابتدعوها ليس عليها أثارة من دليل، لا من كتاب الله، ولا من سُنَّة رسوله ﷺ.

وإذا سمعت بعض الشيوخ يقول: أريد ألا أريد، أو إن العارف لا حظ له، أو إنه يصير كالميت بين يدي الغاسل ونحو ذلك، فهذا إنما يمدح منه سقوط إرادته التي يؤمر بها، وعدم حظه الذي لم يؤمر بطلبه، وأنه كالميت في طلب ما لم يؤمر بطلبه، وترك دفع ما لم يؤمر بدفعه.

ومن أراد بذلك أنه تبطل إرادته بالكلية، وأنه لا يحس باللذة والألم، والنافع والضار، فهذا مخالف لضرورة الحس والعقل، ومن مدح هذا فهو مخالف لضرورة الدين والعقل.

والفناء يراد به ثلاثة أمور:

أحدها: وهو الفناء الديني الشرعي الذي جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وهو أن يفنى عما لم يأمر الله به بفعل، ما أمر الله به، فيفنى عن عبادة غيره بعبادته، وعن طاعة غيره بطاعته وطاعة رسوله، وعن التوكل على غيره بالتوكل عليه، وعن محبة ما سواه بمحبته ومحبة رسوله، وعن خوف غيره بخوفه، بحيث لا يتبع العبد هواه بغير هدى من الله، وبحيث يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَـٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَـٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤]، فهذا كله هو مما أمر الله به ورسوله.

قوله: «**فيفنى عن عبادة غيره بعبادته**»، وهذا لا يسمى فناء، وإنما يسمى طاعة لله ـ جل وعلا ـ، ومقصودهم بالفناء؛ أي: أن يكون مطيعاً غاية الطاعة، فيكون عبداً حقاً، ويقدم أمر الله على أمر هواه وأمر نفسه؛ أي: أن يفنى عن مراداته لمراد الله الشرعي.

....

ولكن هذا الاصطلاح الذي اصطلحوه بعيد الفهم؛ لأنه ليس من اللغة، وليس من الاصطلاح الذي تعارف عليه الناس، فلا ينبغي أن نأخذ اصطلاحاً محدثاً لقوم معينين، ثم يعمم على دين الله - جل وعلا - وعلى المسلمين، وإنما تكون العبادة أوضح وأجلى وأتم.

واصطلاح الصوفية يجب أن يكون محصوراً عليهم، ولا يعمم وينزل على آيات الله وأحاديث رسوله ﷺ، وما جاء به واجباً على كل أحد واضح ولا إشكال فيه، ولا يسمى فناء، وإنما يسمى طاعة لله ولرسوله ﷺ.

ومعلوم أن هذا يكون كمالاً، وبنو آدم لا ينفكون عن المعصية وعن المخالفات، ولهذا أكثر الله - جل وعلا - من ذكر أسمائه التي فيها العفو والتوبة وعدم المؤاخذة؛ لأنهم لا بد لهم من مخالفات، وهذه حكمة الله - جل وعلا -.

فالمقصود أن الكمال في المخلوق هو أن يتبع ما أمره الله - جل وعلا - وما أمره به رسوله، مطيعاً خاضعاً ذالاً محباً لله ولأمره، كارهاً لما نهاه الله عنه، سواء كان من الأمور العامة أو الأمور التي تخص كل إنسان.

وأما الفناء الثاني، وهو الذي يذكره بعض الصوفية، وهو أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى، فيفنى بمعبوده عن عبادته، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن معرفته، بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله تعالى، فهذا حال ناقص، قد يعرض لبعض السالكين، وليس هو من لوازم طريق الله، ولهذا لم يعرض مثل هذا للنبي ﷺ والسابقين الأولين.

ومن جعل هذا نهاية السالكين، فهو ضال ضلالاً مبيناً، وكذلك من جعله من لوازم طريق الله فهو مخطئ، بل هو من عوارض طريق الله التي تعرض لبعض الناس دون بعض، ليس هو من اللوازم التي تحصل لكل سالك.

وأما الثالث: فهو الفناء عن وجود السوى، بحيث يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، وأن الوجود واحد بالعين، فهذا قول أهل الإلحاد والاتحاد، الذين هم من أضل العباد.

ثم ذكر المؤلف **القسم الثاني** من الفناء وهو: «**أن يفنى عن شهود ما سوى الله تعالى.. بحيث قد يغيب عن شعوره بنفسه وبما سوى الله تعالى**»، والعاقل يجب أن يكون مقدماً لعقله في جميع الأمور، ولكن ليس في أمر الله ونهيه، والذي يفنى عن عقله وشعوره ونظره قد يسقط عنه التكليف؛ لعدم التمييز، والأوامر إنما تكون لمن عنده تمييز ومعرفة للحق من الباطل.

أما إذا أفنى نفسه في هذا؛ فمعناه أنه غاب عقله، وهذا لا ينفع حتى وإن كان الإنسان يرى أنه وصل إلى الغاية كما يزعمون.

والقسم الثالث في الفناء هو أن «**يرى أن وجود المخلوق هو عين وجود الخالق**»، هذه وحدة الوجود؛ يعني: أن وجود العبد هو وجود الرب، فيتحد الرب بالعبد، وهذا دين النصارى الذين يقولون: إن اللاهوت حل بالناسوت.

وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس، فإن الواحد من هؤلاء لا يمكنه أن يطرد قوله، فإنه إذا كان مشاهداً للقدر من غير تمييز بين المأمور والمحظور، فعومل بموجب ذلك، مثل أن يضرب ويجاع، حتى يبتلى بعظيم الأوصاب والأوجاع، فإن لام من فعل ذلك به وعابه فقد نقض قوله، وخرج عن أصل مذهبه، وقيل له: هذا الذي فعله مقضي مقدور، فخلق الله وقدره ومشيئته متناول لك وله، وهو يعمّكما، فإن كان القدر حجة لك فهو حجة لهذا، وإلا فليس بحجة لا لك ولا له، فقد تبين بضرورة العقل فساد قول من ينظر إلى القدر، ويعرض عن الأمر والنهي.

قوله: «وأما مخالفتهم لضرورة العقل والقياس.. إلخ» هذا مذهب الجبرية الذين يقولون: إن العبد كالآلة التي تدار، وليس له اختيار، وهو كالريشة التي تهب بها الريح.

ومن المعلوم أن الإنسان يؤاخذ بأقواله وأفعاله في أحكام الدنيا وفي أوامر الله ـ جل وعلا ـ، ولكن الإعراض عن كتاب الله وعما جاء به المصطفى ﷺ لا بد أن يؤول بصاحبه إلى الباطل، وهذا باطل بعيد عن الحق كل البعد، ورأوا النظر إلى القدر فقط، وأن كل حركة تقع منهم إنما هي موافقة لأمر الله وقدره، وقالوا: إذا ما أطعنا أمره الشرعي فنحن في طاعة أمره القدري، وهذا غاية الضلال! نسأل الله العافية.

والحق أنه لا بد من الجمع بين القدر والشرع، وأن الله أمر بهذا قدراً ولا بد من وقوعه، وأمر به شرعاً على حسب ما يستطيعه المأمور.

والقدر عبارة عن علم الله ـ جل وعلا ـ وكتابته لعلمه في المخلوق، وأنه لا بد أن يقع، وأمر بالمستطاع بل بأقل مما يقدر عليه

....

العبد، فلا مخالفة بين القدر والشرع، بل يتفق هذا مع هذا، غير أن استيعاب الشرع مع القدر صعب على هؤلاء، فرأوا أنهم يتقلبون في الطاعات، وضلوا ضلالاً بعيداً.

والمؤمن مأمور بأن يفعل المأمور، ويترك المحظور، ويصبر على المقدور، كما قال تعالى: ﴿وَإِن تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]. وقال في قصة يوسف: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يوسف: ٩٠]، فالتقوى فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴿٥٥﴾﴾ [غافر]. فأمره مع الاستغفار بالصبر، فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار أولهم وآخرهم. قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**يأيها الناس، توبوا إلى ربكم، فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة**»[١]، وقال:

قوله: «فإن العباد لا بد لهم من الاستغفار» الاستغفار هو الرجوع إلى الله ـ جل وعلا ـ، وترك ما وقع له من خلاف، وليس مجرد النطق باللسان مع أنه ينفع، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنفال: ٣٣]، ولكن الاستغفار النافع الكامل هو الإقلاع عن المخالفة والرجوع إلى الطاعة مع الاعتراف بالذنب وطلب العفو من الله، هذا هو حقيقة الاستغفار، وهذا أمر ضروري للعبد ولا بد له منه، وإذا اعترف الإنسان بذنبه ورجع إلى ربه فإن الله يدخله في محبته، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة].

ومن حكمته أنه يبتلي عباده بالذنوب؛ حتى ينيبوا إليه ويعترفوا بفقرهم وحاجتهم إلى ربهم، فيكون بعد استغفاره ورجوعه أحسن منه قبل ذلك.

ولهذا فإن آدم عليه السلام بعد التوبة والإنابة إلى ربه أحسن منه قبل ذلك

---

(١) أخرجه بنحوه مسلم (٢٧٠٢).

«إنه ليُغَان على قلبي، وإني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة»(١).

وكان يقول: **«اللَّهُمَّ اغفر لي خطيئتي وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللَّهُمَّ اغفر لي خطئي وعمدي، وهزلي وجِدّي، وكل ذلك عندي، اللَّهُمَّ اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر، لا إله إلا أنت»**(٢).

وأكمل، والذي يقول: إنه يستغني عن ذلك جاهل بالله ـ جل وعلا ـ وجاهل بنفسه.

وعلى كل حال؛ شرع رسولنا ﷺ لنا ذلك وهو قدوتنا، ولهذا يقول: **«توبوا إلى ربكم، فوالذي نفسي بيده إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة»**.

وقد أمره الله ـ جل وعلا ـ في آخر عمره أن يختم عمره بالاستغفار والتوبة، وآخر سورة نزلت عليه من ربه قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ۝٢ فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا ۝٣﴾ [النصر: ١ ـ ٣].

ومعنى قوله ﷺ: **«إنه ليغان على قلبي»**؛ يعني: أنه يحصل له تغطية عن شهود ربه، وعن القيام بأمره على ما ينبغي وما يحب الله، ويقصد شيئاً من الغفلة أو من الاشتغال بالأهل والناس وما أشبه ذلك، ثم يستغفر ربه ويرجع إلى ما كان عليه.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٩٨)، ومسلم (٢٧١٩) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

وقد ذكر عن آدم أبي البشر أنه استغفر ربه وتاب إليه، فاجتباه ربه وتاب عليه وهداه، وعن إبليس أبي الجن ـ لعنه الله ـ أنه أصر متعلقاً بالقدر فلعنه وأقصاه، فمن أذنب وتاب وندم فقد أشبه أباه، ومن أشبه أباه فما ظلم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٣﴾﴾ [الأحزاب].

ولهذا قرن الله ﷻ بين التوحيد والاستغفار في غير آية، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓا۟ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُ ۗ﴾ [فصلت: ٦]، وقال تعالى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [هود: ١ ـ ٣].

قوله: «**ولهذا قرن الله ﷻ بين التوحيد والاستغفار**»، إذا جاء الاستغفار مقروناً بالتوبة؛ فمعنى ذلك الاعتراف بالذنب وطلب العفو مع الإقلاع مما هو عليه والرجوع إلى الطاعة، فيشمل فعل المأمور وترك المحظور، والاعتراف بأنه وقع في القصور، فلا بد من عمل القلب مع عمل الجوارح، وهذا هو الكمال في طاعة أمر الله ـ جل وعلا ـ، وهذا كثيراً ما يأتي في كتاب الله؛ مما يدل على أن مجرد الاستغفار باللسان لا يكفي.

وفي الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم وغيره: «**يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنوب، وأهلكوني بـ«لا إله إلا الله» والاستغفار، فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء، فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**»[1].

قوله: «**فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**»؛ يعني: أن البدعة يراها صاحبها ديناً، وإذا كانت ديناً يتدين به فالدين لا يتاب منه، وهذا معنى أنهم لا يتوبون.

وهذا معنى قول السلف: صاحب البدعة لا توبة له؛ يعني: كيف يتوب مما يعتقد أنه يتقرب به إلى ربه، وهذا من أعظم ما زيَّنه الشيطان في بني آدم وأهلكهم فيه.

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢).

وقد ذكر ﷻ عن ذي النون أنه نادى في الظلمات: ﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧]، قال تعالى: ﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٨٨﴾ [الأنبياء]، قال النبي ﷺ: **«دعوة أخي ذي النون ما دعا بها مكروب إلا فرج الله كربه»**(١).

قوله: «وقد ذكر ﷻ عن ذي النون أنه نادى في الظلمات»؛ يعني: أن دعوة ذي النون عليه السلام تضمنت توحيد الله وطاعته والإنابة إليه، مع الاعتراف بالتقصير، وأنه لا غنى له عن ربه ـ جل وعلا ـ، هذا هو المقصود من العبد أن يصل إلى هذا الحد، ولو وصل إلى هذا وكانت ذنوبه ملءَ الأرض لعفا الله عنه واجتباه، سواء كان وقع في كرب أم وقع في الذنوب التي هي طريق إلى العذاب، والإنسان ضعيف ولا غنى به عن ربه.

والأمور إذا نظر إليها العبد وجدها أربعة لا بد منها:

الأول: أمر محبوب، وفيه النعيم والراحة.

الثاني: ضده، أمر مكروه، وفيه الشقاء والعذاب.

الثالث: سبب يوصل إلى ما هو محبوب ومنعم.

الرابع: سبب يوصل إلى الألم والعذاب.

وإذا تحقق للإنسان ذلك ونظر فيه، علم أن هذا كله بيد الله، فأناب إلى ربه وتاب ورجع واعترف بأنه لا قوة له لنفسه، ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ جل وعلا ـ، فإذا اعترف بذلك وفعل هذه الأمور فهو من العباد الذين اجتباهم الله.

---

(١) أخرجه أحمد (١٤٦٢)، والترمذي (٣٥٠٥)، من حديث سعد رضي الله عنه.

وجماع ذلك: أنه لا بد له في الأمر من أصلين، ولا بد له في القدر من أصلين. ففي الأمر عليه الاجتهاد في الامتثال علماً وعملاً، فلا يزال يجتهد في العلم بما أمر الله به، والعمل بذلك، ثم عليه أن يستغفر ويتوب من تفريطه في المأمور، وتعديه الحدود.

ولهذا كان من المشروع أن يختم جميع الأعمال بالاستغفار، فكان النبي ﷺ إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً، وقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ ﴿١٧﴾﴾ [آل عمران: ١٧]، فقاموا بالليل ثم ختموا بالاستغفار، وآخر سورة نزلت قول الله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴿٣﴾﴾ [النصر]. وفي الحديث الصحيح أنه كان ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي**»، يتأول القرآن[1].

قول عائشة رضي الله عنها: «**يتأول القرآن**»؛ يعني: يعمل به، وهو قوله ـ جل وعلا ـ في هذه السورة: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴿٣﴾﴾، وهذا أمر الله له، فامتثله، ومن المعلوم أنه لن يصل أحد إلى ما وصل إليه رسول الله ﷺ في الطاعة والعبادة والقرب من الله ـ جل وعلا ـ. ولكن الإنسان خلق غير معصوم فهو يخطئ، أما ألا يذنب فهذا لا وجود له، فالذين لا يذنبون ولا يقعون في الذنب هم الملائكة الذين خلقوا للطاعة فقط، وأما بنو آدم فهم لا ينفكون عن الذنوب ولا المخالفات. وإذا كان الإنسان عنده الكبر والإعراض عن ربه فهذا علامة الشقاء، وصار من جند الشيطان، وأما إذا اعترف بذنبه ورجع إلى ربه

(١) تقدم تخريجه ص١٨٧.

. . . .

ـ جل وعلا ـ فإن هذا هو الطريق الذي ينجو به من العذاب، وإلا فالله غني عن العباد وعن طاعاتهم، وهو يريد من عباده ألا يقعوا في عذابه، وبهذا يرغبهم فيما عنده من الخير والنعيم، ويرهبهم من عذابه ـ جل وعلا ـ.

ومن تمام رحمته وفضله أن أرسل إليهم الرسل، وأنزل عليهم الكتب، وكل ذلك دعوة منه ـ جل وعلا ـ لهم بأن يعملوا العمل الذي به نعيمهم وسعادتهم، وإذا استغنى الإنسان عن ربه فلا يبالي به أن يهلك بأي واد كان، ولن يضر الله شيئاً، وإنما يضر نفسه.

فالمقصود أن الرجوع والاستغفار أمر ضروري لا بد منه لكل أحد، ولا يقول الإنسان: أنا وصلت إلى طاعة الله ـ جل وعلا ـ التي أمرني بها، فإنه عنده من القصور والأشياء التي قد لا يدركها.

ومن أفضل أعمالنا التي نقوم بها الصلاة، والصلاة إذا دخل فيها الواحد منا تجد قلبه مشتغلاً في كل مكان، فليس له من صلاته إلا ما عقل، وقِسْ على هذا في كل الأعمال، ولو تقول لإنسان: تب وارجع إلى ربك، لقال: ما عملت شيئاً!! والإنسان إذا ما وقع في المعاصي الظاهرة فإنه مقصر في طاعة الله، وما وصل إلى قربه وإلى امتثال أمره على الوجه الذي يشرعه، وهذا كما قال ﷺ: «**إن أحدكم إذا قام في صلاته فإنه يناجي ربه**»[1].

وفي حديث آخر: «**فإن الله ﷻ ينصب وجهه لوجه عبده ما لم يلتفت**»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠٥)، ومسلم (٥٥١)، من حديث أنس ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٧٠)، والترمذي (٢٨٦٣)، من حديث الحارث الأشعري ﷺ.

....

والالتفات نوعان:

الأول: التفات في البدن عن القبلة، فإذا كان بالبدن كله بَطَلَتِ الصلاة، وإن كان برأسه فإنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد.

الثاني: التفات القلب.

والمقصود أن التقصير حاصل، ولا بد من الرجوع إلى الله - جل وعلا -، ولهذا أمرنا بالتوبة ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ [التحريم: ٨]، والتوبة النصوح هي التي تحققت شروطها الثلاثة:

أولها: الإقلاع عن الذنب.

ثانيها: الندم على وقوعه فيه، وهو تألم القلب لوقوعه في هذه المخالفة.

وثالثها: العزم على ألا يعود إليه، وهذا قد لا يستمر عليه؛ لأن الإنسان لا بد له من مخالفات حتى وإن تاب، فيرجع مرة أخرى إلى التوبة.

وهذا لا بد أن يكون في حياته قبل أن تأتي الآيات الكبيرة، وهذا أمر معروف.

المقصود أن العبد يجب أن يكون تعلقه وتألهه لله - جل وعلا - دائماً، ولا بد أن يستشعر في قلبه فقره لربه الملازم له، فالعبد فقير فقراً ذاتياً لا ينفك عن هذا الفقر دائماً، والله خلقه فقيراً إليه، ولكن قد يغيب عنه هذا، وقد لا يستشعره، فيكون أيضاً ممن يحتوشه الشيطان، ويحوله إلى الأمور التي يكون فيها غافلاً، ويكون فيها ترك أمر الله - جل وعلا - والاجتهاد في ذلك، هذه أمور كثيرة من أمور الدنيا وما يكون عليه الإنسان فيغفل، وينبغي أن يرجع إلى ربه - جل وعلا - في كل وقت، وهذا معنى قول الرسول: «**إني أستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة**»، وهو الذي قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فكيف

. . . .

بالمقصرين الذين لا يقومون بأمر الله كما ينبغي؟!

فهذا أمر ضروري لا بد منه، وإذا وجد الصدق والإخلاص والقيام بالعمل حسب الإمكان؛ فإن هذا علامة الاجتباء.

وقد ذكر ربنا ـ جل وعلا ـ أن الذين اجتباهم ثلاثة أقسام: قسم ظالم لنفسه، وقسم مقتصد، وقسم سابق بالخيرات بإذن ربه، وبدأ بالظالم فقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، بدأ بالظالم لأنهم أكثر الذين اجتباهم الله، وهذا الظلم دون الشرك؛ لأن الشرك إذا وقع فيه وكان شركاً أكبر ولم يتب منه ومات عليه فهو في النار، وأما الظلم الذي يكون بينه وبين ربه أو بينه وبين العباد وإن كان هذا أشد، فإنه لا بد من اصطفائه.

فالظالم لنفسه هو الذي ترك بعض الواجب وفعل بعض المحرمات، وهذا كثير جداً، وقد لا ينفك منه أحد إلا نادراً.

وأما المقتصد؛ فهو أن يأتي بما أوجبه الله عليه ويترك ما حرمه الله عليه، فلا يأتي بالأعمال التطوعية، وإنما يقتصر على ما أوجبه الله عليه، ولكنه يقوم به كاملاً.

وأما السابق بالخيرات بإذن الله؛ فهو الذي تقرب إلى الله بما أوجبه، وترك ما حرمه، ثم تقرب إليه بالنوافل بعد أداء الفرائض، فالله لا يقبل نافلة حتى تؤدى الفريضة، وأحب ما تقرب العبد إلى ربه أداء ما أوجبه عليه.

وعلى كل حال؛ كل الأمور بيد الله ـ جل وعلا ـ، ولكن العبد إذا عرف فقره وحاجته ولجأ إلى ربه؛ فإن هذا علامة التوفيق وعلامة الاجتباء.

وأما في القدر فعليه أن يستعين بالله في فعل ما أمر به، ويتوكل عليه ويدعوه، ويرغب إليه، ويستعيذ به، ويكون مفتقراً إليه في طلب الخير وترك الشر، وعليه أن يصبر على المقدور، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدَّر عليه.

قوله: «**وإذا آذاه الناس علم أن ذلك مقدر عليه**»؛ يعني: يعلم أن أذية الناس مقدرة عليه، فيؤمن ويصبر.

ومعنى **قوله**: «**مقدرة عليه**»؛ أي: أن الصبر خير وأفضل، وإلا إذا ظُلِمَ ثم انتصر فهذا جائز، ولكن العفو أفضل وأكرم، فإذا نظر إلى أنه قد قدر عليه ذلك فإنه يصبر ويطلب أجره من الله ـ جل وعلا ـ، وهذا الذي أثنى الله عليه بقوله لما ذكر الذين يسبقون إلى الجنة: ﴿وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وهذا من أفضل الأعمال، ولكن قد لا يستطيع الإنسان ذلك، فينتصر لنفسه إما بالكلام أو بالفعل، وإذا تعدى حقه كان من الظالمين، أما إذا عاقب بمثل ما عوقب به فهذا عدل.

والعدل قد أمر الله به، والزائد ـ وهو العفو ـ أفضل، والفضل يتحصل به في الدرجات العلا، ولهذا أثنى الله ـ جل وعلا ـ على الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس؛ لأن الإنسان لا بد أن يقع عليه الأذى في هذه الحياة بسبب الاختلاط بالناس، وقد يكون كثيراً وقد يكون قليلاً، ولذلك أمر بالصبر والنظر إلى قدر الله ـ جل وعلا ـ.

فإذا علم أن هذا أمر مقدر عليه وأنه من الابتلاء فصبر؛ فإنه يوفى أجره بغير حساب إن كان محتسباً للأجر، لأنه يحبس يده أن تتناول شيئاً، ويحبس لسانه أن يتكلم، وإذا طالع فضل الله وطالع جزاءه؛ فإنه يهون عليه هذا الأمر، ويتحمل ذلك في طاعة الله.

. . . .

والعدل حق، وقد قامت به السماوات والأرض، والناس يختلفون في هذا، فمنهم من إذا عُفي عنه تمادى في الباطل وزاد شره، ومنهم من يعترف بهذا ويكون ذلك عليه منة، ثم تعود كراهته وعداوته حباً وإلفاً له، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت: ٣٤].

والعبد له من الأعداء عدوان ظاهران:

فالأول: نفسه، وما حوله وما يحيط به من بني جنسه، سواء أقرباء أم بعيدون، وقد ذكر ـ جل وعلا ـ أن من عدو الإنسان الزوج والولد والمال وغير ذلك، وأمر بالحذر منهم؛ لأنه لا بد أنهم يجارون بالشيء الذي أمر الله ـ جل وعلا ـ به.

وأما الذين من بني جنسه؛ فلا بد له من المخالطة والمصاحبة لهم، ولا بد أن يحصل له ما يحصل، فينبغي أن يكون الحق له دائماً إذا أمكن أن يكون الحق له، فيعفو ويصفح، وهذا شأن عباد الله، وهو طريق رسول الله ﷺ.

والثاني: الذي لا يشاهد من الجن والنفس والهوى، وهذا يلجأ فيه إلى الله ـ جل وعلا ـ كما قال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، فيلجأ إلى ربه في حمايته من هذا العدو، وكل ما فيه ضرر ومحظور قد بيَّنه الله لنا في كتابه، ويجب أن يتعلق العبد بربه دائماً، وأن يكون عاملاً بكتاب ربه مخلصاً في عمله الذي يقوم به، فإنه لا ينفعه إلا الإخلاص والصدق مع ربه. وأما مراعاة الناس والنظر إليهم فهذا لا يجدي شيئاً، بل يضر لأنه قد يبطل العمل.

وهذا عام في العمل الذي قد يكون في نفس الإنسان، فالإخلاص شرط في قبول العمل، وإذا وقع فيه الخلل أفسده، والخلل إما حظ النفس وإما أمور الدنيا وكلها لا تدوم.

ومن هذا الباب: احتجاج آدم وموسى، لما قال: يا آدم، أنت أبو البشر، خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم: أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه، فبكم وجدت مكتوباً علي من قبل أن أخلق: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ۝١٢١﴾ [طه: ١٢١]؟ قال: بكذا وكذا، «**فحج آدم موسى**»[1]. وذلك أن موسى لم يكن عتبه لآدم لأجل الذنب، فإن آدم كان قد تاب منه، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولكن لأجل المصيبة التي لحقتهم من ذلك، وهم مأمورون أن ينظروا إلى القدر في المصائب، وأن يستغفروا من المعائب، كما قال تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [غافر: ٥٥].

قوله: «**احتجاج آدم وموسى**» هذا الاحتجاج في الدنيا، وليس في الآخرة كما يقوله بعض شراح الحديث، فقال بعضهم: هذا كان في عالم الآخرة، ولهذا غلبه بالحجة، وأما في الدنيا فأحكامها على الأمر والنهي، وهذا غير صحيح، بل الله على كل شيء قدير، فقد طلب موسى عليه السلام من ربه أن يريه آدم، فأراه الله إياه، وهذا كما شاهد الرسول ﷺ الأنبياء في ليلة المعراج، فشاهدهم على حسب منازلهم في السماء على هيئتهم وصورتهم التي كانوا عليها في الدنيا، وخاطبهم وخاطبوه، وسلموا عليه وكلمهم، وموسى عليه السلام صار بينه وبين رسولنا ﷺ محاورة لما أتاه وسأله فقيل: هذا محمد نبي الساعة، فلما جاوزه في العلو بكى، فسئل فقال: ما ظننت أن أحداً يكون فوقي، ثم لما رجع من ربه أوقفه، وقال: ماذا فرض عليك؟ إلى آخر القصة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

. . . .

فالمقصود أنه شاهدهم على هيئتهم، وهذا مثله، فالله ـ جل وعلا ـ أراه آدم بعقله وعلمه، ولهذا صارت المحاجة.

ثم الاحتجاج الذي احتج به آدم على القدر أمور وقعت وانتهت، ولا يمكن استدراكها، فالمصائب التي تقع وتنتهي يحتج عليها بالقدر، وليس الذنوب التي يكون عليها الإنسان أو يستقبلها في عمره في المستقبل، فالاحتجاج عليها بالقدر أسوأ من فعل الذنب؛ لأنه تعليل لنفسه بأن يستمر على فعل هذا الشيء، ويجعل اللوم على القدر حسبما ينظر.

وبعض الجهال إذا قلت له: اتق الله ولا تفعل هذا الشيء، قال: هذا مكتوب علي، فيقال له: وما يدريك أنه مكتوب عليك لولا أنك تريد أن تستمر على هذا الشيء؟

والكتابة هذه لا يعلمها إلا الله، فإذا وقعت علمنا أن هذا الشيء مكتوب، ولكن لا يجوز التعلل بهذا، لأنه عناد، والعناد والتكبر على أمر الله ـ جل وعلا ـ يكون ذنباً كبيراً، وقد لا يوفق إلى التوبة والرجوع إذا كان هذا مسلكه، وقد يكون ذلك عقاباً له؛ لأن الله من سنته أن العبد إذا ردَّ أمره في أول الأمر؛ فإنه يعاقب لكراهته للحق، ويكون ميله إلى الباطل، كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [الأنعام]، بسبب معصيتهم الأولى.

وكذلك قال ـ جل وعلا ـ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

فمن راعى الأمر والقدر ـ كما ذكر ـ كان عابداً لله، مطيعاً له، مستعيناً به، متوكلاً عليه، من الذين أنعم الله عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين.

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]، وقوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ۝٨٨﴾ [هود]، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا ۝٣﴾ [النصر]، فالعبادة له والاستعانة به، وكان النبي ﷺ يقول عند الأضحية: «**اللَّهُمَّ منك ولك**»[1]، فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم.

قوله: «فما لم يكن بالله لا يكون، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وما لم يكن لله فلا ينفع ولا يدوم»، وهذا عام في جميع ما يحصل للعبد، فالذي يحصل له هو من الله، ولا قوة له إلا بالله، وإن كانت هناك أسباب ظاهرة يباشرها؛ فالأسباب سببها هو الله، وهو الذي يقدر العبد على فعله، ولهذا يقول ـ جل وعلا ـ لنا: ﴿أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، يرزقنا ويطلب منا أن ننفق منه، وهذا من كرمه وجوده.

فالإنسان ليس له من نفسه شيء في الواقع، وكل ما يحصل له مما هو أصل في بدنه مثل الإرادة والقدرة والعقل والنظر إنما هو من الله.

والأسباب الخارجة عن نفسه ييسرها الله له، ويسهلها عليه، كما

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٠٢٢)، وأبو داود (٢٧٩٥)، وابن ماجه (٣١٢١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

ولا بد في عبادته من أصلين: أحدهما: إخلاص الدين له. والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله.

ولهذا كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول في دعائه: اللَّهُمَّ اجعل عملي كله صالحاً، واجعله لوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً.

قال تعالى: ﴿أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فهو يعطينا ويمنّ علينا بالعطاء، ثم يطلب منا أن ننفق منه حتى يثيبنا، فهو الكريم الجواد.

وعلى العبد أن يعقل هذه الأمور ويتأملها؛ حتى تكبر عليه منة الله، فيعلم أن ليس له من نفسه إلا العدم، وإذا وكل إلى نفسه ضل وضاع.

وقوله: «**ولا بد في عبادته من أصلين: أحدهما: إخلاص الدين له. والثاني: موافقة أمره الذي بعث به رسله**»، فيجب أن يكون كل عمله لله وحده، ويكون مخلصاً في دين الله متبعاً لرسوله ﷺ، ولا يقبل العمل إلا بهذين الأصلين: الإخلاص والمتابعة، وهذا هو معنى قول العبد: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، وقد تقدم بيان ذلك.

وقول عمر ﷺ: «**اللَّهُمَّ اجعل عملي كله صالحاً**» الصالح هو الموافق لأمر الله ورسوله، وإذا كان في العمل بدع وأمور خارجة عن الأمر فهو مردود.

والخالص هو ما كان يقصد به وجه الله فقط، وكثيراً ما يعترض للعبد أمور تقدح في إخلاصه وعمله، فينبغي أن يكون مجتهداً في هذا دائماً، والنفس لها آفات ومطالب، ولها رعونات وتمنيات، فيكون حذراً، فإذا تكلم فيجب أن يكون الكلام لله وفي الله، وإذا عمل فكذلك.

ولا بد أن يعلم أن الناس لا ينفعونه بشيء ولا يضرونه، ولكن

. . . .

ملاحظتهم فيما يعمل قد تكون مبطلة للعمل وتكون مفسدة له، ومعلوم أن مراعاة الناس في الأفعال والأقوال تتفاوت وتكثر، فقد يكون مقصوده والباعث له على العمل هو طلب الحظوة عند الناس والثناء منهم، وأن يكون له منزلة عندهم، وبئس ما قصد! وهذا هو المفسد للعمل، وإذا كان هذا هو الباعثَ للعمل فهذا شرك أكبر.

ولكن الغالب أن هذا لا يقع من مسلم، وإنما يقع من المنافق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام، أما الذي يكثر ويخاف منه؛ فهو أن يكون في أثناء العمل ويعرض له مراعاة الناس، وهذا النوع إن دفعه وأعرض عنه لم يضره، وأما إذا تمادى معه واستجلبه؛ فهو مبطل لعمله ذلك الذي قارنه، فيكون ذلك العمل باطلاً، كما قال الله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال الفضيل بن عياض: في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ [الملك: ٢]. قال: أخلصه وأصوبه. قالوا: يا أبا علي! ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إذا كان العمل خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً، والخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السُّنَّة.

ولهذا ذم الله المشركين في القرآن على اتباع ما شرع لهم شركاؤهم من الدين ما لم يأذن به الله من عبادة غيره، وفعل ما لم يشرعه من الدين، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، كما ذمهم على أنهم حرموا ما لم يحرمه الله، والدين الحق أنه لا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه.

ثم إن الناس في عبادته واستعانته على أربعة أقسام:

فالمؤمنون المتقون هم له وبه، يعبدونه ويستعينونه.

وطائفة تعبده من غير استعانة ولا صبر، فتجد عند أحدهم تحرياً للطاعة والورع ولزوم السُّنَّة، لكن ليس لهم توكل واستعانة وصبر، بل فيهم عجز وجزع.

وطائفة فيهم استعانة وتوكل وصبر من غير استقامة على الأمر، ولا متابعة للسُّنَّة، فقد يمكَّن أحدهم، ويكون له نوع من الحال باطناً وظاهراً، ويعطى من المكاشفات والتأثيرات ما لم يعطه الصنف الأول، ولكن لا عاقبة له، فإنه ليس من المتقين، والعاقبة للتقوى،

....

فالأولون لهم دين ضعيف، ولكنه مستمر باق إن لم يفسده صاحبه بالجزع والعجز، وهؤلاء لأحدهم حال وقوة، ولكن لا يبقى له إلا ما وافق فيه الأمر واتبع فيه السُّنَّة.

وشر الأقسام من لا يعبده ولا يستعينه، فهو لا يشهد أن علمه لله، ولا أنه بالله.

المؤلف: يحاول دائماً أن يجعل الكلام عاماً وشاملاً، ولهذا تكلم عن الطوائف وعمم، حتى يذكر من هو كافر وليس له نصيب في الإسلام؛ كالفلاسفة والباطنية ونحوهم.

وإذا تكلم في السلوك والعمل حاول أنه يحصر الناس في هذه الأقسام، فمنهم المتقي، ومنهم الفاجر والكافر، ومنهم المتوسط، ولكن في أمر الله ـ جل وعلا ـ يختلفون:

فمنهم من يقوم بالطاعة مستعيناً بربه ـ جل وعلا ـ صابراً على أقداره، وهذا هو الكمال، وهو الذي يجب.

ومنهم من ينظر إلى جانب واحد، إما الاستعانة، وإما أخذ الأمر فقط، ولا استعانة ولا صبر، وكل هذا نقص.

وكذلك الذي يكون غير عالم بأمر الله، فيكون مقصراً في علمه وعمله، ويكون نظره وعمله من أجل دنياه، وهذا كثير جداً في الناس، والله يحكم بين عباده، ولكن لا عذر لأحد في الإعراض عن أمر الله؛ لأن الله أرسل الرسل، وأنزل الكتب، وجعل فينا عقولاً، وأعلمنا بأننا عبيد له يجب أن نمتثل أمره، فإذا أعرض العبد عن ذلك وصار مع هواه وشيطانه؛ فإنه سوف يحاسب، وسوف يندم حين لا ينفع الندم، ولا تكون له فرصة يعود إلى استدراك ذلك؛ لأن هذه الدنيا قصيرة والعمر أقصر.

. . . .

وإذا انتهى في اللهو واللعب أو في المعاصي أو في محاربة الله ومحاربة رسوله؛ فهذا كثير ما يقع من الناس، ولهذا بنو آدم أكثرهم يكون في النار، نسأل الله العافية.

فلما ذكر الرسول ﷺ نهاية الناس وأنهم يجتمعون يوم القيامة في المحشر؛ فإن الله ينادي آدم فيقول له: **«أخرج بعث النار من ذريتك، فيقول: يا رب وما بعث النار؟ فيقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون»**[1]؛ يعني: من الألف ينجو واحد، والباقي كلهم إلى النار، وهذا يدل على أن أكثر بني آدم في النار.

ولما استفسر الصحابة: أينا ذلك الواحد؟ قال: **«ما أنتم في الناس إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود»**، فبشرهم، وفي لفظ آخر قال: **«منكم واحد ومن يأجوج ومأجوج تسعمئة وتسعة وتسعون»**، وهذا يدلنا على أن يأجوج ومأجوج من بني آدم، وأنهم الكفار الذين ملؤوا الأرض، فإن هذا هو الذي يكون في نهاية الأمر يوم القيامة، والكافرون هم الذين يُذهب بهم إلى النار، وهم بعث النار.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢)، من حديث أبي سعيد ﷺ.

فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر هم في تعظيم الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من هؤلاء الجبرية القدرية الذين يعرضون عن الشرع والأمر والنهي. والصوفية هم في القدر ومشاهدة توحيد الربوبية خير من المعتزلة، ولكن فيهم من فيه نوع بدع، مع إعراض عن بعض الأمر والنهي، والوعد والوعيد، حتى يجعلوا الغاية هي مشاهدة توحيد الربوبية والفناء في ذلك، فيصيرون أيضاً معتزلين لجماعة المسلمين وسُنَّتهم، فهم معتزلة من هذا الوجه.

قوله: «**فالمعتزلة ونحوهم من القدرية الذين أنكروا القدر...**»؛ يعني: المعتزلة تركوا الحق، وليس المعتزلة الذين أخذوا هذا الاسم وصار لهم تميز عن أهل السُّنَّة وعن أهل الاتباع، والقصد أن هؤلاء عباد العقل، عبدوا عقولهم وحكموها على كتاب الله ـ جل وعلا ـ وعلى الشرع كله، ولهذا وضعوا لهم أصولاً للإسلام غير الأصول التي جاء بها المصطفى ﷺ، فصاروا يشرحونها ويبينونها ويتبعونها.

أما «**الصوفية**» فهم أهل اجتهاد وتعبد، ولكن أحياناً يكونون على باطل، وأحياناً يكونون بالبدع، والبدع شر من المعصية، بل هي شر المعاصي؛ لأنه لا يرجع فيها الغالب، وهي شرع جديد واستدراك على الله ـ جل وعلا ـ وعلى رسوله، وهي أحب إلى الشيطان من مجرد المعصية، وذلك أن العاصي إذا وقع في المعصية فإنه يعرف أنها معصية، ويجوز أنه يرجع ويندم، وأما المبتدع فيعتقد أن هذا دين يتدين به، والغالب أنه لا يرجع، ويستمر على ذلك.

ولهذا يقول أهل السُّنَّة: إن المبتدع لا توبة له؛ يعني: أنه لا يتوب في الغالب، ولكن إذا تاب تاب الله عليه، فليس هناك ذنب يمنع صاحبه من التوبة، فإذا تاب ورجع تاب الله عليه حتى وإن كان مشركاً، فإن الله يتوب عليه، ولكن معناه أنه يتمادى في ذنبه وبدعته ولا يقلع.

وقد يكون ما وقعوا فيه من البدعة شراً من بدعة أولئك المعتزلة، وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة.

وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ، خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فرضي عن السابقين الأولين رضاءً مطلقاً، ورضي عن التابعين لهم بإحسان.

وقوله: «وكلتا الطائفتين نشأت من البصرة»؛ لأن البصرة كانت مجمع الناس في ذلك الوقت.

وقوله: «وإنما دين الله ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، وهو الصراط المستقيم، وهو طريقة أصحاب رسول الله ﷺ خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين» هكذا كانوا يعرفون الأمور، ويزنونها بميزان الشرع والعقل الذي أعطاهم الله إياه، وقد اختارهم الله ـ جل وعلا ـ لصحبة نبيه ﷺ، وهم خير الناس بعد الأنبياء، كما قال الله ـ جل وعلا ـ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فأول من يدخل في هذا صحابة رسول الله ﷺ، ثم النصوص على هذا ثابتة في كتاب الله وسُنَّة رسوله.

وقد أكثر الله ـ جل وعلا ـ من الثناء عليهم في كتابه، فأخبر أنه أعد لهم الجنات، وأنهم رضي عنهم ورضوا عنه في آيات متعددة، ومنها أنه أخبر أن من غاظه شأنهم فإنه من الكافرين كما قال ـ جل وعلا ـ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ﴾؛ يعني:

وقد قال النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «**خير القرون: القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(١).

وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: من كان منكم مُسْتنّا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد ﷺ أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

الخشوع الذي يشاهد في وجوههم، وأثر السهر والقيام لله، وإذا شاهدهم الإنسان عرفهم وميّزهم من غيرهم، قال: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ فهم صفوة الناس بعد الرسل، ومن الخذلان البيِّن الظاهر أن يكون الإنسان مبغضاً لهم تاركاً لهم.

ولهذا قال: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ جاء عن الإمام مالك أنه قال: «من غاظه شأن الصحابة؛ فليس من المسلمين، ولا يجوز أن يعطى من الفيء، ولا من الزكاة».

وقال ـ جل وعلا ـ: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ﴾ [الحشر: ٨]، إلى أن قال: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩]؛ يعني: الأنصار ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر: ١٠]، إلى آخر الآيات.

فاشترط على الذين يأتون من بعدهم أن يسألوا الله لهم المغفرة، ثم يسألون لأنفسهم، ويسألون ألا يكون في قلوبهم غلاً لهم، وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وقال حذيفة بن اليمان ﷺ: يا معشر القراء، استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن أخذتُم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً.

الحسد والبغض والكراهية، وهذا من أسوأ ما يكون في الإنسان، نسأل الله السلامة.

فالمقصود أن الله ـ جل وعلا ـ يتفضل على من يشاء، ويجب أن يعرف من خصهم الله بالفضل، وكونهم صحبوا رسول الله ﷺ، وجاهدوا معه، وتلقوا الإيمان والعلم منه، هذه ميزة لا يمكن أن يلحقوا بها.

ثم ذكر **المؤلف** قول حذيفة ﷺ: **«يا معشر القراء»**؛ يعني: العلماء، فهم يسمون العالم قارئاً؛ لأن كل من قرأ القرآن في ذلك الوقت يكون عالماً، أما أن يقرأ القرآن وهو لا يفهم معانيه فهذا لا يوجد في وقتهم.

ولهذا لما سئل أحد العلماء: إن لدينا من يقرأ القرآن ولا يفهمه، قال: هذا بدعة؛ يعني: ما سبق أن هذا وجد، ولكن لما فسدت الألسن ودخلت العجمة على العربية؛ صار فهم القرآن لا يكون لكل قارئ، فقد يقرأ وهو لا يفهم، ثم كلما بعد العهد عن زمن النبوة زاد الأمرُ بعداً عن الفهم وعن مراد الله ـ جل وعلا ـ ومراد رسول ﷺ.

وقد قال عبد الله بن مسعود ﷺ: خط لنا رسول الله ﷺ خطاً، وخط حوله خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «**هذا سبيل الله، وهذه سبل، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه**»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣](١).

قوله: «**سبيل الله**» غالباً يأتي القرآن بلفظ سبيل بالمفرد إن كان للحق، ويذكر الباطل بتعدد السبل لأنها كثيرة، فهي سبل الشيطان، وكل سبيل يكفي الإنسان في هلاكه.

قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا﴾، الصراط هو الجسر الذي يكون على متن بحر أو بين جبلين أو بين واد ووادٍ، أو ما أشبه ذلك، ويكون مستقيماً، وهذا يدل على سهولة سلوكه، ويدل على سعته، وعلى أنه يوصل إلى المراد بسرعة، فأمر باتباعه ﴿فَٱتَّبِعُوهُۖ﴾ وهذا أمر حتم متعين.

ثم قال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾، وهذا يدل على أن السبل كثيرة، وأن كل سبيل يكون مبعداً عن صراط الله، فصراطه ـ جل وعلا ـ الذي ذكره في كتابه فسر بأنه القرآن، وفسر بأنه الإسلام، وفسر بأنه الرسول، وكلها حق ومتلازمة.

والعبد بأَمَسِّ الحاجة إلى أن يهدى إلى هذا الصراط، ولهذا أوجب علينا في صلاتنا أن نسأله في كل ركعة هدايتنا الصراط، وكثير من المفسرين يقول في قوله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ ثبِّتنا عليه؛ لأن المسلم على الصراط، ولكن هذا فيه قصور؛ لأن الإنسان لا تتم هدايته أبداً حتى يأمن كل الأمن من المخالفات ومن العقاب.

ولهذا قيل للإمام أحمد: متى يأمن المؤمن؟ قال: «**إذا وضع أول**

---

(١) أخرجه أحمد (٤١٤٢).

. . . .

قدم له في الجنة»، أما قبل ذلك فليس فيه أمن، فهو يدعو ربه الهداية، وهو بحاجة إلى أن يهدى فيما يعمله من أمر الله، ويزداد فيه رغبة وعملاً، وفي حاجة إلى أن يهدى إلى الشيء الذي لم يعرفه، وبحاجة أيضاً إلى أن يستقيم عليه ولا يزيغ عنه.

فالمقصود أن سؤال الهداية إلى الصراط المستقيم والثبات عليه أمر ضروري، فيجب على العبد أن يتأمله وأن يعرف ذلك، ويسأل ذلك بصدق وإخلاص، أما إذا علم الله من عبده الصدق والإخلاص؛ فإن الله يهديه، وهو كريم جواد.

وقد أمرنا ﷻ أن نقول في صلاتنا: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة]، قال النبي ﷺ: «**اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضالون**»[(١)]؛ وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم.

قوله: «اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه، والنصارى عبدوا الله بغير علم»، كل من ترك العلم عالماً فهو مشابه لليهود، ومن ضل في عمله بلا علم من كتاب الله وسُنَّة الرسول فهو مشابه للنصارى.

وقد أخبرنا رسولنا ﷺ أننا سنسلك مسالكهم، وبيَّن أن هذا حتى في الأمور التي قد تكون بعيدة، فقال: «**لتتبعن سَنَنَ من كان قبلكم، حذو النعل بالنعل، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه**»، خص جحر الضب لأن له خصيصة ليست لغيره، فالضب إذا حفر جحره لا يحفره سامتاً معتدلاً، بل يحفره متلوياً متجهاً إلى الأسفل، فهو أشد الجحورة في سلوكه، ويفعل ذلك حتى لا يدخل عليه شيء، فمثل به لشدته، والضب لا يوجد في الحجاز، وإنما هو في نجد، ولهذا لما جيء به إلى النبي ﷺ مشوياً كرهه فلم يأكله، وقيل: أحرام هو؟ قال: «**لا، ولكنه لا يكون بأرض قومي، فأجدني أعافه**»[(٢)].

فالمقصود أنه صلوات الله وسلامه عليه في غاية البلاغة والعجب، فكأن الإنسان الذي لا يعرف جحر الضب يتصور أنه مجرد جحر، ولكن معناه أن السلوك خلفهم سيكون في كل شيء، نسأل الله السلامة، والواقع يشهد لهذا.

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٣٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٤٠٠)، من حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه.

ولهذا كان يقال: تعوذوا بالله من فتنة العالم الفاجر والعابد الجاهل، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون.

وقال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه: ١٢٣].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، وقرأ هذه الآية.

قوله: «تعوَّذوا بالله من فتنة العالم الفاجر، والعابد الجاهل»؛ لأنهم هم الذين ينظر الناس إليهم، فإذا لم يكن عند الناس علم اتبعوهم في ضلالهم، فيكونون فتنة.

وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى﴾، هذا ظاهر جداً من كتاب الله ومن أحاديث رسوله ﷺ، وهو أن الخلق يؤمنون به ويعملون به حتى يكونوا في جنته يجزيهم ذلك، وفي الدنيا كذلك يمن عليهم بالصحة والرزق والنصر على الأعداء وغير ذلك.

أما إذا عصوا الله ـ جل وعلا ـ؛ فإنه يَكِلُهم إلى أنفسهم، فيضيعون، كما هي حال المسلمين اليوم، فصاروا نهباً للكافرين من كل جانب؛ بسبب مخالفتهم لأمر الله وتفرقهم.

وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ [البقرة]، فأخبر ﷻ أن هؤلاء مهتدون مفلحون، وذلك خلاف المغضوب عليهم والضالين.

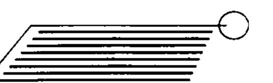
فنسأل الله العظيم أن يهدينا وسائر إخواننا صراطه المستقيم: صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على خير خلقه عبده ورسوله محمد، وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

قوله: «**فأخبر أن هؤلاء مهتدون مفلحون**»؛ يعني: الهدى يدل على السلوك خلف رسول الله ﷺ والعمل بسُنَّته، والاهتداء يكون ضد الضلال، والتقوى تدل على الطاعة، وأن يكون العبد مطيعاً لربه ـ جل وعلا ـ مختاراً لذلك.

والمقصود أن الهدى والعمل كله في كتاب الله ـ جل وعلا ـ، ومن اهتدى بكتاب الله وعمل به؛ فإنه المهتدي في الدنيا، وهو أيضاً المجازى في الآخرة خير الجزاء من الله ـ جل وعلا ـ.

وقوله: «**فنسأل الله العظيم..**» وهكذا الأعمال تختم بالدعاء، فكل عمل يعمله العبد حتى العلم وتعليمه فإنه يختمه بالدعاء، والله ـ جل وعلا ـ أمرنا أن نختم الصلاة بدعائه، وكذلك نختم أعمالنا كلها بدعائه، والمؤلف ينظر إلى هذا ويمتثله، فرحمه الله وجزاه خير الجزاء.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد.



الفهرس